Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

253

دراسات فى السياسة الاستعمارية

حرب البترول في الشرق الأوسط

بقلم

دكتور راشد البراوى
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
وعضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى

الطبعة الرابعة
١٩٥٣

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

دراسات فى السياسة الاستعمارية

حرب البترول
فى
الشرق الأوسط

بقلم

دكتور راشد البراوى
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
وعضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى

الطبعة الرابعة

١٩٥٣

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

الإهداء

إلى الجماهير الكادحة ...

التى تئن من الفقر والجهل والمرض،

بسبب الاحتكارات الاستعمارية .

أروع ما كتب عن الشرق الأوسط

الدولة والنظم الاقتصادية
فى الشرق الأوسط

تأليف
ا . بونيه

ترجمة
دكتور راشد البراوى

يشرح تطور الأحوال السياسية والاقتصادية ، ويوضح إمكانيات التقدم الكبيرة أمام بلدان هذا الإقليم ، ويرسم الطريق الذى ينبغى لها السير فيه . إنه برنامج مرسوم مدعم بأدق الإحصائيات وأصدق البيانات .

٤٠٠ صفحة من القطع الكبير

الثمن ٤٥ ص

ملاحظة هامة : تباع النسخة الإنجليزية بمبلغ ١٢٥ قرشاً ، وتباع الترجمة العربية الكاملة بما يقرب من ثلث هذا الثمن .

956
B23

حقيقة الانقلاب الأخير في مصر

تأليف

الدكتور راشد البراوى

نفدت طبعته الأولى فى أيام ، وصدرت الثانية فريدة شكلا وموضوعاً : وترجم إلى اللغة الانجليزية ، ورحبت به الصحافة والدوائر العلمية فى مصر والخارج .

أول وأدق تحليل علمى لثورة مصر وأهدافها ، مع بيان الكثير مما تحقق منذ نشوبها .

موضوعات اليوم .... وكل يوم

يعالجها

الدكتور راشد البراوي

	ص
١ — النقطة الرابعة فى الميزان	١٠
٢ — مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط	١٠
٣ — الكتلة الإسلامية	٨
٤ — آراء حرة	١٠

26574F

مقدمة الطبعة الرابعة

منذ أصدرنا الطبعة الثالثة من هذا الكتاب حدثت تطورات على أكبر قدر من الخطورة والأهمية ، مما سبق أن دعونا إليه وتوقعناه على وجه التأكيد . فزاد إنتاج منطقة الخليج بصورة واضحة وبسرعة كبيرة نتيجة الكشوف المتتابعة ، ومدت أنابيب جديدة ، كما زادت التقديرات الحديثة بشأن احتياطى إقليم الشرق الأوسط . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أقدمت إيران على تأميم الصناعة البترولية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بانجلترا ، وعدلت الامتيازات البترولية لصالح البلاد المنتجة الأخرى فى منطقة الخليج .

ومن هنا صار لزاماً علينا أن نتناول هذه الأحداث والتطورات بالشرح والتحليل بحيث نقدم صورة واقعية لعالم البترول اليوم فى الشرق الأوسط . وإلى جانب ما أوردناه من آخر الإحصائيات والبيانات ، أضفنا عدداً من الملاحق الوافية فى نهاية الكثير من الفصول ، تتناول الشركات والامتيازات والاتفاقيات وبعض الوثائق السياسية الخطيرة .

وترتب على هذه الإضافات الوافرة تضخم واضح فى عدد صفحات البحث . وها نحن أولاء نقدم كتابنا الجديد هذا إلى أصدقائنا وقرائنا ، وإن كان الحرص على عدم تغيير الإسم وهو « حرب البترول فى الشرق الأوسط » جعلنا نقدمه باسم « الطبعة الرابعة » وإن اختلفت اختلافا بينا وجوهريا عن مثيلاتها الثلاث السابقة.

١٥ ابريل ١٩٥٣

المؤلف

مقدمة الطبعة الثالثة

حين أخرجنا هـذا البحث لأول مرة ، كان هدفنا أن نكشف بصورة وافية نوعا ، عن مصدر من مصادر الثروة الطبيعية فى الشرق الأوسط ، وأن نبرز أهميته كعامل له أثره الكبير فى مجرى السياسة الدولية وأحداثها بالنسبة إلى هذا الإقليم . وكذلك قصدنا أن نثير الاهتمام بالموضوع ، عسى أن يحفز ذلك الشعوب العربية إلى الالتفات صوب هذه الثروة الضخمة والعمل على استغلالها بنفسها ما وسع الجهد ، أو على الأقل السعى إلى تعديل الامتيازات بما يكفل رعاية مصالح البلدان التى تضم هذه المادة التى يتحدث عنها الكتاب بأنها « الذهب الأسود » .

ولقد استقبل جمهور القراء فى مصر والشرق العربى كتابنا استقبالا طيباً نم عن قوة الوعى من جهة ، وعن الحاجة إلى أمثال هذه الدراسات من جهة أخرى ، حتى أعدنا طبعه ولم يمض على صدور الطبعة الأولى سوى أسابيع قلائل .

واليوم ، عاد الحديث يتردد قويا عن البترول ، فآثرنا أن نخرج هذه الطبعة الثالثة وقد تناولنا البحث فيها بالتعديل فى مواضع ، والإضافات الوافرة فى مواضع أخرى ، فأسهبنا بقدر مايسمح الحيز فى الحديث عن البترول وإنتاجه فى كل قطر على حدة ، ذاكرين أحدث الإحصائيات حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٠ . وأوردنا الجداول المفصلة عن أنابيب البترول ومعامل تكريره وطاقتها ، كما عقدنا فصلا آخر نحلل فيه نواحى الخلاف الذى نشأ فى مستهل هذا العام بين الحكومة البريطانية وشركات البترول الأمريكية . . . هذا قليل من الإضافات التى تشهدها هذه الطبعة الجديدة ، وإنا لنرجو أن نكون قد وفقنا إلى تقديم صورة جلية لمصادر البترول بالشرق الأوسط ، والقاء قدر كاف من الضوء على الصراع الناشب حولها ومن أجلها .

نوفمبر ١٩٥٠

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

أصبح زيت البترول وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، ذا أهمية بالغة فى السياسات الدولية ، وصار التسابق على امتلاك موارده أو السيطرة عليها طابع العصر . وهو تسابق تستخدم فيه كافة الأسلحة والأساليب النزيهة وغير النزيهة من ضغط سياسى واقتصادى ، وتغلغل باسم التجارة وإجراء البحث العلمى ، ومحاولات تقرب للأمم مالكة هذا المعدن ، وسعى لنيل الامتيازات ، واقتسام المناطق الغنية تحت ستار الانتداب أو الوصاية أوالمشاركة أو معاهدات الصداقة المؤبدة ، وتنافس خفى أوعلنى بين الدول العظمى التى يعنيها الأمر ، بحيث نستطيع القول فى ثقة واطمئنان إننا نشاهد منذ بداية القرن الحالى بوجه عام ، وفى العقدين الأخيرين منه بوجه خاص، حرباً عنيفة من أجل زيت البترول . ولا نشك إلا أن الحرب ستشتد فى الأعوام القادمة ، وستتميز بطابع القسوة والعنف ، وليس ببعيد أن يكون البترول ـ مضافا إلى غيره من الظروف ـ عاملا من العوامل الحاسمة فى وقوع انفجار عالمى ثالث ، وإن كنا لا يخالجنا ريب أن محدثى الانفجار سيلتمسون له أسبابا ليس الجرى وراء البترول واحداً منها .

وإذ كان الشرق الأوسط إقليما عظيم الشأن من حيث إنتاج البترول الحالى واحتياطيه الذى لم يستغل بعد ، لهذا اكتسب أهمية لا معنى للمبالغة فى بيانها لأنها واضحة بذاتها . وستزداد هذه الأهمية عاما بعد آخر ، وسيشتد التنافس على موارد هذه المنطقة ، وسيتغير توازن الدول والهيئات الرأسمالية الاحتكارية .

والغاية التى نرمى إليها من هذا الكتاب أن نقدم للقارىء العربى صورة واضحة لذلك العراك الشديد الذى مازال ناشباً حول بترول بلاده منذ مستهل القرن العشرين، وهو العراك الذى جر عليه أكبر النكبات منذ انتهاء الحرب الاستعمارية الأولى ، والذى لايزال يجعلنا مطمعا للجميع وموضعا للاستغلال من جانب الدول الاستعمارية ومحلا للمساومة فيما بينها . ولقد حرصنا أن نبرز مختلف مظاهر هذا العراك وأدواته وأسلحته العلنية والسرية ، وأن نوضح الأخطار التى اكتنفتنا ولا تزال تحيق بنا ،

وأن ننبه إليها عسى أن نكون على بينة مما يحاك من دسائس وأن نبذل غاية جهدنا متعاونين متساندين ، لا متفرقين متنابذين .

وقد جعلنا غايتنا أن ندعم البحث بالبيانات والإحصائيات الرسمية المفصلة عن كل ما نعرض له تمشيا مع الروح العلمية فى البحث والاستقصاء ، ولهذا أوردنا فى حيز معتدل معقول كل ما وقع تحت أيدينا بصدد عقود الامتيازات وشروطها ونصوصها، وشركات البترول ورؤوس أموالها وأرباحها والمساهمين فيها ، والاتفاقات والمعاهدات بين الشركات والحكومات بشأن اقتسام مناطق النفوذ فى بلدان الزيت المعدنى الذى صار أعظم شأنا من دم الإنسان الذى يستنبطه من باطن الأرض ، وما أرخص الإنسان فى نظر الاستعمار (!) وقد عقدنا فصولا على حدة لتحليل سياسات بعض الدول العظمى كالولايات المتحدة وروسيا الاشتراكية ، وأهدافها وغاياتها إزاء الشرق الأوسط وثروته الكامنة بمعنى أدق وأقرب إلى الواقع حتى نتعرف حقيقة موقف هذه الأمم وجوهر أعمالها .

وإنا لنرجو أن يجد القارىء العربى فيما نقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ، وأن يكون كتابنا المتواضع هذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية فى موضوع « أدب حرب البترول » والله سبحانه وتعالى نسأل أن يلهمنا السداد ويوفقنا إلى النجاة من شرور الأطماع الاستعمارية ما دمنا عاقدى العزم على إدراك هذه الغاية .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

كلية التجارة
جامعة فؤاد الأول

راشد البراوى

محتويات الكتاب

	الصفحة
مقدمات	
الفصل الأول : زيت البترول والشركات الكبرى	٩
« الثانى : بترول الشرق الأوسط	٣٥
« الثالث : الامتيازات البترولية وابتداء الصراع . . .	٦٩
« الرابع : البترول فى مصر	٨٥
« الخامس : الموصل بين انجلترا وفرنسا	١١٨
« السادس : عودة الموصل إلى العراق	١٢٦
« السابع : سيطرة بريطانيا على بترول العراق . . .	١٣٤
« الثامن : إيران والحد من الاحتكار الإنجليزى . . .	١٦٢
« التاسع : الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان . . .	١٨٦
« العاشر : تحليل الامتيازات والإنتاج فى منطقة الخليج . .	١٩٣
« الحادى عشر : إطراد الزحف الأمريكى	٢٢٤
« الثانى عشر : المحور وبترول الشرق الأوسط . . .	٢٥٠
« الثالث عشر : صراع حول بترول شمال إيران . . .	٢٥٨
« الرابع عشر : الحرب العالمية الثانية وسياسة الروسيا نحو بترول إيران	٢٦٢
« الخامس عشر : خلاف بين بريطانيا وشركات البترول الأمريكية	٢٧٧
« السادس عشر : إيران وتأميم البترول	٢٨٤
الخاتمة : أهداف وواجبات	٣١٠

ملاحق الكتاب

الملحق		صفحة
ملحق رقم ١	الشركات العاملة فى الشرق الأوسط عام ١٩٥١	٤٦
» ٢	تاريخ امتيازات البترول فى الشرق الأوسط	٥١
» ٣	الشركات العاملة فى مصر	٩٨
» ٤	محاولة قديمة للحكومة المصرية	١١٤
» ٥	المدفوعات إلى الحكومة العراقية	١٦١
» ٦	مقتبسات من اتفاقية الحكومة السعودية	٢١٨
» ٧	اتفاقية النفط	٢٣٩
» ٨	اتفاقية البترول الأميركية — البريطانية المعدلة	٢٤٤
» ٩	من مصدق إلى السفير البريطانى	٣٠٤

الفصل الأول

زيت البترول والشركات الكبرى

١ — مقدمة جغرافية

أصل البترول ومناطقه ومشتقاته :

زيت البترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض ، وتتكون كلمة بترول Petroleum فى الأصل من كلمتين لاتينيتين هما Petra أى الصخر ، Oleum ومعناه الزيت ، فكأن هذه المادة ذات الشأن الخطر فى السلم والحرب ، عبارة عن زيت يستنبط من الصخر . ويذهب الثقات والخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد من عنصرين وهما الأيدروجين والكربون . وتتفاوت الحالة التى يوجد عليها ، فيكون إما صلبا أو سائلا أو على هيئة الغاز . ولا يتفق العلماء كذلك بصدد نشأته ، ففريق يراه ناجما من تحلل النبات أو الحيوان ، بينما تعتقد جماعة أخرى أنه وليد عمليات من التفاعل الكيميائى بين ما ينطوى عليه جوف القشرة الأرضية من الماء وكربورات الماء . وقد كشف العلماء عن زيت البترول فى الصخور الطباقية ، غير أن الغالب توافره بين طيات الصخور التى ترجع إلى الزمن الرابع الجيولوجى ، وكذلك كل من الزمنين الأول والثانى . ومما تجدر الإشارة إليه أيضا غلبة وجود هذه المادة على مقربة من الصخور أو الطبقات التى يتوافر فيها معدن الفحم الحجرى . ولكن هناك فارقا نلمسه بين توزيع كل من الفحم والبترول على سطح القشرة الأرضية ، ذلك أن الثانى يكاد يكون متركزاً فى مناطق أربع محدودة وهى :

١ — القارة الأمريكية فى شمال وجنوب وشرق بحر الأنتيل ، بين كنساس وبيرو ، وهذه أغنى المناطق جميعا ، وأهم الجهات المنتجة للبترول هى الولايات المتحدة وفنزويلا والمكسيك وبيرو والأرجنتين .

٢ — وتليها فى الأهمية آسيا الغربية وبلاد العرب وإقليم القوقاز .

٣ — المنطقة الواقعة فى جنوب شرق آسيا .

٤ — إقليم الكربات فى القارة الأوربية .

وليس كشف منابع البترول من الأمور السهلة الميسورة ، بل إنه عملية شاقة كثيرة النفقات . وقد تقوم شركة ما بأبحاث طويلة ثم يتضح لها أن الإنتاج لن يكون مجزيا . وفضلا عن هذا ، لابد من القيام بدراسات علمية واسعة النطاق ، واستخدام عدد من الأجهزة الدقيقة للغاية ، وإذا ما كشف البترول بدأت عملية خطيرة الشأن وهى نقله إلى مواطن أو معامل التكرير ، وإلى الموانى التى يتسنى إصداره منها .

وقد وجد من الأرخص والأفضل مد الأنابيب لهذا الغرض . وإن المشتقات المختلفة التى نحصل عليها من زيت البترول تلقى ضوءاً على أهمية هذا المعدن أو هذه القوة وعلى مدى استعمالاته الكثيرة فى شتى الأغراض العسكرية والاقتصادية والعمرانية .

ونرى إتماما للفائدة أن نورد هنا بيانا بهذه المشتقات وأهميتها فى الحياة العملية[1] .

---

(١) محمد سيد نصر : جغرافية المعادن والقوى ص ١٢٥ — ١٢٦

١ — غازات أيدروكربونية
- غازات سائلة — لقطع المعادن والتطهى
- إثير — للمحركات
- سناج — للحبر والطلاء
- البوتاجاز — للوقود
- نفتالين خفيف

٢ — التقطيرات البيضاء
- نفتالين
- كيروسين
- زيوت الإضاءة

٣ — التقطيرات الوسطى
- زيت الغاز
- زيوت الامتصاص

٤ — التقطيرات الثقيلة
- الزيوت الثقيلة
- الشمع
- زيوت التشحيم

٥ — المخلفات
- زيوت التشحيم
- جلسرين وشحم
- مخلفات زيت الوقود
- قار وزيوت الطريق
- كوك

٢ — العلم والبترول فى العصر الحديث

بدء استخدام البترول فى الاضاءة :

ظل العالم لا يدرك أهمية البترول وإمكانياته حتى إذا كانت سنة ١٨٤٧ قام ينج الإنجليزى بتجارب أراد منها تقطير الزيت من الفحم فكان النجاح حليفه دون أن يدرك الأهمية العملية المترتبة على هذا الكشف العلمى الجديد .

فى هذا الوقت وفق ألمانى من رجال الصناعة ويدعى ستوفاسر Stohwasser إلى صناعة مصباح جديد للاضاءة يمكن أن يستخدم فيه نوع من الزيت أخف وأكثر سيولة من الأنواع المألوفة فى عهده . ما لبث الألمانى أن استحوذ على تمار تجارب ينج النظرية وطبقها . وكان هذا انقلابا خطيراً فى صناعة البترول لأول مرة فى التاريخ ، وفتحاً جديداً فى ميدان أثبتت الأيام أهميته ، وبداية العصر البترولى الجديد . أخذ مصباح « البرافين » (كما كان يعرف إذ ذاك) ينتشر على نطاق واسع فى جهات كثيرة من القارة الأوربية ، واشتد الاهتمام باستنباط زيت البترول من المواطن القليلة المعروفة . ولكن الاستغلال الكبير مع بساطة الأساليب والأدوات المستعملة هدد بتحطيم الآمال قبل ازدهارها ، وبقتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تثبت دعائمها . وفى هذا الوقت العصيب جاء الإنقاذ من ناحية الولايات المتحدة التى قدر لها فيما بعد أن تكون على رأس أعظم الدول إنتاجاً للبترول .

استخراج البترول من الآبار :

كان الأمريكيون يعرفون البترول ويستخدمونه فى أغراض شتى كدواء لشفاء الأمراض ، كما استعمل فى بعض الجهات لتشحيم العجلات ، وقد استعان أحد المتصلين بهذه الصناعة بأحد الأساتذة الجامعيين الذى أثبت إمكان استخراج مواد كثيرة بتكرير الزيت . وقام الأستاذ سيلمان بجامعة ييل Yale بإجراء تحليل حصل على الغاز والبارافين وزيت التشحيم منه بعمليات بسيطة قليلة الكلفة وبدون تبديد جانب له أهميته من المادة الأولية .

هكذا ثبت بالطرق العلمية أن فى الإمكان استخدام هذه المادة لأغراض تجارية مجزية ، فأخذ ينتشر بسرعة متزايدة ، وسار التقدم خطوة أخرى حين أقام صمويل كير Samuel Kier أول معمل لتكرير هـذا المعدن فى مدينة بتسبرج . غير أنه كانت هناك عقبة وهى أن المشتغلين بهذه الصناعة الجديدة إنمـا اقتصروا على استنباط المـادة الخام من المنابع الميسورة المنال ، أى الطافية على سطح الأرض أوالقريبة منه كثيراً ، ومثل هذا الأسلوب لم يكن يبشر بامكانيات واسعة ، ذلك أن المنابع التى من هذا القبيل قليل إنتاجها من جهة ، ومحتوم نفادها السريع من جهة أخرى .

وهنا لعبت الصدفة أو المهارة الإنسانية دوراً حاسما فـكانت النتيجة انقلابا بعيد المدى ، تأثرت به حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد لا يقتضى المبالغة ، وبخاصة اليوم . . . حدث أن استرعى نظر جورج بيسل George Bissell وهو مدرس متقاعد ، ماينطوى عليه هذا السائل من أهمية كمادة للاضاءة فقرر أن ينزل إلى ميدان هذه الصناعة بنفسه ، ولمـا كان المعروف أن البترول يؤتى به من الأرض لهذا نراه يأمل الحصول على نتائج أوفر عن طريق حفر آبار المناطق المعروفة ، وسرعان مابعث بمن يدعى الـكولونيل دريك Edwiu Lawrence Drake إلى بلدة تتسفيل Titsville لهذا الغرض . وبالرغم ممـا أصاب الأخير من نصب وما أنفق من جهود ومالقيه من زملائه من روح اليأس ، فقدواصل العمل إلى أن نجح أخيراً وتفجر الزيت لأول مرة فى ٢٣ أغسطس من عام ١٨٥٩ ، وظلت هذه البئرالأولى تنتج ٤٠٠٠ لتر يوميا خلال أسابيع عدة ، ومن حسن الطالع وقوع هذا الـكشف الرائع فى الوقت الذى أخذ فيه المصباح الألمانى ينتشر فى الولايات المتحدة . ويعد هذا الـكشف الذى وفق إليه دريك البداية الفعلية لصناعة زيت البترول الحديثة ، وقد اعترف له مواطنوه بالفضل ، فأقاموا له تمثالا بالبلدة التى كانت موضع تجاربه وميدان نجاحه . . ولـكن ماذا كان مصيره ؟ لقد اضطرته المنافسة القاتلة من جانب الـكثيرين إلى الخروج من الميدان ، وأخيراً مات الرجل عام ١٨٨٤ وهو يشكو من الألم والفقر .. وهذا كان الجزاء فى حياته !!

أخذت أعمال التنقيب تنتقل إلى المناطق المجاورة ، وفى أقل من خمسة وعشرين عاما وجدت آبار جديدة فى غرب بنسلڤانيا وغربى ڤرجينيا وكنتوكى وأهيو وغيرها من الولايات ، وأمكن التأكد من وجود البترول فى ولايات كنساس وكاليفورنيا وتكساس وإنديانا وكولورادو وغيرها ، ولكن ظلت بنسلڤانيا تشغل المقام الأول .

خطر يهدد صناعة الزيت :

كانت أهمية الزيت حتى ذلك الحين راجعة إلى استخدامه فى أغراض الإضاءة ، ولكن نشأ ما هدد هذا الاستعمال وبالتالى كاد يقضى على الصناعة الناشئة ، ذلك أنه فى عام ١٨٨١ رأى زائرو معرض باريس اختراعاً عجيباً هو المصباح الكهربى الذى ابتدعه أديسن ، وأخذ العالم بعد ذلك يقبل على هذا الأسلوب الجيد من أساليب الإضاءة بسبب ما توافر له من قوة وما امتاز به من نظافة وانتظام لهيب . صار من المتوقع فعلا أن تحل الكهرباء محل زيت البترول ، وإذن يكون الخراب نصيب الشركات المشتغلة بإنتاجه واستغلاله ؛ ولكن جاءت النجدة حين وفق المهندس الألمانى جوتليب Gottlieb إلى اختراع محرك سهل صالح للاستعمال ، ويدور بقوة البنزين . . .

بهذا الاختراع الخطير الشأن ، والذى جاء فاتحة لسلسلة من تجارب يراد من ورائها إدارة العجلات بالقوة الآلية ، نجت صناعة البترول .

٣ — تطور الإنتاج منذ منتصف القرن التاسع عشر

ظلت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول بصفة كونها منتجاً ومصدراً لزيت البترول ، ولكن سرعان ما امتدت الأعمال إلى أقاليم أخرى فأمكن إنتاج البترول فى رومانيا حوالى عام ١٨٦٠ ، وفى روسيا عام ١٨٦٣ ، وفى بورما عام ١٨٨٩ ، وفى جزر الهند الهولندية عام ١٨٩٣ ، وأخذ الإنتاج العالمى يقفز بخطوات كبيرة وسريعة كما يستدل من البيان التالى :

الإنتـــاج العالمى حتى سنة ١٩٠٠
(مقدراً بالأطنان المترية)

السـنة	المقـادير
١٨٥٧ — ١٨٦٠	٧١ر٠٠٠
١٨٦٥	٣٧٠ر٠٠٠
١٨٧٠	٧٨٦ر٠٠٠
١٨٧٥	١ر٣٦٥ر٠٠٠
١٨٨٠	٤ر١٠٤ر٠٠٠
١٨٨٥	٥ر٠٥٧ر٠٠٠
١٨٩٠	١٠ر٢٦٠ر٠٠٠
١٨٩٥	١٤ر٠٦٩ر٠٠٠
١٩٠٠	١٩ر٨٥٧ر٠٠٠

التقدم فى القرن العشرين

كان رقم ١٩ر٨٥٧ر٠٠٠ الخاص بسنة ١٩٠٠ قياسياً ، ولكنه يبدو ضئيلا بالقياس إلى الإنتاج السنوى اليوم كما يتضح من البيان التالى (بالأطنان المترية) .

السـنة	الإنتـــاج	السـنة	الإنتـــاج
١٩٠٥	٢٩ر٤٧٢ر٠٠٠	١٩٤٠	٢٩٤ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩١٠	٤٤ر٩٣٢ر٠٠٠	١٩٤٥	٣٦٧ر٨٣٩ر٠٠٠
١٩١٥	٥٩ر٥٥٦ر٠٠٠	١٩٤٦	٣٧٠ر٧٥١ر٠٠٠
١٩٢٠	٩٦ر٩١٠ر٠٠٠	١٩٤٧	٤٣٢ر٢١٠ر٠٠٠
١٩٢٥	١٤٨ر٣٧٠ر٠٠٠	١٩٤٨	٤٨٩ر٤٥٠ر٠٠٠
١٩٣٠	١٩٦ر٤٧٥ر٠٠٠	١٩٤٩	٤٨٧ر٥٥٠ر٠٠٠
١٩٣٥	٢٢٦ر٨٠٠ر٠٠٠	١٩٥٠	٥٣٩ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٣٨	٢٨٠ر٥٠٠ر٠٠٠	١٩٥١	٦١٠ر٠٠٠ر٠٠٠

ومعنى هذا أن الإنتاج العالمى من الزيت الخام زاد أكثر من ثلاثين ضعفاً خلال الفترة (١٩٠٠ — ١٩٥١) أى فى نصف قرن . والواقع أن هذه الفترة شهدت أهم الكشوف البترولية فى مختلف بقاع العالم ، كما يتضح من البيان التالى :

المنطقة	تاريخ الكشف
(ا) العالم الجديد (ماعدا الولايات المتحدة)	
إقليم البحر الكاريبى والمكسيك	١٩٠١
جزيرة ترينداد	١٩٠٩
فنزويلا	١٩١٣
(ب) الولايات المتحدة الأمريكية	
منطقة الخليج (بدء الإنتاج)	١٩١٠
تكساس الشرقية	١٩٣٠
حقل ولمنجتون فى كاليفورنيا	١٩٣٧
(ج) الشرق الأقصى	
القسم البريطانى من جزيرة بورنيو	١٩١٣
(د) الشرق الأوسط	
إيران	١٩٠٩
العراق	١٩٢٧
البحرين	١٩٣٢
الكويت والمملكة العربية السعودية	١٩٣٨
قطر	١٩٤٠
مصر	١٩١٣

وزاد الانتاج فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٥١ من ٥٠٠ر٧٢٦ر١ إلى ٠٠٠ر٧٢٢ر٣ (بألوف البراميل) فكأن نسبة الزيادة فى هذه الفترة القصيرة بلغت نحواً من ٣ر٤٦ فى المائة .

والأسباب التى يعزى إليها هذا التقدم الهائل خلال النصف الأول من القرن الحالى متعددة .

لقد سبق أن أشرنا إلى الاختراع الذى وفق إليه « جوتليب » الألمانى فأنقذ الصناعة البترولية ، ولكن سرعان ما وضحت أمامها إمكانيات وافرة من حيث الازدهار والتوسع ، بفضل تعدد الاستعمالات المختلفة لهذا المعدن بمشتقاته المختلفة كاستخدامه فى الأغراض الحربية بعد أن أصبحت الحرب ذات صبغة آليـة ، وفى الأغراض المدنية مثل الزراعة والصناعة والنقل .

وفيما يختص بالأمر الأخير يكفى أن نضرب مثلا عن اتساع نطاق صناعة السيارات وعظم استخدام هذه الوسيلة فى النقل والاتصال . فقد كان عدد السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعدى ٦٠٠ سيارة فى سنة ١٨٩٩ فاذا به يقفز إلى مليون فى هذا البلد بعد انقضاء سنوات عشر من ذلك التاريخ . والبيان التالى يلقى ضوءاً على هذه الحقيقة بالنسبة إلى العالم بوجه عام[1] (بآلاف الوحدات) :

نهاية سنة	سيارات الركاب	اللوريات والأوتوبيسات	جميع الأنواع
١٩٤٠	٣٧٫١٨٤	٨٫٩٧٤	٤٦٫١٥٨
١٩٤٨	٤٢٫٨٤٣	١٥٫٠٣٨	٥٧٫٨٨١
١٩٤٩	٤٧٫٥٨٢	١٦٫٠٠٢	٦٣٫٥٨٤
١٩٥٠	٥٢٫٥٨٨	١٧٫٠٤٧	٦٩٫٠٣٥
١٩٥١	٥٦٫٠٠١	١٨٫٠١٨	٧٤٫٠١٩[2]

والواقع أنه فى العقد الأخير زادت السيارات فى العالم بنسبة ٦٠ فى المائة . أما

---

(١) راجع مجلة Petroleum Press Service عدد نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٣٩٣ .

(٢) من هذا الرقم ٥١٫٩٤٩٫٠٠٠ سيارة فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، والمتوسط ٣٣ سيارة لكل ١٠٠ من السكان (بما فى ذلك ٢٨ سيارة ركوب خاصة) .

سيارات النقل ونقل الركاب فقد تضاعف عددها ، بينما تبلغ الزيادة ٥٠ فى المائة فى حالة سيارات الركوب الخاصة .

وكذلك ينبغى ألا ننسى الزيادة المطردة السريعة فى اعتماد السفن على البترول ومشتقاته كما يتضح من الجدول التالى (النسب المئوية) :

الاعتماد على ...	١٩١٤	١٩٣٠	١٩٣٨	١٩٤٩
الشراع	٨	٢ر٣	١ر٤	١
زيت الديزل	٥	١١ر٦	٢٢ر٥	٢ر٢
زيت الوقود	٢ر٦	٢٨ر٥	٢٩ر٦	٥ر٩
الفحم	٨٨ر٩	٥٧ر٦	٤٦ر٥	٢٠ر٩
الحمولة بملايين الاطنان	٤٥	٦٥	٦٦	٨٠

أما عن زيادة الانتاج فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٥١ فهناك أسباب كثيرة لهذه الظاهرة منها :

١ ـــ مطالب الحرب العالمية الثانية ثم عظم استخدام البترول فى الأغراض المدنية وبخاصة الصناعة .

٢ ـــ التحسين المستمر فى وسائل استخراج البترول ، وأساليب الكشف عن الاحتياطى.

٣ ـــ ازدياد إنتاج الشرق الأوسط بنسبة ٥٨١ فى المائة خلال هذه الفترة [١] .

٤ ـــ عظم التوسع فى الإنتاج فى سنة ١٩٥١ بالقياس إلى السنة السابقة لها نظراً لرغبة الدول الغربية فى سد المطالب الناشئة عن برامج التسلح الجديدة ، ولتعويض النقص الذى نتج عن الأزمة بين إيران والشركة البريطانية السابقة

---

(١) راجع هذه الناحية فى الفصل التالى حيث نعالجها بالتفصيل.

وقدره ٦٨٠٫٠٠٠ برميل يومياً ؛ ولهذا نلاحظ أن متوسط الإنتاج اليومى فى عام ١٩٥١ زاد بمقدار ١٫٢٠٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم عنه فى عام ١٩٥٠ .

ولعل مما يلقى ضوءاً كافياً على ازدياد أهمية البترول أن نقدم النسب المئوية التالية [١] .

أهم موارد الطاقة فى العالم

	١٩٢٠	١٩٣٨	١٩٤٩
الكهرباء الهيدروليكية	٢	٥	٦
الغاز الطبيعى	٣	٦	١١
الزيت الخام	١٢	٢٤	٣٢
الفحم	٨٣	٦٥	٥١

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون أن نقدم البيان التالى عن توزيع الإنتاج (مقدراً بآلاف الأطنان المترية) فى نهاية عام ١٩٥١ [٢] .

---

(١) هذا الجدول منشور فى أحد المطبوعات التى أصدرتها شركة شل ، وعنوانه
A Pictorial Survey of the Petroleum Industry.

(٢) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من «الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة» ، ومصدر هذه الأرقام « مكتب الاستعلامات عن البترول » فى لندن .

الدولة	الإنتاج	الدولة	الإنتاج
الولايات المتحدة	٣٢٤٫٠٠٠	بورنيو	٥٫٠٠٠
فنزويلا	٩٠٫٠٠٠	رومانيا	٤٫٠٠٠ (تقريباً)
الإتحاد السوفيتى وسخالين	٤٢٫٠٠٠	الأرجنتين	٣٫٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٧٫١٠٠	ترينداد	٣٫٠٠٠
الكويت	٢٨٫٨٠٠	قطر	٢٫٤٠٠
إيران	١٦٫٤٠٠	مصر	٢٫٤٠٠
المكسيك	١١٫٠٠٠	بيرو	٢٫٢٠٠
العراق	٨٫٧٠٠	النمسا	٢٫١٠٠
إندونيسيا	٧٫٦٠٠	البحرين	١٫٥٠٠
كندا	٦٫٤٠٠	ألمانيا الغربية	١٫٤٠٠
كولمبيا	٥٫٦٠٠		

البترول والسياسة الدولية:

أشرنا إلى الأسباب التى أدت إلى تقدم الصناعة البترولية منذ بداية القرن الحالى ولكن لعل أهمها من وجهة نظر الموضوع الذى نعالجه فى هذا البحث أنه أصبحت للبترول أهمية سياسية بسبب الاستعمال الجديد له فى الأغراض العسكرية أولا والاقتصادية ثانياً. أصبح هم الدول البحرية والصناعية الكبرى أن تتحكم فى منابع البترول التى لا وجود لها فى بلادها وراحت تعمل على نيل الامتيازات فى كل مكان . وكان السباق من جانب الدول التى لا بترول فى أرضها . وهكذا صار البترول عنصراً جديداً هاماً فى السياسة الدولية ، وباعثا جديداً على الخلاف بين الأمم . كل هذه الاحتمالات والنتائج وضحت قليلا فى السنوات القلائل السابقة للحرب العالمية الأولى ، ولكن السباق من أجل موارد البترول اشتركت فيه أولا الشركات الكبرى ولكنها كانت تلقى التأييد من حكوماتها وممثليها الرسميين . ولكن بمرور الوقت وازدياد أهمية البترول واستعمالاته أخذت الحكومات تستخدم نفوذها فى هذا الصدد وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة ؛ واقتسمت الأراضى ذات الموارد والاحتياطيات الكبيرة من البترول .

٤ — التركز واحتكارات في صناعة البترول

من الظاهرات البارزة التي يتميز بها العصر الحديث ، ذلك التقدم البالغ الذى حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركز الإنتاج فى المشروعات التي يعظم حجمها باطراد ؛ وهذا التركز هو الطريق المؤدى إلى الاحتكار الذى يعد بحق الظاهرة البارزة التي يتميز بها النظام الصناعى الحديث ، ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى الصناعة البترولية منها فى أية صناعة أخرى . وحدث هذا سراعاً حتى أنه فى عام ١٩٠٥ ولم يكن الإنتاج العالمى من البترول يبلغ أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٤٧٢ر٢٩ من الأطنان المترية ، كانت السوق العالمية قسمة فى الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين ، هما : شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل ، والمجموعتان فى تحالف وثيق العرى . حقيقة نلقى عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهى ذات طابع محلى أو تمارس عمليات خاصة ، ولكنها جميعاً تسير فى فلك المشروعات الضخمة .

والحق إنه من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، منافسة هذه الأخيرة ، والمثال التالى الذى نورده مصداق لهذه الحقيقة . أشرنا إلى المجموعتين السالفتى الذكر ، ولكن احتكارهما ظل معرضاً خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمسة :

١ — خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية .
٢ — منافسة شركة مانتاشوف بيا كو .
٣ — آبار الزيت بالنمسا .
٤ — الآبار الروسية .
٥ — آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة فى المستعمرات الهولندية (وهى شركات صمويل وشل والتى لهما اتصال برأس المال البريطانى) . وللجماعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفى مقدمتها البنك الألمانى ...

وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى تنمية صناعة الزيت برومانيا حتى تملك موضعاً لها فيها ، وقد بلغ رأس المال المستثمر فى صناعة الزيت الرومانية ٠٠٠ر٠٠٠ر١٨٥ فرنك فى سنة ١٩٠٧ منها ٧٧ مليونا من ألمانيا . ويعلق لينين على هذه الحقائق بأن العالم شهد بعد ذلك صراعاً عنيفاً بين المصالح البترولية فى سبيل اقتسام العالم ، فمن جهة كونت شركة روكفلر شركة تابعة لها فى هولنده ذاتها واشترت آباراً فى الهند الهولندية . ومن جهة أخرى سعى البنك الألمانى ومعه المصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا لرأس المال الألمانى ، وإلى الاتحاد مع الروسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير أغنى مورداً وأفضل أسلوباً فى النقل والتوزيع انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألمانى الذى وجد نفسه حيال أحد أمرين : تصفية نشاطه فى صناعة الزيت وخسارة الملايين ، أو الرضوخ لخصمه ، واختار الحل الأخير ، وعقد اتفاقاً — ليس فى صالحه — مع إتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومى فى الصناعة البترولية بألمانيا .

وحاول البنك الألمانى بطريق غير مباشر استئناف المعركة ، وأخذت الصحافة تدعو إلى هذا الاحتكار الحكومى . ووافق البرلمان على أن يطلب من الحكومة الألمانية تقديم مشروع كهذا ، ولكن الأخيرة لم تفعل إذ خشيت مغبة النزاع مع روكفلر إذ كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (١) .

وما من شك أن هذا المثال الذى ذكرناه إنما يدل دلالة واضحة على عظم سطوة الاحتكارات البترولية الضخمة ، حتى أن الحكومات ذاتها تخشاها وتعمل لها حسابا .

قلنا إن الطابع الاحتكارى أوضح فى صناعة البترول منه فى غيرها ، وفضلا عن الاعتبارات العامة التى تفسر قيام النظام الاحتكارى ، فان هناك أسبابا وظروفا خاصة بهذه الصناعة ، وقد لخصتها مجلة Statist فى ملحق عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل

---

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية : صفحة ٧٤ — ٧٥ .

سنة ١٩٥٢ [١] ، ونرى لزاماً علينا أن نشير إليها وفاء للبحث والدراسة .

وأول سبب لتعليل الظاهرة مستمد من طبيعة المواد الأساسية ذاتها التى يتكون منها البترول ، الأمر الذى يتطلب مواصلة العمليات دون توقف . وكلما زادت الطاقة لاحدى الوسائل المستخدمة ، أدى ذلك إلى خفض فى نفقات الوحدة الواحدة . وصناعة البترول تتطلب درجة عالية من التنسيق فى كل من الميدانين الفنى والتجارى حتى يتسنى إمداد الأسواق بالمنتجات المختلفة وبالمقادير التى تتفق مع المطالب ، وهذا التنسيق الدقيق إنما يساعدعليه هذا التركز أوهذا الارتباط بين المشروعات .

وثمت عامل آخر وهو الطابع الدولى فالمعروف أن زيت البترول موزع بين أقطار الأرض توزيعا لا يتسم بالتساوى ، وإذا استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ألفينا أن باقى الإنتاج العالمى من البترول مكانه أقاليم متأخرة أو متخلفة وإذن فالدول التى تستطيع توفير المال اللازم والخبرة الفنية الضرورية إنما هى الدول التى بلغت شأواً بعيداً فى التقدم الصناعى والتجميع الرأسمالى .

ولما كانت السوق التى تمتص الإنتاج سوقاً عالمية واسعة ، تعين العمل على أن يتمشى ماتخرجه الأقاليم المنتجة مع مطالب البلدان المستوردة والمستهلكة .

وهذا الطابع الدولى يزيد من الأخطار ومن المطالب على رأس المال ، فلابد للشركة التى تعتزم استغلالا فى منطقة معينة أن تدخل فى مفاوضات مع البلد الذى سيصبح ميداناً لنشاطها للاتفاق على شروط الامتياز من حيث مدته والحصص التى من نصيب هذا البلد ، كما يتعين عليها إحضار الفنيين والآلات من الخارج فضلا عن أنها — وبخاصة فى المناطق المتأخرة اقتصادياً — تقوم بتعبيد الطرق وإنشاء معامل التكرير والخطوط الحديدية والجوية ومد الانابيب وتوفير الموانى الصالحة وأماكن السكنى

---

(١) The Oil industry, special supptement pp. 5 - 6

لرجالها من الفنيين والإداريين والعمال وهذه مسائل لابد منها ولكنها كثيرة الكلفة مما يستدعى رؤوس أموال ضخمة.

وعملية التنقيب والحفر ذاتها محفوفة بالمخاطر وتنطوى على نفقات باهظة ، فقد تستغرق زمناً طويلا ، وقد لا تسفر عن إنتاج بالمرة أو إنتاج تافه القدر ، وربما يكون أيضا كثير النفقات مما يجعل من الصعب تسويقه بالاسعار العالمية ، وقد ينقضى وقت طويل قبل أن يتمكن المشروع من دفع ربح للمساهمين .

فشركة دارسى قضت أربع سنوات فى إيران تبحث عن البترول دون الوصول إلى نتيجة وانتهى الامر بأن باعت امتيازها إلى شركة بورما التى ظلت تواصل العمل ثلاث سنوات قبل أن تعثر على الزيت . وانقضت فترة قدرها أربعة عشر عاما قبل أن يظهر البترول فى إندونيسيا .

وقد ذكرت المجلة التى أسلفنا الإشارة إليها أن إحدى الشركات العاملة فى ڤنزويلا أنفقت فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مبلغا قدره إثنى عشر مليوناً من الجنيهات قبل أن تتمكن من تسويق الإنتاج ، كما أنفقت شركة أخرى أربعة عشر مليوناً من الجنيهات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٣٩ قبل أن تحصل على ربح .

وفى سنة ١٩٥١ أنفقت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا أكثر من ١١٣ مليون دولاراً للتنقيب عن البترول فى العالم كله . ويلاحظ أن الوسائل الفنية ، مهما كانت دقتها ، لا تؤدى إلى النجاح دائما ، وقد زادت نسبة التنقيب غير المثمر على ٣٠٪ سنة ١٩٤٥ ، ٣٩٪ سنة ١٩٥١ . وذكر رئيس شركة بترول الباكستان بصدد عمليات الحفر أنه إذا كلف حفر البئر الواحدة فى الولايات المتحدة مابين ١٠٠ر٠٠٠ ، ٢٠٠ر٠٠٠ دولار ، فان المبلغ يتراوح بين نصف مليون ومليون دولار فى الباكستان . وقد يزيد عن هذه الأرقام فى إندونيسيا والمناطق الصحراوية (١) .

---

(١) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة ، عددا اكتوبر ١٩٥٢ ص ٢١

وإذا كنا قد عرضنا لهذا الميـل إلى التركز ، وأشرنا إلى دوافعه ، وضربنا أمثلة عنه من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فإن فى الأرقام التاليـة ما يوضح الأمر توضيحاً كافياً بالنسبة إلى الوقت الحاضر ، ويبين لناضخامة الأموال المستثمرة فى هذه الصناعة (١) :

١ — بلغت الاستثمارات الأمريكية فى صناعة البترول بكافة البـلاد الأجنبية بما فى ذلك بيع الناقلات ، ٤٥٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ ، وهذا يعادل ٧٠ ٪ من الاستثمارات الأمريكية المبـاشرة بالخارج فى تلك السنة .

٢ — بلغت استثمارات الشركات البترولية التى يسيطر عليها رأس المال البريطانى ٧٣ مليوناً من الجنيهات (١٩٤٧) و ٩٢ مليوناً (١٩٤٨) و١١٥ مليوناً (١٩٤٩) ويقدر المستثمر منها فيما وراء البحار بالمبالغ التالية ٦٦ و٨٣ و٩١ على التوالى . وتبلغ الاستثمارات فى الشرق الأوسط الآن ١٩٠٠ مليون دولار مثلا .

٣ — كانت تـكاليف إنشاء أنبوبة تمتد من الخليج الفارسى إلى ساحل البحر المتوسط تقدر بخمسين مليوناً من الجنيهات (وذلك قبل تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩) . وقد تكلف إنشاء خط الأنابيب من كيركوك إلى بانياس ٤٣ مليوناً من الجنيهـات . وتذكر المصادر أن إنشاء معامل للتـكرير بدلا من معامل عبادان يكلف ٣٢٠ مليون جنيها ، ويقدر مبلغ ٣٧٫٥ مليونا لمصفاة فولى Fowley بانجلترا .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الشركات العالمية .

---

(١) The Statist, Opt Cit, p. 5

١ — شركة ستاندارد أويل Standard Oil :

فى عام ١٨٦٢ بدأ چون داڤيسون روكفلر يشتغل بشئون صناعة الزيت ، واشترك مع غيره ، وجنى أرباحاً وفيرة . ثم انضم إليه أخوه وليم وبعض كبار الماليين ، فأسسوا شركة ستاندارد أويل سنة ١٨٧٠ برأس مال قدره مليون دولار .

نجحت أعمال الشركة وزيد رأس مالها إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون بعد سنوات أربع من إنشائها ، ثم أخذت تعمل على سحق من ينافسها ، وبدأت تعقد الاتفاقات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التى تعاونها فى أعمالها ، أو تضمها إليها وتسيطر عليها سيطرة كاملة .

وفى سنة ١٨٨٢ انضمت جميع هذه الشركات لتأليف شركة موحدة ضخمة رأس مالها ٧٠ مليوناً من الدولارات ، على رأسها مجلس إدارة مكون من تسعة أفراد ، ولكن كان روكفلر الحاكم المطلق بلا نزاع . وليس ثمت داع لأن نعجب من الإنضمام إذا ذكرنا أن شركة ستاندارد أويل فى ذلك العام ، أى بعد مضى نحو ١٢ عاما على تأسيسها المتواضع ، صارت تسيطر على تسعة أعشار إنتاج البترول فى الولايات المتحدة ، وقد قدرت أرباح الشركة فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المئوية التالية :

٤٨ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٤٠ وبمجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليونا من الدولارات ، مع أن رأس مالها المرخص به سنة ١٩٠٠ كان ١٠٠ مليون دولار ، كما أصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية و ١٠٦ مليون من الأسهم الممتازة .

٢ — شركة شل الهولندية الملكية Royal Dutch Shell

تأسست شركة الزيت الهولندية الملكية[١] بلاهاى فى ١٦ يونيه من عام ١٨٩٠ برأس مال قدره ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فلورين لاستثمار البترول فى جزر الهند الهولندية حيث منحتها حكومة هولنده الكثير من الامتيازات ، ثم زيد رأس المال إلى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فلورين حتى يتسنى إنشاء معمل تكرير فى بتافيا . وبعد صعوبات عدة أمكن التغلب عليها سارت الشركة فى طريق النجاح ، ووزعت ربحا قدره ٨ ٪ سنة ١٨٩٤ ، ثم ٤٤ ٪ فى العام التالى مع أن رأس المال لم يزد عن ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ فلورين ، وزيد الأخير مرة أخرى إلى ٥ ملايين ووزعت الشركة ربحا قدره ٥٢ ٪ سنة ١٨٩٧ .

وإزاء هذا التقدم الرائع بدأت شركة ستاندارد أويل تستخدم أساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير ، فأخذت تبيع البترول فى غرب أوربا بأقل من نفقة إنتاجه فى الولايات المتحدة ذاتها ، ولكن المنافس ظل صامداً للهجوم العنيف حتى اضطرت مجموعة روكفلر إلى التسليم بالواقع بعد عامين من ابتداء تلك الحرب .

ولعل فى مقدمة أسباب ثبات مركز الشركة الهولندية ارتباطها بالكثير من أرباب المصالح فى أوربا وعلى رأسهم آل روتشيلد . وثمت عامل آخر يعزى إليه نجاحها ، ذلك ما امتازبه مديرها هنرى ديتردنج Henry Deterding[٢] من عبقرية ذهنية وكفاية فى المسائل المالية ، والذى ولى منصبه هذا عام ١٩٠١ ، وكان من الأعمال الهامة التى قام بها ، الاتفاق مع « شركة شل للنقل والتجارة[٣] »

---

(١) كان اسمها الشركة الهولندية الملكية لاستغلال آبار البترول بجزر الهند الشرقية الهولندية ، ولقب « الملكية » ، منحه لها الملك وليم الثالث كرمز تأييده الأدبى للشركة .

(٢) عين سنة ١٩٠١ فى وظيفة العضو المنتدب بمجلس الإدارة ، وقد خدم الشركة مدة ٣٥ عاما حيث اعتزل سنة ١٩٣٦ .

(٣) كانت حينذاك تشتغل بانتاج الزيت فى جزر الهند الشرقية ولكن كان معظم نشاطها فى النقل البحرى .

Shell Transport and Trading Company التى تسيطر على نقل البترول فى المحيط الهندى ويرأسها ماركوس صمويل أحد رجال الأعمال بلندن . وبمقتضى هذا الاتفاق (١٩٠٢) أنشئت شركة بيع البترول الأسيوية لتتولى نقل وبيع إنتاج الجميع ، وقسم رأس المال إلى ثلاثة أقسام بين رويال دتش وشل وآل روتشيلد . وأخيراً اندمجت الشركتان الأساسيتان عام ١٩٠٧ وصار اسميهما « رويال دتش وشل » Royal Dutch & Shell وكذلك تكونت فى العام نفسه شركتان تابعتان وذلك حسب نظام القبض المعروف ، وهما شركة البترول الأنجلو سكسونية وشركة بتافيا .

ولقد أقدم دتردنج على عمل امتاز بالجرأة والحكمة ، ذلك أنه اشترى عام ١٩١٢ عدداً من آبار الزيت فى أمريكا الغربية ، وأنشأ شركة جديدة باسم « شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة » California Oilfields Ltd. وأعقبتها شركات أخرى فى أمريكا مثل روكسانا ، شل بكاليفورنيا ، ثم نالت الشركة امتيازات فى المكسيك وفنزويلا وترينداد ، إلا أنها أقدمت على عمل بالغ الأهمية والدلالة ؛ ففى عام ١٩١٦ عرض مديرها ٧٥٠٫٠٠٠ سهم فى سوق نيويورك وترتب على هذا العمل نتيجتان : أولاهما أنه حصل على أربعة ملايين من الجنيهات زاد بها رأس مال الشركة ، وثانيهما أنه ضمن تأييد الأمريكيين واهتمامهم بأعمال الشركة ما يكفل له مركزاً ثابتا إزاء شركة ستاندارد أويل .

ومما تجدر الإشارة أن رأس المال الإنجليزى يساهم بدرجة كبيرة فى هذه الشركة ، وزاد إشراف البريطانيين وتدخلهم إلى حد كبير بابتداء الحرب العالمية الأولى حيث اعتمدت عليها الحكومة البريطانية اعتماداً واضحا بصدد الحصول على حاجتها من البترول .

ومما يدل على تقدم أعمال الشركة أن القيمة الإسمية لرأس مالها الحر بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون فلورين ، وكانت أرباحها الصافية ٢/٦١٠٫٠٩٠٫٨٣ فلورين عام ١٩٣٨ ، ٩٨/٩٥٦٫٦٤٣٫٨٢ سنة ١٩٤٩ ، ووزعت ربحا قدره ٩ ٪ على

الأسهم العادية التى تبلغ قيمتها ٩٠٨ر٥٢٣ر٠٠٠ فلورين . وارتفع إنتاج الشركة إلى ٥٢ر٣ مليون طناًسنة ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٨٪ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ (١) .

٤ — شركة بورما للزيت :

تأسست سنة ١٩٠٢ لاستثمار آبار الزيت فى كل من بورما وآسام ، وأنشأت لها معملا للتكرير فى رانجون كما كان لها عدد من ناقلات البترول . ولكن لامراء أنها كانت دون الشركتين سالفتى الذكر من حيث الموارد والإنتاج وتشعب العمليات .

٥ — أهمية البترول فى الحياة الحديثة

عرف الأقدمون البترول ، فقد تحدث بلوتارك عن وجوده فى بلاد فارس ، وذكر لنا هيرودوت منبعاً فى جزيرة زانتى ، وأشار إليه الجغرافيون والرحالة العرب فى العصور الوسطى ، إلا أن معرفة العالم فى العصرين القديم والوسيط لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية ، وظل الناس حتى أوائل القرن الماضى ينظرون إليه على أنه ظاهرة طبيعية غريبة يحارون فى تعليلها وإدراك أهميتها ، ولذلك كان أهل فارس يدخلونه فى تقاليدهم الدينية ، كما اعتقد البعض فى أوربا أن له فائدة طبية . وكان لا بد أن ينتظر ذلك الزيت المعدنى عهد التقدم الصناعى الحديث ليبرز فيتخذ مقامه الكبير فى حياتنا ، وفى أكثر من ناحية .

أثر البترول فى الحياة الاقتصادية :

لعل أوسع منتجات البترول انتشاراً « الكيروسين » الذى يستخدمه فريق كبير من الناس ، وبخاصة فى آسيا وإفريقية ، فى الأغراض المنزلية والاستعمالات اليومية . ولكن تقدمنا الاقتصادى مدين إلى البترول بقدر بالغ ، ففى الصناعة نراه يستخدم فى إدارة الآلات بالمصانع ، وزيوت التشحيم ضرورة لازمة لمختلف أجزاء الآلات ،

---

(١) من التقرير الرسمى للشركة عن أعمالها خلال سنة ١٩٤٩ ، ثم راجع أيضاً العدد الخاص عن هولندا وصناعاتها ، والذى أصدرته الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة فى ديسمبر ١٩٥٢ .

وهناك زيوت خاصة تستغل فى صناعة المنسوجات لتشحيمها وإكسابها قدراً من النعومة ، كما يستعمل سواها فى صناعة الأحذية لتحل محل الزيوت الطبيعية التى تفقد أثناء عملية دبغ الجلود .

وإذ ننتقل إلى وسائط النقل نلقى الأثر بارزاً فى القاطرات الحديدية والسيارات والطائرات . وقد أصبحت الأخيرة تلعب دوراً خطيراً فى ربط مختلف أجزاء البلدان والممالك والقارات . وأكثر من هذا فمادة الأسفلت ، وهى من مشتقات البترول ، لا غنى عنها عند إنشاء الطرق وإقامة المطارات .

ولا يقل أثر البترول فى الزراعة أهمية عنه فى نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى . فاستخدامه فى إدارة الآلات الزراعية ساعد على أن تتحول الزراعة إلى عملية ميكانيكية مما نلقاه واضحاً فى كثير من الاقاليم وبخاصة تلك التى قد لا تتوافر بها الايدى العاملة الكافية ، وهذا كله يترتب عليه بلا ريب ازدياد الإنتاج الزراعى لأغراض الاستهلاك الذاتى أو للصناعة . وأكثر من هذا فمن البترول نستخلص المواد التى تستخدم فى التبخير وعمل المخصبات ومبيدات الحشرات ، وكل هذا يزيد من غلة الأرض من جهة ومقدار الإنتاج من جهة أخرى . وليس أدل على عظم هذا الدور الذى يلعبه البترول فى تنمية الاقتصاد الزراعى من هذا البيان عن عدد الجرارات فى مختلف بقاع العالم ، وهى مظهر الطابع الميكانيكى للزراعة الحديثة :

الإقليم	١٩٣٩/١٩٣٨	١٩٤٩/١٩٤٨
	(مقدراً بآلاف الوحدات)	
أمريكا الشمالية	١٥٨٧	٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٦٠	٢٨٨
أوربا (عدا المملكة المتحدة)	٢٩٥	٥٠١
أمريكا اللاتينية	٣٥	٧٠
الشرق الأدنى	٥	١٣
الشرق الأقصى	٣	١٣
إفريقية	١٧	٤٠
الاقيانوسية	٥٣	١٠١
الاتحاد السوفيتى	٥٢٣	٥٠٠

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاعت المعامل البترولية بأمريكا اللاتينية عامة والبراريل خاصة ، أن تخرج طائفة من المشتقات منها ما يقلل من قيمة المدة اللازمة لتسمين أنواع من الحيوان بمقدار النصف ، ومنها ما يقضى على العيوب التى تسببها الحشرات فى جلود الحيوانات حتى يتسنى بيعها فى حالة جيدة ، وهذا فضلا عن إبادة الحشرات والآفات التى تفتك بالماشية ، وخاصة صغارها . ولقد نجم عن هذا كله ازدياد الثروة الحيوانية وزيادة دخول الزراع وارتفاع مستوى المعيشة ؛ وهذه الكشوف التى ثبت نجاحها عملياً يمكن استخدامها فى مناطق أخرى لتحقيق نتائج مماثلة .

البترول والحرب الحديثة :

فى ٢١ نوفمبر من عام ١٩١٨ أقامت الحكومة الإنجليزية حفل عشاء لأعضاء « هيئة البترول المتحالفة » فى قصر لانكستر هاوس ، وألقى اللورد كرزون خطابا ذا دلالة بالغة نقتطف منه مايأتى :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله فى الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته فى مصاف العوامل الرئيسية التى يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها . كيف كان فى استطاعتهم بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأسطول وحركته ونقل الجند أو صناعة المفرقعات . . . لقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل الخ دوراً متساويا من حيث أهميته فى الحرب ، وفى الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر .

لقد كان معينا على الحكومة أن تنظم موارد إمداده فى مختلف أنحاء العالم وأن

تحتفظ بمقادير منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل وأن تتخذ التنظيمات التى تكفل نقله وخزنه فى مراكب الزيت وأنابيبه » .

وإذا كانت هذه العبارات التى أدلى بها اللورد كرزون تلقى الضوء على أهمية البترول فى إحراز النصر خلال الحرب العالمية الأولى . فإن هذه المادة أصبحت تلعب دوراً حيويا فى الحرب الثانية كما يدل على ذلك قول المستر هـ . س . ويس H·C. Weiss رئيس إحدى شركات البترول والتكرير بالولايات المتحدة : « إننا بحاجة إلى الزيت ليكون وقوداً للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التى تنقل الإمدادات وتحمل القنابل ، والتى تهيء تلك القوة التى لا بد منها للحرب الحديثة ، وكذلك يستخدم الزيت لإنتاج التولين للمفرقعات ، وكمادة أولية للمطاط الصناعى والكيمائيات ، وغير ذلك كثير من الأغراض الأخرى » .

وإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى ألفينا ألمانيا تحتل رومانيا سنة ١٩١٦ كى تستفيد من آبارها وحقولها البترولية ولكن لم يمض وقت قصير حتى تمكن الحلفاء من تدمير أغلبية الآبار والأنابيب ومعامل التكرير ، وحالوا دون انتفاع القيصرية الألمانية بتلك الموارد . ولقد حذر الماريشال جوفر Joffre قائلا إن الحلفاء سيفقدون الحرب إن لم تحافظ الولايات المتحدة على إنتاجها فى مستوى عال ، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى اعترفت الولايات المتحدة بأهمية هذه المادة ففى يناير عين الرئيس ولسون المستر مارك ل . روك رئيساً لقسم البترول فى وزارة الوقود . وصرح المارشال لودندورف الألمانى أن عدم كفاية الموارد البترولية أرغم القيادة العليا على طلب الهدنة فى نوفمبر من عام ١٩١٨ ، إذ بينما استطاعت ناقلات الزيت الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من البترول لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج ، وفى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية البترول فى الأغراض العسكرية بعد أن أخذ الطابع الميكانيكى يغلب تدريجا على أساليب القتال وأدواته .

وحتى يتسنى لنا إدراك أحد الأسباب الجوهرية فى الهزيمة التى أحاقت بدول المحور نذكر البيانات التالية :

قدر المسئولون الألمان موارد بلادهم بالصورة التالية :

١ — ٤٧٥٫٠٠٠ طن من ألمانيا .

٢ — ٣٥٫٠٠٠ طن من النمسا .

٣ — ١٨٫٠٠٠ طن من تشكوسلوفاكيا .

وإذا أضفنا إلى هـذه الأرقام احتمال حصولهم على ٧٫١٥٠٫٠٠٠ طن من رومانيا ٤٠١٫٠٠٠ طن من بولنده ، كان المجموع الكلى ٨٫١٧٩٫٠٠٠ من الأطنان .

وكان استهلاك إيطاليا فى وقت السلم ١٫٨٣٠٫٠٠٠ طن مترى أى ما يعادل نصف استهلاكها خلال الحرب . وإذ كان إنتاجها لا يزيد على ١٥٫٠٠٠ طن فقد كان فى تقديرها أن تحصل على ٩٠٫٠٠٠ من ألبانيا . وبهذا لم تكن موارد الدولتين تزيد فى حالة الحرب عن ٨٫٢٨٤٫٠٠٠ طنا بينما حاجتهما تبلغ ١٦٫٧١٠٫٠٠٠ طن .

أما اليابان فقد كانت قبل الحرب الثانية تستورد من العالم الجديد أكثر من ٨٥٪ من مطالبها البترولية ، فلما حدث اعتداؤها على بيرل هاربر Pearl Harbour فقدت ذلك المورد .

ويبدو ضعف ذلك المركز إذا ذكرنا أن إنتاج الولايات المتحدة كان ١٧٣٫٠٠٠٫٠٠٠ طنا ، وإنتاج المكسيك وبلاد أمريكا الجنوبية ٩٢٫٢٠٠٫٠٠٠ طن . وحتى لو كانت الدول المتحالفة بحاجة إلى مقادير إضافية ينبغى أن نذكر أنها كانت تسيطر على الإنتاج البترولى فى الشرق الأوسط وتستطيع العمل على زيادته ، الأمر الذى يكفل لها الغلبة والتفوق فى هذا الميدان ، ومن هنا نفهم سراً من أسرار انهيار كتلة المحور . وللدلالة على عظم استهلاك البترول خلال الحرب الأخيرة نذكر أن ما كانت تستهلكه القوات

البحرية الأمريكية بلغ ٩٠٫٠٠٠ طن فى اليوم الواحد ، وخلال الغارات التى شنها السلاح الجوى البريطانى على وهلمسهافن ودسلدورف فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ استهلك ذلك السلاح مايقرب من ١٧٫٠٠٠ طن خلال أربع وعشرين ساعة .

ونمت ناحية أخرى توضح لنا القيمة الحيوية للبترول ، ذلك أن اليابان غزت مناطق مختلفة بالشرق الأقصى يبلغ إنتاجها من المطاط الطبيعى أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى ، وتعين على الحلفاء أن يجدوا بديلا لهذه المادة الأخيرة ، وهنا ساهم البترول بالدور الأكبر فى إنتاج المطاط الصناعى حتى بلغ ما كانت تنتجه أمريكا أكثر من ٩٠٠٫٠٠٠ طن سنويا فى أواخر الحرب .

الفصل الثانى

بترول الشرق الأوسط

دولة داخل دولة

الشرق الأوسط هو المنطقة الثانية فى العالم من حيث الأهمية فى إنتاج البترول والأول من حيث الاحتياطى الثابت . إنه الإقليم الذى جاهدت وتجاهد فيه مختلف الشركات . سواء بجهودها الذاتية أو بتأييد من حكوماتها ، فى سبيل نيل الامتيازات . وعلى حسابه تمت وتتم الاتفاقات العلنية والسرية بين الدول والهيئات التى يعنيها الأمر. وإذا اقتربت من مدينة بترولية شعرت كأنك موضع الارتياب والمراقبة وتحس كأنك فى وسط غريب وبيئة غير مألوفة . وهو نقطة الخطر فى محيط السياسات والأطماع الدولية ، وموضع المنافسات والخلافات ومعمل البارود الذى قد يتفجر يوما من الأيام فإذا بالعالم وقد انغمر فى حرب ثالثة لا يستطاع التكهن بأخطارها ونكباتها ، وأخيراً فهو الشرق الأوسط العريق بمدنياته ، والغنى بإيمان أهله وقوميتهم وحماسهم ، وهى كلها عوامل نرجو أن يعرف هؤلاء كيف يستغلونها لصالحهم ولتحقيق استقلالهم وتحرير بلدانهم من السيطرة مهما كان اللون الذى تبدو به ، أو الثوب الذى ترتديه، أو الدولة التى تتمثل فيها هذه النزعة .

كانت للشرق الأوسط ولا تزال أهمية عسكرية كبرى لأنه الطريق بين أوربا وآسيا، وهو على طريق مواصلات إنجلترا إلى امبراطوريتها وأملاكها الآسيوية. ولهذا حاربت هذه الدولة أطماع روسيا القيصرية فى تركيا وإيران وأفغانستان ، وحاربت أطماع ألمانيا الإمبراطورية فى تركيا ومشروعاتها المختلفة فى الشرق الأدنى، ولكن فتح مجال جديد للرأسمالية الأوربية والأمريكية بفضل اكتشاف موارد البترول .

وقد أدى وجود البترول إلى شبكة من خطوط الأنابيب تمتد عبر قارات بأكملها وإلى إقامة معامل تكرير تبدو كأنها قلاع المستقبل . ولا يمكن عقد الموازنة بين الأنابيب وامتيازات الخطوط الحديدية التى كانت تمنح فى الأيام الماضية ، فالأنابيب تمثل طريقة من التغلغل والتوغل ذات طابع أقل سلمية منه فى حالة السكك الحديدية ولا ريب أن السكك الحديدية كانت هى الأخرى موضع الحماية ، كما كان موظفوها من الأجانب . . . ولكن الخطوط الحديدية كانت هناك ليستخدمها كل إنسان ، وللاتراك والسوريين وأهل بلاد الجزيرة أن يسافروا بواسطتها . . . . ولكن من جهة أخرى يجرى الزيت فى الأنابيب من أجل الدول العظمى فقط — فمن الموصل إلى طرابلس وحيفا للانجليز والفرنسيين والأمريكيين لا للعراقيين أو السوريين ، ومن الأهواز إلى عبادان من أجل الإمبريالية البريطانية لا إيران ، ومن البحرين إلى سترا للامريكيين لا للعرب — إن كل من يختلط بالسوريين ليدهشه أن يجد اسم شركة البترول العراقية على ألسن الجميع فى محادثاتهم وأقوالهم ، سواء تكلموا بالفرنسية أو العربية أو الإنجليزية (١) .

لقد أصبحت دولة داخل دولة وهى متشابكة بالدول الأخرى وإن كانت منفصلة عنها ، إذ لها إيراداتها الخاصة بها ، وأسطولها الجوى . وجيشها الصغير . إننا لا نجد لها ذكراً كدولة فى كتاب الأمم ولكنها حقيقة لها وجود كيان ، وترسل بعثاتها إلى الأراضى غير المعروفة أو المطروقة ، وبالمثل نجد أن شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية (السابقة) هى الأخرى دولة صغيرة لها أموالها ومستشفياتها وسينماتها ومحال بيع الطباق (٢) .

---

(١) كتبت المؤلفة هذا الكلام منذ سنوات ، وقد أخذت الأحوال أخيراً فى التحسن من ناحية حصص حكومات البلدان المنتجة وزادت نسبتها كثيراً عما كانت عليه ، مما ستوضحه فيما بعد (الطبعة الرابعة) .

(٢) Margret Boveri , Minaret and Pipe - Line p.p. 185—187.

تطور الإنتاج من البترول الخام

الزيادة السريعة المطردة :

شهد عالم البترول فى السنوات الأخيرة ظاهرة بالغة الدلالة ، وهى ازدياد أهمية الشرق الأوسط كأحد الأقاليم الرئيسية المنتجة لهذا المعدن فى العالم ؛ كما يتضح من البيانات التالية :

١ — انتاج البترول (١٩٢٨ — ١٩٥٠) [١]

« بألوف الأطنان المترية »

البلد	١٩٢٨	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
البحرين	—	١ر١٣٨	١ر٤٩٦	١ر٥٠٨	١ر٥١٢	١ر٥٠٠
مصر	٢٦٨	٢٢٦	١ر٨٨٦	٢ر٢٤٥	٢ر٤٠٠	٢ر٤٠٠
إيران	٥ر٧٩١	١٠ر٣٥٩	٢٥ر٢٧٠	٢٧ر٢٣٧	٣٢ر٢٥٩	١٦ر٤٠٠
العراق	٩٤	٤ر٢٩٨	٣ر٤٢٧	٤ر٣٢٦	٦ر٦٠٠	٨ر٢٥٧
الكويت	—	—	٦ر٤٠٠	١٢ر٣٧٨	١٧ر٢٨٠	٢٨ر٢٢٦
المملكة العربية السعودية	—	٦٧	١٩ر٢٦٠	٢٣ر٤٦١	٢٦ر٩٠٥	٣٦ر٩١٢
قطر	—	—	—	١ر٦٠٠	١ر٦٠٠	٢ر٣٦٢

أما عن سنة ١٩٥٢ فلم تعلن الأرقام النهائية بها حتى كتابة هذه السطور [٢] ،

---

(١) Review of Economic Conditions in the Middle East (A United Nations Publication) p. 60.
أما الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥١ فمأخوذة من «الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة» عدد أكتوبر سنة ١٩٥٢

(٢) سنضيف ملحقاً فى ختام الكتاب بآخر الأرقام ، وذلك حين وقت الفراغ من طبعه .

ولكنا نعلم أن الإنتاج الذى كان يزيد قليلا عن ٥١ مليوناً من الأطنان (يناير — يونيه) قد ارتفع خلال النصف الثانى من السنة بحيث تقدر الدوائر البترولية الإنتاج السنوى من الزيت الخام بمالايقل عن ١١٠ مليون طن . فالمملكة العربية السعودية من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٥٠ مليونا بفضل الآبار الجديدة فى « عين دار » ، « العثمانية » ، كما قفز إنتاج الكويت إلى ١٨٫٧ مليوناً خلال المدة من يناير إلى آخر يونية .

ومن أبرز المعالم فى الإقليم كله ازدياد الإنتاج فى العراق اذ بلغ ١٤٫١٢٥٫٠٠٠ طناً فى المدة من يناير حتى أكتوبر[1] وكان أعلى رقم فى شهر سبتمبر إذ وصل إلى ١٫٩١٦٫٠٠٠ طن وبهذا يمكن القول أن الإنتاج العراقى لن يقل عن ١٧ مليوناً فى نهاية العام . ولذلك أسباب عدة ففى إبريل الماضى افتتح خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى بانياس . وبدأ الإنتاج من حقل « الزبير » الذى افتتح فى أواخر سنة ١٩٥١ ويربو على مليونى طن ومن المنتظر أن يصل إلى ثمانية ملايين فى نهاية سنة ١٩٥٣ .

وخلال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ أنتج بئر « نفط خانة » بالعراق ٢٣٠٫٠٠٠ طن ، ويبلغ إنتاج قطر ثلاث ملايين طن ، ولم يحدث تغيير حالة مصر والبحرين ، أما إنتاج ايران (يناير — يونيه ١٩٥٢) فلم يتعد ٧٠٠٫٠٠٠ طن للاستهلاك المحلى ....

ومن الجدول سالف الذكر نستطيع أن نتبين عظم الزيادة فى إنتاج البترول بوجه عام وبخاصة منذ عام ١٩٣٨ ، كما نلاحظ أن الزيادة التى تلفت النظر بشكل واضح إنما تلقاها فى حالة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران ثم العراق أخيراً ، غير أن النقص الذى أصاب الإنتاج الإيرانى ابتداء من منتصف

---

(١) راجع مجلة Petroleum Press Service ، عدد يناير ١٩٥٣ .

سنة ١٩٥١ فراجع إلى الأزمة التى نشأت إثر تأميم تلك الصناعة هناك.

والجدول التالى يلقى ضوءاً واضحاً على حدة وسرعة التقدم فى الإنتاج بالنسبة إلى أقاليم العالم الأخرى : (١)

الإقليم	الإنتاج بآلاف البراميل		نسبة الزيادة
	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٥١	فى المائة
الشرق الأوسط	٠٠٠ر١٠٣	٠٠٠ر٧٠٢	٥٨١
كندا	٨ر٦٠٠	٠٠٠ر٤٧	٤٤٧
فنزويلا	٠٠٠ر١٨٦	٠٠٠ر٦٢٢	٢٢٥
الولايات المتحدة	٠٠٠ر٣٥٣ر١	٠٠٠ر٢٤٤ر٢	٦٥
إندونيسيا	٠٠٠ر٦٢	٠٠٠ر٥٥	(نقص قدره ١١)
بقية الشرق الأقصى	٠٠٠ر٢٤	٠٠٠ر٥٢	١١٦

ومن هذا نرى أن أعظم الزيادة كانت فى حالة الشرق الأوسط فهى ٥٨١٪ ، وقد تزيد عن ذلك إذا ما أعلنت الأرقام الخاصة بالإنتاج فى عام ١٩٥٢. ولقد ترتب على ذلك التقدم أن زادت نسبة إنتاج الأقليم إلى الإنتاج العالمى ، فبعد أن كانت ٦ر٣٪ سنة ١٩٢٨ ارتفعت إلى ٤ر٦ سنة ١٩٣٨ ثم ٣ر١٨٪ سنة ١٩٥٠ ولكنها هبطت إلى ٧ر١٧٪ سنة ١٩٥١ بسبب التوقف فى استغلال الآبار الكبرى فى إيران .

أسباب الزيادة :

ويرجع هذا التقدم إلى عوامل متباينة . ففى خلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء التسهيلات اللازمة فى عبادان (إيران) ، كما أقيم معمل تكرير فى «راس تنورا» (المملكة العربية السعودية) .

---

(١) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .

وفى السنوات التالية للحرب قامت المصالح البترولية بإنشاء مجموعة من أنابيب نقل البترول من أهمها الخط الممتد من كركوك إلى بانياس لصالح البترول العراقى ، وخط التابلاين لخدمة البترول السعودى ، وذلك فضلا عما سبق لشركة العراق أن مدته من كركوك إلى طرابلس سنة ١٩٣٤ .

وتوسعت الشركات فى التنقيب عن البترول ، فكشف آبار جديدة فى المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ومصر ، ومن الأمثلة على ذلك فى السنوات الأخيرة إنه فى سنة ١٩٥٠ زادت المساحة الثابت وجود المعدن فيها بمقدار ٦٠٫٧٠٠ فدان فى المملكة العربية السعودية ، وبمقدار ١٨٫٠٠٠ فى إيران ، وحدث الأمر نفسه بالنسبة إلى مصر والعراق والكويت . وبدأ استغلال آبار جديدة عام ١٩٥٢ مثل عين دار والعثمانية بالمملكة العربية السعودية ، والزبير فى العراق ، كما أدت عمليات التنقيب التى قامت بها الحكومات المختصة خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٢ إلى كشف حقول جديدة على مقربة من «قسم» (إيران) ، وفى «جزيران» (تركيا الشرقية) . وفى سنة ١٩٥٠ زيد عدد الآبار بمقدار ١٩ (المملكة السعودية) ١٨ بالعراق ، ١٣ فى الكويت ، ٦ فى ايران[1] .

ازدياد اعتماد العالم على الاقليم :

وثمت عامل له أهميته فى إحداث هذا التوسع الكبير ، ونقصد بذلك ازدياد اعتماد العالم على بترول الشرق الأوسط . ففى عام ١٩٣٨ كانت أوربا تستورد ٧٦٫٧٪ من حاجياتها البترولية من العالم الأمريكى مقابل ٣و٢٣٪ من الشرق الأوسط ، ولكن النسب تغيرت سنة ١٩٥١ فأصبحت ١٨٪ ، ٧٢٪ (أو ما يزيد على ذلك قليلا) على التوالى[2] . وفى سنة ١٩٥٠ حل الشرق الأوسط محل إقليم البحر الكاريبى

---

(١) Summary of Recent Economic Developments in the Middle East p. 18 (وهو ملحق التقرير الاقتصادى عن العالم لعام ١٩٥٠/٥١ والصادر من هيئة الامم المتحدة)

(٢) من مقال للأستاذ فؤاد صروف فى العدد الرابع الصادر فى ١٩٥٢/٥/١ من Middle East Weekly Review

كالمصدر الأول للبترول الخام والمكرر . ولم يقف الأمر عند حد أوربا الغربية ، بل تعداه إلى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والشرق الأقصى . ويرجع تزايد الإصدار إلى أن ضعف الاستهلاك بالنسبة الى الفرد الواحد بالشرق الأوسط يجعل هناك فائضاً كبيراً .

والواقع أن الفائض المعد للاصدار يتزايد من سنة إلى أخرى كما يتضح من البيانات التالية :

١ — ارتفع رقم الفائض من حوالى ٢٦ مليون طناً سنة ١٩٤٦ إلى حوالى ٧٣ مليوناً عام ١٩٥٠ .

٢ — زادت صادرات الزيت الخام إلى أوربا ٥٠ ٪ سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٩ وارتفعت نسبة ١٩٥١ إلى السنة التى قبلها مباشرة بمقدار ٤٠ ٪ . ويلاحظ أن الزيادة واضحة أكثر من غيرها فى حالة الزيت الخام بسبب تقدم صناعة التكرير فى أوربا .

وأعظم الدول إصداراً للزيت الخام سنة ١٩٥٠ هى الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران والعراق وقطر . أما الصادرات من المنتجات المكررة فزادت من حوالى ٢٧ر٥ مليون طناً سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨ر٥ مليوناً فى السنة التالية وكانت إيران على رأس الدول المصدرة للنوع الأخير وذلك قبل توقف العمل فى عبادان . والبيان التالى يوضح مركز الدول من حيث استيرادها من الشرق الأوسط :

(بملايين الأطنان المترية)

	١٩٥٠	١٩٤٩
فرنسا	١٢ر٧	١٠
المملكة المتحدة	١٠ر٨	٥٢ر
إيطاليا	٥ر١	٦٣ر
الأراضى الواطئة	٥ر١	٥٧ر
السويد	١ر٦	١ر٢
الولايات المتحدة	٦ر٣	٥ر٢
الهند	٢ر٨	٢ر٧ (منتجات الوقود)
استراليا	٤ر٦	٤ر٢

ملائمة ظروف الاستغلال :

وظروف الاستغلال البترولى فى إقليم الشرق الأوسط أفضل منها فى سواه . ففى كل جهة نجد كل شركة واحدة تتولى هذه العملية ، ونظراً لانعدام المنافسين لها فإنها لا تتعرض للاخطار والنفقات التى تترتب على التنافس بين مشروعات عدة فى المنطقة الواحدة . كذلك يلاحظ أن كل شركة تعالج الحقل الذى تستغله على أنه وحدة قائمة بذاتها ومتصلة الحلقات ، مما يؤدى إلى الفصد فى النفقات المتعلقة بعمليات التنقيب والحفر والاستخراج . وفضلا عن هذا فحقول البترول هذه فى أصلح المواضع للاستغلال بصورة تنتفى معها المصروفات التى لا داعى إليها . فاذا أضفنا إلى هذه العوامل غيرها من حيث انخفاض أجور العمال الوطنيين نسبياً ، وضآلة الحصص التى كانت تؤديها الشركات إلى الحكومات فى البلدان المنتجة ، بدا أمر على جانب كبير من الأهمية ، ونقصد به إنخفاض نفقات استنباط البترول فى الشرق الأوسط. وفى هذا يقول التقرير الذى أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن « عرض للاحوال الاقتصادية فى الشرق الأوسط » (ص ٢٦ — ٢٧) :

« وهناك دلائل على أن نفقات إنتاج البترول الخام فى الشرق الأوسط منخفضة إنخفاضاً بالغا عنها فى الإقاليم الأخرى الرئيسية المنتجة ، وذلك بالرغم من الأموال الكبيرة التى يتعين استثمارها فى الاستنباط والنقل .. وسرعة الإنتاج فى . الآبار التى بلغ عددها الإجمالى ٣٩٦ فى نهاية ١٩٤٩ عالية ، ومتوسطها اليومى كان حوالى ٣٧٢٨ برميلا (متوسط البئر الواحدة) مقابل ١١ برميلا فى حالة ٤٥٠٫٠٠٠ بئراً فى الولايات المتحدة ، ٢١ برميلا فى العالم... وتراوحت الحصص وغيرها من المدفوعات عن البرميل الواحد فى سنة ١٩٤٨ ما بين ١٣ ، ٣٥ سنتا أمريكيا بينما المتوسط فى فنزويلا بالنسبة إلى ١٢ من الشركات الكبرى ٨٦ سنتا للبرميل. ولقد رفعت الحصص أخيراً ومع ذلك فمستواها ما زال أقل منه فى فنزويلا .. وفى ختام عام ١٩٤٧ قدرت نفقة إنتاج البرميل الواحد من الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية بمبلغ ٢٤ سنتا... بخلاف الحصة للحكومة وتعادل ٢١ سنتا ، كما أن نفقة النقل إلى معمل التكرير ٢٫٥ سنتا ... وفى

فنزويلا سنة ١٩٤٨ كان متوسط نفقة إنتاج البرميل ، فى حالة الشركات الإثنى عشر الكبرى ، ٦٨ سنتا بخلاف الضرائب والحصص التى تدفع للحكومة » .

وبالرغم من الزيادات التى تقررت أخيراً (مما سنشير إليه بعد قليل) بشأن الحصص التى تؤديها الشركات للحكومات فى الشرق الأوسط ، فإن تكاليف الإنتاج ما زالت منخفضة ، فهى مثلا تعادل نصف أو ثلث مثيلتها فى إندونيسيا (١) .

ولاريب أن النفقات عامل يؤدى إلى زيادة الأرباح التى تحصل عليها الشركات ، بينما تشعر الحكومات أن المبالغ التى تحصل عليها أقل مما ينبغى أداؤه إليها . ولهذه الاعتبارات أقدمت إيران على تأميم صناعة البترول فى بلادها ، كما ترتفع الدعوات فى بلاد الشرق الأوسط المنتجة الأخرى مطالبة بزيادة نصيبها من الأرباح .

نسبة الاحتياطى الثابت

ولا تقف أهمية الشرق الأوسط عند هذا الحد من الزيادة المطردة والسريعة فى الإنتاج ، وإنما تتعداها إلى الاحتياطيات الضخمة التى ينطوى عليها باطن الأرض . فطبقاً للتقديرات التى عملت فى أوائل عام ١٩٥١ يقدر الاحتياطى بحوالى ٤٨٫٢٠٠ مليون برميل (أى مايقرب من ٦٫٥٠٠ مليون طن مترى) مقابل ٢٨٫٤٠٠ مليون برميلا (٣٫٨٠٠ مليون طناً) سنة ١٩٤٦ أى أن التقدير بالنسبة إلى الاحتياطى العالمى ارتفع من ٣٧٫٢ ٪ إلى ٥٠ ٪ خلال هذه السنوات القلائل (٢) .

وتمدنا مجلة « بترول العالم » (عدد فبراير ١٩٥٢ ص ٣٥) بالبيانات التالية عن احتياطيات البترول فى مختلف مناطق العالم .

---

(١) راجع عدد أكتوبر سنة ١٩٥ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .

(٢) تقرير هيئة الأمم (الملحق المشار اليه قبلا) ص ١٨ . وبالرغم من أن الاستاذ فؤاد صروف (مصدر سابق) يقدر الاحتياطى بنحو ٤٣ بليوناً من البراميل الا أنه يعطينا النسبة المئوية نفسها .

المنطقة	النسبة المئوية
العالم أجمع	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧ر٥
بقية أمريكا الشمالية	٣ر٢
فنزويلا	٩ر٢
بقية أمريكا الجنوبية	١ر٢
الشرق الأوسط	٥٠ر٥
الإمبراطورية الروسية	٦ر٨
الشرق الأقصى	١ر٦

ومعنى هذا أن الشرق الأوسط ، بالنسبة إلى المستقبل ، يقف على رأس الأقاليم البترولية ومن هنا نلق هـــذا الاهتمام به من جانب الدول الكبرى بصفة خاصة .

مناطق الانتاج الرئيسية

فى هذه الفقرة نعرض لمناطق إنتاج البترول بصورة إجمالية على أن نعود إلى العرض المفصل حين نعالج كل دولة من دول الشرق الأوسط على حدة . فاذا بدأنا من الشرق وجدنا إيران حيث تتركز الحقول الكبيرة الرئيسية عند سفوح جبال زاجروس على هيئة قوس قطره ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب فى الخليج الفارسى ، ويتولى استغلال هذه المنابع «شركة البترول الانجليزية الإيرانية» السابقة . وفى الطرف الشمالى الغربى من الخليج الفارسى تتولى الأمر شركة الكويت وتتقاسم رأسمالها شركة البترول الإنجليزية — الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية . وإلى الجنوب من مشيخة الكويت تقع حقول الزيت بالمملكة العربية السعودية وهى امتياز « شركة الزيت العربية الأمريكية » المعروفة اختصاراً باسم « أرامكو » ، والآبار الرئيسية القائمة بالانتاج فعلا الآن تقع بجوار الخليج الفارسى وهناك كذلك شركة البحرين ، وهاتان الشركتان الأخيرتان انشأتهما مجموعة كالتكس Caltex

(المكونة من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس) ، ومنذ عامين اشتركت فى عملية الاستغلال شركتا ستاندارد أويل (نيوجرسى) وسوكونى فاكوم ، ومعنى هذا أن شركة أرامكو فرع تابع للشركات الأمريكية الأربع الكبرى التى تزاول نشاطها خارج الولايات المتحدة .

أما العراق فتتولى استثمار موارده شركة البترول العراقية التى تمثل رأس المال البريطانى والأمريكى والهولندى والفرنسى بصورة غالبة ، وهو فى أيدى الشركة الإيرانية الإنجليزية ، رويال دتش شل ، الشركة الفرنسية للبترول ، وهيئة تنمية الشرق الأدنى وهذه الأخيرة شركة تابعة كونتها شركتا ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وسوكونى فاكوم . أما مصر فأعظم الامتيازات فى أيدى شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ولكل من شل وشركة البترول الإيرانية الإنجليزية والحكومة المصرية مصالح فيها . وإلى جانب هذه المشروعات الرئيسية نجد شركات تابعة أو متفرعة عنها ، تزاول أعمالها فى قطر وشرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، والجدول التالي فيه ذكر لأهم الإمتيازات والشركات القائمة باستغلالها .

الشركات العاملة فى الشرق الأوسط

عام ١٩٥١

(ملحق رقم ١)

١ ــ شركة نفط العراق المحدودة :

ومدة امتيازها ٧٥ سنة تبدأ من ١٤ مارس ١٩٢٥ . ويشمل امتيازها لواء بغداد ولواء الموصل إلى الشرق من نهر دجلة (باستثناء امتياز خانقين) ، ومساحة الامتياز تقرب من ٣٢٫٠٠٠ ميل مربع . وبذلك ينتهى الامتياز عام ٢٠٠٠ .

وأسهم الشركة مملوكة على النحو الآتى:

شركة النفط الأنجلو ـ سكسونية المحدودة (من توابع مجموعة شل)	٢٣٫٧٥ ٪
شركة دارسى للتنقيب (من توابع الأنجلو ـ إرانيان)	٢٣٫٧٥ ٪
الشركة الفرنسية للبترول (حكومة فرنسية)	٢٣٫٧٥ ٪
شركة التنمية بالشرق الأدنى	٢٣٫٧٥ ٪
(ا) ستاندارد أويل أوف نيوجرسى	٥٠ ٪
(ب) سوكونى فاكوم	٥٠ ٪
شركة الاشتراكات والاستثمارات المحدودة (جلبنكيان)	٥ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

٢ ــ شركة نفط البصرة المحدودة :

ويبدأ امتيازها من ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ لمدة ٧٥ عاما ، ويشمل جميع أراضى العراق غير الداخلة فى امتيازشركتى خانقين والموصل وكذلك شركة النفط العراقية وينتهى الامتياز فى عام ٢٠١٣ . وملكية أسهم الشركة مثلها فى حالة شرق العراق .

٣ ــ شركة نفط الموصل المحدودة:

ومدة الامتياز ٧٥ سنة من ٢٥ مايو ١٩٣٢ ، وتعمل فى جميع الأراضى العراقية الواقعة غربى نهر دجلة وخط طول ٣٣° ، والمساحة التقريبية ٤٠٫٠٠٠ ميل مربع ، وينتهى سنة ٢٠٠٧ . والملكية للاسهم مثل شركة نفط العراق .

٤ ــ شركة نفط الأردن المحدودة : (١)

وهى من توابع « امتيازات النفط المحدودة » ومدة الامتياز ٧٥ عاما ابتداء من ١٠ مايو ١٩٤٩ .

٥ ــ امتيازات النفط المحدودة:

حضرموت وعدن ولها رخصة بالكشف فقط .

٦ ــ شركة استثمار النفط المحدودة بعمان Oman :

وهى من توابع شركة « امتيازات النفط المحدودة .

٧ ــ شركة استثمار النفط فى قطر :

ومدة امتيازها خمسة وسبعون عاماً ابتداء من ١٧ مايو ١٩٣٥ ، ويشمل كل

---

(١) ألغى امتيازها فى عام ١٩٥٢ ، وسنعرض لذلك فى موضعه المناسب .

قطر (٤١٠٠ ميل مربع تقريباً) وينتهى سنة ٢٠١٠ وهى من توابع « شركة امتيازات النفط المحدودة » .

ويلاحظ أن الشركات الأربع الأخيرة (٤ و ٥ و ٦ و ٧) تملكها شركة نفط العراق المحدودة .

٨ — شركة النفط الإنجليزية الايرانية (أنجلو - إيرانيان)[1] :

ومدة الامتياز ٦٠ عاماً ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ ، والمساحة التى يشملها الامتياز ١٠٠ر٠٠٠ ميل مربع .

وملكية أسم الشركة موزعة كالآتى :

الحكومة البريطانية	٥٦٪
شركة بورما للنفط	٢٢٪
آخرون (أفراد)	٢٢٪

٩ — شركة نقط خانقين :

وتملكها شركة الأنجلو - إيرانيان .

١٠ — شركة نفط سنكلير :

ويشمل امتيازها أثيوبيا كلها وهى ملك لهيئة سنكلير للزيت .

١١ — شركة الزيت العربية الأمريكية :

ومدة الامتياز الأصلية ٦٦ عاماً ابتداء من ١٥ يوليه سنة ١٩٣٣ ، والمدة الإضافية لمدة ٦٦ سنة ابتداء من ٢١ يوليه ١٩٣٩ . ومساحة الامتياز الكلية ٣٤٠ر٠٠٠ ميل مربع . وينتهى الامتياز سنة ١٩٩٩ .

---

(١) ألغت الحكومة الايرانية امتيازها (انظر الفصل الخاص بذلك فيما بعد)

وملكية الأسهم كالآتى:

ستاندارد أوف كاليفورنيا	٣٠ ٪
شركة تكساس	٣٠ ٪
ستاندارد أوف نيوجرسى	٣٠ ٪
سوكونى ڤاكوم	١٠ ٪
	١٠٠ ٪

١٢ — شركة نفط البحرين المحدودة :

ومدة الامتياز ٥٥ عاماً ابتداء من ١٩ يونيه ١٩٤٠ . والمساحة عبارة عن البحرين كلها إلى جانب المياه الإقليمية .

وملكية الأسهم كالآتى :

ستاندارد أوف كاليفورنيا	٥٠ ٪
شركة تكساس	٥٠ ٪
	١٠٠ ٪

١٣ — شركة نفط الكويت المحدودة :

ومدة الامتياز ٧٥ سنة ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ والمساحة تشمل الكويت كلها (تقريبا ٦٥٠٠ ميل مربع) وينتهى فى سنة ٢٠٠٩ .

والملكية موزعة كالآتى :

شركة دارسى للتنقيب	٥٠ ٪
(من توابع الأنجلو ـ إيرانيان)	
شركة التنقيب بالخليج	٥٠ ٪
(من توابع هيئة نفط الخليج)	
	١٠٠ ٪

١٤ — شركة النفط الامريكية المستقلة :

والامتياز يبدأ من ٢٨ يونيه ١٩٤٨ لمدة ٦٠ عاما ، ويشمل ما لمشيخة الكويت من المنطقة المحايدة بما ذلك الجزر والمياه الإقليمية ، وكذلك الجزء من المنطقة التابع للمملكة العربية السعودية . ومساحة الامتياز ١٩٥٠ ميلا مربعا .

والأسهم يملكها :

ج . س . ابركرومبى

شركة اشلاند للزيت والتكرير

رالف ل . داڤيز

شركة الزيت الصخرى

شركة هانكوك للزيت

شركة نفط فيلبس

شركة سيجنال للزيت والغاز .

شركة سنراى للزيت

١٥ — شركة نفط الباسفيك الغربى :

ومدة الامتياز ٦٠ عاما ابتداء من ٢٠ فبراير ١٩٤٩ ويشمل الجزء التابع للمملكة العربية السعودية من المنطقة المحايدة بما فى ذلك الجزر والمياه الإقليمية .

والأسهم ملك لمصالح ج . بول جتى J. Paul Getty

١٦ — شركة النفط البحرية الدولية المحدودة :

والامتياز يشمل المناطق الخارجة عن الشاطئ حول شبه جزيرة قطر .

والأسهم مملوكة على الوضع الآتى :

شركة سوبيريور أوف كاليفورنيا	٥٠٪
الشركة المركزية للتعدين والاستثمار	٥٠٪
	١٠٠٪

تاريخ امتيازات البترول

فى الشرق الأوسط

ملحق (٢)

وفى هـــذا القسم نقدم بيانا تاريخياً لتطور امتيازات البترول فى إقليم الشرق الأوسط .

أولا : الفترة ١٩٠٥ — ١٩١٥

(١) ٢٨ مايو ١٩٠١ : امتياز دارسى ويشمل إيران كلها ماعدا المقاطعات الشمالية الشماليـة الخمس (أذربيجان ، جيلان ، مازانداران ، أستراباد ، خراسان) .

(٢) ٥ مارس ١٩٠٣ شركة سكة حديد الأناضول العثمانية . إيجار حقوق التعدين لمدة ٩٩ سنة ، ويشمل مسافة على جانبى السكة الحديدية المقترحة (٢٠ كيلو مترا على كل من الجانبين) .

(٣) ١٩٠٥ امتياز لشركة Algemeene Exploratie Maatschappij لمدة ٦٠ سنة فى وسط وشمال غرب إيران (الحدود المضبوطة غير معروفة) وتم التنازل عن الامتياز سنة ١٩٤٤ .

(٤) ١٤ أبريل ١٩٠٩ شركة الزيت الانجليزية — الفارسية
(انتقل إليها امتياز دارسى)

(٥) ١٩١٠ الهيئة الموحدة لبترول قبرص
(تمت تصفيتها سنة ١٩٣٠)

(٦) ١٩١٤ شركة البترول التركية

ولها امتيازها فى ولايتى الموصل وبغداد

(٧) ١٩١٤ شركة بترول ستاندارد أوف نيويورك

وامتيازها فى فلسطين ، ولكنها تركته نتيجة للحرب العالمية الأولى .

ثانيا : الفترة ١٩١٥ — ١٩٢٥

الامتيازات المستمرة :

(الإنجليزية الفارسية ، التركية ، الجمين ، قبرص ، سوكونى ڤاكوم)

١٩١٥ امتياز باغدا ساريان Baghdassarian فى أثيوبيا لشركة الزيت الإنجليزية الأمريكية (من توابع شركة ستاندارد أوف نيوجرسى)

٩ مارس ١٩١٦ كشتاريا

لمدة ٧٠ سنة فى فارس (جيلان ، مازانداران ، استراباد)

١٩٢٣ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

إقليم الحسا (المملكة العربية السعودية) والمنطقة المحايدة وقد أضيفت سنة ١٩٢٤ .

٢٩ أبريل ١٩٢٣ شركة الاستثمار العثمانية الأمريكية .

(امتياز شستر) لمدة ٩٩ سنة ، حقوق التعدين لمسافة ١٢٫٥ ميلا على كل من جانبى الخط الحديدى الممتد من سيواس إلى وان ، ومن هاربوت إلى يورمور تاليك ، ومن خط « سيواس — وان » إلى السليمانية بطريق الموصل وكركوك

٢٠ ديسمبر ١٩٢٣ شركة سنكلير للتنقيب

لمدة ٥٠ سنة فى فارس (اذربيجان ، خراسان ، استراباد ، مزانداران) وعلى الشركة خلال ٨ سنوات أن تختار مساحات تقل عن ١٥٪ من الولايات المذكورة (انتهى الامتياز لعدم تنفيذه)

ثانيا : الفترة ١٩٢٥ — ١٩٣٥

الامتيازات السارية :

(الجمين ، سنكلير ، الانجليزية الفارسية)

١٤ مارس ١٩٢٥ شركة البترول العراقية

وامتيازها لمدة ٧٥ سنة فى جميع العراق عدا لواء البصرة

٣٠ أغسطس ١٩٢٥ شركة نفط خانقين

٢ ديسمبر ١٩٢٥ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

وامتد امتيازها إلى البحرين

١٤ مارس ١٩٢٧ الشركة الصناعية للاسفلت والبترول فى اللاذقية وامتيازها فى شمال شرقى سوريا واللاذقية (وانتقل إلى شركة نفط سوريا فى ١٩٣٦/١٢/١٦)

٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ امتياز البحرين

ونقلته النقابة الشرقية والعامة إلى شركة الخليج الشرقى

٢٨ ديسمبر ١٩٢٨ امتياز البحرين

خصص لشركة ستاندارد أوف كاليفورنيا

١٩٣٠ الشركة الفرنسية الإيرانية للابحاث

فى مازانداران وسمنان (ثم هجرته بعد ذلك)

٢٤ مارس ١٩٣١ شركة النفط التركية

أعيد النظر فى الإمتياز ، والمساحة الجديدة فى ٣٢٫٠٠٠ ميل مربع فى ولايتى الموصل وبغداد (الجانب الشرقى من دجله ، وتركيا وفارس ما عدا مساحة منحت لشركة النفط الإنجليزية الفارسية سنة ١٩٢٥ « نفط فى خانة الأصل بايران والآن فى العراق بعد تعديل الحدود » .

٢٥ مايو ١٩٣٢ شركة استثمار البترول البريطانية
٧٥ سنة فى العراق ، ويشمل الأراضى الواقعة غرب الدجلة وشمال خط عرض ٣٣° (حوالى ٢٠ ميلا جنوب بغداد) .

٢٩ مايو ١٩٣٣ شركة النفط الانجليزية ـ الايرانية
أعيد النظر فى الإمتياز وصار ٢٠٠ر٠٠٠ ميل مربع ، على أن تصبح المساحة ١٠٠ر٠٠٠ ميل مربع فى ١٩٣٨/١٢/٣١

٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ : شركة نفط الكويت
لمدة ٧٥ سنة فى الكويت كلها .

١٥ يوليو ١٩٣٣ : شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا
٦٦ سنة فى شرق المملكة العربية السعودية

رابعا — الفترة ١٩٣٥ — ١٩٤٥

الإمتيازات السارية :
(الجمين ، البحرين ، شركة البترول العراقية ، الشركة الصناعية ، شركة الإنجلوايرانية ، شركة الاستثمار البريطانية (الموصل فى ديسمبر ١٩٤٢) ، الكويت .

١٩٣٥ شركة الإستثمار والتنقيب الإفريقية .
(من توابع شركة ستاندارد — ڤاكوم) ولمدة ٧٥ سنة فى شرق إثيوبيا (تنازلت عنه سنة ١٩٣٥) .

١٧ مايو ١٩٣٥ : شركة الأنجلو ـ إيرانية .
٧٥ سنة فى قطر (٤١٠٠ ميل مربع) والإمتياز مخصص لشركة استثمار النفط بقطر فى ١٩٣٧/٢/٥ (والمالك شركة نفط العراق) .

٣٠ يوليه ١٩٣٦ : استثمار النفط (فى غرب المملكة العربية السعودية) والمالك شركة نفط العراق والامتياز لمدة ٦٠ سنة فى مساحة قدرها ٥٠ر٠٠٠

ميل مربع (وتركته الشركة فى ٢٠ مارس ١٩٤١) .

٢٢ مايو ١٩٣٧ شركة استثمار نفط (ساحل المشيخات العربية) والإمتياز لمدة ٧٥سنة ،وتواريخ الإمتياز تقع فيما بين ١٩٣٧/٥/٢٢ ، ١٩٤٥/٦/٢١ .

٣ يناير ١٩٣٧ شركة أميرانيان المحدودة .
(وتنازلت عنه سنة ١٩٣٨)

٢٤ يونية ١٩٣٧ شركة استثمار النفط فى عمان .
والامتياز يشمل عمانOman كلها لمدة ٧٥ سنة .

١٢ يناير ١٩٣٨ شركة امتيازات النفط المحدودة .
لمدة ٤ سنوات (ويجدد الإمتياز كل عامين فى محمية عدن وحضرموت .

٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ شركة نفط البصرة .
(وتملكها شركة النفط العراقية) والإمتياز لمدة ٧٥ سنة ويشمل أراضى العراق الخارجة عن امتيازات الشركة العراقية ، وشركة الموصل والشركة الأنجلو ـ إيرانية .

٢١ يولية ١٩٣٩ شركة كاليفورنيا ستاندارد العربية .
٦٦ سنة فى المملكة العربية السعودية ويشمل المناطق المحايدة الكويتية والعراقية والمياه الإقليمية .

١٩٣٨ — ١٩٣٩ إستثمار النفط :
فى لبنان ولها رخصة بالتنقيب فقط ويبدأ فى ٧ مارس ١٩٣٨ ويجدد كل أربع سنوات وزال الإمتياز ثم تجدد فى ١٩٤٨/٤/٢٩ (كل أربع سنوات) وفى فلسطين ١٩٣٩/٢/٢٤، ١٩٣٩/٩/٢١ ويجدد كل ٤ سنوات، وفى قبرص ١٩٣٨/٤/٢٣ ويجدد كل أربع سنوات ثم سنويا بعد سنة ١٩٤٢.

خامسا — الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥١ :

الإمتيازات السارية :

وتشمل شركات البحرين ، العراق ، وسوريا ، الإنجلو ـ إيرانية ، خانقين ، الموصل ، الكويت ، قطر ، أرامكو ، لبنان ، فلسطين ، وساحل المشيخات العربية ، وعمان وظفر ، امتيازات البترول ، وقبرص .

١٩٤٥ شركة نفط سنكلير :

والمساحة المخصصة لها فى إثيوبيا

٢٦ مارس ١٩٤٦ شركة نفط سوريا :

ومدة الإمتياز ٧٥ سنة فى المنطقة الواقعة شمالى دمشق .

١٠ مايو ١٩٤٧ شركة نفط الأردن :

لمدة ٧٥ عاماً فى الأردن كلها .

٢٨ يونيه ١٩٤٨ شركة النفط الأمريكية المستقلة :

فى القسم الكويتى من المنطقة المحايدة .

أول أكتوبر ١٩٤٨ شركة النفط العربية الأمريكية :

تأكيد الحقوق بالتنقيب فى المملكة العربية السعودية مع التنازل عن مثلها فى المنطقة المحايدة التابعة للكويت .

٢٠ فبراير ١٩٤٩ شركة نفط الباسفيك الغربى :

فى الجزء السعودى من المنطقة المحايدة .

٧ أغسطس ١٩٤٥ شركة النفط البحرية الدولية .

حول شبه جزيرة قطر وتملكها شركة سوبيريور أوف كاليفورنيا وشركة التعدين والاستثمار المركزية المحدودة .

معامل التكرير :

تقدمت عملية التكرير البترولى فى الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب توسيع نطاق مصافى عبادان وحيفا والبحرين والسويس ، وإنشاء أخرى فى راس تنورا وطرابلس والكويت . وفى نهاية سنة ١٩٤٨ كان بالإقليم إثنى عشر معملا طاقتها اليومية ٩٤٠٫٠٠٠ برميل مقابل ٨٣٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧، وهذا الرقم الأخير ضعف مثيله قبل نشوب الحرب العالمية الأخيرة . وفى سنة ١٩٤٩ أنشئت مصفاة فى ميناء الأحمدى بالكويت ، واتسع نطاق العمل فى معمل التكرير الحكومى بالسويس فى مصر ، كما تم فى أواخر سنة ١٩٥٢ إنشاء معمل بابجى الذى تملكه الحكومة العراقية . وهناك مشروعات لإنشاء مصافى مماثلة فى سوريا وشرق الأردن لتكرير المقادير التى تسلم إلى حكومات هذين البلدين بقصد الإستهلاك المحلى . وقد ذكرت وكالة الأنباء العربية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٣ أنه قد بدأ فعلا فى المشروع الخاص بإنشاء مصفاة فى شبه جزيرة عدن وذلك لتكرير خمسة ملايين طن من الزيت الخام فى السنة . وتتولى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية الإشراف على تنفيذ المشروع الذى تقدر تكاليفه بخمسين مليوناً من الجنيهات.

وبالرغم من هذا التوسع المطرد فإن الإقليم يقصر عن تكرير المقادير الكبيرة التى ينتجها ، ولهذا يرسل الباقى، الذى يربو على طاقة مصافيه ، إلى أوربا والولايات المتحدة لتكريرها . ولقد تقدمت فعلا صناعة التكرير فى أوربا الغربية لأن هذا ينطوى على وفر له قيمته ، ويؤدى إلى تنشيط صناعة لها أهميتها .

والجدول التالى يوضح حالة التكرير فى نهاية سنة ١٩٤٩ وماينتظر أن تكون عليه عام ١٩٥٣ .

موقع المعمل	الشركة القائمة باستغلاله	الطاقة اليومية بالبراميل عام ١٩٤٩	الطاقة اليومية بالبراميل عام ١٩٥٣
إيران			
عبادان	شركة الزيت الإنجليزية — الإيرانية (السابقة)	٤٨٠ر٠٠٠	٥٩٥ر٠٠٠ [1]
كرمنشاه	شركة كرمنشاه للزيت (فرع من الأولى)	٢ر٣٠٠	٢ر٣٠٠
العراق			
كركوك	شركة النفط العراقية	٣٠٠ر٠٠٠	٦٥٠ر٠٠٠
علوان		—	—
الكيلو — ٣		١ر٠٠٠	١ر٠٠٠
الحادثة	شركة خانقين	١ر٥٠٠	١ر٥٠٠
بايجى	الحكومة العراقية	—	٦ر٨٠٠
المملكة العربية السعودية			
رأس تنورا	أرامكو	١٤٥ر٠٠٠	١٤٥ر٠٠٠
(لم يعرف المكان بعد)	شركة وسترن باسفيك	—	١ر٠٠٠

(١) هذا التقدير كان من مشروعات الشركة قبل إلغاء إمتيازها .

البحرين			
العوالى	شركة نفط البحرين	١٥٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠
إسرائيل			
حيفا	شركة معامل التكرير المتحدة	٩٠ر٠٠٠	١٥٥ر٠٠٠
مصر			
السويس	شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية	٣٦ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠
السويس	الحكومة المصرية	١ر٩٠٠	٦ر٠٠٠
الكويت			
فاجيل	شركة نفط الكويت	—	٥٠ر٠٠٠
سوريا			
(لم يتقرر المكان بعد)	———	—	٥ر٠٠٠

أنابيب البترول

وعمدت المصالح البترولية إلى مد الأنابيب من مراكز الانتاج إلى موانى الإصدار وذلك توفيراً للنفقات ، كما يؤدى ذلك إلى زيادة التوسع فى استنباط الزيت . وأهم الموانى التى يصدر منها الزيت ، أى التى تعد نهاية خطوط الأنابيب هى حيفا (معطلة الآن بسبب حالة الحرب بين العرب وإسرائيل) وصيدا وطرابلس (لبنان) وعبادان وبندر مشهور (إيران ، وتوقف العمل فيهما بسبب الأزمة التى أشرنا إليها) وراس تنورا (المملكة العربية السعودية) ، وميناء الأحمدى (الكويت)، وأم سعيد (قطر) والبحرين .

والجدول التالى يبين أهم خطوط الأنابيب ، على أن نعود إلى تفصيل أمرها فى الفصول القادمة .

المالك	العدد	من	إلى	الطول بالميل	نصف القطر بالبوصة	الطاقة اليومية بالبرميل
(١) فى إيران						
شركة الأنجلو-إيرانيان	٢	الآبار	عبادان وبندر مشهور	١٠٢٢	٨ — ١٢	٧٦٤٫٠٠٠
شركة أنابيب الشرق الأوسط	٢	آبار إيران والكويت	ساحل سوريا	٧٧٠	٣٤ — ٣٦ (مشروع)	٥٣٥٫٠٠٠
(٢) فى العراق						
شركة البترول العراقية	١	كركوك	حيفا (متوقف)	٦٢٠	١٢ ¾	٤٣٫٧٥٠
	١	كركوك	طرابلس	٥٣٠	١٢ ¾	٤٣٫٧٥٠
	١	كركوك	طرابلس	٣٥٠	١٦	٨٧٫٥٠٠
	١	كركوك	حيفا (لم يتم)	٦٢٠	١٦	٨٧٫٥٠٠
	١	كركوك	بانياس	٥٥٦	٣٠ — ٣٢	٣٠٠٫٠٠٠
شركة بترول البصرة	١	الزبير	فاو	٧٢	١٢ ¾	٥٠٫٠٠٠ (يتم سنة ١٩٥٣)
(٣) المملكة العربية السعودية						
شركة الأرامكو	٦	الآبار	راس تنورا	٢٣٣	١٠ — ٢٢	٧٩١٫٠٠٠
شركة التابلاين	١	الآبار	صيدا	١٠٦٨	٣٠ — ٣١	٣٣٠٫٠٠٠

رأس المال :

وقد زاد مقدار رأس المال المستثمر فى عمليات البترول فى الشرق الأوسط كما يتضح من البيان التالى فى نهاية عام ١٩٥١ (مقدراً بالدولارات قبل الخفض) .

السنوات	المبالغ (بالملايين)
١٩١٥	٢٠
١٩٢٥	١٠٠
١٩٣٥	٣٥٠
١٩٤٥	١ر٠٠٠
١٩٥١	١ر٩٠٠

ومما يوضح اطراد الزيادة السريعة أن نوازن بين رقم كل من عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ فهى تبلغ فى ست سنوات ٩٠ ٪ . ولا ريب أن اتساع نطاق عمليات البترول من إنتاج وغيره فى المستقبل سيتلوه بطبيعة الحال توسع كبير فى مقادير رأس المال .

مشروع أنابيب الغاز الطبيعى

عند ما يزداد العمق عند استنباط البترول ستنشأ مشكلة لها أهميتها وهى الخاصة بالغاز الطبيعى الذى يصحب الزيت الخام . إن كمية هذا الغاز الآن صغيرة نسبيا بالشرق الأوسط ، ولكن سيجىء الوقت الذى يصبح فيه ١٥ ٪ من وزن السائل المستخرج عبارة عن غاز طبيعى ، ومن الممكن أن يصل إنتاج الأخير إلى ٥٠٠٠ مليون قدم مكعب فى اليوم الواحد .

ونظراً لعدم وجود أسواق بالإقليم تستطيع استهلاك هذا المقدار ، فان البعض يرى إمكان تحويل الغاز إلى سائل على مقربة من الساحل ثم ينقل إلى العالم الخارجى

فى ناقلات خاصة . ولكن هناك اقتراحاً آخر بنقله على صورته الأصلية إلى أوربا حيث الطلب عليه شديد مما يؤدى إلى خفض ثمنه كثيراً بها .

وقد تحدث الشيخ الديمقراطى الأمريكى روبرتسون A. Willis Robertson أمام المؤتمر البرلمانى المنعقد فى برن (١٩٥٢) فقال إن من الممكن عملياً إنشاء أنبوب طوله ٢٥٠٠ ميل لنقل الغاز الطبيعى ، بحيث يبدأ من كركوك أو الموصل فى العراق ويخترق سوريا وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وتريستا وشمال إيطاليا والنمسا وألمانيا ومن ثم إلى باريس . وكذلك يمكن مد أنبوب آخر (أو بدلا عن الأول) من أبقيق فى المملكة العربية السعودية ويسير عبر شمال إفريقية ومنها إلى أسبانيا ثم ينتهى إلى باريس .

ولا ريب أن هذا المشروع الضخم ينطوى على نفقات باهظة ، ويقترن تنفيذه بالمزايا الاقتصادية التى تنجم منه ، كما أنه يتوقف على الحالة التى يتزايد فيها مقدار الغاز الطبيعى فى حقول بترول الشرق الأوسط .

رفع أنصبة البلدان المنتجة من الأرباح

كان من أثر ارتفاع أثمان البترول فى السنوات التالية لانتهاء الحرب ، إلى جانب انخفاض نفقات الإنتاج ، أن تدفقت الأرباح الوفيرة على خزائن الشركات ، ومن هنا أخذت الحكومات فى البلاد المنتجة للبترول تطالب بزيادة المبالغ التى تحصل عليها لقاء مامنحته من امتيازات الاستغلال ، وكذلك كان لإقدام الحكومة الإيرانية على تأميم صناعة البترول رد فعل واضح ، قوى الأثر ، فى بلاد الشرق الأوسط .

المملكة العربية السعودية :

فى ٢٠ فبراير من عام ١٩٤٩ عقدت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة البانسفيك الغربية التى نبط بها الاستغلال فى القسم السعودى من منطقة

الحياد ، تضمن نصوصاً بشأن الحصص واقتسام الأرباح بحيث يكون نصيب الحكومة ضعف ماجرت الشركات الأخرى على منحه فى بقية بلاد الإقليم .

وبعد ذلك دارت مفاوضات مع شركة الأرامكو وانتهت إلى اتفاق فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وبمقتضاه تحصل الحكومة السعودية (على هيئة حصص واشتراك فى الأرباح) على مبلغ يعادل ٥٠٪ من صافى الإيرادات العاملة (أى بعد خصم نفقات التشغيل والاستهلاك ونفقات التنقيب والاستخراج وضرائب الحكومات الأجنبية بما فى ذلك ضرائب الدخل التى تدفع لحكومة الولايات المتحدة) ؛ وينبغى ألا تقل مدفوعات الشركة عما كانت تؤديه حتى ذلك الحين من الحصص والضرائب . وهناك نص آخر ويقضى بأن العمليات النقدية بين الطرفين تجرى على أساس سعر القطع العام ، وأن تدفع الشركة المبالغ المستحقة للحكومة بأية عملة تحصل عليها الأولى . وطبقاً لهذا الاتفاق يقال إن الحكومة ستحصل على ٥٥ سنتا عن البرميل الواحد ، ولهذا قدرت أنصبتها فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بمبلغ ١١٠ مليون دولار ، ١٥٥ مليونا على التوالى (وحسب الاتفاق القديم لم تكن هذه الحكومة لتصيب سوى ٥٥ مليون دولاراً فى عام ١٩٥١) .

العراق

حتى ١٩٥٠ كانت الحكومة العراقية تحصل من شركة البترول العراقية على حصة قدرها أربعة شلنات ذهباً عن كل طن يصدر إلى الخارج ، وبذلك بلغت الحصة ٢٢ سنتا للبرميل . وعقد اتفاق فى أغسطس من عام ١٩٥٠ وبمقتضاه زيدت النسبة إلى ست شلنات ذهباً (أى ٣٣ سنتا للبرميل . وفى ١٣ أغسطس ١٩٥١ أعلن نبأ توقيع اتفاق جديد ، وينص على نوع من اقتسام الربح قبل دفع الضرائب الأجنبية ، ويقدر الربح بعد أن تخصم من قيمة البترول الخام عند الحدود العراقية مصروفات الإنتاج والنقل إلى الحدود وما إليها ، بحيث لا يقل ما تحصل عليه الحكومة العراقية عن قيمة ربع الزيت الخام الذى تتولى إنتاجه ونقله شركتا

العراق والموصل عند موانى شرقى البحر المتوسط ، ثلث الزيت الخام الذى تنتجه وتنقله شركة البصرة عند ميناء فاو الواقع على الخليج الفارسى ، وللحكومة العراقية أن تحصل عينا على ٥ر١٢ ٪ من البترول الخام طبقا لأسعار مقررة ؛ وبهذا تحصل على مبلغ ٦٦ سنتا عن البرميل الواحد [١] . ومعنى هذا أن إيرادات العراق البالغة ٧ر٨ مليون دولاراً سنة ١٩٤٩ ، حوالى ٢٠ مليون فى السنة التالية ، أصبحت تقدر بمبلغ ٤٠ مليون دولاراً لسنة ١٩٥١ وستظل الزيادة مطردة حتى يصل الإيراد فى عام ١٩٥٥ إلى ١٦٥ مليوناً [١] .

الكويت :

ظلت الكويت حتى عام ١٩٥١ تحصل على أقل حصة بالقياس إلى بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، وفى ٣ ديسمبر من تلك السنة وقع اتفاق جديد لزيادة إيرادات المشيخة وذلك بأن تفرض على أرباحها ضريبة دخل قبل اقتطاع الضرائب الأجنبية بحيث يؤدى ذلك إلى أن تكون الأرباح مناصفة بين الفريقين ، وبهذا تصل حصة الكويت إلى ٤٩ ـ ٥٠ سنتا عن البرميل الواحد طبقاً لتكاليف وأسعار سنة ١٩٥١ . ومعنى هذا أن دخلها السنوى تزايد بدرجة كبيرة حتى أنه يقدر بمبلغ ١٤٠ مليون دولاراً (يساوى ٤٩ مليونا من الجنيهات الإنجليزية) فى عام ١٩٥٢ مقابل ٣٠ مليون دولاراً (١٩٥١)، ٩ر٣ مليونا (١٩٥٠) ٨٠ر٢ (١٩٤٩) . إلا أنه ينبغى أن نأخذ فى الحسبان أن إنتاج تلك المنطقة من الزيت الخام قد زاد من ٣٧٨٠٠٠ر١٢ طناً سنة ١٩٤٩ إلى ٠٠٠ر٢٢٦ر٢٨ طناً سنة ١٩٥١ ، كما أنه ـ على ما أشرنا من قبل ـ وصل إلى ٧ر١٨ مليون طناً خلال النصف الأول من عام ١٩٥٢ ، وهذا يفسر الارتفاع الكبير فى الدخل .

---

(١) سنتحدث عن بقية عناصر تلك الاتفاقات فى موضع آخر .

البحرين

فى سنة ١٩٥٠ زيد ما تدفعه الشركة صاحبة الامتياز إلى حوالى ٢٩ سنتا عن البرميل الواحد على أن تسرى الزيادة إبتداء من يناير ، وفى سنة ١٩٥١ عقد اتفاق جديد ينص على زيادة أخرى جديدة . وقد ارتفعت إيرادات البحرين من ١٫٦ مليون دولار سنة ١٩٤٨ إلى ٣٫٢ مليوناً سنة ١٩٥٠ .

ويقدر الأستاذ « فؤاد صروف » أن ما ستحصل عليه الدول المنتجة للبترول من الأموال سنة ١٩٥٦ لن يقل عن ٥٠٠ مليون ريال ، مما يعاون فى تنمية أحوالها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة فيها .

أثر البترول فى اقتصاديات الشرق الاوسط وسياسته

هذه الثروة الضخمة ، من حيث الإنتاج فى الحاضر والمستقبل ، والتى ينطوى عليها باطن الأرض فى الشرق الأوسط لها أثر واضح قوى فى حياة الإقليم الإقتصادية والسياسية . فاذا استثنينا مصر فان الصناعة البترولية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومى . وعملت شركات البترول على القيام بكثير من المشروعات العمرانية المتصلة بإنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل كما تفعل مثلا شركة الأرامكو بالمملكة العربية السعودية . والأموال التى تحصل عليها البلدان المنتجة تعاون على تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تلقى فى العراق .

وفضلا عن هذا فان « شركات البترول تلعب دوراً هاماً فى ميزان المدفوعات لبلاد الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، ذلك أنها تقدم موارد طيبة من العملات الأجنبية إلى الاقتصاد القومى على هيئة مدفوعات مباشرة للحكومات ، والانفاق

---

(١) مصدر سابق ، وهذه البلاد هى المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر .

المحلى على الانتاج والإنشاءات ، والقروض التى تقدمها إلى الحكومات بضمان الدخل الذى تحصل عليه الأخيرة فيما بعد[١] » .

وأكثر من هذا فالمعروف أن الشرق الأوسط آخذ فى التقدم الاقتصادى ممثلا فى الصناعة والنقل بصفة خاصة ، وهنا تستطيع أن تحصل من الإنتاج على المقادير اللازمة من الوقود بثمن يقل عن السعر السائد ، وإن الكثير من عقود الامتياز والاتفاقات اللاحقة تنص على إمداد البلاد بحاجياتها من الزيت .

ولكننا نلاحظ من جهة أخرى أنه بالرغم من الزيادات التى حصلت عليها الحكومات أخيراً فإن نصيب الأخيرة مازال قليلا بالقياس إلى ما يجرى عليه فى المناطق البترولية الأخرى مثل فنزويلا .

وكذلك تلقى الشركات حرة فى التصرف فيما تحصل عليه من أرباح بالعملات الأجنبية ، ولذلك فإن ما تحصل عليه الشركات من العملات الأجنبية لقاء المقادير التى تتولى إصدارها ليس تحت رقابة الحكومات ، وإن جزءاً بالغ القدر من أرباح شركات البترول لا يعود إلى البلاد المنتجة إلا على صورة استثمارات[٢] » .

غير أن الناحية السياسية أعظم أهمية ، فان الدول التى تقوم شركاتها باستغلال موارد الإقليم البترولية تحاول أن تفرض عليه سياستها أو سلطانها ؛ فالاحتلال البريطانى للعراق مثلا يستهدف حماية منابع البترول .

ونظراً لأهمية البترول فى الحروب الحديثة ، نستطيع أن نقول إن من العوامل الكامنة وراء مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط إقامة نظام يكفل حماية منابع البترول وأنابيب نقله ومعامل تكريره ، أى إقليم الشرق الأوسط بأسره . وفى هذا المعنى يتحدث أولاف كارو فى كتاب « ينابيع القوة » وفيه عالج المؤلف موضوع الموارد البترولية الرئيسية فى منطقة الخليج الفارسى وهى موارد تسيطر

---

(١) Review of Economic Conditions In The Middle East, opt. cit . p. 28

(٢) شرحه ص ٢٩ .

عليها بدرجات متفاوتة دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هولنده . وأشار إلى الضرورة التى تحتم على هذه الدول حماية المنابع البترولية عن طريق نظام دفاعى ، ولكنه يرى أن هذا النظام يجب أن يشمل كذلك الأنابيب التى تنقل البترول إلى ساحل البحر المتوسط الشرقى وكذلك الشريان المائى الذى يستخدم لهذا الغرض . أى البحر الأحمر وقناة السويس .

ولقد تحدث الكثيرون عن مشكلة فلسطين وتقسيم ذلك البلد وأوردوا أسبابا متباينة الصبغة والطابع ، ولكن البعض يشتم من وراء تلك السياسة رائحة البترول ، ذلك أن حيفا التى دخلت فى نطاق دولة إسرائيل هى نهاية أحد خطوط الأنابيب الممتدة من العراق كما أنها تحتوى على مصفاة كبيرة تملكها المصالح الأجنبية .

ويرى هذا الفريق من الكتاب والباحثين أن الصلة الوثيقة بين الصهيونية والاحتكارات المالية تفسر إلى حد ذلك الحماس الذى لقيه مشروع إنشاء دولة إسرائيل .

وأكثر من هذا ، وإن لم تتوافر الأدلة الرسمية الحاسمة ، يعتقد البعض أن بعض الانقلابات السورية فى العهد الأخير والتى بدأت بحركة حسنى الزعيم ، تخفى وراءها المناورات المتصلة بمشروع التابلاين والذى تراوح الساسة السوريون فى موقفهم منه ، مابين محبذ ومعارض ، سواء من ناحية المبدأ أو من حيث التفاصيل .

وعلاوة على ذلك فإننا نجد البترول وراء أحداث أخرى بالإقليم ، فإن التوتر بين إيران وانجلترا والذى أدى إلى قطع العلاقات السياسية بينهما راجع إلى سياسة الحكومة الإيرانية من حيث تأميم الصناعة البترولية والإصرار عليها .

وفى المدة التى سبقت الاضطرابات التى وقعت بالعراق فى النصف الثانى من نوفمبر ١٩٥٢ كنا نجد حملة قوية ضد شركة البترول العراقية .

الفصل الثالث

الامتيازات البترولية وابتداء الصراع

(أولا) القبض على إيران

أهمية البترول الايرانى :

كانت إيران فى ختام ١٩٥٠ أى قبل صدور قانون التأميم ، تعد رابع دول العالم وأولى دول الشرق الأوسط فى إنتاج البترول الخام كما يتضح من البيان التالى الخاص بسنة ١٩٤٩ :

الدولة	الإنتاج بالأطنان المترية
الولايات المتحدة	٢٦٩ر٤٤٠ر٠٠٠
فنزويلا	٦٩ر٩٦٠ر٠٠٠
الاتحاد السوفيتى (بمافيه جزيرة سخالين)	٣٤ر٦١٠ر٠٠٠
إيران	٢٧ر٢٤٠ر٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٣ر٢١٠ر٠٠٠

ويزداد الأمر وضوحا إذا ذكرنا أن ذلك البلد كانت تتمثل فيه أكبر المصالح البترولية البريطانية ، ومنه مدت شركة البترول الايرانية الانجليزية سلطانها لتسيطر أو تشترك فى السيطرة على موارد البترول فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وتعظم الأهمية إذا علمنا أن الحكومة البريطانية مشتركة بمالها فى الشركة وبالتالى فى توابعها ، ومن هنا تسندها بكل ما تملك من قوة ، وهذا علاوة على أن الحقول الإيرانية عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مطالب انجلترا وبحريتها وأسواقها . وأكثر من

هذا، فلو طرحنا جانبا خطر المركز الجغرافي لإيران ، فإن لبترولها أهميته الاستراتيجية، فانجلترا وأحلافها فى حرص شديد عليه وما من شك أنه موضع الرغبة من جانب الاتحاد السوفيتى الذى لا يربو إنتاجه عنه فى إيران إلا قليلا . وفضلا عن الانتاج الحالى الذى يعظم باطراد سنة بعد أخرى ، فهناك مايضمه باطن الأرض من احتياطى، سواء فى منطقة الامتياز البريطانى ، أو فى القسم الشمالى من البلاد حيث يقال بوجود مقادير وافرة تنتظر التنقيب والاستغلال .

دولة البترول :

ولكنك لا تستطيع أن تحكم على عظمة دولة البترول داخل الدولة الإيرانية إلا إذا اتصلت بها عن كثب . . . فقبل قيام الصناعة البترولية لم تزد عبادان عن كونها جزيرة رسوبية مستوية لا شأن لها ككثيرات غيرها مما يتوافر وجوده عند شط العرب وعلى رأس الخليج الفارسى ، ثم أقامت شركة البترول مصنعا للتكرير فإذا بالقرية تنقلب إلى مدينة ضخمة تضم نحوا من ١٤٠٫٠٠٠ نسمة . وكنت إذا اقتربت من المدينة ليلا رأيت احمراراً وتوهجا فى الأفق كما لو أن ناراً هائلة قد انعكست عليه ؛ أما أثناء النهار فيطغى على النار ضوء شمس إقليم الخليج ، القوى المتوهج ، ويعلو الدخان فى الجو سحبا كثيفة من مائة وخمسين مدخنة . وفيما بين المداخن تشاهد أشكالا من الصلب ذات أنابيب ملتوية براقة وفى وسطها جميعاً مكاتب الإدارة والخطوط الحديدية الإضافية ورافعات الأثقال . وعند حافة المدينة تمتد صفوف لاعد لها من الصهاريج التى تلمع تحت أشعة الشمس . ويقع الحى الوطنى بينها وبين ابنية المعمل العالية ، ولكن فى الجهة الشمالية حيث تقل الأبخرة والدخان ترى الحدائق والبيوت والأندية والملاعب والمساكن المعدة لإقامة المديرين والمهندسين والموظفين الانجليز .

فى هذه المدينة كنت ترى السيطرة البترولية فى أتم صورها ، وتلمس بما لا يحتمل الشك أنك فى دولة مستقلة لها مواردها وميزانيتها وشعبها ونظمها وجيشها وأسطولها وجهازها الفنى والإدارى . هنا ترى الصورة المادية المجسمة للجرى

وراء البترول ، أو الذهب الأسود وهو أثمن وأعظم من قيمة من الذهب الأصفر ، والتحكم فى موارده .

ولعل بعض الأرقام والحقائق كفيل أن يلقى بعض الضوء على قوة دولة البترول، فأحدث الإحصائيات (قبل التأميم) تحدثنا أن شركة «البترول الإيرانية-الانجليزية» كانت تستخدم ٦٦٫٠٠٠ شخصا منهم ٦٠٫٠٠٠ من الإيرانيين ، وتدفع أجوراً ورواتب قدرها مليون جنيه فى الشهر الواحد وذلك علاوة على ٢٠٫٠٠٠ من الايرانيين يستخدمهم المقاولون الذين يعملون من أجل الشركة خاصة فى عبادان . ويقدر البعض أن ما أنفقته الشركة على المساكن وغيرها من التسهيلات لموظفيها يعادل تقريبا ما استثمرته فى الآبار والمعدات الصناعية .

إيران وبترولها :

غير أن للبترول بالرغم من هـذه الصورة أثره فى الحياة الداخلية لإيران ، فالمعروف أن موارد ذلك البلد من الفحم ضئيلة القدر الأمر الذى يعرقل أية محاولة لتصنيع البلاد .

ومن هنا تبدو أهمية ذلك الزيت الذى يهيء جزءاً من القوة المحركة التى تساهم فى النهضة الصناعية ، وكانت الشركة تدفع حصصاً سنوية للحكومة الإيرانية تدخل فى باب الايرادات العامة . ويرى البعض أن الحرص على عدم انفراد دولة واحدة بالبترول الايرانى ، إنتاجه واحتياطيه ، فى البلاد بأسرها من العوامل التى كان لها الأثر - إلى جانب أسباب أخرى - فى احتفاظ البلاد باستقلالها السياسى .

والآن فلنرجع إلى الوراء ، إلى بداية القرن الحالى . لنرى كيف بدأت الامتيازات الأولى فى الشرق الأوسط تسعى نحو هذه المادة الثمينة .

الامتياز الأول فى بلاد فارس (إيران الآن) :

ولد وليم دارسى (William D'Arcy) فى ديڤونشير بانجلترا ثم رحل عن وطنه إلى استراليا فى سن مبكرة ، وما لبث أن ذاع صيته كمحام فى مدينة ركمهمبتن بولاية كوينزلند الواقعة على الجانب الشرقى من القارة . وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان ، بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث عن الذهب فى صخوره فما كان من ثلاثتهم إلا أن كونوا ما يشبه شركة توافرت على إجراء التجارب اللازمة بعد أن انضم اليهم آخران .

وانتهت الأبحاث بالنجاح . وجمع دارسى ثروة طيبة ، فغادر استراليا إلى وطنه الأصلى مكتفا بما وفق إليه .

فى هذا الوقت كان العالم الفرنسى دى‌مورجان مكباً على‌دراسات أثرية وحفريات فى سوس ، فلم يلبث أن أيقن بتوافر زيت البترول فى الأراضى القريبة من الحدود الفاصلة بين بلاد فارس والعراق . فاتح الرجل مواطنه كوت وأشرك الأثنان فارسياً يدعى كيتابكى ، واستقر رأى الثلاثة على وجوب استغلال هـذه الثروة الكامنة . ولـكن وقفت فى وجههم عقبة ليس من السهل اجتيازها وهى عدم توافر المال اللازم‌ليحصلوا أولا على‌الامتياز ، وثانياً للبدء بالعمليات وهى شاقة كثيرة النفقات . وإزاء هذا فـكروا فى عرض الأمر على ذلك الغنى الإنجليزى دارسى فلقى المشروع منه قبولا وأمكنه الحصول على امتياز من الشاه مظفر الدين إذ ذاك لقاء مبلغ قدره عشرون ألفاً من الجنيهات (ويقال مائتا ألف فرنك) وذلك فى ٢٨ مايو عام ١٩٠١ .

ويلاحظ أنه لم يكن هناك حكومة دستورية فى البلاد .

تركيا
سوريا
العراق
إيران
الأردن
مصر
المملكة العربية السعودية
البحر الأبيض المتوسط
الخليج الفارسي
البحر الأحمر
الموصل
كركوك
كرمنشاه
نفط شاه
الحبانية
بغداد
حمص
بانياس
طرابلس
قبرص
حيفا
أسدود
عسقلان
الزبير
الكويت
جال
أبو حدريه
الظهران
الدمام
بقيق
عين دار
قطر
مقياس الرسم بالاميال
صفر
١٠٠
٢٠٠
٤٠٠
٥٠٠
انابيب البترول
خطوط انابيب البترول
مكاتب حدودية

أهم نصوص الامتياز :

نذكر هنا النصوص الرئيسية التى اشتمل عليها امتياز دارسى .

١ — لصاحب الامتياز الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحا للأغراض التجارية فى كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاما ، غير أن المادة السادسة استثنت مقاطعات أذربيجان وجيلان ومازانداران واستراباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أخماس البلاد .

٢ — لصاحب الامتياز وحده الحق فى مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما فى ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها ، إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبى على أن يكون ذلك على عاتقه . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضى الحكومية المجدبة اللازمة وغيرها من الأراضى التى تمتلكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ — تعهدت الحكومة بإعفاء أراضى ومنتجات الشركة من أى نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم ، وأن تعفى آلات ومهمات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية . وكذلك فإنها تتخذ كافة وأى الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز ، وصيانة المنشئات والأجهزة التى تقام لهذا الغرض ، وحماية ممثلى الشركة التى يزمع انشاؤها ووكلائها وخدمها .

٤ — السماح لصاحب الإمتياز أن يكون شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن قانونها ورأس مالها وموطن مكاتبها ، ويخول لهذه الشركات نفس الحقوق التى كانت لصاحب الامتياز ، وتخضع لنفس المسئولية والإلتزامات .

٥ — يكون عمال الشركة أو الشركات ، باستثناء الفنيين منهم ، من رعايا الدولة الفارسية .

٦ — للحكومة الحق فى القيام بأى تفتيش تراه لازما للمحافظة على حقوقها فى موطن الامتياز .

٧ — تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انقضاء مدة الامتياز .

٨ — وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه فى حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدين ، يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحداً منهما ؛ ويعين هذان الحكمان ثالثا لهما قبل البدء فى التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث فى حالة اختلافهما نهائياً .

٩ — ومقابل هذا كله تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافى أرباح أية شركة أو شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادتان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التى أوردناها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذى وقع على الدولة الفارسية من هذا الإمتياز المجحف الذى يذكرنا بمثيل له فى القرن الماضى ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذى منحه والى مصر إذا ذاك محمد سعيد إلى صديقه الفرنسى فرديناند دلسبس . والحق ، إن غرابة نصوص امتياز دارسى حملت كاتبا محايداً هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة .

لقد أقدم الشاه المطلق السلطان ، لقاء مبلغ تافه ، على ان يمنح احتكاراً كاملا شاملا لشركة أوشركات أجنبية لعهد طويل الأمد ، وبذا شل يد الدولة فى المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الضخم ، بل إنه حال دون الاستفادة من عامل المنافسة

بين الهيئات المشتغلة باستنباط النفط . ولا عبرة باستثناء المقاطعات الشمالية الخمس لأن استبعادها راجع إلى وجودها على مقربة من الدولة الروسية القيصرية .

وليس من شك أيضا أن ذلك الاحتكار الضخم جعل للدولة البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية كبيرة فى فارس ووضع ذلك البلد تحت وصاية أجنبية من الوجهة العملية . ومهد الطريق لاتفاق عام ١٩٠٧ الذى قسمت به فارس إلى منطقتى نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

لقد أقر الاتفاق الأخير جعل جنوب البلاد منطقة نفوذ لبريطانيا وهى المنطقة التى كان المعتقد توافر البترول فيها . وهكذا نجد أن مصالح انجلترا لم تعد مقصورة على ما لساحل الخليج الفارسى من أهمية عسكرية بالنسبة إلى الأسطول البريطانى وسيادته فى المحيط الهندى وتحكمه فى الطريق إلى الهند ، بل دخل فى الأمر عنصر آخر له أهميته وهو البترول .

وهناك مسألة نود الإشارة إليها ، ذلك أن أهمية آبار البترول الفارسية لم تكن لتقتصر فى المستقبل على إمداد البحرية البريطانية بما يلزمها ، بل إن للأمر وجها آخر لايقل عن ذلك خطراً . لقد كانت انجلترا تحرص دائما فى سبيل ضمان سيطرتها على البحار ، على إنشاء قواعد لتموين أسطولها بالفحم وذلك فى النقط ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مالطة وعدن ومدينة الرأس وغيرها ، فلما بدا فيما بعد إمكان استخدام المازوت فى السفن صار من المتعين على انجلترا أن تجد قواعد لتموين أسطولها وذلك على الطريق الموصل إلى الهند واستراليا عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى .

ومن هنا أصبح لساحل الخليج الفارسى قيمة جديدة ألا وهى إمكان إنشاء قواعد على شواطئه لتموين سفن الأسطول بحاجتها من هذا الوقود السائل .

ومن ثم كان للامتياز الذى حصل عليه دارسى والذى ستشترك فيه إمارة البحر البريطانية فيما بعد أهمية كبيرة من هذه الناحية .

تكوين شركة البترول الإنجليزية الفارسية:

بدأت أعمال التنقيب فى موضع على مقربة من قصرشيرين عند الحدود التركية . وقد كان هذا الاختيار غير موفق بسبب الصعاب الكثيرة من طبيعية وغيرها . فمن الضرورى دفع رسوم جمركية للسلطات التركية ، وكان نقل المعدات والآلات اللازمة للعمل يتكلف نفقات باهظة ، ومن الصعب فى هذه المنطقة الجبلية الوعرة مد أنبوبة طولها ٣٠٠ ميل حتى شاطىء الخليج الفارسى وهو عمل تعجز عنه موارد الجماعة المحدودة . وفضلا عن هذا لم يكن مشروع سكة حديد بغداد قد خرج إلى حيز التنفيذ وبذا يمكن نقل الزيت بواسطتها . والجو فى منطقة العمل قارى متطرف والحرارة شديدة تكاد لا تطاق وبخاصة فى فصل الصيف . وكذلك كان سكان المنطقة وهم من القبائل الرحل لا ينفكون عن النهب والاعتداء وينظرون إلى أولئك الأجانب بعين الحذر والارتياب بل والعداء .

وأخيراً أمكن الوصول إلى الزيت ، ولكن بلغ ما أنفق فى هذه الأعمال التمهيدية ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى شركة بدأت برأس مال قدره ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه فقط . بدا كأن مواصلة العمل فى غير مستطاع دارسى ، وهنا اتصل الرجل بشركة بورما للزيت وجعل لها نصيباً فى المشروع ، وتكونت نقابة جديدة بادرت إلى العمل فى إقليم قبائل البختيارى فى الموضع المعروف باسم ميدان أو سهل النفط .

مر وقت دون أن يصاحب الشركة نجاح كاف حتى اتجه التفكير إلى الإقلاع عن المغامرة ولكن شاءت الأقدار خلاف ذلك . ففى ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ تفجر الزيت من باطن الأرض بمقادير كبيرة ، وفى ربيع العام التالى تألفت شركة لاستثمار هذا المورد (١٤ إبريل سنة ١٩٠٩) باسم شركة الزيت الإنجليزية الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، وبدأ الإنتاج التجارى عام ١٩١١ .

ولا عبرة بكلمة فارسية فهى فى نظرنا دليل على مجال نشاط رؤوس الأموال الإنجليزية .

وقد قال السيرج . ت . كارجيل – مدير شركة بورما للزيت فى ذلك الوقت – فى جلسة الإفتتاح للشركة الإنجليزية الفارسية إن هذا العمل «لايقتصر على استحواذ شركة بورما للزيت على مايبدو أنه من أغنى آبار الزيت فى العالم ، بل إنه ضمن للامبراطورية البريطانية مورداً طبيعياً يشعرون أن الأيام ستثبت أنه ذوأهمية عظمى للشعب ، وفى الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعى للثروة فى أيدى أجنبية غير بريطانية » .

وقد برهنت الحوادث فيما بعد على أن ظن رجال الشركة لم يخب لأن الآبار غنية بالفعل وتزايد إنتاجها باطراد ، وفضلا عن هذا كله فان البترول الفارسى كان من نوع ممتاز إذ بلغت نسبة البنزين فى بعض الآبار ٥٥٪ . وأخيراً فالآبار فى موقع طيب وأجور العمال الوطنيين رخيصة مما يترتب عليه خفض فى نفقات الإنتاج والنقل . وكان رأس مال الشركة عند ابتدائها مليونين من الجنيهات الإنجليزية ، ونصف الأسهم من الأسهم العادية ، والنصف الآخر من الممتازة .

اشتراك الحكومة البريطانية فى الشركة :

كان الضابط فيشر قد تنبأ فى عام ١٨٨٢ أن زيت البترول ستكون له أهمية عسكرية كبرى بالنسبة إلى الأساطيل . وفى أكتوبر سنة ١٩٠٤ عين رئيساً للاميرالية . وفى نوفمبر تألفت لجنة للنظر فى التوصيات اللازمة بشأن حصول البحرية البريطانية على حاجتها من الزيت . ومما تدين به انجترا من الفضل للجنة أن هذه الأخيرة حالت دون قيام دارسى ببيع الامتياز الذى سبق له الحصول عليه إلى شركة أجنبية سنة ١٩٠٦ ، واستطاع المستر ا . ج . بريتمان Pretymen رئيس اللجنة أن يحمل اللورد ستراثكونا على أن يأخذ الامتياز بصفة مؤقتة . ولكن

على أثر وصول الأحرار إلى الحكم فى سنة ١٩٠٦ عمدت الحكومة إلى حل اللجنة ، الأمر الذى أثار غضب فيشر واستياءه إذ رأى السلطات لا تقدر دعوته حق قدرها . والواقع أن الظروف لم تكن مهيأة لنجاح الفكرة التى دعا إليها أمير البحر البريطانى إذ لم يثبت عملياً إمكان الاستغناء عن الفحم والاعتماد على هذا النوع الجديد من القوة المحركة فى السفن ، كما أن انجلترا لم تكن تملك فى بلادها شيئاً منه ، وإنتاج الإمبراطورية ضئيل إلى حد لا تجوز معه المجازفة بالإقدام على تغيير نظام بناء السفن الحربية .

وأكثر من هذا فإن أصحاب صناعة الفحم ساورهم القلق بشأن مستقبل سلعتهم ومصدر أرباحهم إذا قيض لرأى فيشر الانتصار وحل البترول فى السفن الحربية وقوداً بدلا من الفحم ، ولذا نراهم يقاومون الدعوة ويحيطونها بسياج من الشك من حيث جدواها وإمكان تنفيذها عملياً . ولكن مالبثت الظروف أن أثبتت أنها أقوى من هذه الاعتبارات ، ذلك أن ألمانيا (سنة ١٩٠٩) بدأت فى تنفيذ برنامجها البحرى وأخذت تبنى المدرعات الضخمة والطرادات الكبيرة ، فأوجست انجلترا خيفة وخيل إليها أن ألمانيا تسعى لانتزاع سيادة البحار من يدها ، ورأت من المتعين عليها أن تبادر إلى إنشاء سفن أكبر وأسرع مما بنت عدوتها أو منافستها . وهنا تنبهت إلى الفوائد العظيمة التى تعود عليها من استخدام زيت البترول وقوداً بدلا من الفحم إذ لو تسنى لها ذلك لزادت قوة الأسطول البريطانى بما يعادل ٥٠ ٪ .

وفى هذه اللحظة نلمس منظراً عجيباً ، ذلك أن فيشر الغاضب على المسئولين فى بلاده والذى يقضى إجازة على مقربة من نابلى بإيطاليا يفاجىء بزيارة من رئيس الوزارة أسكويث ووزير البحرية ونستن تشرشل . تحادث معه الرجلان عن اقتناعهما بسداد رأيه ، وطلبا إليه العودة إلى العمل كى يشرف على تنفيذ أهدافه وتحقيق نبوءته ، وناشداه باسم الوطنيـة وصالح الامبراطورية . كانت الزيارة ترضية ولا شك ، وتغلب الشعور الذاتى بالأهمية وانتصرت العاطفة الوطنية على استياء الرجل وكراهيته لحكومة الأحرار ، فقبل الإشراف على العمل كيما يتم تنفيذ السياسة الجديدة .

وفى ٣٠ يوليه سنة ١٩١٤ تألفت The Royal Commission on Oil and Oil Engine وكان هذا العمل نقطة ابتداء لها أهميتها . وبناء على توصيات اللجنة وضع تصميم السفينة الحربية الملكة إليزابث بحيث تستخدم الزيت بدلا من الفحم ، وكان فيشر يتمنى لو أوصت اللجنة باستعمال آلة الاحتراق الداخلى .

إذن ثبت صدق نبوءة فيشر ، وإذن اعتزمت الأمبريالية البريطانية التحول إلى البترول وقوداً لأساطيلها ، ولكن من أين يمكن الحصول عليه ؟ ... إن موارد الإمبراطورية منه ضئيلة إلى حد لايصح الاعتماد عليه فهوعبارة عن ٢٪ من الإنتاج العالمى ومعظم هذا المقدار التافه تنتجه شركة واحدة هى شركة بورما للزيت .

وتقع الآبار التى تستغلها فى بورما وآسام . وأكثر من ٩٥٪ من واردات الإمبراطورية يرد من الولايات المتحدة أى من شركة ستاندارد أويل بعبارة أخرى . ولا ريب أنه لا يجوز للبحرية البريطانية أن تظل تحت رحمة هذه الشركة فقد تنشأ ظروف تحول دون إمدادها البحرية بكافة ما يلزمها ، كما أن الحصول على الزيت منها معناه دفع ثمن أعلى لهذه المادة الحيوية . وإزاء هذه الظروف يجب الاعتماد إلى أكبر حد ممكن على البترول الموجود فى بلاد يكون لانجلترا فيها مصالح قوية ولها فيها اليد العليا الغالبة .

وحدث فى سنة ١٩١٤ أن طلبت الحكومة من الشركة أن تمدها بمقادير كبيرة من الزيت ، وهنا اقترح سير كارجيل زيادة رأس المال . ولم يكن تنفيذ هذا الأمر ميسوراً لأن المؤسسة حديثة العهد ولم يتعد إنتاجها (سنة ١٩١٣) مائة ألف طن ، فضلا عن أن المستقبل لم يكن فيه ما يشجع كثيراً بسبب اضطراب الأحوال السياسية فى البلاد ونفور الروح الوطنية من الأجانب بعد ما عملته دولتا الروسيا وبريطانيا من تقسيم البلاد إلى منطقتى نفوذ أو احتلال بمعنى أصح . إزاء هذه الصعاب أشير باشتراك الحكومة البريطانية نفسها فى الامر . وهو عمل قوبل بالمعارضة من نواح عدة ، فاعترض البعض على اشتراك الدولة فى مثل هذه الأعمال التجارية . وقيل كذلك إن اشتراك الحكومة معناه تقيدها بالحصول على حاجياتها من البترول من مورد

واحد يقرب أن يكون احتكاراً وبذلك لا تستطيع الاستفادة من عامل المنافسة بين شركات البترول فى السوق الحرة .

غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية كانت أعظم قيمة من هذه الاعتراضات . وأخيراً أقر البرلمان الاقتراح المعروض بأغلبية ٢٥٤ صوتاً ضد ١٨ صوتاً وهكذا أصبح للحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة [١] . ولم تمض أسابيع قلائل حتى عقدت الأميرالية اتفاقاً مع الشركة على أن تمدها بمقدار معين من الزيت لمدة ٣٠ عاماً . وقد كان العمل مصدر خير للطرفين إذ ضمن حاجة البحرية من جهة كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها فى كافة الحالات ، الأمر الذى كفل لها اطراد التقدم فى أعمالها وساعدها على زيادة إنتاجها . لم تتدخل الحكومة الفارسية فى الأمر ، وإنه لمن الغريب أن تدور مثل هذه المفاوضات الخطيرة من وراء ظهر حكومة البلاد الشرعية . قد يقول البعض إن هذه صفقة تجارية ، وهذا كلام ظاهرى يخفى أمراً خطيراً ذلك أن امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم فى شركة مجال نشاطها بلاد هى موضع الاطماع معناه أن هذا الإمتياز الإحتكارى أصبح انجليزياً حكومياً فعلا وصار أى خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الفارسية يبدو نزاعاً بين الأخيرة

---

(١) لبيان مركز الحكومة البريطانية نورد البيان التالى عن رأس مال الشركة فى عام ١٩٣٥

النوع	مقدار ما تملكه الحكومة البريطانية	مقدار ما يملكه الغير	المجموع
	(بالجنيهات الانجليزية)		
اسهم الامتياز الأولى	١٠٠٠	٧ر٢٣١ر٨٣٨	٧ر٢٣٢ر٨٣٨
اسهم الامتياز الثانية	—	٥ر٧٤٣ر٤١٤	٥ر٧٤٣ر٤١٤
الاسهم العادية	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	٥ر٩٢٥ر٠٠	١٣ر٤٢٥ر٠٠٠

ويدل على مدى نشاط أعمال الشركة ونجاحها الأرقام الآتية عن أرباحها الصافية (مقدرة بالجنيهات الآتية) .

السنوات	المبلغ
١٩٣١	٢ر١٣٨ر٧١٧
١٩٣٢	٢ر٣٧٩ر٦٧٥
١٩٣٣	٢ر٦٤٣ر٩٧٨

والدولة الانجليزية تتدخل فيه بطريقة سافرة وتستخدم كافة قوانها الدبلوماسية وغيرها على سبيل الضغط كما سيحدث فى المستقبل وسنرى منه أمثلة وفيرة . فكأن انجلترا حصلت فعلا على السيطرة الاقتصادية على منطقة الامتياز وهذه خطوة قوية بعد اتفاق سنة ١٩٠٧ والذى كان مقدمة لتجزئة بلاد فارس نهائياً ، ولولا الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ وسقوط الحكومة القيصرية لما نجا هذا القطر الشرقى من هذا المصير ، ولأصبحت إيران المستقلة فى ذمة التاريخ وحدثاً من أحداث الماضى .

وإلى جانب زيادة رأس المال من حين إلى آخر ، نجد أن الشركة أقدمت على إنشاء عدد من الشركات التابعة ، وكلها تتميز بغلبة المصالح المالية البريطانية فيها لأن عقودها تنص على ذلك صراحة . وأقدم الشركات التابعة هى شركة بختيارى للزيت المؤسسة سنة ١٩٠٩ لاستغلال آبار الزيت الواقعة فى الحقول البعيدة فى وسط مناطق الزيت الجنوبية . وقد خصت هذه الشركة زعماء البختيارى بما مقداره ٣٪ من الأسهم حتى تضمن ولاءهم وحسن جيرتهم ، أما بقية الأسهم فملك لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية .

وفى سنة ١٩١٥ تكونت « شركة الناقلات البريطانية المحدودة » The British Tanker Company Limited وهى شركة ملاحية تقوم بنقل الزيت فى سفنها إلى أوربا . وقد نشطت أعمالها بالإستيلاء على عدد كبير من سفن الأعداء خلال الحرب العالمية الأولى بحيث بلغت حمولة سفنها ٢٠٠ر٠٠٠ طن فى ختام عام ١٩١٧ . وكذلك كان من نتائج الحرب مع ألمانيا أن نقلت إلى شركة الزيت الإنجليزية الفارسية ملكية معظم الأسهم التى سيطر عليها الماليون الألمان فى شركة The British Homelight Oil company وشركة البترول ، وكلاهما مؤسستان لبيع الزيت فى أوربا وبريطانيا العظمى .

(ثانيا) الزحف على الشرق الأدنى

نزاع بين فارس وتركيا :

كان للكشف عن البترول فى المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ، أن ثار بينهما الخلاف إذ ادعت الحكومة الأخيرة ملكية هذه المنطقة ، وأخيراً تقرر تعيين لجنة للنظر فى الأمر ، وأصدرت قرارها فى نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو يقضى بالتنازل لتركيا عن جزء من الأرض التى هى موضع النزاع .

شركة البترول التركية :

ولما رأى السلطان عبد الحميد الثانى أعمال التنقيب فى بلاد فارس والامتياز الممنوح للانجليز ، أراد أن يستغل هذا المورد فى بلاده وحاول منذ سنة ١٩٠٢ أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة ، ثم أعطى ما كان منها فى شمالى أرض الجزيرة إلى الشركة الألمانية صاحبة امتياز مد سكة حديد بغداد ، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذى فى القسم الجنوبى من هذا الإقليم بتأسيس شركة بترول تركية ولكن بنك تركيا أبى الاشتراك فى الموضوع بسبب عدم توافر المال اللازم لديه ، وهنا لجأ السلطان إلى رجال المال فى لندن وفاتح سير أرنست كاسل الذى رأى فى الإقتراح السلطانى فرصة لتعزيز العلاقات بين الدولتين البريطانية والألمانية فرصة لتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين الإنجليزية سير إرنست كاسل فى الأمر وكان الأخير ألمانى الأصل وتجنس بالجنسية الإنجليزية والألمانية عن طريق الصلات الاقتصادية ، ولذا نراه يبلغ السلطان ضرورة اشتراك رؤوس الأموال الألمانية فى المشروع المزمع القيام به وذلك بمقدار النصف على الأقل .

إزاء هذا اتجه السلطان إلى البنك الألمانى Deutsche Bank وهو من أعظم المؤسسات المالية بألمانيا إذ ذاك . فقابلت هذه المؤسسة الفكرة بالارتياح ، لأنها بذلك تضمن لبلادها الاشتراك فى استثمار موارد البترول بالشرق الأدنى ، وتدعيم

نفوذها فى هـذا الإقليم ، فضلا عن أن المشروع فرصة طيبة للتخلص من سيطرة شركة ستاندارد أويل الأمريكية الجبارة .

غير أن الوطنيين الأتراك إذ دروا بالأمر ثارت ثائرتهم ، واشتد بهم الحنق ، واتهموا حكومة السلطان الاستبدادية بالتمكين للنفوذ الأجنبى من السيطرة على موارد البترول . كانت العاصفة قوية وشديدة مما أرغم السلطان على الرضوخ ، وجعله يلجأ إلى بنك تركيا الوطنى الذى قبل الاشتراك هذه المرة . وبهذه الطريقة تكونت شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وكان توزيع الأسهم فيها حسب النظام الآتى :

١ — ٢٥٪ للبنك الألمانى نيابة عن شركة حديد بغداد الألمانية .

٢ — ٢٢٫٥٪ لشركة البترول الأنجلوسكسونية ، وتمثل شركتى رويال دتش وشل .

٣ — ٤٧٫٥٪ لبنك تركيا الوطنى ، وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا المصرف مؤسسة إنجليزية .

٤ — ٥٪ للمستر جلبنكيان C.S. Guibenkian وهو مالى دولى لعب دوراً هاماً فى المشروع .

سيطرة رأس المال البريطانى فى الشركة :

ولكن مقادير البترول التى أمكن استخراجها كانت صغيرة، ونفقات نقلها كبيرة بسبب بعد مواطنها عن البحر . هذه العوامل جعلت الأتراك يشعرون بخيبة الأمل ودفعهم هذا الشعور إلى التفكير فى التخلص مما لهم من أسهم ، وفى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ نقل بنك تركيا الوطنى بإيعاز من الحكومة البريطانية ما له من مصالح فى شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجليزية الفارسية ومالبثت شركة البترول التركية أن حصلت من الحكومة العثمانية على وعد كتابى بامتياز يشمل منطقتى الموصل وبغداد .

بهذه الوسائل اقتسمت الدول الأوربية الكبرى وشركات البترول مناطق المعدن ذى الأهمية داخل الدولة العثمانية .

ولكن الواقع أن الحكومة الإنجليزية هى التى أصبحت ذات النفوذ الأعلى ، والمصلحة الغالبة فى هذا الميدان المالى ، بالاحتمالات البعيدة فى المستقبل ، وضمنت بذلك موارد جديدة لبحريتها إلى جانب ماسبق لها السيطرة عليه فى الامبراطورية الفارسية. ومنذ ذلك الوقت عظمت أهمية الشرق الأدنى بالنسبة إلى انجلترا بسبب ماتضمه أرضه من البترول ، فضلا عن أهميته العسكرية إذ يقع على أقرب الطرق إلى الهند وغيرها ، كما أنه مجال واسع لاستثمار رؤوس الأموال الإنجليزية فى شتى النواحى . وقد تهيأت لانجلترا الفرصة بنشوب الحرب العالمية الأولى لكى تطرد منافستها القوية ألمانيا من الميدان ثم تبسط سلطانها الفعلى على ممتلكات الدولة العثمانية تحت ستار الانتداب أو المعاهدات الدائمة ولو بالاشتراك مؤقتاً مع فرنسا إلى أن يحين موعد إبعادها عنه نهائياً.

الفصل الرابع

البترول فى مصر

توافرت فى خليج السويس ظروف جعلت فى الإمكان الاحتفاظ بالبترول ، وا كتشفت على شواطئه الآبار المنتجة . والمعتقد أن بترول المنطقة يرجع إلى رواسب عضوية من العصر الميوسينى ، وتحولت عند ما هبط الأخدود الأوسط . وترتب على النقل الهائل للطبقات العليا أن دفع البترول الخام إلى الطبقات الأكثر قدماً والموجودة على جوانب الأخدود حيث استقرت فى «جيوب» أى مستودعات طبيعية.

وبدأ التنقيب عن الزيت فى مصر عام ١٨٦٨ ، وكان مقصوراً فى أول الأمر « على المساحات الجيولوجية والطوبوغرافية على الشاطىء الغربى لخليج السويس والبحر الأحمر وفى شبه جزيرة سيناء ، حيث كانت دلائل وجود البترول ظاهرة على سطح الأرض . ثم تدرجت طرق البحث إلى استعمال أحدث الطرق الجيوفيزيقية وأدق الآلات الهندسية بواسطة بعثات مجهزة بكل الوسائل الفنية للتغلب على مصاعب البحث ، والسير والإقامة فى الصحراء [1] .

ونجحت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فاكتشف منبع جمسة وأعقب ذلك كشف منبع الغردقة وأخذ الإنتاج يتزايد باطراد على ما سنوضح بعد منذ ختام الحرب العالمية الأولى . وتقع الغردقة فى الصحراء الشرقية على الساحل الغربى لخليج السويس على بعد ٤٣٠ كيلو متراً جنوبى السويس ولا يتعدى الإنتاج اليومى لهذا الحقل ٢٠٠ متر مكعب من الزيت الخام فى الوقت الحاضر ، وبلغ عدد الآبار التى حضرت فيه ١٣٩ بئراحتى نهاية سنة ١٩٥١ ، وهناك أمل فى كشف امتداد لهذا الحقل .

---

(١) تقرير لجنة الصناعات ص ٤٦٧ (أصدرته وزارة التجارة والصناعة المصرية عام ١٩٤٨) .

وفى سنة ١٩٢١ أكتشف حقل « أبو دربة » إلا أنه لم يكن ذا أهمية من الناحية التجارية إذا لم يزد إنتاجه عن ١٢٥٢ طنا سنة ١٩٢٧ ولم يكن قد تعدى من العمر ثمانى سنوات .

وخلال عام ١٩٣٧/١٩٣٨ حدث كشف هام للغاية ، ذلك هو حقل رأس غارب الذى أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية والتى يعتبر من أغنى الحقول المصرية ، وبلغ عدد الآبار التى حضرت ١٣٧ منها ١٣٣ بئرا منتجة ، أنتجت حتى اليوم ١٠٦ مليون من البراميل. وأخيرا حدث كشف حقلى سدر وعسل

ولبيان الأهمية النسبية للآبار نورد الجدول الآتى (بالأطنان المترية):

الحقل	١٩٤٢	١٩٥٠	١٩٥١	حتى نهاية ١٩٥١
جمـــة	—	—	—	١٨٫٣٣٢
الغردقة	٤٨٧٫٠٦	٣٧٫٧١٩	٤١٫٤٧٩	٥٫٤٨٠٫٠١٤
أبو دربة	—	—	—	٧٣٫٠١٠
رأس غارب	١٫١٩٧٫٩٤٥	١٫١٦٠٫٩٢٦	١٫١٥٣٫٣٤٠	١٤٫٦٥١٫٥٤٣
سـدر	٧٩٢٫٤٩٠	٦١٧٫٧١٩	٥٤٣٫٠٢٥	٢٫٤٧٩٫٤٨٥
عســل	٣٤٣٫١٨٦	٥٦١٫١٦٦	٦٢٠٫٥٥٩	١٫٤٢٤٫٩١١
المجموع الكلى	٢٫٢٩٢٫٣٢٧	٢٫٣٧٧٫٥٣٠	٢٫٣٥٨٫٤٠٣	٢٤٫١٢٧٫٢٩٥

وفيما يلى بيان عن إنتاج الآبار المصرية فى عام ١٩٥٢ (١) .

الشهر	أسماء الآبار			
	الغردقة	رأس غارب	عسل	سدر
يناير	٣٤٠٠	٩٨٥٠٠	٦٥٩٠٠	٤١٣٠٠
فبراير	٣٠٠٠	٩١٥٠٠	٦٣٢٠٠	٣٥٤٠٠
مارس	٣٥٠٠	٩٩٠٠٠	٦٤٤٠٠	٣٧٢٠٠
إبريل	٣٤٠٠	٩٧١٠٠	٦٢٠٠٠	٣٠٣٠٠
مايو	٣٥٠٠	١٠٣٦٠٠	٦٨٣٠٠	٢٣٦٠٠
يونية	٣٤٠٠	١٠٠٨٠٠	٦٦٣٠٠	٢٢٩٠٠
يولية	٣٥٠٠	١٠٢٩٠٠	٦٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
أغسطس	٣٢٠٠	١٠٤٢٠٠	٦٣١٠٠	٢٥٦٠٠
سبتمبر	٣٠٠٠	٩٥٤٠٠	٦١١٠٠	٢٥٠٠٠
أكتوبر	٣٣٠٠	١٠٤٦٠٠	٧٠٨٠٠	٢٦٥٠٠
نوفمبر	٣١٠٠	١٠٠٤٠٠	٧٢٢٠٠	٢٤٣٠٠
ديسمبر	٣٦٠٠	١٠٢٠٠٠	٧٤٣٠٠	٢٥٧٠٠

ازدياد أهمية البترول بمصر :

زاد استخدام البترول فى مصر بصورة مطردة وواضحة خلال السنوات الأخيرة بحيث يمكن القول أن ٨٧ ٪ من القوة التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى مصدرها البترول فى أشكاله المختلفة ، كما يبدو من البيانات التالية :(٢)

---

(١) حصلنا على هذه الأرقام من قسم الاحصاء بشركة شل فى القاهرة ، فله منا جزيل الشكر ، ونحب أن نوجه النظر الى هذه الحقيقة وهى أننا نورد الأرقام بحيث يكون كل من رقم الآحاد والمئات هو الصفر .

(٢) G.P Taitt ; The Economic Significance of Petroleum in Egypt (Cairo 1953) p.4 .

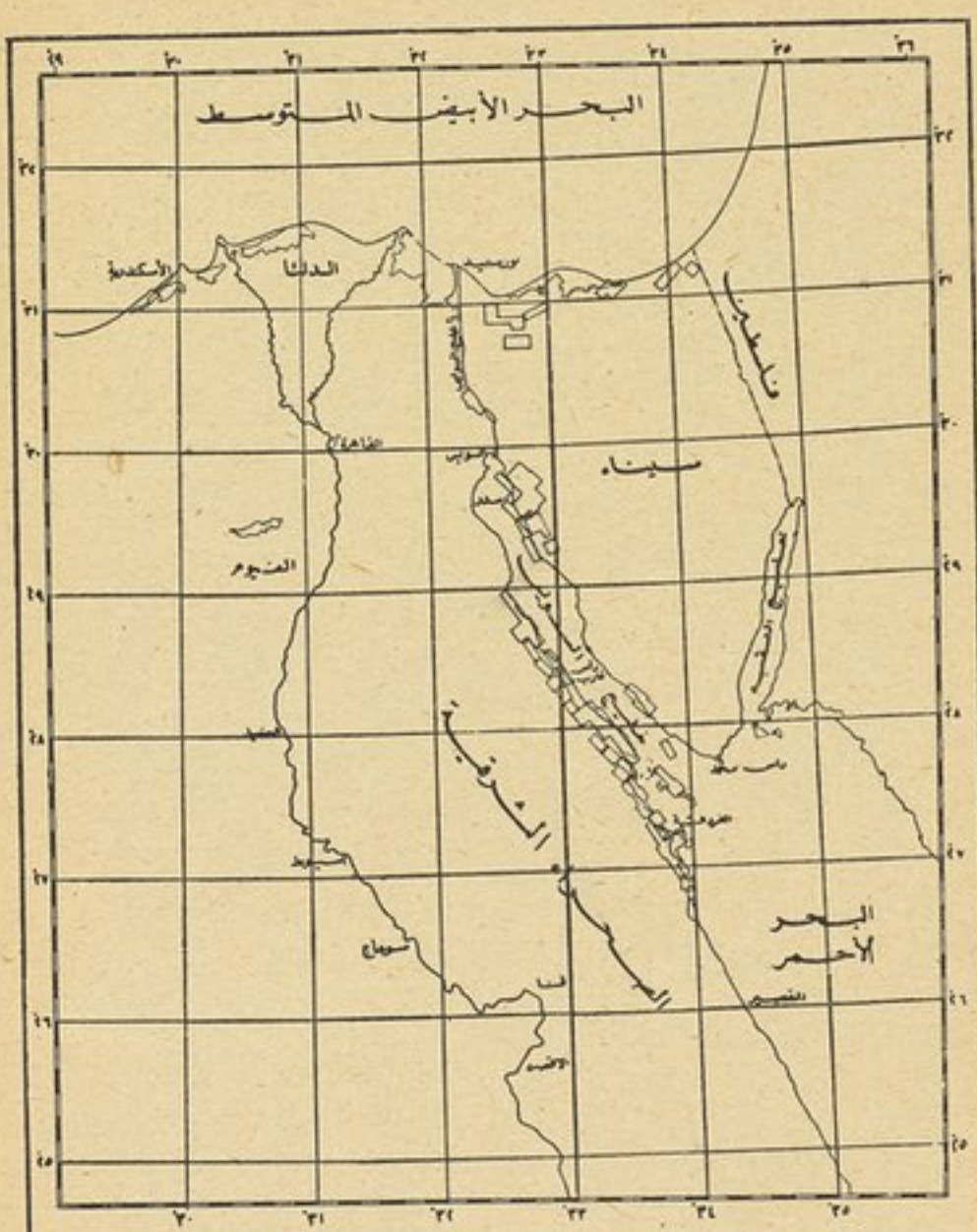

خريطة تبين مواقع مناطق الامتياز للبحث عن البترول التي منحت
الى شركتي الآبار الإنجليزية المصرية وسكون فاكوم حتى صدور قانون المناجم
في فبراير من عام ١٩٥٣

أنواع المشتقات	المقدار التقريبي للاستهلاك (بالأطنان) فى سنوات ١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	٣٨٠٠٠٠	١٧٣٧٠٠٠	١٧٧٣٠٠٠
ديزل	٢٠٠٠٠٠	٣٨٧٠٠٠	٣٦٦٠٠٠
بنزين	١٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
كيروسين	٢٥٠٠٠٠	٦٣٤٠٠٠	٦٥٩٠٠٠
	٩٣٠٠٠٠	٣٠٢٢٠٠٠	٣٠٥٨٠٠٠

والجدول التالى يوضح نسبة الاعتماد على كل من مشتقات البترول فى النواحى المختلفة من الحياة العامة (٪) [١] :

أنواع المشتقات	الزراعة	الصناعة	النقل	المنافع العامة	الأغراض المنزلية
زيت الوقود	٣	٣٦	٤١	١٢	—
زيت الديزل	٣٣	٢٢	٦	٢٦	—
بنزين	—	—	١٠٠	—	—
كيروسين	٢١	٥	—	—	٦٨
	١٠	٢٥	٣٣	١٠	١٤

عدم كفاية الانتاج :

والإنتاج المصرى لايكفى الاستهلاك المحلى ، ولهذا تعمد البلاد إلى استيراد المقادير الباقية اللازمة .

---

(١) المصدر السابق ص ٥ .

الإنتـــاج والاستهلاك

النوع	السنة	الإنتاج المحلى	الاســـتهلاك المحلى
		(بالأطنـــان المترية)	
الحـــام			
	١٩٣٨	١٢٥٧٣٦	
	١٩٤٥	١٣٤٩٤٧٣	
	١٩٤٩	٢٣٨٢٣٢٧	
	١٩٥١	٢٣٥٨٤٠٣	
بنزين			
	١٩٣٨	٦٨٠٠٠	٨٥٠٠٠
	١٩٤٥	١٧٧٠٠٠	١٣٠٠٠٠
	١٩٤٩	٢١٦٥٦٩	٢٢٧٧٣٨
	١٩٥١	٢٠٨٠٠٠	٢٥٨٠٠٠
كيروسين			
	١٩٣٨	٧٠٠٠	٣١١٠٠٠
	١٩٤٥	٦٧٠٠٠	٣٥٨٠٠٠
	١٩٤٩	١١٨٩٨٨	٥٢٤٢٠٧
	١٩٥١	٢١٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠
سولار وديزل			
	١٩٣٨	٢٠٠٠٠	٢٢٣٠٠٠
	١٩٤٥	١٩٠٠٠	٣٠٤٠٠٠
	١٩٤٩	١١٠٩٠١	٣٢١٧١٥
	١٩٥١	١١٦٠٠٠	٤٠٣٠٠٠
مازوت			
	١٩٣٨	٧٧٠٠٠	٤٥٠٠٠
	١٩٤٥	٦٥١٠٠٠	١٠٨٦٠٠٠
	١٩٤٩	١٥١١٦٠٦	١٥٣٤١٧٦
	١٩٥١	١٥٨٠٠٠٠	١٧٨٠٠٠

القيمة السنوية للاستهلاك المحلى[١]

(بالجنيهات المصرية)

	١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	٧٥٠٠٠٠٠	٧١٢٣٠٠٠
زيت الديزل	٥١٠٠٠٠٠	٥٤٢٤٠٠٠
البنزين	١٠٨٠٠٠٠٠	١١٢١٠٠٠٠
الكيروسين	١٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٣٠٠٠٠
	٣٣٤٠٠٠٠٠	٣٥٢٧٧٠٠٠

	نسبة المستورد[٢] (بالأطنان المترية)		قيمة المستورد[٣] (بالجنيهات المصرية)	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	١٧٥٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠
زيت الديزل	٢٦٢٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٦٠٠٠٠
البنزين	٧٢٠٠٠	٧٩٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠٠
الكيروسين	٤١٠٠٠٠	٤٦٧٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٦٩٥٠٨٠٠
	٩١٩٠٠٠	٨٩٩٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	١٢١٥٠٠٠٠

والواقع أن إنتاج البلاد من البترول لا يسد الآن سوى ٦٨ ٪ من حاجياتها التى ستزداد باطراد فى السنوات القادمة نتيجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى . فلو أمكن التوسع فى الإنتاج ، عن طريق كشف حقول جديدة ، بحيث يكفى الطلب

---

(١)، (٢)، (٣) G.S.Taitt : The Economic Significance of Petroleum in Egypt (Cairo 1953) p. 5

الداخلى على الزيت بمشتقاته لكان معنى هذا (على أساس الأسعار الحالية) أن توفر البلاد سنوياً ما يقرب من ١٥٫٥ مليون جنيه .

صناعة التكرير :

فى مصر اليوم معملان للتكرير أحدهما ملك لشركة آبار الزيوت وطاقته السنوية حوالى مليونى طن ، والآخر حكومى وكفايته ٣٣٠٫٠٠٠ طن فى السنة . ولقد كررت البلاد فى سنة ١٩٥٠ حوالى ٢٫٣٦٥٫٠٠٠ طن من الخام المصرى منها ٢ مليون فى معمل الشركة ، والباقى فى معمل تكرير البترول الأميرى . أما فى سنة ١٩٥١ فقد كررت حوالى ٢٫١٣٧٫٠٠٠ طن منها ١٫٩٠٩٫٠٠٠ طن فى معمل الشركة ، ٢٢٨٫٠٠٠ فى المعمل الأميرى .

وتهدف الحكومة المصرية إلى توسيع طاقة معملها إلى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ طن سنوياً وسيتم ذلك فى نهاية سنة ١٩٥٣ . فإذا ما تحقق هذا كله أمكن توفية جميع حاجيات البلاد من المواد البترولية المكررة من إنتاج معامل التكرير المحلية . ولما كانت إناوة الحكومة هى حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ طن الآن فإنها نجحت فى إبرام عقد مع شركة كالتكس على توريد ما يلزم معمل التكرير الأميرى من الخام الأجنبى فى حدود مقادير لاتزيد على مليون طن سنويا بسعر خاص كان نتيجة مباحثات بين الشركة والمصلحة منذ سنة ١٩٤٦ .

وقد ذكر « المهندس محمود أبو زيد » مدير المصلحة سالفة الذكر فى المحاضرة التى ألقاها[1] أن برنامج الحكومة يشتمل على إنشاء :

١ — معمل تكرير بالقاهرة ، وهى الموقع الاقتصادى للتوزيع فى جميع بلاد القطر .

٢ — معمل آخر فى الإسكندرية .

---

(١) تفضل الدكتور محمود أبوزيد باعطائنا نسخة من تلك المحاضرة القيمة فله منا جزيل الشكر.

ونعتقد أنه إذا ما أقيم الأخير فيمكن إمداده من الزيت الخام السعودى أو العراقى من مصبات الأنابيب فى صيدا وبانياس .

والحقيقة أن سياسة مصر البترولية ينبغى أن تهدف ، إلى جانب أمور أخرى ، إلى تعزيز صناعة التكرير لما ينطوى عليه هذا الأمر من وفر فى النفقات وذلك فى حالة استيراد الخام . ونقل هنا البيانات التالية التى أوردها الدكتور أبو زيد فى المحاضرة التى أشرنا إليها ، وهو يتحدث عن حالة عملية التكرير فى سنة ١٩٥١ :

« بلغت الكميات التى تم تكريرها من الخام العربى ٦٠٤ر٥٠٤ برميلا أى ما يعادل حوالى ٨١ر١١٣ طن وتقدر قيمتها بمبلغ ٣٦٩ر٦٤٥ جنيها مصريا بواقع ٦١١ مليما للبرميل تسليم رأس تنورا ومبلغ ٥٣٧ر٢٩١ جنيها مصريا بواقع ٨٨٩ مليما للبرميل تسليم معمل التكرير بالسويس . وفيما يلى بيان كميات المنتجات المستخرجة من تكرير هذا الخام وقيمتها بالتقريب على أسعار الجملة المستعملة فى حالة البيع لشركات التوزيع :

النوع	بنزين	كيروسين	سولار	مازوت
الكمية بالبراميل	٢٠٦١٨٢	١١٩٢٨٦	١١٢٨٠٩	٢١٣٤٠٠
الكمية بالطن المترى	١٢٠٤١	١٥٠١٤	١٦٥٨٩	٣١٨٥٩
		سنت		دولار للبرميل
سعر الجولف للجالون الأمريكى	١٠	٨٫٥٣٦	٨٫٢٥	١٫٧٥

	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
سعر الجولف للطن المترى	٧٢٧	١٢	٩٠٧	٩	٧٨	٩	١٧٩	٤
مصاريف النقل والتأمين للطن المترى	٨٩	٢	٨٩	٢	٨٩	٢	٨٩	٢
سعر الطن المترى بالنقل والتأمين	٨١٦	١٤	٩٩٦	١١	١٦٧	١١	٢٦٨	٦
			جنيه مصرى					
النتيجة الإجمالية للمنتج	١٧٨٣٩٩		١٨٠٢٢٨		١٨٥٢٤١		١٩٩٦٩٢	

وبذلك تكون القيمة الإجمالية لكل المنتجات المستخرجة من الخام العربى لعام ١٩٥١ هى ٥٦٨ر٧٤٣ جنيه . وبما أن تكاليف تكرير البرميل الواحد من هذا الخام هى ٣٥ سنتاً للبرميل فتكون جملة تكاليف تكرير هذا الخام هى :

٥٠٣ر٦٠٤ × ٣٥ × ٣٣ر٩٣٩ — ٧٣٩٣٠

فإذا أضيفت تكاليف التكرير السالفة الذكر إلى قيمة الخام تسليم معمل التكرير .

فتكون جملة الثمن والتكاليف هى : ٦١١٢٢١ جنيه مصرى

∴ الربح الناتج من العملية بعد استبعاد

أجرة التكرير هو : ١٣٢٢٤٨ جنيه مصرى

ومما تقدم يتضح أنه من الصالح شراء البترول الخام وتكريره فى مصر ، وذلك فى عدم كفاية الإنتاج المحلى . ونحن لا ريب نؤيد هذا الاتجاه ، وها هى الكثير من دول أوربا قد عمدت إلى تنمية صناعة التكرير فى بلادها فى المدة الأخيرة ، ومن أمثلة ذلك فرنسا وإيطاليا .

تطور الانتاج :

يرجع الكشف عن أول مورد بترولى له أهمية تجارية إلى سنة ١٩٠٨ حين أمكن العثور على المعدن بالقرب من رأس جمسة ، وبعد سنوات كان الاستنباط يجرى بانتظام[1] ، وهنا قامت الشركة صاحبة الامتياز بأبحاث أدت إلى الكشف عن البترول فى منطقة الغردقة الواقعة فى مدخل خليج السويس ، وحفرت الآبار الأولى سنة ١٩١٣ ، وبذلك قفز إنتاج البلاد من البترول من ٢٧٩٣ طناً ١٩١١ إلى ٩٩٦٨٠ طناً سنة ١٩١٤ ، وأخذ يتزايد فى السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى ، إلا أنه ظل فى المتوسط دون ٢٠٠ر٠٠٠ طن فى السنة .

---

(١) نضب معين الانتاج فى هذا الحقل .

ولاحظ الجيولوجيون ما يتميز به سطح منطقة رأس غارب من ظاهرات ودلائل تبشر بالنجاح ، فبدىء بحفر بئرين دون الوصول إلى نتيجة لأنهما لم يخترقا الصخور (الميوسينية) بالرغم من أن إحداهما حفرت على عمق ٣٧٤٥ متراً . إلا أنه بفضل استخدام وسائل جديدة وفق القائمون بعملية التنقيب إلى كشف البترول فى هذه المنطقة التى لم يبدأ إنتاجها إلا سنة ١٩٣٨ . وبهذا بدأت المرحلة الثانية فى التاريخ البترولى فى مصر ، وأخذ الإنتاج يقفز بسرعة حتى وصل إلى ١٫٣٢٦٫١٣٨ طناً سنة ١٩٤٧ . ولقد كان لهذا الحقل أكبر الأثر فى سد جانب طيب من مطالب البلاد خلال الحرب العالمية الثانية .

ويعتبر حقل رأس غارب من أعظم الحقول المصرية وأغناها وأوفرها إنتاجا حتى اليوم [1] . وقد علق رئيس مجلس إدارة شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية على هذا الكشف بقوله فى اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ « وفيما يتعلق بالنتائج المالية عن السنة الحالية ، فإن الحسابات تدل على زيادة طيبة فى أعمالنا ، نتيجة للإنتاج الذى حصلنا عليه من حقل رأس غارب . إن كشف هذا الحقل الذى لم يتم إلا بعد نفقات كبيرة قد نجمت منه زيادة طيبة فى دخلنا وأرباحنا ... وقد استطعنا المحافظة على إنتاجنا منذ بداية السنة فى مستوى يدعو إلى الرضاء وفتحنا بعض آبار إضافية » .

غير أن أهم مراحل الكشوف البترولية كان فى شبه جزيرة سيناء . وقد تحدثنا عن إخفاق المحاولة التى جرت فى حقل « أبو دربه » ؛ غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت شركات آبار الزيت الإنجليزية المصرية ، ستاندارد أويل ، سوكونى ڤاكوم بعمليات واسعة للتنقيب عن البترول ، إلا أن الشركة الثانية أخفقت فى جهودها ، كما عدلت الأخيرة عن مواصلة العمل فى منطقة العريش .

وأخيراً وفقت الشركة الأولى إلى كشف هام فى « رأس سدر » على بعد ٣٢ ميلا إلى الجنوب من السويس ، حيث تم الكشف عن البترول على عمق ١٥٠٠ — ٣٠٠٠

---

(١) من بين الآبار التى حفرت منذ سنة ١٩٣٦ وعددها ١٤٣ بلغ عدد الآبار المنتجة ١٣٧ بئراً

قدم تحت سطح البحر . وفى عام ١٩٤٨ اكتشف حقل جديد فى « عسل » على مسافة عشرة أميال من الحقل السابق ؛ ويبلغ متوسط إنتاج الحقلين الآن ما يقرب من ٢٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم الواحد . وفى نفس السنة ، وفى منتصف الطريق بين رأس سدر وعسل ، أمكن كشف البترول فى « رأس مطارمة » ؛ ومما يلاحظ أن شركتى آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وسوكونى فاكوم قامتا سويا باستنباط البترول من حقول شبه سيناء .

والجدول التالى يوضح تطور الإنتاج البترولى فى القطر المصرى (مقدراً بالأطنان المترية) [1] :

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩١١	٢٧٩٣	١٩٢٥	١٧٩٦٥١	١٩٣٩	٦٦٦٤١٩
١٩١٢	٢٧٩٦٢	١٩٢٦	١٧٢٩٥٢	١٩٤٠	٩٢٨٩٥٧
١٩١٣	٢٢٧٨٦	١٩٢٧	١٨٤٥٥٦	١٩٤١	١٢٢٠٠٦٤
١٩١٤	٩٩٦٨٠	١٩٢٨	٢٦٨٣٢٣	١٩٤٢	١١٨١٨١٠
١٩١٥	٣٠٠٥٤	١٩٢٩	٢٧٢١١٤	١٩٤٣	١٢٨٤٩٦٦
١٩١٦	٥٧٧٤٣	١٩٣٠	٢٨٥٠٨٨	١٩٤٤	١٣٥٢٩٤٣
١٩١٧	١٣٦٨٤٥	١٩٣١	٢٨٩٤١٩	١٩٤٥	١٣٥٠٤٦٨
١٩١٨	٢٨١٦٨٥	١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	١٩٤٦	١٢٧٨٦٥٣
١٩١٩	٢٢٤٣٠٠	١٩٣٣	٢٣٧٧٢٦	١٩٤٧	١٣٢٦١٣٨
١٩١٠	١٤٧٩٥٠	١٩٣٤	٢٢١٠٢٨	١٩٤٨	١٩٠٠٠٠٠
١٩٢١	١٨٢٦٦٨	١٩٣٥	١٨٢٠٠٣	١٩٤٩	٢٢٩٢٣٢٧
١٩٢٢	١٧٢٨٧٤	١٩٣٦	١٨٢٥٢١	١٩٥٠	٢٣٧٧٥٣٠
١٩٢٣	١٥٣٤٠٢	١٩٣٧	١٧٠٨٦٠	١٩٥١	٢٣٥٨٤٠٣
١٩٢٤	١٦٣٣٤١	١٩٣٨	٢٢٥٧٣٦		

(١) تقرير لجنة وزارة التجارة والصناعة ٤٧٢ (لغاية عام ١٩٤٥) ومجلة المهندسين فى العدد الخاص بمؤتمر البترول (لعامى ١٩٤٦، ١٩٤٧) وتقرير شركة رويال دتش شل (لعامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩) والأهرام أكتوبر ١٩٥٢

الشركات العاملة فى مصر

(١) شركات الانتاج

١ — شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية :

قبل الحرب العالمية الأولى حصلت شركات ثلاث[١] على تصريح بالبحث عن البترول فى منطقة جمسة ، ثم اندمجت هـذه الشركات الثلاث فى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية . وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، صار للأخيرة بمقتضاه القيام بأبحاثها فى مناطق أخرى ، وحددت إتاوة الحكومة بما مبلغه ٥٪ من الإنتاج ، كما صار لها ١٠٠٫٠٠٠ سهم من الأسهم المرموز لها بحرف (ج) ، وفى سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يجيز للشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة فى مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة من الكيلو مترات المربعة حسب اختيار الشركة على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤٪ .

وفى مايو من عام ١٩٤٨ أحيل إلى مجلس النواب المرسوم بمشروع قانون يرخص للحكومة فى التعاقد مع الشركة بشأن استغلال البترول الذى تم كشفه فى منطقة سدر . وقد صدر المرسوم ونص فى المادة الثانية منه على ألا تتجاوز مدة الاستغلال ٣٠ عاما من تاريخ الالتزام تجدد لمدة ١٥ عاما وذلك طبقا للشروط التى تكون سارية بمقتضى الأحكام المعمول بها فى شأن التجديد .

وتدفع الشركة إتاوة قدرها ١٥٪ من قيمة البترول المستخرج عيناً أو نقداً ، كما يكون للحكومة الأولوية فى شراء ٢٠٪ من الخام بالمنطقة أو مستخرجاته ،

---

(١) The Red Sea Oilfields Ltd, Africa Prospecting Syndicate Ltd., Egyptian Oil Trust Ltd .

على أن يكون نصفها بسعر المثل فى السوق العالمية ، مخصوما منه ١٠٪ والآخر بدون خصم .

ومن النصوص الهامة أنه لا يمكن تأويل أى نص فى العقد بما يفيد تمليك المستأجر لأى جزء من الأرض موضوع عقد الإيجار ، أو منحه أية حقوق أخرى عدا ما ورد بشأنه نص صريح ، كما أن ذلك لا يمنع الحكومة من التصرف فى الأرض على الوجه الذى تراه .

ونص البند العاشر من العقد على أنه فى حالات الطوارىء لأسباب قومية أو بسبب الحرب (وللحكومة وحدها حق تقرير قيام حالات الطوارىء) يكون للحكومة حق الاستيلاء على جميع البترول الناتج بمقتضى العقد (ومشتقاته) ، كما يتعين على المستأجر أن يبذل قصارى جهده فى زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة . ويلتزم المستأجر بالتوسع فى الاستثمار إلى أقصى حد غير متأثر بصوالحه الأخرى . فإذا ما رأت الحكومة تهاونا فى تحديد هذا الشرط فلها الحق فى إخطار المستأجر وتقرير ما ترى اتخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص . وكل نزاع أو خلاف قضائى بين الحكومة والمستأجر يكون من اختصاص المحاكم المصرية طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المصرية .

ولقد أصبح المركز الرئيسى للشركة الآن فى القاهرة وكان الغرض من القرار الذى اتخذته فى هذا الشأن تلافى خضوعها للضرائب الأجنبية . وتملك بعض شركات البترول البريطانية والهولندية الجانب الأكبر من رأس مال هذه الشركة ؛ أما الأفراد (ويقيم عدد منهم فى مصر) ومعهم الحكومة المصرية ففى حوزتهم حوالى ٢٨٪ من الأسهم . ولبيان الأهمية النسبية للشركة نذكر أنها تنتج من حقولها حوالى ٤٤٪ من الاستهلاك المحلى .

ونرى من الضرورى ان نورد طائفة من البيانات التى توضح تطورات رأس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية فهى قد بدأت عملها برأس مال قدره ٣٠ر٠٠٧ جنيه

انجليزى ممثلا فى أسهم عادية قيمة كل منها جنيه انجليزى واحد ، ثم أخذ يتزايد باطراد كما يتضح من البيان التالى :

السنوات	القيمة المدفوعة		المجموع
	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
١٩١١	٣٠ر٠٠٧	—	٣٠ر٠٠٧
١٩١٢	١ر٠٠٠ر٠٠٠	—	١ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩١٣	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٥٦ر٢٥٠	١ر١٥٦ر٢٥٠
١٩١٤	١ر١٠٠ر٠٠٠	١٨٧ر٥٠٠	١ر٢٨٧ر٥٠٠
١٩١٥	١ر١٠٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	١ر٣٥٠ر٠٠٠
١٩٢٠-١٩٤٢	١ر٨٠٨ر٠٠٠	—	١ر٨٠٨ر٠٠٠

ويتكون رأس المال من الآتى :

(ا) ١ر٧٠٨ر٠٠٠ سهم عادى حرف «ب» (منها ٣٠٦ر٧٨٠ لحامله ، ١ر٤٠١ر٢٢٠ أسهم إسمية) ، وقيمة السهم الواحد جنيه انجليزى مدفوع بالكامل .

(ب) ١٠٠ر٠٠٠ سهم عادى أى حرف «ج» (نصيب الحكومة المصرية) ، وقيمة كل منها جنيه انجليزى ، مدفوع بالكامل .

ويتم توزيع الأرباح الصافية السنوية وفقاً للنظام الآتى :

(ا) ٧٨ر٥٠٠ جنيه لحامل أسهم حرف «ب» .

(ب) ٥٠٠ جنيه على حملة الأسهم «ج» .

(ح) يوزع الباقى بنسبة ٩٠٪ لحملة الأسهم حرف «ب» ، ١٠٪ للأسهم حرف «ج» .

٢ — شركة سوكونى فاكوم :

وتشترك مع الشركة السابقة فى الآبار الجديدة فقط ، كما أنها تقوم بتكرير الخام الذى تحصل عليه فى المعمل التابع لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية .

٣ — شركة استاندارد الأمريكية :

أخذت عدة رخص فى شبه جزيرة سيناء ووجدت فى إحداها بترولا بمنطقة وادى فيران ، ثم انسحبت عام ١٩٥٠ من أعمال التنقيب والاستغلال فى مصر .

٤ — شركة جنوب المتوسط الامريكية : South Mediterranean

حصلت على رخص بالبحث فى منطقة الخطاطبة ، ولكنها لم توفق فى أبحاثها فانسحبت بعد أن أنفقت فى هذا السبيل نحو نصف مليون جنيه .

٥ — الشركة العمومية للبترول الفرنسى :

وهى شركة مساهمة فرنسية مقرها باريس ، وقد حصلت على أول امتياز فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم نالت الامتياز الثانى فى يوليه سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت جميع المشروعات بقانون قد ألغيت فى بداية السنة الأخيرة ، ومن بينها امتياز هذه الشركة . وترتب على الإمتياز الجديد أن استعدت الشركة للعمل وبدأت تزاول نشاطها بمقتضى رخص البحث الممنوحة لها وعددها ٥٢ رخصة موزعة فى مناطق رأس محمد والعريش وشمال الإسماعيلية ولكنها لم تجد شيئا للآن .

٦ — الشركة الاهلية المصرية للبترول (مصرية) :

وأخذت رخصاً فى منطقة شبه جزيرة سيناء ولم تبدأ فى العمل بعد .

٦ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية)[1] :

طلبت المناطق السبع عشرة الأخيرة التى كانت ممنوحة لشركة ستاندارد والتى وجد البترول فى إحدى مناطقها وهى وادى فيران . وقد حصلت الجمعية على ١٦ رخصة من هذا العدد وسعت من أجل الحصول على الأخيرة وهى المنطقة التى عثر فيها على البترول .

وتأسست هذه الجمعية فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٤ برأس مال صغير قدره ٩٣٢ جنيها موزعة على ٢٣٣ سهما ، قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات . وبدأت فى إنشاء مستودعاتها العمومية بالمكس (من ضواحى الإسكندرية) فى أوائل مايو سنة ١٩٣٥ ولما كان يعوزها المال اقترضت ٨٠٠٠ جنيه من بنك التسليف الزراعى ، واستطاعت بناء مستودعاتها فى ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ .

وفى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ تعاقدت الجمعية مع شركة البراهوفا الرومانية على أن تورد لها المواد البترولية من غاز أبيض وبنزين وغاز أسود ، وكان التعاقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتبدأ من أول مايو سنة ١٩٣٦ . وتملك الجمعية الآن ٣١ مستودعا ، ٢٠ محطة بنزين ، ٢٨ طلمبة لتوزيع البنزين فى الأقاليم .

وبلغ رأس مال الجمعية حوالى ربع مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو غير محدود . أما الاحتياطى الظاهر فيعادل رأس المال تقريباً .

وتنطوى سياسة الجمعية البترولية على الأغراض الآتية :

١ — مساعدة الحكومة فى تصريف إنتاج معمل التكرير الأميرى بالسويس .

٢ — إرسال بعوث للخارج وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتوافر

---

(١) تفضل حضرة محمد محمود فهمى مدير عام الجمعية علينا بهذه البيانات فله منا جزيل الشكر .

العدد الكافى من الإخصائيين فى هندسة البترول وإدارة المستودعات والزيوت المعدنية .

٣ — الاشتراك فى المؤسسات التعاونية الدولية مثل الجمعية التعاونية الدولية للبترول ومركزها نيويورك ، والاتحاد التعاونى الدولى بلندن .

٤ — اقتطاع جزء من الأرباح السنوية لتكوين مال خاص من أجل القيام بعمليات البحث .

(ب) شركات التوزيع

١ — شركة شل تأخذ انتاج شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية من معمل السويس كما تستورد من الخارج ولها نحو ٤٣٪ حصة فى التوزيع تقريبا عدا المازوت فانها توزع أغلبه أى ٩٠٪ منه .

٢ — شركة فاكوم (أمريكية) تأخذ حصة من الانجلو اجيبشيان أويلفيلدز من معمل السويس كما تقدم كما تستورد من الخارج فقط ولها كلها نحواً من ٢٠٪ حصة فى التوزيع تقريبا .

٣ — شركة كالتكس (أمريكية) ومعها شركة الغاز المصرية (مصرية) والشركة الأهلية (مصرية) وتستورد من الخارج فقط ولها كلها نحواً من ١٨٪ حصة فى التوزيع تقريبا .

٤ — شركة أسو (استاندارد الأمريكية) ومعها مانتشوف (أمريكية الآن) وتستورد من الخارج ولها كلها نحوا من ١٢٪ حصة فى التوزيع تقريباً

٥ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية) تأخذ الفائض من إنتاج المعمل الأميرى وتشترى من شل فى حدود حصة تقدر بنحو ٥٪ فى التوزيع تقريباً ....

٦ — الشركة المستقلة المصرية للبترول (مصرية) وتشترى من شل فى حدود حصة تقدر بنحو ٢٪ فى التوزيع تقريباً .

الحياة الاجتماعية فى مناطق البترول

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون أن نشير فى إيجاز إلى طابع الحياة الاجتماعية فى مناطق انتاج البترول بمصر ، وسنقصر الحديث على منطقة رأس غارب على سبيل التمثيل ، كما أنه أتيحت لنا فرصة زيارتها ومشاهدة معالم الحياة فيها ، فضلا عن كونها أوفر البلاد إنتاجاً للبترول الخام .

ويبلغ عدد السكان حوالى خمسة آلاف من الموظفين والعمال وذويهم ، إلى جانب موظفى الحكومة والتجار وأسراتهم ، ويؤتى إلى المنطقة بالماء العذب من السويس فى بواخر خاصة . ومرتبات الموظفين وأجور العمال مرتفعة كما يتضح من البيان التالى عن الأجور فى الشهر :ـ

	أعزب أو متزوج بدون أولاد		متزوج وله ولد أو ولدان		متزوج وله ثلاثة أولاد فأكثر	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
عامل غير فنى	٥٠٠	١٧	٥٠٠	١٨	٠٠٠	٢١
عامل نصف فنى	٣٥٠	١٨	٥٠٠	١٩	٠٠٠	٢٢
عامل فنى	٨٠٠	٣٨	٩٠٠	٣٩	٧٥٠	٤٢

غير أن من الظواهر المعاكسة أن هذا الارتفاع فى الدخل صحبه ازدياد درجة الإخصاب الطبيعى فى صفوف العمال لأكثر من سبب ، وهى المشكلة التى مازالت تعانيها مصر ، مما يجعل عدد سكانها يتزايدون بكثرة وبسرعة كبيرة .

وأقامت الشركة بيوتاً لسكنى الموظفين والعمال[1] وكلها مزودة بالتيار الكهربائى كما أن منازل الموظفين (من مصريين وغيرهم) مجهزة بالكثير من قطع الأثاث والثلاجات الكهربائية ووسائل التدفئة الصناعية وأدوات الطهى بالقوة الآلية .

---

(١) يبلغ عدد مساكن العمال ٧٨٣ .

وهناك ناديان أحدهما للموظفين والآخر للعمال وبكل منهما مكتبة وملاعب وحمام سباحة .

وأقيم مطعم مزود بآلات حديثة ويقدم للعمال المشتركين فيه (ويمثلون ٩٠٪ من مجموع العمال) وجبة غذاء بثمن قدره خمسة عشر مليما . ومن أهم المنشئات الاجتماعية المستشفى الذى يشرف عليه ثلاثة أطباء وأربع حكيمات ، والعلاج والدواء للعمال وأسراتهم وغيرهم من أهل المنطقة بدون مقابل[1]. ومما يلفت النظر انعدام الأمراض الطفيلية المعروفة فى الريف المصرى . وكذلك تكونت جمعية تعاونية اشترك فى تأسيسها معظم العمال.

وفى منطقة كهذه تبدو مشكلة أوقات الفراغ وضرورة شغلها بصورة انتاجية ، وقد أمكن التغلب على ذلك بإنشاء مراكز خاصة لتدريب العمال وأسراتهم على حرف تدر عليهم دخلا وهى صناعتا الجلود والسجاد . وافتتحت الشركة بالتعاون مع وزارة المعارف فصولا لمكافحة الأمية بين العمال وغيرهم وذلك منذ عام ١٩٤٧ بحيث هبط عدد الأميين إلى ٤٢ عاملا فى نهاية سنة ١٩٥٢ ، وكذلك أنشأت الشركة المبانى اللازمة لمدارس التعليم الإبتدائى والثانوى حتى السنة الثالثة الثانوية . وتقوم وزارة المعارف بادارتها وتوفير المدرسين والأثاث ؛ وهناك منح سنوية للتلاميذ الأربعة الأوائل من أبناء العمال وممن يرغبون فى استكمال دراستهم الثانوية فى جهات أخرى .

ولما كانت صناعة البترول (وإن كان الأمر ينطبق على الصناعات الأخرى) فى حاجة مستمرة إلى العمل الفنى أو الحاذق ، افتتح فى السويس قسم للتدريب المهنى حيث يلتحق به أبناء العمال ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات .

ولكن منطقة رأس غارب ، كغيرها من مناطق إنتاج البترول بالشرق الأوسط لها مشكلتها الكبرى الناشئة من هذه الزيادة السريعة المطردة فى صفوف العمال عن طريق التكاثر الطبيعى ، مما يجعل الأيدى العاملة الجديدة تزيد عن حاجة العمل من جهة ، ويؤدى إلى ازدحام المساكن من جهة أخرى ، كما أنه تنشأ مشكلة أخرى بسبب عدم توافر مساكن لأولئك الذين يتزوجون حديثا . غير أن هذه المشكلات ليست مقصورة على هذه الجهات ، ولكنها تتصل بالحياة الاجتماعية لا فى مصر وحدها فحسب ، بل وفى الشرق الأوسط بوجه عام .

---

(١) به ٢٤ سريراً للعمال ، ١٠ لأسراتهم . وغرفة عمليات ، وعيادة خارجية وقسم للأشعة وآخر للولادة وصيدلية .

الخلاف بين شركات البترول والحكومة المصرية

قانون الشركات المساهمة :

فى ٢٠ يولية من عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وذلك لسد نقص فى التشريع المصرى ، ومواجهة إمكانيات التوسع الاقتصادى ، ورعاية مصلحة رأس المال الوطنى الآخذ فى الازدياد والنمو ، دون إغلاق الباب فى وجه رؤوس الأموال الأجنبية ، وتمشيا مع هذه الأهداف تضمن القانون الأحكام التالية :

(مادة ٤) يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على ألف جنيه . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التى يكون نشاطها موجها بصفة خاصة إلى الاشتغال المالى فى مؤسسات أغلبها فى الخارج[1].

(ماده ٥) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة .

كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة .

---

(١) جاء فى تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن من مصلحة الشركات المساهمة أن يكون بين أعضاء مجالس ادارتها مصريون يعرفون حاجات البلاد ومقتضيات العمل فيها ، هذا الى أن البلاد الأخرى قد أخذت بذلك .

(مادة ٦) يجب تخصيص ٥١ ٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . ولا يدخل فى حساب هذه النسبة الأسهم التى تكتتب بها الأشخاص المعنوية .... ولا تسرى على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون إلى أن تنتهى مدتها على أن تراعى فى حالة تجديدها .....

قانون المناجم والمحاجر :

أشرنا إلى ماورد من أحكام جديدة فى القانون الخاص باستغلال الآبار الجديدة والممنوح لشركة أويل فيلدز ، وفى عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام المتعلقة باستغلال المناجم والمحاجر[1]، وفيما يلى أهم الأحكام .

(مادة ٤) يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم فى أملاك الأفراد أم فى المياه الإقليمية إلا بترخيص خاص . ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ٥ فقرة ج و د) أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وجب الإعلان عن منطقة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزايدة عامة ، ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ١٠) لا يبرم عقد الاستغلال مالم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاماً قابلة للتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاماً .

(مادة ١٥) للحكومة حق شراء ما لايزيد على ٢٠ ٪ من خام البترول الناتج من المنطقة المرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة بثمن يقل بمقدار ١٠ ٪ عن سعر المثل فى سوق عالمية معترف بها .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٣ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٨ .

(مادة ١٦) للحكومة فى حالات الطوارىء الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم الخام أو المكررة ومطالبة صاحبه بزيادة الانتاج إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء .

وللحكومة كل ذلك فى غير حالات الطوارىء المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل ، أو حد من إنتاجه ، وترتب على ذلك عجز فى تموين البلاد ، أو كان بقصد التحكم فى الأسواق .

أسباب الخلاف :

وقد أثار القانون اعتراضا من جانب الشركات العاملة فى الصناعة البترولية . ففيما يختص بقانون الشركات المساهمة انصب الاعتراض على نص المادة السادسة إذ اعتبرت عائقا فى سبيل اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية نحو عمليات استنباط البترول التى تتطلب نفقات ضخمة وتنطوى على مخاطرة ، وقيل فى هذا الصدد أن رؤوس الأموال الوطنية ليست بالقدر الكافى لأداء هذا العمل ، فضلا عن أنها تنأى عن المخاطرة على هذا النحو .

أما قانون المناجم والمحاجر فقد اشتمل على أحكام كانت موضع النقد من جانب الشركات ، ومن ذلك :

أولا : رأت الشركات أن جعل مدة الاستغلال ثلاثين عاماً (وإن جاز تجديدها مرة واحدة لمدة لا تزيد على ١٥) غير كافية ، وقد تنقضى سنوات عدة قبل أن تتمكن الشركة من استغلال البترول بطريقة تجارية .

ثانياً : واعترضت الشركات أيضا على نص المادتين ٤ ، ٥ من القانون ، فالأولى جعلت الترخيص بالبحث بقانون ، فاذا ماثبت وجود المعدن نصت المادة الأخرى على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها فى مزايدة عامة . ووجهة نظر الشركات أنها قد تتحمل نفقات وجهوداً فى التنقيب فاذا ما وفقت إلى كشف الزيت فربما يصبح الاستغلال من نصيب طرف آخر ما دام الأمر فى نطاق المزايدة العامة . وردت الدوائر الرسمية على ذلك بقولها إن المشرع قد استدرك الأمر فقال فى الفقرة الأخيرة

من المادة الخامسة إن المزايدة العامة تمتنع ، فيما إذا آل حكم الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الأولوية فى ذلك بحكم القانون .

ثالثا : ومن مصادر الشكوى أيضا النص القائل بأن التصريح باستغلال الكشف لايجوز منحه إلا للشركة المصرية كما عرفها قانون الشركات ؛ وهذا الأمر عطل أوقف عمليات التنقيب لمدة طويلة .

ومن عوامل الخلاف أيضا بين الطرفين ما أقدمت عليه الحكومة الحالية من الغاء اتفاق الأسعار الذى سبق للشركات أن عقدته عام ١٩٥١ مع الحكومة الوفدية . والسبب فى نقض الاتفاق أن مجلس الدولة أفتى بأنه ينطوى على تعديل للاتفاق الأصلى المعقود سنة ١٩١٣ والذى لا يمكن أن يتم بمقتضى قرار من مجلس الوزراء ، ونزلت حكومة الفواء محمد نجيب على حكم هذا الرأى من جانب مجلس الدولة .

وكانت شركتا الآبار وسوكونى فاكوم قد تقدمتا بطلب ٦١ رخصة بحث واعتبرتا أن لهما الأولوية ، فجاء مجلس الدولة وقررا أن الشركتين ليس لهما هذا الحق . وأخيراً هناك مشكلة الخلاف على الأسعار .

نحو تسوية الخلاف :

لم يكد ينقضى أسابيع قلائل على الانقلاب الذى وقع فى البلاد فى يوليو سنة ١٩٥٢ حتى بادرت حكومة على ماهر إلى تعديل المادة (٦) من قانون الشركات بحيث يجوز لأصحاب الأموال الأجانب امتلاك ٥١ ٪ من رأس مال الشركة المساهمة كما يستطيعون الاكتتاب بالنسبة الباقية ، وهى ٤٩ ٪ إذا لم يغطيها أصحاب رؤوس الأموال الوطنيون خلال مدة معينة . غير أن التعديل يشتمل على نص يجيز تغيير تلك النسب فى حالة الصناعات ذات الصفة القومية الخاصة أو الجوهرية مثل الملاحة والأسلحة والمنافع العامة ... الخ .

وكذلك ألغى قانون المناجم لسنة ١٩٤٨ وصدر آخر فى فبراير ١٩٥٣ فأزال الكثير من مصادر الشكوى وبذلك حلت مشكلة ثانية ظلت قائمة منذ سنوات . أما المشاكل الباقية فهى تنحصر فى موضوع الرخص التى كانت الشركتان قد قدمتا الطلبات بشأنها وأفتى مجلس الدولة بعدم قيامها ، كما لايزال الخلاف مستمراً حول موضوع الأسعار . إلا أنه من المتوقع أن يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق فى هذا الشأن

الاحتياطيات البترولية :

حقيقة تدل الأرقام التى نشرتها هيئة الأمم عام ١٩٤٩ على ضآلة الاحتياطى الثابت من البترول فى مصر . إلا أن هناك أموراً ينبغى أن تكون موضع التفكير ومنها :

أولا : أن أعمال التنقيب فى حقل رأس غارب ومنطقة سيناء لم تستنفد بعد .

ثانيا : احتمال وجود البترول على مقربة من السواحل المجاورة لمناطق الحقول البترولية ، أى تحت سطح البحر .

ثالثا : لقد عملت أبحاث فى منطقة الصحراء الغربية ولكنها توقفت دون الوصول إلى نتيجة . والمعروف أنه أمكن الكشف عن وجود البترول فى تونس ومن هنا يرى الكثيرون عدم استبعاد الصحراء الغربية فى مصر من الأقاليم التى يحتمل وجود هذا المعدن فيها ، وهذا يتطلب القيام بأبحاث على نطاق واسع .

ولقد ألقى الدكتور رشدى سعيد محاضرة فى كلية العلوم بجامعة فؤاد (١٩٥٣/٣١١) قال فيها إنه بالرغم من أن الاحتياطى الثابت يبلغ ٧٥ مليون برميلا الا إن الدراسات التى قام بها تجعله يعتقد أن الاحتياطى المحتمل يبلغ ٦٠٠ مليون برميل ، أما عن الصحراء الغربية فالاحتمال خاص بوجود مقادير متوسطة .

ضرورة تنمية الصناعات البترولية

ان الإجماع منعقد على ضرورة تنمية الصناعة البترولية بمختلف نواحيها فى مصر لأسباب اقتصادية منوعة سنشير إليها ، فضلا عن الاعتبارات الاستراتيجية ولها أهميتها الكبرى .

ازدياد الاستهلاك

وهذا أمر ينبغى أن يكون موضع الاهتمام إذا ذكرنا كيف ارتفع الاستهلاك من ٩٣٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٤١ إلى ٣ر٠٦٨ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ .

البترول والاقتصاد القومى

ومن الجدول الذى أوردناه (ص ٨٩) يتضح لنا عظم تقدم الاعتماد على مختلف مشتقات البترول مما يقتضى العمل على توفير المقادير الكافية ، وهذه الظاهرة ستزداد بروزاً وأهمية كلما سارت البلاد قدما فى طريق التقدم الصناعى والتطور الآلى :

الناحية المالية:

وهذه ذات شطرين أولهما المال الذى تحصل عليه الخزانة والذى يستفيد منه المصريون العاملون فى الصناعة ، وثانيهما الوفر الذى يمكن أن تحققه البلاد بصدد العملات الأجنبية كلما تقدمت عمليات الاستنباط والتكرير .

والأرقام التالية توضح ما تحصل عليه الخزانة (وهى تقديرات خاصة بعام ١٩٥٢):

المصدر	القيمة بالجنيهات المصرية
الاتاوة	١ر٥٠٠ر٠٠٠
الرسوم الجمركية عن المنتجات المستوردة	١٥٠ر٠٠٠
ضريبة الدخل	٤٥٠ر٠٠٠
رسوم منوعة	١٥٠ر٠٠٠
الجملة	٢ر٢٥٠ر٠٠٠

وتذكر شركات البترول الكبرى العاملة مصر أنها تستخدم من الموظفين والعمال ٥١٥٠ تبلغ مرتباتهم وأجورهم السنوية ٢ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه . أما الوفر فى العملات الأجنبية فإننا نستطيع أن نقدره بمراجعة الأرقام التالية عن قيمة ما تستهلكه البلاد سنويا من مشتقات البترول وقيمة تلك المقادير التى تستوردها إلى جانب الإنتاج المحلى (١).

القيمة السنوية (بالجنيهات المصرية)

	١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	٧ر٥٠٠ر٠٠٠	٧ر١٢٣ر٠٠٠
وقود الديزل	٥ر١٠٠ر٠٠٠	٥ر٤٢٤ر٠٠٠
بنزين	١٠ر٨٠٠ر٠٠٠	١١ر٢١٠ر٠٠٠
كيروسين	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١١ر٥٣٠ر٠٠٠
	٣٣ر٤٠٠ر٠٠٠	٣٥ر٢٨٧ر٠٠٠

(١) نعيد هنا نشر الجداول التى سبق ايرادها فى صحيفة ٩١ .

	نسبة الواردات (بالأطنان المترية)		قيمة الواردات (بالجنيهات المصرية)	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	١٧٥٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠
وقود الديزل	٢٦٢٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٦٠٠٠٠
بنزين	٧٢٠٠٠	٧٩٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠٠
كيروسين	٤١٠٠٠٠	٤٦٧٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٦٩٥٠٠٠٠
	٩١٩٠٠٠	٨٩٩٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	١٢١٥٠٠٠٠

وسائل تنمية الصناعة :

والوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها لتنمية الصناعة البترولية على ضوء الاعتبارات التى أسلفنا الاشارة إليها تنحصر فيما يلى :

(١) زيادة الانتاج :

العمل المتواصل فى التنقيب عن البترول فى المناطق التى يحتمل توافره فيها مثل رأس غارب وسيناء وتحت سطح البحر عند الشواطىء المجاورة وفى الصحراء الغربية ولو أمكن للبلاد أن تنتج حاجتها السنوية والتى ستزداد باطراد فى المستقبل لكان معنى ذلك دعم التقدم الاقتصادى من جهة ، وتوفير ثمن ما نشتريه من الخارج من جهة أخرى .

ومن المنتظر إذا ما بدأ استغلال وادى فيران ورأس مطارمة قريبا (ونكتب هذا فى أوائل مارس ١٩٥٣) أن يزداد الإنتاج المحلى بنحو نصف مليون طن سنويا .

ومن الممكن الكشف عن موارد جديدة فى مناطق الرخص التى كانت قد طلبتها الشركات ، وكذلك فى الصحراء الغربية .

(٢) توسيع نطاق التكرير :

وذلك بتنفيذ المشروعات الخاصة بمعمل الحكومة فى السويس حتى يصل إلى أقصى الطاقة المقدرة له وهى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة ، مما أشرنا إليه فى موضع سابق . وكذلك يجب فى السنوات الخمس القادمة انشاء معمل تكرير بالقاهرة كفاءته مليون طن فى السنة .

(٣) النقل والتخزين:

ومن المشكلات التى تواجه البلاد عدم توافر الوسائل السريعة والرخيصة نسبياً لنقل البترول ، إذ مازال الأمر مقصوراً على الصهاريج والسكة الحديدية والصنادل . وأكثر من هـذا فالبلاد تفتقر إلى المستودعات الكبيرة فى القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن فى داخلية البلاد ، حتى يتسنى تخزين مقادير كبيرة وهو أمر تزداد أهميته خلال أيام الحرب بصفة خاصة وحالات الطوارئ .

ولقد اشترت الحكومة المصرية من الجيش البريطانى خط أنابيب من السويس إلى القاهرة وينقل يومياً (١٢٠٠ طن) من البنزين أوالكيروسين ، إلا أن طاقته محدودة وحالته ليست بالجودة التى ينبغى أن يكون عليها . ويرى المعنيون بهذه الأمور أنه يجب إنشاء خطوط الأنابيب الآتية [١] :

١ — خط من السويس إلى القاهرة لايقل قطره عن ١٢ بوصة لنقل المازوت ، ويتكلف هذا المشروع نحو مليونين ونصف مليون جنيه .

٢ — خط آخر من السويس إلى القاهرة قطر ٨ بوصات لنقل الزيوت الخفيفة وتكاليفه حوالى ١٫٥ مليون جنيه .

٣ — خط أنابيب بين القاهرة والإسكندرية ، وستبدو أهمية هذا إذا ماتقذ مشروع إنشاء معمل التكرير بمدينة الإسكندرية .

ولا بد كذلك من إنشاء عدد كبير من مستودعات التخزين لسهولة التوزيع على مختلف مناطق القطر ، فضلا عن أن هذا يدعو إلى الأمان والاطمئنان وهذا المشروع يتكلف حوالى مليون جنيه ويمكن تنفيذه فى مدى خمس سنوات بمعدل ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة .

---

(١) أوصت لجنا التعدين والبترول والتوسع الصناعى فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بضرورة مد الخطين (١) ، (٢) .

ملحق رقم (٤)

محاولة قديمة للحكومة المصرية :

عنيت الحكومة المصرية بالمشروع الأمريكى الخاص بمد أنابيب من المملكة العربية السعودية حيث تملك الشركات الأمريكية امتياز استخراج البترول ، إلى ساحل البحر المتوسط لتيسير نقله (وهو الذى يعرف الآن باسم خط أنابيب التابلاين) . وقد بحثت وزارة التجارة والصناعة المصرية الأمر من مختلف الوجوه فرأت أن من صالح البلاد الإقتصادى أن يمتد أحد خطوط الأنابيب المراد مدها إلى أحد الموانىء المصرية وإنا ننورد هنا نص المذكرة التى رفعها وزير التجارة سابا حبشى إلى مجلس الوزراء فى ذلك الحين :

تملك بعض الشركات الأمريكية عقود استغلال لمنابع غزيرة للبترول بالمملكة السعودية ، وتعمل تلك الشركات على مد أنابيب لنقل جزء كبير من إنتاج البترول من هذه المنابع إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، حيث تقام معامل لتكريره وتوزيعه على مختلف أقطار العالم .

وقد بحثت الوزارة الفوائد التى تعود على مصر لو امتدت خطوط الأنابيب المشار إليها إلى أحد الموانىء المصرية ، وهى تتلخص فى الآتى :

١ — يستهلك القطر فى الوقت الحاضر زيادة على مايستخلص من المنابع المصرية حوالى ٩٠٠ر٠٠٠ طن من منتجات البترول المكررة ... الكيروسين والسولار والديزل والمازوت ، تستوردها الشركات من إيران والبحرين وفلسطين .

وعلى أساس الأسعار الحالية تقدر ماتتكلفه الشركات فى شراء هذه الكمية بما لايقل عن مليون جنيه ، زيادة على ما كانت تتكلفه فى شراء

نفس الكمية من منتجات مكررة محليا من خام أجنبى منقول إلى القطر بواسطة خطوط الأنابيب .

ولا شك فى أن مد خطوط أنابيب البترول العربى إلى أحد موانىء القطر المصرى ، وإقامة معامل بها لتكرير البترول المنقول ، سيوفر على المستهلك هذه المبالغ .

٢ — اعتماداً على غزارة منابع البترول فى شبه جزيرة العرب ، وعلى المدة الباقية فى عقود الاستغلال نقدر أن ما ستنقله خطوط الأنابيب من تلك المنابع سيتجاوز ستة ملايين طن سنوياً . وعلى فرض أنه سيتفرع من تلك الخطوط خط يمتد إلى أحد الموانىء المصرية حيث يقام معمل للتكرير ، وإذا قدرنا أن ما ينقله ذلك الفرع حوالى أربعة ملايين سنوياً فسوف يعود على البلاد من نقل وتكرير تلك الكمية الفوائد الآتية :

(ا) تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين فى مد خطوط الأنابيب وصيانتها وإدارتها فى دخل الحدود المصرية .

(ب) الاستفادة بحوالى مليون جنيه سنوياً أجور عمال ومرتبات فقط على أساس تكاليف التكرير فى الوقت الحاضر أو بحوالى نصف مليون جنيه سنوياً على أساس تكاليف التكرير فى الأوقات العادية ، وفى ذلك أكبر مساعد على حل مشاكل البطالة وإيجاد عمل للكثير من خريجى المدارس الفنية والصناعية فى معامل التكرير .

(ج) زيادة الإيرادات الجمركية من جراء استيراد معدات التكرير وما لا يمكن صنعه محليا من المواد والأدوات المستعملة فى التكرير ومن جراء تصدير حوالى ثلاثة ملايين طن من المنتجات البترولية المكررة الفائضة عن حاجة البلاد .

(د) انتعاش الصناعات المحلية المتصلة بتكرير البترول .

(هـ) ضمان تموين البلاد بجميع حاجاتها من منتجات البترول بأسعار

معتدلة وتشجيع إنشاء صناعات محلية ومحطات القوى مما قد تكون ندرة الوقود أو غلو أسعاره سبباً فى عدم الشروع فيها .

٣ — تستورد شركات البترول فى الوقت الحاضر المواد البترولية من إيران والبحرين ومن حيفا كما تنتج محليا جزءاً من هذه المواد ، ويقضى نظام التسعير الجبرى بأن يدفع الجمهور سعراً لهذه المنتجات أساسه المتوسط الحقيقى لتكاليف المستورد من مختلف الأقطار والمنتج محليا . كما يقضى أيضاً نظام التسعير الجبرى بتعويض الشركات المستوردة عن خسارتها من جراء بيع منتجاتها بهذا المتوسط الذى هو أقل من تكاليف الاستيراد .

أما فى الأوقات العادية أو بعد انتهاء نظام التسعير الجبرى فستعود الحال إلى المنافسة بين شركات تشترى منتجاتها من مواطن بعيدة كإيران وأمريكا وتدفع فى شرائها أسعاراً عالية ؛ وأخرى تتمتع بميزة الإنتاج المحلى أوالشراء من مواطن قريبة كحيفا مثلا وبذلك تكون تكاليف منتجاتها معتدلة ، وهذه حالة لا تستقيم معها المنافسة المشروعة وقد تؤدى إلى إرغام الشركات التى تشترى منتجاتها من المواطن البعيدة إلى الخروج من السوق وهو مالا صالح للجمهور فيه .

أما إذا تم مشروع مد فرع من خطوط أنابيب البترول العربى إلى أحد الموانىء المصرية فإن جميع الشركات يمكنها شراء كل ما يلزم لها من منتجات بأسعار متقاربة وبذلك تستمر المنافسة المشروعة مع مايتبعها من فوائد للشركات وللجمهور .

ولهذه الفوائد اللجنة تقترح الوزارة :

أولا : أن تقوم الحكومة المصرية من جانبها بالسعى بالطرق الدبلوماسية لدى المملكة العربية السعودية فى ترخيصها بهذه الأنابيب أن تمتد خطوطها إلى أحد الموانىء المصرية وأن يقترن بهذا مسعى آخر لدى الحكومة الأمريكية عن طريق المفوضية المصرية فى وشنطن .

ثانياً : أن تسهل الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لإعطاء حق مرور

الأنابيب بالأراضى المصرية وإجراءات الترخيص بإقامة معامل التكرير المتصلة بها .

ثالثاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الاستيراد إلى القطر للمهمات والعدد والآلات التى تلزم لمد خطوط الأنابيب ولتكرير البترول .

رابعاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الإقامة للفنيين الأمريكيين الذين يقضى العمل استيفادهم لتنفيذ المشروع .

ذلك ما سبق للحكومة المصرية أن فكرت فيه ، ولكن المسألة لم تخرج عن هذا النطاق ولم تؤد إلى نتيجة عملية ، وانتهى الحال بأن أصبح خط الأنابيب ينتهى فى لبنان ، على ما سنوضح بعد .

الفصل الخامس

الموصل بين انجلترا وفرنسا

الأطماع الاستعمارية

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) :

فى صيف عام ١٩١٤ وقعت الكارثة الكبرى التى تنبأ بها واستعد لها الساسة والقادة ، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية ، فنشبت الحرب بين دول الوسط[١] من جهة ودول الوفاق الثلاثى[٢] من جهة أخرى ، ذلك لأن التنافس الاستعمارى كان قد وصل إلى غايته ، وآن للأطماع المكبوتة أن تنفجر ، وأن يكون لانفجارها ذلك الدوى البالغ القوة .

بدأ الصراع الشنيع الذى ما لبث أن اكتسب الطابع العالمى لأول مرة فى تاريخ المجتمع الإنسانى ، وفى تلك الحرب استخدمت أحدث الأساليب المعروفة فى القتال والتدمير والفتك ، من بوارج وطرادات ومدمرات تسبح فوق سطح البحر والمحيط ، وغواصات تشق سبيلها تحت سطح الماء لتصطاد فرائسها ، وطائرات تعلو فى طبقات الجو العليا ثم تنقض على أهدافها فى بلاد العدو وتنشر الموت وتشيع الخراب ، ودبابات تزحف إلى الأمام متغلبة على العقبات وخطوط الدفاع ، وسيارات تنقل الجند والمؤن وعتاد الحرب إلى ميادين القتال ، ومدافع تدك الحصون وتحصد الأرواح — هذه الأدوات المدمرة كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وتتعطل

---

(١) ألمانيا ودولة النمسا والمجر .
(٢) فرنسا وانجلترا وروسيا القيصرية .

عن أداء مهمتها إذا لم تتوافر لها حاجتها منه ، ولهذا عظمت أهمية هذه المادة إلى حد بالغ ، واشتد التسابق بين الخصوم ، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام ويعجل بهزيمته ، ولهذا وجه القواد الألمان والنمسويون عملياتهم الحربية صوب غاليسيا وآبار رومانيا ، وانقض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذى الأهمية الحيوية لروسيا ، وعمل الإنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكريره وأنابيب نقله فى بلاد فارس من اعتداء قد تقوم به الجيوش العثمانية ، ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتسلطوا على منابع الموصل الغنية ، على ما قدر الفنيون والخبراء . وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية . وفى خلال الحرب وبسبب التقدم فى فنونها على ما أوضحنا ، اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة .

فمثلا زاد عدد السفن التى تسير بالزيت بحيث أنه فى ختام الحرب كان نحو ٤٨٪ من سفن البحرية البريطانية تستخدم هذه القوة ، وبلغ ما خص البحرية البريطانية من واردات انجلترا من البترول ما يقرب من ٩١٪ ، وعظم اعتماد الجيوش البرية على الزيت المعدنى هذا بحيث قدر ما كانت الجيوش الانجليزية والفرنسية تستهلكه فى الشهر الواحد بما مبلغه ٥٨٫٠٠٠ من الأطنان . هكذا ثبتت دعائم إمبراطورية البترول وسيادته فى الأغراض العسكرية . وأصبح من المسائل التى تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إما لأغراض الصناعة والنقل فى السلم ، وإما استعداداً لحرب كان لا بد من أن يستعر أوارها بعد عهد قصير أو طويل .

انجلترا وزيت البترول :

لكى ينسق الحلفاء جهودهم بشأن ضمان موارد البترول اتخذوا إجراءات مختلفة ، منها إنشاء هيئة البترول المتحالفة (١) .

---

(١) Inter-Allied Petroleum Conference.

ومما يدل على هذا الاتجاه استبقاء الحكومة البريطانية لكثير من الهيئات ذات الاتصال بالبترول والتى كانت قد أنشأتها خلال الحرب . فمثلا انتقل إلى الأميرالية لورد لونج ، وكان رئيس المجلس التنفيذى للبترول أثناء الحرب ، وأصبح كادمان مديراً فى منشأة جديدة تدعى « لجنة سياسة البترول الامبراطورية » : (Petroleum Imperial Policy Committe). وكانت شركة رويال دتش شل فى أوائل سنة ١٩١٥ ترى أنها لا تلقى الحماية الكافية من الحكومة الهولندية ، فما كان من مديرها ديتردنج إلا أن نقل مركزه الرئيسى إلى لندن وأقام بانجلترا ووضع الشركة ومواردها تحت تصرف هذه الدولة التى عملت بدورها على السيطرة عليها تدريجاً ، وأخيراً استولت على عدد كبير من أسهمها فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ وهذه الشركة تكاد تعد اليوم مؤسسة بريطانية ، نظراً لغلبة المصالح ورؤوس الأموال البريطانية فيها .

الاتفاقات السرية بصدد الشرق الاوسط

فى الوقت الذى أعلنت فيه انجلترا أنها تحارب ألمانيا دفاعا عن المواثيق والمعاهدات ، وأذاع الحلفاء على الملأ أنهم يدافعون عن الديمقراطية وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ووعد الإنجليز فيه العرب بمساعدتهم على الخلاص من الحكم العثمانى — نقول فى ذلك الوقت عقد الحلفاء اتفاقات سرية يرمون من ورائها إلى تقسام بلاد الشرق الأوسط وضمها إلى ممتلكاتهم ولو كره أهلها ، ولو خالفوا تصريحاتهم ودعوتهم ومواثيقهم . وتحقيقا لهذه الغاية دارت بينهم مباحثات سرية أسفرت عن الاتفاقات التالية :

(١) اتفاق فرنسا وروسيا (مارس سنة ١٩١٥) وبمقتضاه تعطى الآستانة للروسيا .

(٢) معاهدة « سوزانوف ـ باليولوج » Sezanov—Paleologue (إبريل ١٩١٦) وخطت الحدود بين نصيب كل من الروسيا وفرنسا فى آسيا الغربية .

(٣) اتفاق «سيكس-بيكو» Sykes—Picot (مايو ١٩١٦) بين انجلترا وفرنسا

(٤) معاهدة لندن (أبريل ١٩١٥) بشأن إعطاء إقليم أضاليا لإيطاليا .

(٥) اتفاق « سان جان دى موريين » St.jean de Maurienne (أغسطس ١٩١٨) وفيه نالت إيطاليا وعداً بالحصول على أزمير وبقية الأراضى حسب الخريطة المرفقة بالاتفاق .

(٦) تفاهم كليمنصو ولويد جورج (ديسمبر ١٩١٨) على نقل الموصل إلى انجلترا ، ولكنه خلف نزاعا من حيث أن تكون الحدود إلى الشرق أو الغرب من نهر دجلة .

الاتفاق الانجليزى الفرنسى :

كان اتفاق « سيكس — بيكو » عبارة عن مذكرات تبادلتها الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وروسيا) وفيها اعتراف متبادل بنصيب كل طرف فى أملاك الإمبراطورية العثمانية بعد تمزيق أوصالها إذا ما انتهت الحرب فى صالح الحلفاء . وقد تبودلت المذكرات الخاصة بفرنسا وانجلترا فى لندن فى ٩ و ١٦ مايو بين سير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية والمسيو بول كامبون السفير الفرنسى وفيما يلى أهم ما نص عليه الاتفاق بين الطرفين :

اولا: تحتفظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول ، ومنطقة الموصل فى العراق .

ثانياً: يتكون نصيب انجلترا من مساحة تمتد من أقصى جنوب سوريا ثم إلى العراق حيث تنتشر على شكل مروحة لتشمل بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج الفارسى والمنطقة المخصصة لفرنسا . ويشمل النصيب كذلك ثغرى حيفا وعكا .

ثالثاً : وهناك جزء آخر يشمل جانبا من فلسطين الحالية احتفظ به لإقامة نظام دولى خاص به .

ومما له مغزى بالنسبة إلى المستقبل النص على عدم جواز تنازل أى من الطرفين عن حقوقه فى المنطقة المخصصة له لأى طرف ثالث بغير موافقة الطرف الأخر (١) .

وهنا أمر يستوقف النظر فى هذا الاتفاق ، ونقصد به إدخال الموصل الغنية بآبار البترول فى دائرة النفوذ الفرنسى ، ولعل تعليل ذلك أن انجلترا بعد الهزيمة التى منى بها جيشها عند كوت العمارة بالعراق أرادت إغراء فرنسا على بذل مجهود صادق فى الشرق الأدنى فوعدتها بمنطقة واسعة منه ، ولكن هذا الأمل لم يتحقق بسبب تحرج موقف الفرنسيين فى الميدان الأوربى وحاجتهم إلى تركيز جهودهم فيه لإيقاف الزحف الألمانى . وعلى هذا وقع فى الحقيقة عبء الحرب فى الميدان الآسيوى على عاتق انجلترا التى أدركت بعد أن لاحت طلائع الانتصار أن استبقاء الموصل فى منطقة انتدابها أمر لابد منه .

وبرغم التفاهم مع كليمنصو شجر النزاع بين الدولتين بشأن تخطيط الحدود الشرقية لبلاد سوريا التى تقرر أن تكون انتدابا لفرنسا . وهنا لجأت انجلترا إلى أساليب الضغط فسحبت قواتها من سوريا آملة أن تنشب الفوضى ويعم الاضطراب فيزداد موقف فرنسا سوءاً .

وفى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر السورى العام بدمشق ونادى باستقلال سوريا كدولة مستقلة ذات سيادة يحكمها « فيصل » بصفته ملك دستورى ، وهو عمل اعتقدت فرنسا أنه تم بإيعاز من جارتها الغربية . ولم تقف متاعب

---

(١) فيما يلى النص الإنجليزى :

It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue Area to any third power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who , on their part , give the French Gcvernment a similar undertaking in respect of the Red Area .

الفرنسيين عند هذا الحد ، إذ اشتبكوا فى الحرب مع الكماليين ، الذين أبوا الاعتراف بالانتداب الفرنسى على كيليكيا ، وزحفت جموعهم على شمالى الشام .

هكذا تحرج موقف الفرنسيين فى الشرق الأدنى ، ولكن ما لبثت الأحوال أن تبدلت لصالحهم ، فأرسلوا القوات والنجدات ، وأخمدوا ثورات القبائل فى سوريا. وأتاح تردد حكومة دمشق فى إعلان الحرب الفرصة للفرنسيين ، حتى إذا ما استتب لهم الأمر قليلا بادر الجنرال جورو إلى إرسال إنذار نهائى فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٠ ، يتضمن مطالب تنفيذها فى ظرف أربعة أيام ، وأهم ما فيها قبول الانتداب الفرنسى . وبرغم أن فيصل قبل الانذار فإن الفرنسيين زحفوا على دمشق ودخلوها بعد أن ارتكبوا فيها الكثير من أعمال القسوة والعنف .

وفى ٢٧ يوليه طلبوا إلى فيصل مغادرة البلاد ففعل ، وتوجه إلى حيفا ، ومن هناك أقلع إلى إيطاليا حيث أقام لغاية شهر ديسمبر . ثم سافر إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية . وهذا العمل الأخير زاد الفرنسيين اقتناعا بسوء نية وتدبير حلفائهم السابقين .

مناورة الفرنسيين :

ظلت الحرب قائمة بين فرنسا وتركيا . ولكن الشعب الفرنسى كان قد مل القتال ، وطالب بإنهاء النزاع والاهتمام بأعمال الإنشاء والتعمير . وإذ رأى جورو الاتجاه فى صفوف الرأى العام ببلاده عول على أن ينهى الحرب ، ولكنه كان مصمما أن يثأر من الإنجليز الذين عدهم مسئولين عما لقيت فرنسا من متاعب فى منطقة انتدابها . ولهذا نراه يتساهل مع الأتراك بشأن كيليكيا ، ويسير خطوة انتقامية أخرى ، فيعرض عليهم الاستيلاء العاجل على منطقة البترول التى كانت موضع الخلاف بين دولتى الانتداب . إزاء هذه العروض وضعت الحرب أوزارها فى مارس سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يأملون بعملهم هذا أن ينالوا من تركيا امتيازاً

باستغلال الزيت فى تلك المنطقة اعتماداً على أن جماعة مالية فرنسية سبق أن قدمت للدولة العثمانية قرضاً قدره تسعون مليوناً من الفرنكات فى صيف عام ١٩١٤ ، مقابل امتيازات معينة بشأن استثمار المعادن ، ومد الخطوط الحديدية فى تركيا الآسيوية :

استياء انجلترا من السياسة الفرنسية:

كالت المادة (٧) من اتفاق سان ريمو تنص على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥ ٪ من بترول الجزيرة بسعر الإنتاج ، مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنبوبة للزيت إلى أحد موانىء البحر المتوسط ، مع إعفائها ومصانعها التابعة لها وطلمباتها من فرض أى رسوم عليها .

فلما تم التفاهم الفرنسى سالف الذكر مع تركيا حنق الإنجليز وهددوا بإلغاء ذلك الاتفاق بشأن الزيت إذا تمكنوا من نيل الامتيازات البترولية من تركيا ، وحجتهم فى ذلك أن فرنسا قد فقدت حقها بمجرد تنازلها عن المنطقة للأتراك بمحض إرادتها . ولما أسرع الكماليون إلى إحتلال المنطقة إعتبر الإنجليز هذا العمل خرقا لنصوص هدنة مدروس[1] .

ولم يقف الإنجليز عند حد التمسك بالنصوص القانونية ، بل أثاروا اليونان التى أنزلت جنودها إلى بر آسيا الصغرى . غير أن معركة سقاريا وما تلاها حطمت قوى الجيش اليونانى ، وطارده الكماليون حتى أزمير ، وألقوا به فى البحر ، وبهذا انهارت السياسة الإنجليزية . وعبثا حاول لويد جورج أن يستثير الهمم والحماس ، فأمريكا قد امتلأت نفسها ارتيابا من حلفائها الذين بدوا فى ثوبهم الحقيقى ، وفرنسا حانقة لما بدر من الإنجليز . وروسيا السوفيتية على علاقات طيبة مع تركيا ، والشعب الإنجليزى قد سئم القتال بعد طول ما عاناه .

---

(١) وهى الهدنة التى بمقتضاها سلمت تركيا العثمانية للحلفاء (٣٠ أكتوبر ١٩١٨) .

إزاء هذا الفشل الذى أصيب به ذلك السياسى الاستعمارى نراه يرفع استقالته ، وتخلفه وزاره جديدة برياسة بونارلو .

الأساليب الدبلوماسية :

وإذ أيقنت إنجلترا إخفاق القوة والوعيد لجأت إلى الأساليب الدبلوماسية . فبعد أن تودى بفيصل ملكا على العراق قام العراقيون يطالبون بمنطقة الموصل بأكملها لأنها كانت على مدى العصور جزءاً من وطنهم ، ثم دخلت قواتهم المنطقة التى هى موضع النزاع ووضعت اليد عليها ، وفى ظل هذه الأحوال بدأت مفاوضات الصلح مع الأتراك ، وانتهت بتوقيع معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليه من سنة ١٩٢٣ .

الفصل السادس

عودة الموصل الى العراق

مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ — أبريل ١٩٢٣) :

فى ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٢٢ بدأت المفاوضات لعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية الحديثة التى استردت استقلالها بحد السيف ، وبقوة عزيمة أبنائها ومضاء إرادتهم على طرد المستعمر الغاصب . ووقف الوفدان ، التركى برياسة عصمت باشا والبريطانى برياسة الاستعمارى المتطرف اللورد كرزون ، أحدهما يمثل القومية المطالبة بحقها فى الحياة الحرة الكريمة ، وثانيهما رمز الاستعمار البغيض إلى النفوس . واجه كل من الوفدين الآخر لايريد أن يتزحزح عن موقفه الذى ارتضاه لنفسه ، وتبادل اللورد كرزون وعصمت باشا المذكرات المطولة التى حاول كل منهما فيها أن يدعم وجهة نظره بالأسانيد القانونية والاقتصادية والسياسية وما إليها .

أعلن الأتراك أن المسألة تتعلق بولاية الموصل ، وأن هدنة مدروس وضعت خطاً معيناً ، غيرأن القوات البريطانية بغير مسوغ قانونى تقضت شروط الهدنة لأنها تجاوزت ذلك الخط . وأخيرا اقترح الوفد التركى كوسيلة سلمية لحل النزاع ، القيام بإجراء استفتاء فى المنطقة التى هى موضع الخلاف ، وبذلك يتسنى معرفة وجهة نظر الأهلين ، وهم أصحاب الشأن الفعلى فى الموضوع .

واعترض اللورد كيرزن بحجة أن المسألة لا تخرج عن كونها تعييناً للحدود بين العراق وتركيا لا أكثر ولا أقل وبناء على هذا تنتفى الحاجة إلى عمل الاستفتاء ثم هاجم هذا الاقتراح وندد به ووصفه بأنه إجراء بعيد عن الطابع العملى لأن الجهل فاش فى صفوف الأهلين ، مما يجعل من الصعب تعرف وجهة نظرهم ، كما أنهم ظلوا طويلا

تحت تأثير الدعاية التي روجها الأتراك . وأكثر من هـذا فالاستفتاء قمين أن يثير العـداوات بين مختلف العناصر التي تسكن المنطقة ، وقد يؤدي إلى إراقة الدماء .

ثم أشار اللورد كرزون بعد ذلك إلى الوعود التي سبق لانجلترا أن قدمتها للعرب بصدد عدم رجوعهم إلى الحكم التركي ، ولهذا فهي لا تستطيع أن تتنكث بوعدها وتسلم بوجهة نظر الأتراك إذ يتكون أهل الموصل من عنصر عربي كبير .

وأخيراً ذكر الأتراك بالالتزامات الملقاة على عاتق انجلترا وفق نظام الانتداب وهي لا تستطيع مخالفة هذه الالتزامات الدولية .

ولكن الأتراك لم يعيروا مسألة الانتداب أهمية ، فهم لا يعلمون أن العصبة انتدبت بريطانيا العظمى ، كما أن الانتداب نفسه عمل غير قانوني لأن العراق — من الوجهة القانونية — لازال ضمن نطاق الدولة العثمانية مادام الأتراك لم يوقعوا راضين على معاهدة صلح تفصله عن بلادهم .

أما معاهدة سيڤر فلا وجود لها لأنهم أنكروها وأبوا الاعتراف بها ، ومن جهة أخرى لا يجوز التمسك بعهد عصبة الأمم لأن المادة (٢٢) منه قد انتهكت فعلا إذ أن الإنتداب البريطاني للمزعوم تم دون استشارة الأهلين وأخذ رأيهم .

إزاء هذه الحجج لجأ رئيس الوفد البريطاني إلى اتجاه آخر ؛ فاستند إلى حق الغزو وقال إن انجلترا مضى عليها أربعة أعوام وهي تحتل بلاد العراق . هاجم الأتراك « حق الغزو » هـذا لأنه لا يتفق مع أوضاع القرن العشرين وعقليته ، ولهذا لا يصح مطلقا الاستناد إلى أمثال هـذه الدعاوى البالية التي انقضى عهدها وزال أوانها[1] ، وإزاء هـذا يجب مراعاة رغبات الأهلين . وقد نشب الخلاف

---

(١) للأسف ما تزال هذه العقلية مسيطرة على الدول الاستعمارية حتى اليوم وبعد نكبات الحرب الثانية ، بحيث يخيل إلينا كأنما العالم مازال في حاجة إلى حروب أكثر تدميراً وثورات =

أيضاً حول تقدير عدد العناصر التى يتكون منها سكان الإقليم كما يتضح من البيان التالى :

	تقدير كرزون	تقدير عصمت باشا
أتراك	٦٦ر٠٠٠	١٤٦ر٩٦٠
أكراد	٤٥٥ر٠٠٠	٢٦٣ر٨٣٠
عرب	١٨٦ر٠٠٠	٤٣ر٢١٠
يزيدون	—	١٨ر٠٠٠
مسيحيون	٦٢ر٠٠٠	—
غير مسلمين	—	٣١ر٠٠٠
يهود	١٧ر٠٠٠	—
الجملة	٧٨٦ر٠٠٠	٥٠٣ر٠٠٠

ونستطيع أن نتبين التفاوت بين التقديرين من حيث المجموع الكلى ومن حيث نسبة الأتراك إلى الأكراد . وأكثر من هـذا فقد ادعى اللورد كرزون أن الفريق التركى المقيم بولاية الموصل لاينتمى حقيقة إلى الأتراك العثمانيين . ولقد أخذ كل من الطرفين المتنازعين يحاول أن يثبت أن الأرقام التى يشملها تقديره تعبر عن واقع الحال فى المنطقة .

هذا الموقف العنيد من جانب عصمت كان له ما يبرره إلى حد كبير ، فالمسيو بوانكاريه مستاء جد الاستياء من الموقف غير الودى الذى اتخذته الصحافة البريطانية إزاء إقدام الفرنسيين على احتلال إقليم الروهر ، ولذا نجد أنه لما سلم اللورد كرزون صورة معاهدة الصلح إلى الأتراك فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ على

= أشد عنفاً حتى يتعلم أن الخير كل الخير فى الحياة السلمية القائمة على أسس الديمقراطية الدولية واحترام رغبات الشعوب .

أن يقبلوها فى خلال خمسة أيام ، تقابل المندوب الفرنسى المسيو م . رومبار M. Rompard مع عصمت وأفهمه أن الحكومة الفرنسية لا تمانع فى إدخال تعديلات فى صيغة الإنذار . فلما انقضت المهلة المحدودة أعلن عصمت رفض حكومته لمعاهدة الصلح .

أما فيما يختص بمسألة الموصل فقد طلب رئيس الوفد البريطانى تحكيم عصبة الأمم وحث تركيا على القبول قائلا أن ليس لديها ما تخشاه إذ ستكون ممثلة فى الاجتماع ولابد أن يصدر القرار بالإجماع ، وإذا ما رفض الأتراك هذا الاقتراح فإن حكومته ستطلب تطبيق المادة (١١)[1] من عهد عصبة الأمم . وقد حبذ ممثلو اليابان وفرنسا وإيطاليا هذا الرأى ولكن عصمت أصر على الرفض .

وأخيراً أعلن كروزون فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ أن مسألة الحدود بين تركيا والعراق قد رفعتها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم لبحثها وإصدار قرار فيها ، وهى تعتمد فى هذا على التأييد الكامل من جانب حلفائها ، وعلى موافقة الرأى العام الإجماعية فى العالم .

ولا نزاع أن انجلترا ما كانت لتنهج هذا السبيل لولا وثوقها مقدما من قرار المجلس لأن الظروف مواتية لها . ففرنسا برغم موقفها سالف الذكر فى حاجة إلى عون انجلترا السياسى بصدد المشاكل الأوربية بل وفى الشرق الأدنى نفسه ، واليابان وإيطاليا لن يقفا من السياسة البريطانية فى ذاك الوقت موقف العداء لأن لهما مشاكلهما وأطماعهما ، وتركيا — وهى الطرف الثانى فى الخصومة — ليست عضواً

---

(١) حسب هذه المادة للعصبة أن تتخذ الإجراءات التى تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب كما أن لكل عضو الحق فى لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى ظرف يؤثر فى العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولى . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا فى العصبة فلأى عضو أن يوجه نظرها إليه ، وللمجلس أن يجتمع كى يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام بغض النظر عما إذا كان الخلاف حرباً أو تهديداً بها ، أو يمس الأعضاء أو لا يمسهم .

فى العصبة . وما كان أحد يتوقع خلاف الذى نراه وإن العصبة منذنشأتها حتى زوالها كانت أداة طيعة فى أيدى الدول الكبرى ، كما يبدو على خليفتها هيئة الأمم المتحدة أو المختلفة بعبارة قد تكون أدنى إلى الحقيقة والواقع .

انفرط عقد المؤتمرين وعاد عصمت إلى بلاده فى الرابع من شهر فبراير ، ولكن مالبثت المفاوضات أن استؤنفت فى ٢٣ فبراير وستكلل بالنجاح هذه المرة من بعض النواحى .

وفى أثناء الفترة بين انفضاض المؤتمر واجتماعه من جديد دخل إلى المسرح ممثل جديد وهو أرباب المصالح المالية الأمريكية ، ففى مارس هبط على تركيا الأمير الشستر الأمريكى ممثلا لهؤلاء الماليين ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات بشأن امتياز بالحق فى إنشاء عدد من الخطوط الحديدية والتلغرافية بالولايات الشرقية من تركيا بما فى ذلك ولاية الموصل . وفضلا عن هذا صار للشركة وحدها الحق فى استغلال كافة الموارد الطبيعية فى نطاق شريط عرضه عشرون كيلو متراً على كل من جانبى الخط الحديدى المزمع مده .

وفى ١٠ أبريل قبلت الجمعية الوطنية التركية طلباً جديداً بشأن امتياز شستر على أن يشمل مساحة تزيد عنها فى حالة الامتياز الأصلى ثلاث مرات ، لأن الطلب الجديد ينص على إنشاء خط حديدى فى قلب ولاية الموصل مع حق استغلال البترول فى مساحة قدرها عشرون كيلو متراً على جانبى الخط .

وقد تكلم أحد المسئولين بالولايات المتحدة قائلا إن حكومته لم تحصل على الامتياز أو تساوم عليه ، ولكن السياسة الأمريكية بسيطة إذ تنحصر فى المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح ؛ وبالمعاملة العادلة للرعايا الأمريكيين .

وهكذا نالت تركيا التأييد الأدبى من جانب الولايات المتحدة ؛ الأمر الذى ساعد الأتراك على نيل معاهدة لوزان ، وقد عدلت بعض النصوص التى سبق عرضها عليهم .

أما عن الموصل فإننا نجد عصمت يصرح عند اجتماع المؤتمر باستعداد حكومته لحل مشكلتها بطريق المفاوضات أولا ثم التحكيم ثانياً . ولهذا جاء فى المادة الثالثة (فقرة ٢) من معاهدة لوزان النص الآتى :

« سيتم تخطيط الحدود بين تركيا والعراق بواسطة اتصالات ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى فى ظرف تسعة شهور ، وفى حالة عدم وصول الحكومتين إلى اتفاق فى ظرف الوقت المذكور يحال النزاع على مجلس عصبة الأمم » .

تأليف لجنة التحقيق :

دارت المباحثات دون الوصول إلى نتيجة بسبب تشبث كل من الطرفين بموقفه وأخيراً تقرر رفع الأمر إلى مجلس العصبة الذى قرر فى جلسته الثالثة عشرة التى افتتحت فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق . وكان أعضاؤها هم الكونت تيليكى Teleki وهو جغرافى ممتاز وينتمى إلى دولة المجر الصديقة لتركيا ، والمسيو دى فرسن Wirsen وزير السويد المفوض لدى رومانيا وهو من دولة محايدة ، والكولونيل باوليس Paulis وهو ضابط بلجيكى متقاعد ودولته صديقة لانجلترا .

وقرر المجلس مقدما خط حدود مؤقتاً عرف باسم خط بروكسل ، يراعيه الطرفان إلى أن تتم التسوية النهائية .

وقد درست اللجنة الآراء والحجج المختلفة . وأخيراً قدمت تقريرها وفيه أشارت إلى أن مصالح الأهلين تقتضى عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، ثم قالت بأن المصالح الاقتصادية وطبيعة الأحوال الجغرافية تجعل من الأفضل انضمام المنطقة إلى العراق بشرط بقاء الإقليم تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة ، وأن تراعى رغبات السكان الأكراد من حيث تولى أفراد منهم الإدارة وولاية القضاء والتعليم .

وفى خلاف هذه الحالات يكون من الأصلح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية

لأن أحوال تركيا الداخلية إلى جانب مركزها السياسى الخارجى أكثر استقراراً منها فى العراق .

القرار النهائى لصالح العراق

رفع التقرير إلى المجلس فى ٢٥ يولية سنة ١٩٢٥ فاعترض ممثل تركيا فى اجتماع سبتمبر لأن المجلس ليس له الحق فى منح الموصل للعراق بشرط امتداد الانتداب ٢٥ عاماً لأن تركيا لم تعترف مطلقا بالانتداب . وهنا طلب المجلس من محكمة العدل الدولية أن تبدى رأيها القانونى فى المسائل التالية :

١ — هل يكون لقرار المجلس صفة حكم تحكيم ، أوتوصية ، أوتوسط بسيط ؟

٢ — هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أو بالأغلبية فقط ، وهل يجوز لممثلى الطرفين المتنازعين الاشتراك فى التصويت ؟

وفى ٢١ نوفمبر جاء رأى المحكمة ينص على ما يأتى :

١ — يكون القرار ملزماً للطرفين ، ويعتبر تعيينا نهائيا للحدود بين تركيا والعراق ،

٢ — يجب أن يكون القرار بالإجماع ويشترك ممثلو الطرفين فى التصويت . ولكن لا تعد أصواتهم للتأكيد من وجود الإجماع .

وهنا قرر المجلس بالإجماع (مع عدم حضور ممثل تركيا) إعطاء الموصل للعراق وأن تقدم انجلترا للعصبة معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب مدة ٢٥ سنة ، وقد صدر القرار فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلقت عليه صحيفة جمهوريت التركية بقولها « مرة أخرى تثبت العصبة أنها خادمة الأقوى ، أى بريطانيا العظمى ، إننا لا نلقى مثل هذه القرارات الظالمة والاستبدادية إلا فى العصور الوسطى » .

انتهى الأمر عند هذا الحد وصارت ولاية الموصل جزءاً من الوطن العراقى ، ولم تستطع تركيا أن تعمل شيئا ، وما كان فى طاقتها أن تترجم بالطرق المادية عن

اعتراضها على ذلك القرار الذى عدته فى غير مصلحتها . وحق للعراق أن يبتهج إذ استرد هذا الجزء الغنى والذى كان قطعة منه على الدوام .

لقد واصلت انجلترا نضالا طويلا ، لأنه إذا كان على انجلترا أن تظل سيدة البحار فلا بد لها أن تملك إمبراطورية جديدة هى « امبراطورية البترول » والموصل قسم عظيم من هذه الإمبراطورية العظيمة الأهمية . وأكثر من هذا فالمنطقة كلها ذات أهمية عسكرية بالنسبة إلى مواصلات انجلترا مع امبراطوريتها فى الشرق .

الفصل السابع

سيطرة بريطانيا على بترول العراق

أولا — تطور الإنتاج

لابد أن القارىء قد أدرك بما لا يحتمل اللبس مدى المساعى الكبيرة التى بذلتها إنجلترا لمنع الموصل من الوقوع فى يد فرنسا أو تركيا ، ولابد كذلك أنه تبين الأغراض الحقيقية التى حاولت إخفاءها تحت ستار الحجج والأسانيد القانونية والسياسية . والواضح مما فصلناه أن مصير الموصل كان قد تقرر منذ أحيل الأمر إلى عصبة الأمم وذلك قبل أن تصدر هذه الهيئة قرارها النهائى بزمن .

مركز العراق

فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، أى قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان العراق يشغل المركز الثانى بالنسبة إلى البلاد المنتجة للبترول فى إقليم الشرق الأوسط ، ولكنا إذا نظرنا إلى الأرقام فى فترة ما بعد الحرب ، وفى سنة ١٩٥٢ بصفة خاصة ، نجد أن العراق قد هبط إلى المركز الرابع ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التى شهدها الإنتاج فى البلاد الأخرى كالمملكة العربية السعودية وإيران والكويت .

وأهم من هذا أنه خلال هذه الفترة هبطت نسبة البترول العراقى إلى انتاج الشرق الأوسط ، فبعد أن كانت تقرب من ٢٥٪ سنة ١٩٣٨ هبطت إلى ٩٪ فى عام ١٩٥٠ .

أما بالنسبة إلى البلدان الرئيسية المنتجة للبترول فى العالم ، فإن العراق يشغل المرتبة الثامنة كما يتضح من البيان التالى عن سنة ١٩٥١[١] (بآلاف الأطنان المترية):

الولايات المتحدة	٣٢٤٠٠٠	الكويت	٢٨٨٠٠
فنزويلا	٩٠٠٠٠	إيران	١٦٤٠٠
روسيا السوفيتية وجزيرة سخالين	٤٢٠٠٠	المكسيك	١١٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٧١٠٠	العراق	٨٧٠٠

تطور الانتاج (١٩٣٨ — ١٩٥٢)

ولبيان انتاج البترول فى العراق خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ نورد الأرقام التالية (بآلاف الأطنان المترية)[٢]:

١٩٣٨	٤ر٢٩٨	١٩٤٥	٤ر٦٠٧
١٩٣٩	٣ر٩٦٣	١٩٤٦	٤ر٦٨٠
١٩٤٠	٢ر٥١٤	١٩٤٧	٤ر٧٠٢
١٩٤١	١ر٥٦٦	١٩٤٨	٣ر٤٢٧
١٩٤٢	٢ر٥٩٥	١٩٤٩	٤ر٠٦٧
١٩٤٣	٣ر٥٧٢	١٩٥٠	٦ر٤٧٩
١٩٤٤	٤ر١٤٦	١٩٥١	٨ر٣٥١

ومن هذا يتضح أن الإنتاج العراقى هبط بشدة خلال الحرب العالمية الثانية وكان أعظم الهبوط فى عام ١٩٤١ حيث لم يتعد الإنتاج ١٥٦٦٠٠٠ طنا مقابل ٤٩٦٣٠٠٠ طنا سنة ١٩٣٨ ، وبعد ذلك اطردت الزيادة الا أن البلاد لم تصل إلى مستوى ما قبل الحرب إلا سنة ١٩٤٥ ، ولكن سنة ١٩٤٨ شهدت نقصا واضحاً بسبب اضطراب الأمور فى فلسطين مما انتهى بنشوب القتال فى ١٥ مايو بين الدول

---

(١) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة (مصدر سابق)

(٢) Review of Economic Conditions, opt. cit, ومصادر أخرى

العربية وإسرائيل ، وهذا كله حال بطبيعة الحال دون انسياب البترول العراقى إلى معامل التكرير بحيفا ، فضلا عن أن الخط الثانى الممتد من كركوك إلى هذا الميناء لم يتم . وبابتداء سنة ١٩٥٠ أخذت مقادير الإنتاج ترتفع بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى ٨٢٥٤٠٠٠ طنا فى نهاية ١٩٥١ . وتعتبر سنة ١٩٥٢ بداية مستقبل جديد ففى ١٠ يناير بدأ استغلال حقل الزبير فى جنوب شرقى البلاد (وكان التنقيب قد بدأ عام ١٩٤٨) ؛ وهذا الحقل يبشر بأن يصبح من أعظم الحقول البترولية فى العالم فحتى الآن تم فتح ١٣ بئراً لم يكن من بينها بئر جافة ؛ وكانت خطة الشركة تقوم على إنتاج ٢ر٢ مليون طن سنة ١٩٥٢ (بمعدل ٤٥٠٠٠ برميل يومياً) ثم يزداد الإنتاج سنة بعد أخرى حتى يصل إلى ٨ ملايين طن سنة ١٩٥٦ أى بمعدل ١٦٠٠٠٠ برميل يوميا .

وفى السنة ذاتها تم إنشاء خط الأنابيب الجديد ويمتد من كركوك إلى بانياس ، كذلك يمد أنبوب جديد طوله ٧٥ ميلا إلى ميناء «الفاو» قرب مصب شط العرب كما أنشئت ثمانية صهاريج فى البلدة الأخيرة ، سعة كل منها ١٣٥٠٠٠ من البراميل ، ولهذه الأسباب مجتمعة وغيرها وصل الإنتاج من البترول العراقى إلى[1] أكثر من ١٨ مليون طنا فى سنة ١٩٥٢ ، وفيما يلى الأرقام الشهرية فى هذه السنة (بآلاف الأطنان المترية) :

يناير	٧٤٤	يوليه	١١٧٠
فبراير	٨٤٥	أغسطس	١٧٨٣
مارس	١٠٧٣	سبتمبر	١٩١٦
أبريل	١١٧٦	أكتوبر	٢١٤١
مايو	١٦٣٢	نوفمبر	١٩١٠
يونيه	١٦٤٤	ديسمبر	٢٠٩٤

---

(١) Petroleum Press Ecrivece (مارس ١٩٥٣) .

أنابيب البترول ومعامل التكرير:

مد خط أنابيب (قطر ١٢ بوصة) على مقربة من كركوك ويعبر نهر دجلة عند «بايجى» ، والفرات عند «الحديثة» ، ثم يتفرع إلى شعبتين إحداهما تسير عبرشرق الأردن إلى حيفا ، والأخرى تخترق سوريا إلى ميناء طرابلس . ووصلت أول رسالة إلى حيفا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٤ وإلى طرابلس فى ١٤ يولية سنة ١٩٣٤ . وافتتح الخط ذو الإثنى عشرة بوصة رسميا فى ١٤ يناير من السنة التالية ، وطاقته السنوية أربعة ملايين من الأطنان . وهنا اتجه التفكير إلى ازدواج الخط ، وتم الجزء المتجه عبر سوريا ، أما الفرع الجنوبى منه فقد بلغ حدود إسرائيل ثم توقفت عملية الإنشاء بسبب الظروف التى نشأت فى فلسطين . وكذلك قامت شركة البترول العراقية بمد خط جديد (٣٠ - ٣٢ بوصة) من كركوك إلى بانياس (فى لبنان) وبدأ الزيت ينساب فيه فى ابريل من عام ١٩٥٢ . وطاقة هـذا الخط السنوية ١٤ مليون طنا ، بمعدل ٣٠٠ر٠٠٠ برميل فى اليوم[1] وأنشئ خط فرعى فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ويصل حقل « عين زلع » (شمال الموصل) بالخط الثالث الكبير عند محطة الكيلو رقم (٢) وستكون طاقته مليونا طن . وبالإضافة إلى خط الأنابيب الذى يمتد من حقل الزبير إلى ميناء الفاو وتقدر طاقته بثمانية ملايين طن فى العام ، فإن هذه الشبكة ستجعل فى الإمكان نقل البترول العراقى إلى الخارج بمعدل ٤٥٠ر٠٠٠ برميل فى اليوم الواحد فى سنة ١٩٥٤ أى حوالى ٢٣ مليونا من الأطنان فى العام الواحد .

---

(١) سمحت حكومة العراق للشركة بانشاء طريق برى بجانب هذا الخط ، وسيكون ملكا للحكومتين العراقية والسورية .

أهم خطوط الأنابيب

من	إلى	القطر بالبوصة	الطول بالأميال	
كركوك	حيفا	١٢	٦٢٠	(عاطل الآن)
»	طرابلس	١٢	٥٣٠	
»	حيفا	١٦	٦٢٠	(لم يتم)
»	طرابلس	١٦	٥٣٠	
»	بانياس	٣٠ — ٣٢	٥٦٠	
الزبير	الفاو	١٢	٧٥	
عين زلع	الخط الثالث الرئيسى		١٣٤[1]	

وهناك معامل للتكرير منها اثنان لشركة البترول العراقية ، والثالث أقامته شركة خانقين ، كما افتتح معمل التكرير الحكومى بالقرب من البصرة وسينتج ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ جالون فى السنة ، وتقوم على إدارته شركة خانقين لحساب الحكومة .

(ثانياً) الشركات العاملة

بالعراق شركات أربع تقوم باستغلال البترول ، ورأس المال موزع بين المصالح البريطانية ، البريطانية ـ الهولندية ، والفرنسية ، والأمريكية . وفيما يلى نبذة موجزة عن كل منها .

---

(٢) يزمع إنشاء خط مواز له (٢٤ بوصة) « مجلة الإيكونومست ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ » .

شركة النفط العراقية :

فى عام ١٩٠٤ حصلت « شركة سكة حديد الأناضول[١] » Anatolische Eisenhahm Geselschaft على وعد من حكومة السلطان عبد الحميد الثانى يتيح لها حق المسح والتنقيب فى ولايتى البصرة والموصل ؛ على أن تختار هذه المصالح الألمانية بعد عامين من اتمام عملية المسح أن توقع عقداً مع الحكومة العثمانية للقيام باستغلال الحقول بصورة مشتركة . وإذا كان الاختيار لم يتحقق فقد كان المفهوم أن لأصحاب الوعد الأولوية .

وفى سنة ١٩٠٦ طلب دارسى امتيازاً من السلطان باستغلال البترول فى ولايتى الموصل وبغداد ، ودارت المفاوضات بين الطرفين إلا أن نشوب الثورة التركية سنة ١٩٠٨ حال دون إتمام الإتفاق .

وفى سنة ١٩٠٨ سافر إلى تركيا الأميرال شستر[٢] للحصول على امتيازات اقتصادية ، واستطاع أن يهيىء الأذهان فى البلاد لقبول عروضه . ولكن بفضل جهود جلبنكيان الأرمنى طالبت شركة الزيت الأنجلو-سكسونية[٣] بامتياز الاستغلال فى إقليم الجزيرة ؛ وهكذا كانت هناك أربع مصالح تتنافس على البترول . غير أن خوف الألمان من المصالح الأمريكية دفعهم إلى التفاهم مع الإنجليز والهولنديين .

وفى سنة ١٩١٢ ألف سير إرنست كاسل[٤] « شركة النفط التركية » برأسمال قدره ٨٠٫٠٠٠ جنيه بقصد استغلال بترول الجزيرة والتنقيب عنه فى بقية أجزاء الإمبراطورية العثمانية . وكانت هذه الشركة الجديدة تتكون من مجموعة شل

---

(١) لحساب البنك الألمانى .

(٢) ومن ورائه رئيس الجمهورية الأمريكية وغرفة تجارة نيويورك ووزير الخارجية الأمريكية .

(٣) تملكها مجموعة رويال دتش شل .

(٤) مالى بريطانى من أصل ألمانى .

والبنك الألمانى والبنك الوطنى العثمانى (والأخير مؤسسة بريطانية وله نصف أسهم شركة النفط الجديدة) .

وهنا تدخل الرسميون من الإنجليز والألمان فوقع إتفاق فى ١٩ مارس ١٩١٤ بوزارة الخارجية البريطانية من قبل ممثلى الحكومتين الألمانية والبريطانية ، والبنك الوطنى العثمانى ، ومجموعة رويال دتش شل ، وجماعة دارسى . وبمقتضى الاتفاق تعهد كل من الشركاء الثلاثة بعدم السعى إلى نيل امتيازات فى الإمبراطورية العثمانية دون اشتراك الآخرين . وبعد ذلك طلب سفيرا بريطانيا وألمانيا فى الآستانة (١٩ يونيه سنة ١٩١٤) منح امتياز باستنباط البترول فى ولايتى الموصل وبغداد ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون التنفيذ .

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقا بشأن البترول تضمن نصاً بخصوص إقليم الجزيرة وفيه تتعهد الأولى باعطاء ٢٥٪ من صافى انتاج البترول الخام للفرنسيين طبقاً للأسعار السائدة فى السوق ، وكذلك ٢٥٪ من أسهم الشركة التى تتكون من أجل استغلال البترول ، على أن يكون مفهوما أن الشركة تظل دائما تحت الإشراف البريطانى ، لأن شركة شل كانت قد أصبحت بريطانية فعلا . وبمقتضى معاهدة سيڤر Sèvres (١٩٢٠/٩/١٠) وافقت تركيا على ما تدعيه شركة الزيت التركية من امتيازات بترولية .

ولما قامت الإدارة الوطنية فى العراق فى أعقاب الحرب العالمية الأولى تقدمت بريطانيا مطالبة بمنح مصالحها المالية حق استغلال البترول بصفة كون العراق وارثا لالتزامات الحكومة العثمانية . واعترض الكثيرون على هذه الحجة على اعتبار أن الحكومة الأخيرة لم تمنح إمتيازاً قانونياً ، كما أعلنت الولايات المتحدة أنه حتى ولو فرض أن الامتياز كان قانونيا فانه يخالف عهد عصبة الأمم الذى ينص على أنه فى المناطق المشمولة بالإنتداب تتمتع الدول جميعاً بحقوق اقتصادية متساوية ، وأنه لا يجوز انفراد دولة أو دول معينة بامتيازات استنباط البترول .

ودارت المفاوضات بين الجانبين البريطانى والأمريكى ولكنها هدأت قليلا أثناء

الخلاف الذى نشب بين تركيا وبريطانيا حول الموصل ، غير أنه سرعان ما تجددت وأمكن التفاهم بما يحفظ ولو من ناحية الشكل مبدأ « الباب المفتوح » الذى تمسكت به الولايات المتحدة ، ولم يبق إذن إلا نيل الامتياز من الحكومة العراقية .

وعمدت الحكومة البريطانية إلى مختلف الوسائل ، وانتهى الأمر بأن وقعت شركة النفط التركية اتفاقا مع الحكومة العراقية فى ٢٤ مارس من سنة ١٩٢٥ .

أهم أحكام الامتياز :

وفيما يلى أهم الأحكام التى تضمنها الامتياز الممنوح الآنى :

أولا : لشركة الزيت التركية حقوق استغلال النفط فى جميع أنحاء العراق ما عدا ولاية البصرة و « الأقاليم المنقولة » لمدة ٧٥ سنة تعود بعدها كافة ممتلكات الشركة إلى الحكومة العراقية بدون مقابل .

ثانياً : تقوم الشركة بعملية مسح چيولوچى خلال ٨ شهور ؛ وعليها خلال ٣٢ شهراً أن تختار ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة ، على أن تبدأ أعمال التنقيب خلال ثلاث سنوات .

ثالثاً : فى مدة أقصاها أربع سنوات من تاريخ الاتفاق ، ثم بعد ذلك سنويا ، على الحكومة العراقية أن تختار مالا يقل عن ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة وتعرضها للمنافسة ، عن طريق المزايدات المختومة بين الهيئات والشركات المسئولة وكذلك الأفراد دون تمييز بسبب الجنسية وذلك لمن يريد استئجارها . وهذا النص الذى تورده المادة (٦) من العقد إنما ارتأته الشركة بعد أن رأت إصرار المصالح الأمريكية على سياسة الباب المفتوح .

رابعا : تدفع الشركة للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبا عن كل طن مترى على صافى الانتاج من الزيت لمدة ٢٠ سنة بعد إتمام خط الأنابيب ؛ وبعد ذلك التاريخ تقدر المدفوعات على أساس القيمة السوقية للزيت باعتبار متوسط القيمة خلال فترات كل منها عشر سنوات .

خامساً : يجب أن تظل الشركة بريطانية ومسجلة فى بريطانيا العظمى ، وأن يكون رئيسها دائما رعية بريطانية .

وفى سنة ١٩٢٦ بعد الاتفاق مع المجموعة الأمريكية وجلبنكيان أعيد تنظيم الشركة على الوضع التالى :

المساهم	النسبة المئوية
شركة الزيت الإنجليزية ـ الفارسية شركة رويال دتش شل الشركة الفرنسية للبترول[1] شركة الاستثمار بالشرق الأدنى[2]	لكل منها ٢٣٫٧٥
شركة جلبنكيان (الأرمنى الأصل)[3]	٥
المجموع	١٠٠

وفى ٣١ يولية ١٩٣٨ وقعت هذه المجموعات التى تتكون منها شركة النفط التركية « اتفاق الخط الأحمر » وأهم نص فيه أن للشركة وحدها أو لمن تعينهم هى

---

(١) اتحاد يضم ٦٥ شركة .

(٢) نمت عن طريق المجموعة التى نظمت سنة ١٩٢١ ، وكانت فى الأصل مكونة من سبع شركات أمريكية وهى : نيوجرسى وتكساس والخليج وأتلانتيك ونيويورك وسنكلير والمكسيكية . وعند توقيع الاتفاق مع الشركة التركية هبط العدد إلى خمس شركات بسبب انسحاب سنكلير وتكساس ، وبعد ذلك انسحبت ثلاث شركات أخرى ولم يبق سوى ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وسوكونى فاكوم ولكل منهما ١١٫٨٨ فى المائة .

(٣) واسمه الكامل Calausle Sarkis Gulbenkian .

الحق فى الحصول على الإمتيازات فى المنطقة (وحددت على الخريطة بخط أحمر) التى كانت تتكون منها الإمبراطورية التركية السابقة فى أوربا وآسيا باستثناء مصر ومشيخة الكويت . وهذا إنما هو تأييد لنص مماثل فى اتفاق ١٩ مارس ١٩١٤ .

وفى سنة ١٩٢٩ تغير اسم الشركة فأصبح «شركة النفط العراقية» ، وهذا هو الإسم الذى سنستعمله منذ الآن حين الحديث عنها :

وأخذت الشركة صاحبة الامتياز تطالب أكثر من مرة بإطالة المدة المحدودة للاختيار حتى سرى الاعتقاد بأنها تتعمد ذلك وأنها تحتفظ بثروة العراق البترولية على سبيل الاحتياطى ، بالرغم مما يعود على البلاد من خسارة بسبب تأخير عمليات استنباط البترول . وخلال الزيارة التى قام بها لألمانيا السيد مزاحم الأمين الباجه‌جي (وهو الوزير المتعاقد) أدلى بحديث إلى أحد الصحفيين فى ٩ مايو سنة ١٩٣٠ جاء فيه :

«إن الكمية المستخرجة فى السنوات الأخيرة فى العالم كانت عظيمة جداً ولذلك كان من الضرورى أن يحدث هبوط فى الأسعار ، ومن هنا أوقف أصحاب النفط من الإنكليز والأمريكان أعمال الاستنباط فى البلاد التى تعوزها السيادة السياسية التامة . ولقد أذاعوا ، على سبيل تهدئة خواطر الشعب العراقى ، أن أراضى الموصل فقيرة بنفطها ، والواقع أن منابع العراق من أغنى المنابع النفطية العالمية ، وإذن فالإنجليز والأمريكان كانوا يحتفظون بآبار الموصل احتياطيا ولايستغلونها ولايبيعونها لئلا يستثمرها المنافسون فيزودون العالم بنفط رخيص » .

قلنا إن الشركة تباطأت أو تعمدت التلكؤ فى الاختيار طبقا لعقد الامتياز ، وهنا أصرت الحكومة العراقية على عدم إطالة المدة بعد ٢٩ نوفمبر من سنة ١٩٢٩ . وحاولت الشركة تبرير موقفها بعدم كفاية المدة المنصوص عليها فى الإتفاق ، وبأن أعمالها كثيراً ما تعرضت للعطل بسبب ما تعرضت له البلاد من قلاقل واضطرابات سياسية . إلا أنه إزاء تشبث الحكومة العراقية بموقفها لم يسع الشركة إلا مواجهة

الواقع وقررت الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق جديد أصبح نافذ المفعول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣١ . وفيما يلى أهم النصوص التى تضمنها الاتفاق الجديد (وإن كانت مدة الامتياز تبدأ من سنة ١٩٢٥ وتنتهى سنة ٢٠٠٠ أى بعد ٧٥ عاماً) :

١ — للشركة الحق الوحيد فى استغلال موارد الزيت فى جميع الأراضى الواقعة داخل ولايتى بغداد والموصل المحدودتين بالجانب الشرقى من نهر دجلة ، والحدود العراقية التركية والحدود الإيرانية التركية ، مع استثناء الأراضى المنقولة »[1]. وبعبارة أدق أخرى شمل الإحتكار كافة موارد البترول فى الأراضى العراقية شرقى نهر دجلة عدا ولاية البصرة « والأراضى المنقولة » . وتبلغ المساحة المشمولة بالامتياز ٣٢٫٠٠٠ ميل مربع أى ما يقرب من ٢٠٫٥٪ من مجموع المساحة ، ويلاحظ أنه قبل ذلك الاتفاق كان الامتياز يشمل ولايتى الموصل وبغداد بأسرهما .

٢ — تتنازل الشركة عن كافة حقوقها فى المساحات الباقية من الولايتين لتتصرف فيها الحكومة العراقية حسبما تشاء ، وبناء على هذا بطل العمل بنظام القطع الذى كان منصوصاً عليه فى اتفاق سنة ١٩٢٥ .

٣ — تتعهد الشركة أن تقوم من جانبها بمد خط من الأنابيب ينتهى عند ساحل البحر المتوسط وذلك فى تاريخ غايته نهاية عام ١٩٣٥ . ونصت المادة السادسة على أن يكون الخط ذا كفاية يستطيع معها نقل ٥٠٪ على الأقل من الزيت فى العام الواحد . وتقرر أن يتفرع إلى شعبتين تصل إحداهما إلى خليج عكا ، وتسير الأخرى عبر بلاد سوريا . ومعنى هذا الشرط الأخير أن ينتهى الزيت إلى موضعين أحدهما فى الجهات الخاضعة للانتداب الفرنسى مادام لفرنسا مايقرب من ربع أسهم الشركة ، والآخر فى دائرة الانتداب البريطانى ، وهكذا نرى أن المصالح المالية هى

---

(١) Tansferred Territories.

للسيطرة . ولاشك أن وصول البترول بالأنابيب إلى ساحل البحر المتوسط فيه اقتصاد كبير فى النفقات عما إذا كان ينقل بحراً من الخليج الفارسى فالمحيط الهندى والبحر الأحمر وقناة السويس ، وكذلك يسهل تموين الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط بحاجته من الوقود . وأكثر من هذا تزداد شدة قبضة الانتداب على الليڤانت Levant إذ يصبح من الضرورى المحافظة على أنابيب البترول وضمان وصول موارد الزيت سليمة كاملة .

٤ — تدفع الشركة منذ ذلك الحين وإلى أن ينتظم الإصدار من ساحل البحر المتوسط مبلغاً سنوياً قدره ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه (ذهباً) حتى يبدأ تصدير الزيت بانتظام .

٥ — تضمن الشركة للحكومة حصة على أساس أربعة شلنات عن الطن الواحد ، وذلك على إنتاج حده الأدنى مليونا طن لمدة ٢٠ سنة بعد فتح خط الأنابيب .

٦ — تتعهد الشركة بخفض سعر منتجات شركة زيت البترول فى العراق بما يقل عن ثمن الاستهلاك السنوى (بالأسعار السائدة حين عقد الاتفاق) بمبلغ إجمالى قدره ١٢٠ر٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن أعظم الخفض ومقداره الثلث إنما هو فى حالة زيت الوقود .

* * *

ولما حل ميعاد الدفعة الثانية كانت انجلترا قد خرجت عن قاعدة الذهب . وفى هذه الحالة نشب الخلاف مع الحكومة العراقية التى طالبت بالدفع على أساس الذهب بينما أصرت الشركة على أن تفى بالتزاماتها بالجنيه الإسترلينى . وهنا سافر نورى السعيد باشا إلى لندن لمباحثة المسئولين من رجال الشركة ، وأخيراً قبلت الأخيرة أن تدفع مبلغاً قدره ٥٧٨ر٠٠٠ جنيهاً على سبيل التسوية ، على أن يكون الدفع بعد ذلك بالجنيه الإسترلينى .

٢ — شركة خانقين للنفط :

كان لشركة النفط «الإنجليزية — الإيرانية» حق استنباط واستغلال الزيت فى منطقة « الأراضى المنقولة » Transferred Territories [١]، وصادقت على ذلك الحكومتان التركية والعراقية . وفى ٣٠ أغسطس ١٩٢٥ تم الاتفاق بين هذه الشركة والحكومة العراقية على إنشاء شركة تابعة للعمل بالعراق وتعرف باسم « شركة خانقين » وإقامة معمل للتكرير ونقل الزيت المستخرج من إيران أو الأراضى المنقولة إلى ميناء على البحر عبر العراق . وتقوم الشركة باستنباط الزيت من حقل « نفط خانة » وتنقله فى أنبوب طوله ٢٥ ميلا إلى معمل التكرير الذى تملكه ، والقائم على نهر علوان قرب خانقين .

ومدة امتياز الشركة من ١٩٢٥ إلى ١٩٩٥ ؛ والمساحة المشمولة بالامتياز هى ٦٨٤ ميلا مربعاً أى ما يعادل ٠٫٤ ٪ من المساحة الكلية للبلاد [٢] .

٣ — شركة نفط الموصل :

فى يونيه من سنة ١٩٣١ أعلنت الحكومة العراقية عن عزمها على منح الامتيازات باستنباط الزيت فى المناطق التى لاتشملها الاتفاقات المبرمة مع الشركة الإنجليزية ـ

---

(١) بعد أن منحت الحكومة الفارسية الامتياز إلى دارسى حصلت الحكومة البريطانية على موافقة الحكومة التركية بأن يشمل الامتياز المنطقة الواقعة على الحدود التركية ـ الفارسية والتى نقلت سنة ١٩١٣ من فارس إلى تركيا .

(٢) كان الاتفاق الأول المعقود فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ يسرى لمدة ٣٥ سنة والمدفوعات عبارة عن نسبة مئوية على أساس الأرباح . وفى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦ أعيد النظر فى الاتفاق وجدد لمدة ٢٥ سنة أخرى وأصبحت المدفوعات على أساس الطن المترى.

الإيرانية والشركة العراقية ، وهنا تقدمت عطاءات مختلفة فوقع الاختيار على مؤسسة بريطانية هى «شركة استثمار النفط البريطانية» British Development Company ووقع الطرفان اتفاقا فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وينص على الأمور التالية :

١ — تمنح الحكومة للشركة امتيازاً لمدة ٧٥ عاما بقصد استغلال النفط فى جميع الأراضى العراقية الواقعة غربى نهر دجلة وشمالى خط عرض ٣٣° شمالا . ومساحة الامتياز ٤٦٫٠٠٠ ميل مربع أى مايعادل ٢٩٫٥٪ من مجموع المساحة .

٢ — تتعهد الشركة بإصدار مليون طن سنويا خلال مدة قدرها سبع سنوات ونصف .

٣ — تدفع الشركة للحكومة العراقية ريعا سنويا لا تسترده ، وفقا للبيان التالى حتى يحين موعد الإصدار المنتظم :

السنة	بالجنيه الذهب
١٩٣٣	١٠٠٠٠٠
١٩٣٤	١٢٥٠٠٠
١٩٣٥	١٥٠٠٠٠
١٩٣٦	١٧٥٠٠٠
١٩٣٧ (وما بعدها)	٢٠٠٠٠٠

٤ — حصة الحكومة أربعة شلنات عن الطن الواحد لمدة ٢٠ سنة بعد انتهاء التصدير المنتظم . أما بعد ذلك (وعرضة لإعادة النظر على أساس أرباح الشركة) فيجب ألا تقل هذه الحصة خلال العشرين عاما الأولى عن ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ذهبا بشرط أن تسمح موارد الزيت فى منطقة الامتياز بإنتاج مليون طن فى السنة بسرعة معقولة من جانب الشركة .

٥ — تخصص الشركة للحكومة (خاليا من النفقات) ٢٠ ٪ من الزيت المستخرج ، ولها أن تشترى الزيت من الحكومة إذا دعا الأمر بسعر محدود .

وقضى الامتياز كذلك بأن تتولى الشركة إنشاء خط أنابيب يكون الحد الأدنى لطاقته السنوية مليون طن ، أو تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل هذا المقدار . غير أن الآمال خابت وزادت خسائر الشركة سنة ١٩٢٧ مما جعل من الصعب احتمالها لأن البترول الذى اكتشف بمقادير وافرة كان يحتوى على نسبة كبيرة من الكبريت مما يحول دون تكريره بطريقة مجزية . وهنا نقل الامتياز إلى «شركة نفط الموصل» وهى إحدى فروع شركة النفط العراقية .

٤ — شركة نفط البصرة :

وامتيازها لمدة ٧٥ عاماً ابتداء من ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ فى المناطق التى لم يسبق أن شملتها الاتفاقات السابقة ، ومساحتها تقرب من ٤٩٫٦ ٪ من مجموع المساحة للبلاد ، وتتضمن الجزء الذى يقع غربى نهر دجلة تحت خط عرض ٣٣° شمالا . وطبقاً للاتفاق تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ذهبا ، وعليها عمل الترتيبات اللازمة لنقل خمسة ملايين طن من الزيت سنويا .

٤ — شركة الرافدين :

وهذه الشركة تتولى تسويق البترول فى العراق وتحصل على حاجتها من معمل التكرير التابع لشركة خانقين أو من معامل شركة النفط الانجليزية ـ الايرانية ، وشركة انرافدين تابعة للأخيرة .

ضآلة الايراد :

من العرض الموجز الذى قدمناه نرى كيف أصبحت ثروة العراق النفطية ، ذات الإمكانيات الواقرة فى أيدى الشركات البترولية الكبرى .

ومع ذلك لم تحصل الحكومة العراقية ، كغيرها من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، إلا على حصة يسيرة من الأرباح ، مع أن البترول كان ينبغى أن يكون مورداً رئيسياً من موارد الخزانة لأنه مصدر الثروة الرئيسى فى هذه البلدان ، إذ هو بالنسبة إليها كالقطن فى مصر . ويكفى لبيان ضآلة مكاسب البلدان المنتجة أن نورد هذه الأرقام التى توضح نسبة عوائد النفط إلى مجموع إيرادات هذه الدول ، وذلك قبل التعديلات الأخيرة مما سنشير إليها فيما بعد[1] .

---

(١) ملحق رقم ٦ من كتاب « فى شؤون النفط » (من منشورات حزب الاستقلال ، بغداد ١٩٥١) .

الموازنة	إيران (بملايين الريالات)				العراق (بملايين الدنانير)				المملكة العربية السعودية بملايين الريالات	البحرين (بملايين الريالات)
	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٩
الإيرادات العامة	١٠٢٥٨	٣٠٤٦٣	٧٠٥٣٢	٩٠٩٣٠	٧٠٤٨	١٨٠٨١	٢٣٠٣٧	٢٧٠١٦	٢١٥	٧٠٠٤
عوائد النفط	— [1]	٥٢٦	١٠١٧٤	١٠٢٨٤	١٠٩٧	١٠٨٨	١٠٨٧	٣٠١٢	١٠٦	٣٠٨٥
نسبة العوائد إلى الإيرادات فى المائة	—	١٥٠٢	١٥٠٦	١٢٠٩	٢٦٠٣	١٠	٨	١١٠٥	٤٩٠٣	٥٤٠٦

(١) لم تدخلها إيران فى الميزانية العامة لتلك السنة

(ثالثا) الدعوة إلى تعديل الامتيازات

لم يمض طويل حتى أخذ الرأى العام العراقى يطالب بتعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط على أساس زيادة حصة الحكومة ، وتوسيع نطاق الإنتاج ، والإصرار على تنفيذ الشركات لنصوص العقود التى ارتبطت بها .

فى ٩ مارس ١٩٤٩ كتب النائب فائق السامرائى مقالا فى جريدة « لواء الاستقلال » قال فيه :

« نصت الفقرة (٢) من الملحق رقم (٤) المعدلة للمادة (١٤) من المقاولة على لزوم إقامة الشركة بكل سرعة مناسبة مصفى فى مكان تعينه الحكومة يكون ملاصقاً لسكة حديدية وفى جوار كركوك ، وينشأ المصفى المذكور على حساب الحكومة وتشغله الحكومة لسد حاجة العراق ، ويستوعب السكية الكافية لسد هذه الحاجة وعلى الحكومة أن تبادر إلى تسلم المصفى المذكور فوراً عند إكماله ، ولكن هذا المصفى ظل طيلة هذه السنوات بين أخذ ورد لأن الشركة نفسها لا ترى فيه ما يؤمن مصالحها ولها فى حيفا مصفى » . ومعنى هذا النقد أن الشركة لم تقم بتنفيذ أحد التزاماتها المنصوص عليها فى الامتياز .

وفى سنة ١٩٤٩ تقرر البدء فى عمل مفاوضات مع الشركات ، واشتدت الدعوة إلى التعديل فى البلاد ، وراحت جريدة « صدى الأهالى » لسان حال الحزب الوطنى الديموقراطى تعبر عن المطالب التى لابد من السعى إلى تحقيقها ، وهنا نختار المقال الذى نشره فى صفحتها الأولى الأستاذ محمد حديد بعنوان « تعديل امتيازات النفط » وذلك فى ٨ مايو سنة ١٩٥٠ .

١ — تعديل مقدار البدل الذى يدفع للعراق لقاء استثمار النفط من قبل الشركات بحيث يساوى نصف قيمة النفط المصدر ، كما تنص عليه الامتيازات الحديثة التى تمنحها الحكومات المستقلة ، ويجب أن يكون

قسم قسم من هذا البدل عيناً ، فتأخذ الحكومة حصة من النفط تعادل ربع الكميات المصدرة ، والقسم الآخر يدفع ببدل نقدى عن كل طن من النفط المصدر ، ويجب أن يعادل ربع قيمته كما يجب أن يدفع هذا البدل النقدى إما بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل للذهب ، أو بالعملة الاسترلينية ، بشرط أن يكون سعر التحويل من الذهب إلى العملة الإسترلينية مساويا للسعر الحر فى الأسواق العالمية ، وليس للسعر الرسمى الذى يعتبر وهمياً .

٢ — توحيد الامتيازات الثلاثة الممنوحة لاستثمار النفط فى العراق على أساس البدل المذكور .

٣ — زيادة الحد الأدنى لتصدير النفط فى كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية إنتاج كل منطقة ، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر فى الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طناً سنوياً .

٤ — حصر مناطق الامتيازات بالحقول التى اكتشف فيها النفط حتى الآن ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات ، لتتصرف فيها الحكومة العراقية ، أو تمنح فيها امتيازات أخرى .

٥ — تعديل الأحكام التى يحدد بموجبها سعر النفط المباع فى العراق بحيث تسمح بتجهيز البلاد بالنفط ، وهى صاحبته ، بسعر التكليف مع ربح معقول ، إلى أن تقوم الحكومة بمشروع مصفى النفط العتيد .

٦ — إخضاع شركات النفط لضريبة الدخل أو زيادة المبلغ المقطوع الذى تدفعه لقاءها ، لاسيما وأن إحدى الشركات التابعة لها ، وهى شركة نفط الرافدين ، تحصل على ربح كبير من بيع النفط فى العراق دون دفع ضريبة على ذلك .

٧ — تعديل الأحكام الخاصة باستخدام العراقيين ، بحيث تكون الشركات

بدون قيد أو شرط باستخدام العراقيين إلا فى الوظائف التى توافق الحكومة العراقية على استخدام الأجانب فيها لعدم توافر العراقيين للاشتغال فيها ، وأن تكون الشركات ملزمة بإرسال البعثات من العراقيين إلى خارج العراق ، وفتح دورات خاصة لهم فى العراق لتدريبهم على أعمالها .

٨ — إلزام الشركات بتحسين أحوال عمالها وتهيئة وسائل الراحة والرفاه لهم.

وهناك فى الامتيازات أمور ثانية كثيرة تستوجب التعديل لتأمين مصلحة العراق ولسد الطريق أمام الشركات للتملص من القيام بواجباتها والتزاماتها كما تفعل حتى الآن ، بواسطة وجود بعض القيود الاحترازية أو العبارات الغامضة .

ولكن يجب أن يكون الشرط الأول والأهم لتعديل امتيازات النفط ، نقل مصب النفط[1] ومعمل تصفيته من حيفا إلى ميناء عربى آخر ، ويجب ألا تتساهل الحكومة فى هذا الأمر مطلقاً . فيجب أن تفهم الشركات أنه ليس بوسع العراق قطعاً أن يسمح بصب النفط فى حيفا ، وعلى الشركات أن تقطع أملها فى ذلك وأن تبادر إلى نقل مصب النفط إلى ميناء عربى .

دعوة الى التأميم :

وتقدم فريق من النواب بطلب لسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط وتلى فى جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ وقد جاء فيه :

«بالرغم مما أصاب العراق من غبن فاحش فى امتيازاته النفطية المجحفة فإن شركات النفط فى العراق قد أظهرت تعنتاً كبيراً وإصراراً على غصب حقوق العراق مما أدى إلى إمعانها فى مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ، ومن ذلك :

---

(١) ثم بعد ذلك مد خط الأنابيب من كركوك إلى بانياس (الطبعة الرابعة) .

أولا : أنها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة والتى فى مقدورها زيادة طاقة الإنتاج أضعافا مضاعفة .

ثانياً : أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة والموصل لأن امتيازهما أقل استغلالا من امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثاً : امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالتى Royalty) على أساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز .

رابعاً : أحجمت عن تدريب العراقيين فى الخارج على الأعمال الفنية مما التزمت به فى نصوص الامتياز وقد مضى أكثر من ربع قرن دون أن تهيء خبيراً عراقياً واحداً حتى الآن .

لذلك نرى من الواجب أن نتقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الأساسى[1] راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط فى العراق جميعها دون استثناء » .

بعض المخالفات من جانب الشركات :

وفى جلسة مجلس النواب العراقى المنعقدة فى ٢٧ أبريل ١٩٥١ تكلم النائب فائق السامرائى فأورد طائفة من المخالفات التى ارتكبتها الشركات :

أولا : نصت المادة (٣٤) من امتياز شركة النفط العراقية المحدودة على أنه « كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهما للبيع تفتح قوائم الاكتتاب فى العراق ، ويفضل العراقيون المقيمون فى العراق على غيرهم فى

---

(١) أى الدستور .

الاكتتاب بعشرين فى المائة على الأقل من الأسهم المعروضة للبيع » ، وهناك نص مماثل فى جميع الامتيازات النفطية الأخرى .

ثم استطرد النائب يقول : وقد مر أكثر من عشرين سنة على منح امتياز شركة النفط العراقية وزيد رأسمال الشركات فى مناسبات مختلفة ، ومع هذا فلم يفسح المجال حتى الآن للحكومة العراقية أو للعراقيين بالاكتتاب فى أسهم الشركات . وقد سبق أن عرضت على حضراتكم أن هذا الحق كفلته اتفاقية سان ريمو . . . كما يلاحظ أيضا أن الحكومة قبل عقدها اتفاقية شركة النفط العراقية (التركية حينذاك) فى عام ١٩٢٥ كانت قد استفسرت من الجهات البريطانية المختصة عما إذا كان الحق الذى نصت عليه اتفاقية سان ريمو فيما يتعلق بإشراك العراق فى رأسمال الشركة يعتبر نافذاً وأيدت الحكومة البريطانية ذلك » . ولكن شركة النفط رفضت تنفيذ النص بحجة قيامها على الأساس الفردى ، فالمادة (٣) من نظامها الداخلى تنص على أن الشركة خصوصية لا تعرض أسهمها للبيع على الجمهور ، كما أن المادة (١١) تقضى بتوزيع الأسهم الجديدة على الفرقاء المساهمين الخمسة الذين يؤلفون الشركة بنسبة الحصص التى يملكونها . وهذا الاعتراض يخالف المادة (٣٢) من عقد الامتياز والذى يحتم على الشركة أن يتضمن نظامها الداخلى ما تريده الحكومة من أحكام مقاولة الامتياز . وجددت الحكومة العراقية محاولتها بعد الحرب العالمية الثانية فرفضت الشركة قبولها كفريق مساهم .

ثانيا : نصت المادة (٢٩) من اتفاقية شركة النفط العراقية على وجوب قيام « الشركة بقدر ما يمكن عمليا ضمن المعقول وبأقرب ما يمكن من الوقت بتدريب العراقيين على الأعمال الهندسية والكيمياء والحفر والميكانيك وغيرها من الأعمال الفنية » ، وبالرغم من انقضاء مدة طويلة لم تتخذ الشركة تدابير جدية لإحلال العراقيين محل الأجانب فى الوظائف الفنية .

ثالثاً : وإذ انتقل النائب إلى موضوع دفع حصة الحكومة بالسعر الحقيقي للذهب وهو الذى عرض أمره على المحاكم البريطانية ، انتقد موقف الشركات ووازن بينه وبين ما جرى فى المملكة العربية السعودية حين اضطرت الشركات إلى الموافقة على أن يكون الدفع حسب أسعار هذه الدولة لأن اتفاقية النفط عقدت فيها لا فى أمريكا ، ثم قال « إن المادة المختصة بدفع حصة الحكومة فى امتياز النفط السعودى تشابه تماما النص الوارد فى المادة العاشرة من امتياز الشركة العراقية » .

(رابعاً) التعديلات الجديدة

إزاء اشتداد الدعوة إلى تصحيح الأوضاع عمدت الحكومة العراقية إلى المفاوضة مع الشركات ، وصدر قرار من مجلس الوزراء فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ مخولا الوفد المفاوض المداولة على الأمور الآتية :

١ — أن تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب فى السوق الحر بدلا من السعر الرسمى للذهب .

٢ — مطالبة شركة النفط العراقية بتنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية تمهيداً لإعادة النظر فى حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب فى تاريخ ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٥٤ .

٣ — السعى لزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ — السعى لجعل حصة الحكومة العينية لشركتى نفط البصرة والموصل متناسباً مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث فى العراق وذلك على أساس المثالثة .

التعديل الاول سنة ١٩٥٠ :

وفى ١٥ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٠ أصدرت مديرية الدعاية العامة بيانا رسمياً جاء فيه أن وفد المفاوضة توصل إلى النتائج الآتية :

أولا : أن نصوص الامتيازات توجب الذهاب إلى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الأهمية بمكان للعراق فقد أصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشركات حول هذه النقطة الحيوية عن طريق المحاكم بدلا من التحكيم . وقد وافقت الشركة على ذلك وقررت الحكومة إقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

ثانياً : استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الأعلى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز بنسبة ستة شلنات ذهبا للطن الواحد بدلا من أربعة .

ومما هو جدير بالذكر أن الحد الأعلى المذكور فى المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب أسعار النفط وأرباح الشركة وخسائرها للمدة المبتدئة من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤ إلى نهاية تشرين الأول سنة ١٩٥٤ . غير أن الوفد المفاوض نجح فى حمل الشركة على أن تدفع للعراق ابتداء من كانون ثانى (يناير) سنة ١٩٥٠ الحد الأعلى البالغ ٦ شلنات ذهب للطن الواحد دون المساس بحقوق العراق المنصوص عليها فى الامتياز . وينتظر أن يدخل العراق نتيجة لهذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار بالإضافة إلى المبالغ التى يستحقها خلال المدة المبتدئة من أول كانون ثانى سنة ١٩٥٠ إلى نهاية تشرين أول سنة ١٩٥٤ .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل أن يبلغ الإنتاج فى نهاية عام ١٩٥٣ ثمانية عشر مليون طن سنويا بدلا من ٦ مليون طن الحالية وبهذا تزداد مدخولات العراق من حصته زيادة كبيرة .

أما فيما يتعلق بشركتى نفط البصرة والموصل فقد ارتؤى مواصلة المفاوضات فى المستقبل معهما لتحقيق النقاط الأخرى التى تضمنها قرار مجلس الوزراء .

التعديل الثانى سنة ١٩٥١ :

لم ترض المعارضة فى العراق عن الاتفاق وهاجمته واتهمت نورى السعيد بالتفريط فى حقوق البلاد ، وأخذت الدعوة تشتد من جديد مطالبة بمزايا أوفر ، بل وراح الكثيرون يدعون إلى تأميم الصناعة البترولية ، كما رأينا فى الطلب الذى تقدم به عدد من النواب إلى المجلس النيابى . ومما ساعد على قوة هذه الدعوات ما أقدمت عليه إيران من تأميم البترول وإلغاء امتياز الشركة البريطانية ، كما أن الشركات الأمريكية بادرت إلى عقد اتفاقات جديدة مع المملكة العربية السعودية والكويت على أساس المشاركة فى الأرباح ، مما زاد من نصيب تلك البلدان زيادة كبيرة .

وإزاء هذا ، ورغبة فى تهدئة الخواطر ، وخشية عن تكرار ماوقع فى إيران ، وتمشيا مع اتجاه الشركات الأمريكية ، عقد اتفاق جديد فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٥١ ويتضمن شكلا آخر من المشاركة المتساوية فى الأرباح قبل دفع الضرائب الأجنبية . ويحدد الربح بأن تخصم من قيمة الزيت الخام عند الحدود العراقية نفقات الإنتاج والنقل إلى الحدود ، ولكن يجب ألا يقل ما يحصل عليه العراق عن قيمة ربع الزيت الخام الذى تنتجه وتنقله شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل عند موانى شرق البحر المتوسط ، وعن ثلث الزيت الخام الذى تنتجه وتنقله شركة نفط البصرة عند ميناء الفاو الواقع على الخليج الفارسى . وللحكومة العراقية أن تأخذ عينا عند النهايات البحرية ٥ر١٢٪ من الزيت الخام المستخرج فى العراق .

وينص الاتفاق كذلك على أن الحد الأدنى لإنتاج الشركة العراقية وشركة الموصل ٢٢ مليونا من الأطنان الطولية لسنة ١٩٥٤ وما بعدها ، ٨ ملايين بالنسبة لشركة

البصرة لسنة ١٩٥٦ وما بعدها . وبذلك سيصل إنتاج النفط العراقى إلى ٣٠ مليون طنا طولياً على الأقل سنة ١٩٥٥ . وعلاوة على ذلك تعهدت الشركات أن تزود معمل التكرير الحكومى المزمع إقامته عند بايجى على مقربة من بغداد (وقد تم العمل فعلا سنة ١٩٥٢) بالزيت الخام اللازم للاستهلاك المحلى بسعر خمسة شلنات للطن وهو سعر التكلفة (ويعادل ٣ر١٠ سنتا للبرميل) ، على أن تتحمل الحكومة نفقة نقله .

والنصوص الأخرى فى الاتفاق تتضمن المسائل التالية :

(١) تدريب الموظفين العراقيين فى كركوك وبالجامعات البريطانية .

(٢) إستخدام العمال العراقيين بقدر الإمكان .

(٣) تعيين عدد من المديرين العراقيين فى مجالس إدارة الشركات .

(٤) دفع ١٤ مليون دولاراً لتسوية الخلافات القديمة .

(٥) دفع حد أدنى قدره ١٤ مليون دولاراً سنوياً وذلك لمدة عامين فى حالة التوقف الإجبارى لعمليات استنباط البترول .

(٦) إعادة النظر فى الاتفاق إذا ما عقدت البلدان المجاورة اتفاقات مع شركات النفط وتتضمن شروطاً أفضل .

وطبقاً لهذا الاتفاق الجديد ارتفعت حصة العراق من ٨ر٧ مليون دولار سنة ١٩٤٩ وحوالى ٢٠ مليوناً سنة ١٩٥٠ إلى حوالى ٤٠ مليوناً سنة ١٩٥١ (خلاف مبلغ ١٤ مليون دولاراً المنصوص عليه لتسوية الخلافات القديمة) ، ومن المتوقع أن يحصل العراق فى سنة ١٩٥٥ على ١٦٥ مليونا من الدولارات (أو ٥٩ مليون جنيهاً).

وبمقتضى اتفاق عقد مع « شركة النفط الإنجليزية — الإيرانية » ستستولى حكومة العراق على شركتى خانقين والرافدين وبذلك تشرف على عملية توزيع النفط فى السوق المحلية وتحصل على الأرباح . وكذلك ستنقل الشركات مصفاة خانقين وما لهما من مستودعات وخزانات ومراكز توزيع ووسائل نقل برى وبحرى إلى

الحكومة . وستقوم شركة خانقين بدور الموزع فى العراق حتى سنة ١٩٦١ . كما ستقيم فى البصرة معملا لتكرير مشتقات النفط اللازمة للأسواق فى جنوب العراق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق الأخير كان كسبا واضحاً للعراق إذ ما قيس بالأحوال السابقة ومن الناحية المالية .

البترول والاقتصاد العراقى :

يلعب البترول العراقى دوراً هاما فى اقتصاديات البلاد ، سيزداد أثره كلما تقدم الإنتاج وزادت الأرباح . وتعنى الحكومات العراقية باستغلال حصتها فى تنفيذ أعمال العمران وخصوصاً بعد أن تقرر زيادة هذه الحصة بسبب الاتفاق الأخير والذى أشرنا إليه . ولقد أعلن فى ٣ إبريل سنة ١٩٥١ تخصيص ٩١ مليون ديناراً من الإيرادات الآتية عن طريق البترول لمشروع سنوات خمس . غير أن احتمالات أخرى يجب أن توخذ فى الحسبان وتقصد بها تناقص الإنتاج وبالتالى الأرباح إذا ما سويت المشكلة الإيرانية من جهـــة ، وزاد الإنتاج فى المناطق الأخرى بالشرق الأوسط من جهة أخرى(١).

---

(١) The Oil'of Irak by Beniamin Shwadran (Middle Eastern Affairs) December 1952, p·381.

ملحق رقم (٥) [1]

المدفوعات إلى الحكومة العراقية

السنة	المدفوعات بالدينار
متوسط ١٩٢٧/٢٨ - ٣٤/١٩٣٣	٦٤٤٦٩١
٣٥/١٩٣٤	١٠١٩٣٠٤
٣٦/١٩٣٥	٥٩٨٢٠٢
٣٧/١٩٣٦	٥٩٩٩٦٨
٣٨/١٩٣٧	٧٣٠٧٣١
٣٩/١٩٣٨	١٩٧٧٤٥٨
٤٠/١٩٣٩	٢٠١٤٠٨٨
٤١/١٩٤٠	١٥٧٥٩١٥
٤٢/١٩٤١	١٤٦٣٣٧٠
٤٣/١٩٤٢	١٤٦٣٣٧١
٤٤/١٩٤٣	١٧٩٤٢٤٥
٤٥/١٩٤٤	٢١٣٢٤٠٥
٤٦/١٩٤٥	٢٣١٥٥٩٩
٤٧/١٩٤٦	٢٣٢٦٩٦٨
٤٨/١٩٤٧	١٣٤٦٢٨٠
١٩٤٨	٢٠١٢٠٠٠
١٩٤٩	٤٣٨٨٠٠٠
١٩٥٠	٥٢٨٥٠٠٠

---

(١) المصدر السابق ص٣٧٩ ، وهذه الأرقام ارتفعت بصورة واضحة بعد التعديل الأخير الذى أشرنا إليه .

الفصل الثامن

ايران والحد من الاحتكار الانجليزى

الحرب العالمية الأولى

وقفت إيران على الحياد ولم تشترك فى الحرب إلى جانب أى الطرفين ، ومع هـذا كان جانب كبير من أرضها مسرحا للعمليات الحربيـة . ولما انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى ناحية دول الوسط وأعلنت الحرب على الحلفاء اكتسبت أنابيب بترول إيران أهمية كبيرة ، إذ كان من صالح الأتراك تدميرها وتعطيلها عن العمل ، كما حرصت الدولة البريطانيـة على الدفاع عنها وعن منـابع الزيت ومنشآت الشركة .

وحدث أن قطعت الأنابيب فى بعض المواضع بفعل قبائل إيرانية تأثرت بدعاية الأتراك المسلمين ، فما كان من الشركة إلا أن لجأت إلى إجراءات غريبة فامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، ثم طالبت بتعويض قدره ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه عما لحقها من الأضرار . وأبت الحكومة الإيرانية قبول هذا الوضع ، لأن حيادها خرقه الطرفان المتحاربان خلافا للقواعد القانونية الدولية المرعية ، وفضلا عن هذا فإن خبراء من الإنجليز قدروا الخسارة بمبلغ بسيط لم يتجاوز عشرين ألفا من الجنيهات .

توترت العلاقات بين الطرفين ، خاصة وأن الشركة أبت أن تقبل فكرة التحكيم فى هذا الخلاف كما تقضي بذلك نصوص عقد الامتياز .

وتعرضت البلاد للأهوال وأعمال التدمير بسبب حرب العصابات التى نشبت خلال الحرب ، وبسبب زحف وارتداد الأتراك والروس . وكانت الجيوش المتحاربة

أثناء تقهقرها تسلب الناس ما يملكون من مال وغذاء ، وهذا إلى جانب الخسائر الكثيرة فى الأرواح .

وانتهزت انجلترا والروسيا فرصة الحرب فتفاهمتا فيما بينهما على حساب هذا القطر ، فأطلقت يد روسيا فى القسم الشمالى منه بينما اختصت انجلترا بالمنطقة الوسطى المحايدة ومعها الجزء الجنوبى من البلاد[١] ، وبهذا قسمت البلاد نهائيا بين الدولتين . وكان الاتفاق سريا بطبيعة الحال ، ولكن بعد انقلاب نظام الحكم فى الروسيا وسقوط حكم القياصرة على أثر ثورة سنة ١٩١٧ الإشتراكية الحاسمة أسرع الحكام الجدد فأذاعوا نصوص الاتفاقات السرية التى عقدتها الحكومة القيصرية مع حلفائها ، ولما علم الإيرانيون بنبأ ذلك التقسيم اشتد غضبهم على إنجلترا ، ورأوا فيها عدواً يعمل مافى وسعه على امتلاك بلادهم وإدخالها فى نطاق الإمبراطورية ، وبذلك زادت العلاقات بين الطرفين سوءاً وتوتراً .

ولما وضعت الحرب أوزارها طالبت إيران أن تمثل فى مؤتمر الصلح ، وبعثت وفداً من قبلها إلى باريس لعرض قضيتها على الدول المنتصرة . وكان لإيران مطالب أهمها :

١ — تعديل حدودها ، بحيث تشمل مناطق واسعة على حساب روسيا وتركيا[٢] .

٢ — التعويض الملائم عن الأضرار التى أصابتها بسبب الأعمال الحربية التى قام بها الطرفان المتحاربان فى أراضيها .

٣ — إلغاء الامتيازات التى كان الأجانب يتمتعون بها .

---

(١) فى سنة ١٩٠٧ عقد اتفاق بين الروسيا وانجلترا وبمقتضاه قسمت بلاد فارس منطقتى نفوذ ، الشمالية لروسيا والجنوبية لانجلترا . وبينهما منطقة محايدة لمنع الإحتكاك بين الطرفين .

(٢) طالبت بغرب آسيا الصغرى لغاية نهر الفرات بما فى ذلك ولايتا ديار بكر والموصل ، ثم إقليم القوقاز بما فيه باكو وأريفان ، ومناطق أخرى فى الشرق بحيث تشمل مقاطعتى مرو وخيوه .

أبت إنجلترا الموافقة على السماح للوفد الإيرانى بحضور مؤتمر الصلح بحجة أنه يضم الدول التى اشتركت فى الحرب فعلا[١] ، كما كانت ترى أن مستقبل إيران لا يعنى أحداً سوى إنجلترا وحدها . وقد كان لهذا العمل من جانب الإنجليز آثار سيئة ، فمن جهة استاء الإيرانيون لهذا الموقف إزاء وفدهم ، وهو موقف فيه إشعار بالإهانة والاحتقار . ومن جهة أخرى ثارت شكوك الدول الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة حيث سرى الإعتقاد بأن لانجلترا أغراضاً خفية فى ذلك البلد الشرقى .

فى هذا الوقت أرسلت إنجلترا إلى طهران وزيراً مفوضا فى شخص سير هترى كوكس وهو من أبرع الدبلوماسيين الإنجليز ذوى الخبرة الواسعة فى شئون الشرق الأوسط ، وكان مؤيداً كل التأييد من جانب لورد كرزون . ودارت المفاوضات بين كوكس وحكومة طهران ، واستغرقت تسعة أشهر ، وأخيرا وصل الطرفان إلى اتفاق فى ٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وفيما يلى أهم نصوصه[٢] :

---

(١) هذة حجج يراد بها ابعاد القضايا القومية من أن تعرض على هذه الهيئات الدولية ، ويلاحظ أن انجلترا كذلك حالت دون عرض الوفد المصرى لأمر مصر على مؤتمر فرساى .

(٢) راجع الجزء الثانى من كتاب Sir percy Sykes . History of Persia (ص ٥٢٠ — ٥٢١) وقد جاء فى ديباجة الإتفاق مايأتى

« In virtue of the close ties of friendship which have existed between the two Governments in the past and in the conviction that it is the essential and mutual interests of both in future that these ties should be cemented' and that the progress and prosperity of Persia should be promoted to the utmost' it is hereby agreed between the Persian Government on the one hand and his Britannic Majesty's Minister acting on behalf his Government on the other, as follows » .

ويتلو ذلك نصوص الإتفاق .

١ — الاعتراف باستقلال إيران وسلامة أراضيها .

٢ — تقدم الحكومة البريطانية المستشارين الذين تطلبهم الحكومة الايرانية .

٣ — تقدم انجلترا الضباط والمعدات والذخائر لإيران بصدد تنظيم جيشها .

٤ — عقد قرض لإيران قدره مليونان من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٢٠ سنة . لمساعدتها على تمويل المشروعات الإصلاحية المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من الاتفاق .

٥ — التعاون المشترك فى تنمية التجارة ومكافحة المجاعة ، وذلك بالاشتراك فى المشروعات التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغايات ، كإنشاء الطرق الحديدية ووسائل النقل الأخرى .

٦ — اتفاق الحكومتين على تأليف لجنة مشتركة لفحص وإعادة النظر فى التعريفة الجمركية القائمة بقصد إصلاحها بما يكفل مصالح البلاد المشروعة وزيادة رخائها .

وبرغم التأكيد باستقلال البلاد وسلامة أراضيها فإن الاتفاق يمكن اعتباره إجمالا كمعاهدة حماية مستترة ، وقد أثار هذا الاتفاق الذى لم يودع مكتب عصبة الأمم شكوك فرنسا وغيرها من الدول ، كما غضب له الوطنيون من أهل إيران إذ رأوا فيه إشرافا بريطانيا على بلادهم .

كان لابد من أن يعرض الاتفاق على المجلس (البرلمان) تمشيا مع نصوص الدستور الصادر فى ١٩٠٦ . وفى خريف سنة ١٩١٩ توجه الشاه إلى انجلترا فى زيارة استقبل فيها استقبالا طيباً من جانب الحكومة الإنجليزية ، وهناك أعرب عن تقديره البالغ لما تم بين البلدين ، وأخيراً عاد إلى طهران .

وفى هذا الوقت سقطت الوزارة القائمة بالحكم ، وخلفتها أخرى أحد أعضائها ممن كانوا موالين للألمان خلال الحرب . وبهذا يمكن القول بأن الاتفاق صار غير نافذ المفعول من الوجهة العملية ولم يبق إلا ظهور الرجل الذى يفصح عن هذا رسمياً .

---

(١) Margret Boveri. — Minaret and Pipe Line p· 275 .

قلب نظام الحكم

حدد يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ لاجتماع « المجلس » وكان المنظور أن يعرض عليه الاتفاق مع انجلترا . وفى يوم ٢١ فبراير زحف على العاصمة واستولى عليها الضابط رضا خان الذى ينتمى إلى طبقة الفلاحين من أهل مقاطعة مازندران وأصبح وزيراً للحربية ، وأسرعت الوزارة الجديدة فى السادس والعشرين من الشهر نفسه إلى إعلان إلغاء الاتفاق مع انجلترا ، وهو اليوم الذى وقع فيه بمدينة موسكو إتفاق بين إيران وروسيا السوفيتية فى صالح الدولة الأولى كثيراً ، الأمر الذى عزز موقف الوزارة إزاء انجلترا وما لها من أطماع ومصالح اقتصادية كبيرة فى البلاد . وقد أقر المجلس سياسة الوزارة ، وبدت خلال المناقشات التى دارت روح العداء واضحة نحو الدولة البريطانية .

وفى سنة ١٩٢٤ استطاع رضا خان أن يتخلص من رئيس الوزراء ويتولى منصبه ، وبهذا آلت إليه مقاليد الأمور وأصبح له الإشراف الفعلى على سياسة البلاد واتجاهها ، وفى العام نفسه غادر السلطان أحمد البلاد خوفا على حياته وسافر إلى أوربا حيث أقام بها إلى أن مات سنة ١٩٣٠ .

وكانت تركيا قد ألغت السلطنة واتجهت إلى الجمهورية فأثر ذلك فى إيران وقامت حركة عبرت عنها الصحافة ، وترمى إلى إقامة الحكم الجمهورى . ولكن إقدام تركيا على إلغاء الخلافة وما تلا ذلك من أعمال عدها الرجعيون خروجاً على الإسلام ، كان له رد فعل فى إيران ، فخمدت حركة المطالبة بالحكم الجمهورى . إلا أن البلاد قررت فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ عزل الشاه المقيم فى بلاد أجنبية بعيداً عن وطنه ، ودعيت جمعية تأسيسية نادت برضا خان شاها أى امبراطوراً للبلاد باسم « الشاه رضا بهلوى » .

عرض موجز لتقدم ايران بعد الحرب العظمى :

اتجهت سياسة الشاه الجديد نحو تعمير مرافق البلاد من مختلف النواحى . وكان أول ما ينبغى عمله المبادرة إلى دعم سلطان الحكومة المركزية وبسطه على

كافة الأرجاء . ولهذا ضربت الحكومة على أيدى القبائل العابثة بالنظام وجردتها من سلاحها ، وأخمدت ثورات دبرها دعاة الفتن فى بعض المقاطعات . وزجت بنفر من الزعماء والرؤساء المتمردين والنزاعين إلى الاستقلال المحلى فى غياهب السجون ، وعملت على تقوية الجيش وزيادة عدده . وكان من أثر هذا كله أن انتشر الأمن وساد الهدوء ، وهذا كله عنصر أساسى لا بد من توفره حتى يمكن ضمان الاستقرار والنجاح للسياسة الإصلاحية المنشودة .

اتجهت عناية الحكومة بعد ذلك إلى الحالة المالية وعينت الدكتور Millspaugh الأمريكى مستشاراً ماليا وزودته فى بادىء الأمر بسلطات واسعة ، فأقبل الرجل على عمله بهمة ونشاط وإخلاص . وقد ترتب على جهوده أن زادت إيرادات الحكومة وأمكن إجراء وفر فى المصروفات ، وتوازنت الميزانية . ولكن ما لبث الخلاف أن نشب بينه وبين الحكومة . ويلاحظ أولا أن العزم على جباية الضرائب من الأغنياء والفقراء على حد سواء أثار غضب الطبقة المالكة فى البلاد لأنها تعودت أن تتضخم جيوبها على حساب الجماهير الكادحة من فقراء الفلاحين والصناع .

وكذلك عمدت الإدارة المالية إلى طرد عدد من الموظفين غير الأكفاء والذين كانوا يشغلون مناسبهم بحكم القرابة أو مراكزهم فى أسراتهم وعشائرهم ، وهو ذلك الداء الوبيل فى الأمم الشرقية حيث تلعب المحسوبية دوراً كبيراً . وحدث أن ثار الجند فى خراسان لعدم دفع مرتباتهم ، وهنا طالب الشاه بمبلغ من المال حتى يتمكن من تسوية النزاع فأبى الأمريكى ، الأمر الذى اضطر معه الامبراطور إلى أن يستدين ٣٠٠ر٠٠٠ ريال من أحد مصارف طهران . ووقف المستشار موقف تصلب إزاء مطالب روسيا بشأن مصايد الأسماك إذ رفض الموافقة على منح أية امتيازات . ولكن ما لبثت الظروف أن أجبرت الحكومة الإيرانية على التفاهم مع الحكومة السوفيتية ، مما أثار غضب المستشار المالى إلى درجة شديدة .

وأخيرا نشب الخلاف الذى لم يتمكن الطرفان من تسويته ، ذلك أن الحكومة أرادت فى حالة تجديد عقد الرجل أن تحد من سلطاته وطلبت أن يحال أى نزاع بينهما على مجلس الوزراء أو «المجلس» أى البرلمان الإيرانى ، ولكن أصر الدكتور

على أن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية وحدها لاغير[1]. وهنا انتهت أعمال البعثة الأمريكية وغادرت البلاد ، وأخذت الحكومة الإيرانية تستعين بعد ذلك بخبراء من دول أخرى كألمانيا وسويسرا ، وبعضها دول ليس لها أطماع استعمارية خاصة فى البلاد .

كان حجر الزاوية فى سياسة العهد الجديد تحقيق استقلال البلاد بطريقة فعلية ، وأول ما يجب السعى إلى تحقيقه التخلص من الامتيازات القضائية التى يتمتع بها الأجانب المقيمون فى البلاد . ويلاحظ أن روسيا تنازلت عما كان لرعاياها من امتيازات من هذا النوع سنة ١٩٢١ ، فكان هذا العمل ورقة رابحة فى يد الحكومة الإيرانية . وفضلا عن هذا فإن الدول اعترفت لتركيا الحديثة بحقها فى الخلاص من الامتيازات (معاهدة لوزان) . وأخذت الحكومة الإيرانية تعمل على إصلاح النظام القضائى فى بلادها أولا .

وفى سنة ١٩٢٧ صدرت التنظيمات القضائية الجديدة معتمدة على القانون الفرنسى وبعد هذا أبلغت الدول عزمها على إلغاء الامتيازات نهائيا من عام ١٩٢٨ ، فوافقت فرنسا على هذا الإجراء ، أما انجلترا فتشبثت أولا ولكنها اضطرت إلى الرضوخ أخيراً والموافقة على سياسة الحكومة الإيرانية . وفى السنة ذاتها صدر النظام الجمركى الجديد ويقتضاه فرض حد أعلى كبير للرسوم الجمركية بالنسبة إلى البلاد الأجنبية جميعاً إلا مع الدول التى تعقد معاهدات مع إيران فإنها تتمتع بالحد الأدنى . وقد وافقت الدول على النظام الجديد ، وبذا تخلصت البلاد من القيود المفروضة على استقلالها الاقتصادى . وما ذلك إلا لأن قادة إيران صمموا على الاستقلال وعرفوا السبل إليه واختاروا

الظروف المناسبة واستغلوا المواقف الدولية فنجحوا ووفقوا ! أليس هذا درساً لغيرهم؟ نعتقد ذلك .

ولكن أى تقدم اقتصادى فى بلاد كإيران غير ميسور مادامت المواصلات الداخلية متأخرة لأنها بلاد شاسعة الأرجاء ومعظمها جبلى وعر . فعند اعتلاء الشاه

---

(١) Sir Percy Sykes: History of Persia. vol 11 p. 560

العرش لم يزد طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال وسير العجلات عن ١٢٠٠ ميل فأقدمت الحكومة على الاكثار منها ومتابعة العناية بها وإصلاح الموجود منها. وكانت النتيجة أن تضاعف طولها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، ثم بدأت بعد ذلك العمل فى مد خط حديدى كبير يعد من أبرز الأعمال الإصلاحية التى تمت فى إيران الحديثة.

وبذلت جهود كبيرة نجحت إلى حد طيب فى تنمية الزراعة وتنشيط التجارة وإدخال النهضة الصناعية أسوة بدول الغرب وحتى يكمل الاستقلال الاقتصادى للبلاد. ومما يلاحظ على سياسة الحكومة الإيرانية احتكارها للتجارة فعلا بحيث أنها كانت تسيطر على الصادرات والواردات، كما كان كثير من المصانع والمنشآت ملكا للدولة. وقد يعترض البعض من رجال الاقتصاد على امتلاك الحكومة لمظاهر النشاط الاقتصادى، ولكنا نرى اليوم الدول تعمد إلى توطين أو تأميم الكثير من المشروعات Nationalisation إذا كان الغرض من هذا العمل على مافيه صالح مختلف طوائف المجتمع وأن يكون هدفه القضاء على الفوارق القائمة والتى أثبتت ضررها أكثر مما أدت إلى مصلحة المجموع.

لعلنا توسعنا نوعا فى الحديث عن نهضة إيران الحديثة، ولكن الواقع أن هذا العرض كان أمراً لابد منه حتى نستطيع أن نبين حالة البلاد فى ذلك العهد الجديد، وحتى يتسنى لنا إدراك الدوافع والظروف التى انتهت بالنزاع الخطير الذى نشب بشكل حاد منذ سنة ١٩٢٨ بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية.

النزاع مع شركة النفط

تحدثنا فى فصل سابق عن امتياز دارسى ومدى ما انطوى عليه من الغبن بالنسبة إلى إيران. وبالرغم من المزايا الكبيرة التى حصلت عليها الشركة البريطانية فإنها حاولت دائما التهرب من الإلتزامات المفروضة عليها طبقاً لنصوص عقد الإمتياز، وفيما يلى أمثلة لذلك:

١ — تعللت الشركة بتعطيل الأنابيب خلال الحرب العالمية الأولى فلم تدفع للحكومة الفارسية أية حصة من سنة ١٩١٦ (أى منذ البدء فى توزيع

الأرباح) حتى سنة ١٩٢٠ . وأكثر من هذا فإنها استغلت تلفاً بسيطا أصاب تلك الأنابيب بسبب العمليات الحربية ، ولم تكن الحكومة مسئولة عنه ، فطالبت بتعويض قدره ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه إسترليني .

٢ — بالرغم من أن الامتياز منح للرعايا البريطانيين فإن الحكومة البريطانية دخلت شريكا فى الأمر بشراء ٥٦٪ من أسهم الشركة ، فضلا عن أنها عقدت اتفاقات طويلة الأجل كفلت للبحرية البريطانية الحصول على حاجتها من النفط بسعر يتراوح بين ١٧ و ٢٠ شلنا للطن الواحد .

٣ — خالفت الشركة تعهداتها إذ لم تسمح فى أى وقت للحكومة الفارسية بالتفتيش على حساباتها وعملياتها ، كما أنها لم تقبل التحكيم أبداً سواء أكان على يد حكمين أم ثلاثة حكام بطهران . ولهذا كان نصيب الحكومة يقدر على أساس البيانات التى تعدها وتقدمها الشركة والتى لم تكن تمثل الحقيقة فيما يتعلق بإيرادات الشركة أو أرباحها .

غير أن أعظم الخلاف بين الطرفين كان بشأن المبالغ المستحقة للحكومة الفارسية وسعى الشركة بأكثر من وسيلة لكى تتهرب من التزاماتها مما عاد على البلاد بالخسارة من الناحية المالية .

أولا : بدلا من دفع ١٦٪ من أرباح شركات استخراج وتكرير النفط لإيران فإن هذه الشركات لم تدفع سوى ١٣٪ من صافى الأرباح ، ولهذا نجد أنه فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٣٢ دفعت الشركة لإيران أقل من ١٠ ملايين من الجنيهات . أما فيما يتعلق بالنسبة الباقية وهى ٣٪ فقد زعمت الشركة أنها دفعتها لملاك الأراضى فى منطقة الامتياز بصفة إيجار عن استعمال أراضيهم ، بينما يشير العقد إلى أن هذه النفقات يجب أن تدفعها الشركة من إيراداتها[1] .

---

(١) من الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية الإيرانية إلى محكمة العدل الدولية فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥١ .

وفى سنة ١٩٣٠ عندما بدأ تنفيذ قانون ضريبة الدخل لأول مرة فى البلاد امتنعت الشركة عن دفع هذه الضريبة التى لم تعف منها ، لمدة عامين .

ومن الطبيعى أن ترى الحكومة الإيرانية فى شركة النفط سبيلا إلى الحصول على مقدار من المال يسد بعض حاجتها ، وكان يسوءها — إلى جانب ضآلة نصيبها — أن تجد المبلغ الذى تستحقه غير منتظم فى مقداره ، فتارة يرتفع وأخرى ينخفض ، الأمر الذى يؤثر تأثيراً خطيراً فى الإيرادات المنتظرة من ذلك المورد ؛ والبيان التالى عن بعض السنوات يوضح الأمر .

السنة	الحصة بالجنيهات
١٩٢٣	٣١١ر٠٠٠
١٩٢٦/١٩٢٧	١ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٢٧/١٩٢٨	٥٠٢ر٠٠٠

ولقد هال الحكومة النقص الملموس فى السنة الأخيرة واتهمت الشركة بأنها تحاول تقييد الإنتاج مما يعود على الدولة بالضرر ، ولكن الشركة ادعت أنها تعانى أزمة مالية فى أسعار البترول وأنها مضطرة بسبب تلك الظروف وبسبب الاتفاقات التى يتعين عقدها مع الهيئات العالمية المشتغلة بالبترول إلى الحد من إنتاجها خشية هبوط فى الأسعار إلى تقييد الإنتاج مؤقتاً ، وإلا هبطت الأسعار إلى حد كبير ، وتأثرت أعمال الشركة .

إلغاء الامتياز :

وإزاء رغبة الحكومة فى تعديل الامتياز دارت المفاوضات بين الطرفين منذ عام ١٩٢٨ وكان الهدف فى أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ما تطالب به الحكومة الإيرانية من ازدياد اشتراكها فى أمر الامتياز ، ولكن المفاوضات تحطمت لأن الشركة أبت أن تجيب الحكومة إلى غرضها من حيث تعديل شروط الامتياز بما يتفق مع وجهة النظر الإيرانية .

وفى أواخر سنة ١٩٣١ استؤنفت المباحثات على نطاق أضيق إذ كان الغرض المراد منها التفاهم على الطريقة التى يتم بها حساب أرباح الشركة . أما وقد انحصرت

المفاوضة فى هذا الأمر ، وهو عرضى بطبيعة الحال بالنسبة إلى الموضوع الأساسى وهو شروط الامتياز للجحفة ، أمكن الوصول إلى اتفاق بعث بصورة منه إلى العاصمة الإيرانية لتنال المصادقة (٢٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

وفجأة تحطمت الآمال ، وانهار البناء بأكمله إذ دخل فى الموضوع عنصر جديد كان له أثر حاسم ، إذ فى ٣ يونيه سنة ١٩٣٢ قدرت حصة الحكومة فإذا بها مبلغ ٣٠٦ر٨٧٢ جنيه ، فكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة الإيرانية حين شاهدت نصيبها يهبط إلى هذا الحد النافه إذا قيس بما كان عليه قبلا ، فهو ١ر٤٣٧ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٩ ، ١ر٢٨٧ر٣١٢ سنة ١٩٣٠ .

أصبح الموقف غاية فى الحرج ولا بد من إيجاد مخرج منه . فطلبت الحكومة من الشركة إيضاحاً وأن تعيد مراجعة الأمر . ويبدو أن صبرها قد نفد ، ولذا بعثت فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز اعتباراً من ذلك التاريخ .

وجاء فى بلاغ الحكومة الإيرانية أنه ليس لها غرض من هذا العمل سوى حماية للصالح الايرانية ، وأردفت ذلك بقولها إنه إذا كانت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية على استعداد — خلافا لما مضى — لأن تصون المصالح الإيرانية بالطريقة التى تتفق مع وجهة نظر الحكومة الإيرانية على أساس من النزاهة والعدالة ، ومع تقديم الضمانات اللازمة التى تكفل صيانة تلك المصالح ، فإن الحكومة من ناحية المبدأ لا تجد لديها ما يحول دون منح الشركة المذكورة امتياز جديد .

مبدأ تغير الظروف :

وواضح أن العدالة كانت تؤيد الحكومة الإيرانية فى موقفها ومطالبها ، فهى لا تريد إلغاء الامتياز لتمنحه لشركة أخرى ، وإنما تريد من الشركة أن تراعى مصلحة البلد الذى تستغل موارده على أساس المساواة العادلة .

ومن الطبيعى أن تصر الدولة الإيرانية الجديدة على وجهة نظرها ، فقد زالت

الظروف السابقة وجدت أخرى تحتم إعادة النظر فى الامتياز . ولماذا لا يكون لها هذا الحق المتواضع بينما سبق لروسيا السوفيتية أن أنكرت ديونها وتعهداتها التجارية والمالية قبل الدول الرأسمالية الأخرى ؟ .

لقد كانت إيران سنة ١٩٠١ دولة ضعيفة مهيضة الجناح يحكمها من لا يقدر المسئوليات الجسام إزاء مصالح البلاد ، ولم تمض سنوات قلائل حتى صارت البلاد منطقة نفوذ بين انجلترا وروسيا القيصرية ، وتعرضت حرمة أرضها للانتهاك خلال الحرب ، كما امتهنت كرامتها حين لم يسمح لوفدها بالدخول والاشتراك فى مؤتمر الصلح بباريس . ولكن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٢ تغيرت الظروف تغيراً كلياً وأساسيا ، فالأسرة المالكة التى منح أحد أفرادها ذلك الامتياز المجحف قد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وهذا انقلاب لايقل أهمية عما حدث فى الروسيا ، ولم تعد إيران تلك الدولة الضعيفة إلى حد العجز بل أصبح لها جيش قوى حسن التدريب نسبيا يستطيع أن يصمد للاعتداء . والعلاقات مع الروسيا وإن لم تكن ودية تماما إلا أنها لم تكن متميزة بروح العداء السافر والتحفز لانتهاز الفرصة ، بل بالعكس تهمها حدوث كل ما فيه إحراج لانجلترا ، وأحوال إيران الداخلية تحسنت كثيرا واستتب فيها الأمن والنظام ، وأصلح الكثير من أحوالها الاقتصادية ، بفضل المستشارين من الدول الأخرى . وإيران فى سنة ١٩٣٢ ، قد تخلصت من وطأة الامتيازات الأجنبية .

الموقف الدولى :

وأحسنت إيران اختيار الوقت لعملها الجرىء ، فسنة ١٩٣٢ تمثل أشد فترات الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً وماترتب على ذلك من اضطراب أحوال العالم الرأسمالى ، واليابان قد نفذت سياستها فى منشوريا وغادرت عصبة الأمم ولم تقم وزنا لانجلترا أو غيرها . والموقف فى أوربا مضطرب قلق فالنازية فى ألمانيا قد عظم شأنها وأصبح وصولها إلى مقاليد السلطة مسألة وقت .

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ اجتمع المؤتمر الدولى للنظر فى مشكلة التسليح ، والبحث فى الوسائل المؤدية إلى خفضه ، ولكن مالبث أن بدأ التباين بين وجهات نظر الدول المشتركة فيه ، ووضحت روح الشك المتبادل ، وصار فشل المؤتمر أمراً محققاً ولا مناص منه .

هذه الظروف الدولية التى أجملناها كانت عاملا شجع إيران على موقف التصلب إزاء الشركة ، ثم محاولة إلغاء الامتياز أخيراً .

تدخل الحكومة الانجليزية :

ردت الشركة على الحكومة منكرة قانونية تصرفها هذا ومشروعيته ، فكان الجواب أن القرار نهائى لانكوص عنه . وهنا أصبح لامفر من انتقال الأمر إلى الميدان السياسى ، فأرسلت الحكومة البريطانية فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مذكرة شديدة اللهجة أعلنت فيها أنها تعد إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات وهو أمر لا تسمح به ولا تقره مطلقا ، ثم طالبت إيران بسحب الإنذار فى الحال وإلا أصبحت فى حل من « اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة » لحماية مصالح الشركة « العادلة التى لايتازع فيها أحد » ثم أنذرت الحكومة الإيرانية بأنها لن تحتمل مطلقا أى ضرر يصيب الشركة أو مبانيها أو عملياتها بأى حال من الأحوال . ولم تعبأ حكومة إيران بهذا التحذير أو الإنذار وأرسلت رداً شديداً على المذكرة ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن بعثت بأخرى فى ٨ ديسمبر وأعلنت فيها أنه إذا ظلت الحكومة الإيرانية ترفض سحب قرارها بإلغاء الامتياز فى خلال أسبوع واحد من هذه المذكرة فلن يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أن ترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للنظر فى قانونية هذا العمل (حسب المادة الاختيارية) .

وأجابت الحكومة الإيرانية منكرة اختصاص المحكمة فى النظر فى هذا الأمر ، واتهمت حكومة إنجلترا بأنها تعمد إلى التهديد ، ثم صرحت بعزمها على إحالة الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم .

رفع الأمر إلى المجلس وعين المسيو بنيش مقرراً فى الموضوع ، وقد استطاع الرجل إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما ، وتم ذلك فى ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وصادق عليه البرلمان الإيرانى فى ٢٨ مايو والشاه فى اليوم التالى وأصبح نافذ المفعول منذ ذلك التاريخ .

مزايا الاتفاق الجديد :

أولا . خفضت المساحة التى يشملها الامتياز إذ اقتصرت على النصف الجنوبى من المساحة الأصلية ، ومعنى هذا ازدياد الجهات التى تستطيع الحكومة الإيرانية فيما بعد أن تتصرف فيها بمنح امتيازات محلية أخرى أو باستغلال المنافسة بين الشركات المختلفة التى تسعى وراء استثمار موارد زيت البترول . وكانت الشركة حسب عقد الامتياز الأصلى قد حصلت بطريقة غير مباشرة على منع المنافسة من جانب الغير وذلك باحتكار إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبى ، فجاءت المادة الثالثة من الاتفاق الجديد ملغية هذا الاحتكار .

ونص الاتفاق على أن تعمل الشركة فى منطقة الامتياز المخصصة على توسيع نطاق أعمالها . وتعهدت الشركة (المادة التاسعة) بأن تبدأ فى الحال عمليات إنتاج وتكرير زيت البترول فى ولاية كرمنشاه بالإضافة إلى عملياتها السابقة فى ولاية خوزستان .

ثانيا : تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى أو للاصدار من البلاد ، على أن تتعهد الشركة ألا تنقص حصة الحكومة من ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة ، وزيادة على هذا تحصل الحكومة على ٢٠٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء المساهمين على مبلغ أولى (حددت قواعده فى الاتفاق) ومقابل هذا كله تمتنع الحكومة الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثاً : بعد انقضاء ستين عاما تؤول كافة ممتلكات الشركة إلى دولة إيران .

رابعاً : قصرت حقوق الاستغلال (كما كان الحال قبلا) على زيت البترول . وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة ماقد تحصل عليه من معلومات بشأن الموارد الطبيعية الأخرى فى منطقة الامتياز (المواد ١٢ — ١٤) .

خامساً : تتعهد الشركة بأن تختار العمال الحاذقين والهيئة الفنية والتجارية من الرعايا الإيرانيين إذا توافر هؤلاء ، أما العامل غير الفنى فيجب أن يكون من إيران خاصة (المادة ١٦) : وتتعهد الشركة بأن تنفق كل سنة ١٫٠٠٠ جنيه فى بريطانيا على تعليم بعثات من الإيرانيين تعليما فنياً يتصل بصناعة الزيت ، كما تقدم الشركة على نفقتها الخاصة كافة الخدمات والأجهزة الصحية فى أراضيها ومعاملها ومبانيها بإيران (المادة ١٧) .

سادساً : فيما يختص بالاستهلاك المحلى من البترول تقدم الشركة سعراً ملائماً بوجه خاص (١٨) .

أما المنازعات المالية المتعلقة بالمسائل التفصيلية فتقرر تسويتها بمبلغ إجمالى قدره مليون جنيه .

شركة الزيت الانجليزية الايرانية والاتفاق الجديد :

ينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن شروط الامتياز الجديد ليست فى صالح الشركة مطلقاً . حقيقة تنازلت الأخيرة عن الكثير من حقوقها ولا نشك إلا أن الموقف الدولى المضطرب إذ ذاك وتحفز الشركات الأمريكية لاستغلال مثل هذا الاختلاف وتأييدها الأدبى والسرى للحكومة الإيرانية — نقول إن هذا كله كان له دخل فى موقف التصلب الذى اتخذته الحكومة إزاء الشركة من قبل . ولكن برغم هذا جميعه ، فقد خرجت الشركة الإنجليزية من الاتفاق الجديد بمغانم لها قيمتها وخطرها لنسبة إلى المستقبل .

١ — منح الشركة حق التنازل عن الامتياز بإخطار قبل الميعاد المطلوب بسنتين (المادة ٢٥) وإلا أصبح الامتياز ساريا لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ . وبما أنه لم يكن من المنتظر أن تعمد الشركة إلى هذا الاجراء ، كان النص المشار إليه بمثابة امتداد بطريقة غير مباشرة لامتياز دارسى لمدة ٣٢ سنة أخرى . وهذا كسب يبرر الالتزامات التى تعهدت بها الشركة قبل حكومة إيران . وإذا لم تتنازل الشركة عن الإمتياز سرى لغاية التاريخ سالف الذكر إلا إذا قررت لجنة تحكيم إلغاءه بسبب عدم وفاء الشركة بشروط الاتفاق . ومامن شك أن هذا البند الخاص بمد أجل الامتياز لم يكن فى صالح إيران لأنه بمقتضى اتفاق دارسى كانت ستؤول إلى الحكومة جميع ممتلكات الشركة بدون دفع أى مبلغ وبلا مقابل سنة ١٩٦١ . وأهم المسائل التى تعد إخلالا من جانب الشركة عدم المبادرة بدفع أى مبلغ تحكم به محكمة التحكيم وذلك فى ظرف شهر من دعوتها إلى الدفع ، أو الإخلال بمعنى تصفية أعمال الشركة ، وفيما عدا ذلك ليس للحكومة الإيرانية أن تلغى الامتياز ، كما لا يجوز تغيير نصوصه بأى عمل إدارى أو بالتشريع (المادة ٢١) .

٢ — وثمت كسب آخر وهو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية أو أى نوع من الضرائب على صادراتها من البترول وواردتها من كافة المواد اللازمة لعملياتها التى تضطلع بها فى إيران . ويسرى هذا الإعفاء أيضاً على ما تستورده الشركة من المهمات الطبية والأجهزة الصحية (المادة ٦) . ويلاحظ أن شركاتها المساعدة أفادت أيضا من هذه الإعفاءات .

٣ — أعفيت الشركة كذلك (المادة ٧) من الإلتزام بتسليم ما تحت يدها من عملة أجنبية للحكومة الإيرانية .

٤ — تعفى الشركة خلال السنوات الثلاثين الأولى (المادة ١١) من جميع الضرائب الأهلية أو المحلية التى تفرض فى إيران ، وذلك مقابل مبلغ إضافى يزاد على حصة الحكومة عن كل طن والمنصوص عليها فى المادة العاشرة . وتكون الزيادة على الشكل التالى :

المدة	عن الطن الواحد
(١) السنوات الخمس عشرة الأولى	٩ بنس عن الـ ٦٠٠٠٠٠٠ طن الأولى و ٦ بنس عن كل طن بعد هذا الرقم مع ضمان حد أدنى قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة .
(٢) السنوات الخمس عشرة الثانية	شلن عن الـ ٦٠٠٠٠٠٠ الأولى و ٩ بنس عما بعد ذلك مع حد أدنى قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة .
(٣) السنوات الثلاثين الثالثة حتى عام ١٩٩٣	يعمل ترتيب خاص بهذه الفترة بمقتضى اتفاق يتمه الطرفان قبل تلك السنة .

٥ — يحق للشركة أن تشترى أرضاً يملكها الأفراد أو الحكومة بغض النظر عن الطريقة التى ستستعمل فيها هذه الأراضى ، وكذلك منحت الحق فى بيع أراضيها إلى شركاتها المساعدة .

٦ — للشركة حق إنشاء الخطوط الحديدية والموانى ، فضلا عن امتلاك كل وسائل المواصلات وأن يكون لديها جميع وسائط الشحن . والتزمت الحكومة الإيرانية بدفع تعويض عن أى استعمال ضرورى لوسائل النقل والشحن الخاصة بالشركة فى الدفاع الوطنى .

٧ — إعفاء الشركة من كل القوانين المعمول بها فى البلاد للبضائع والتوريدات الغذائية واللوازم الأخرى مما تستورده لصالح موظفيها ومثل هذه التسهيلات منعت أى تحسين فى زراعة المناطق المجاورة لمنطقة الامتياز وفى تجارتها وصناعتها .

٨ — يبدو فى الظاهر أن بند التحكيم يزيل عيوب البند المماثل فى اتفاق دارسى إلا أن التغيير كان فى صالح الشركة إذ جعل الخلاف فى يد حكم واحد كما أعطى لرئيس محكمة العدل الدولية حق تعيينه ، كما نقل الامتياز الجديد مكان التحكيم من طهران إلى مكان آخر يحدده الحكم .

هل كان اتفاق ١٩٣٣ مفروضا على البلاد ؟

من المبررات التى تذرع بها الإيرانيون لتأميم الصناعة البترولية ووضع حد لعمليات شركة النفط الإنجليزية قولهم إن اتفاق ١٩٣٣ قد فرض على البلاد ، ومن هنا نجد الوثائق الرسمية تتحدث عنه بأنه « غير مشروع » . وتتلخص حججهم الرئيسية فيما يأتى : — (١)

١ — أن البلاد كانت محكومة حكما دكتاتوريا فى ذلك الوقت ولو أن ممثلى الشعب كانوا ممن اختارهم بملء حريته لما قبلوا مطلقا التصديق على اتفاق من هذا القبيل .

٢ — إرسال السفن الحربية إلى المياه الإيرانية فى سنة ١٩٣٢ وقد بلغت بريطانيا أوج قوتها بعد انتصارها فى الحرب العالمية الأولى وفى وقت كانت الولايات المتحدة مشغولة بدعم اقتصادها الدولى وكانت روسيا مهتمة بأمورها الداخلية ، فضلا عن ضعف إيران الحربى بالنسبة إلى إنجلترا .

٣ — إعتراف السيد تاكى زاده وزير المالية حينذاك حيث قال « كنا بضع رجال ضعاف دون أى قوة نعارضه ، وكنا فى غاية الأسف لما وقع . ويجب أن أقول إنه لم يكن من شأنى ما أفعله فى هذه المسألة سوى أن أوقع على تلك الورقة وما كان ليحدث أى خلاف لو كان هذا التوقيع لى أو لسواى وما حدث كان سيحدث على أى حال ... إننى شخصيا لم أوافق وكذلك فعل الآخرون ... » .

---

(١) حصلنا على الوثائق الخاصة بهذا الفصل وذلك الذى يعالج موضوع التأميم من المصادر الرسمية الإيرانية فلها منا أجزل الشكر .

٤ – التصريحات التى صدرت من الشاه السابق (رضا بهلوى) عندما أثيرت مسألة مد أجل الإمتياز وهدد ممثلو الشركة بمغادرة إيران وقطع المفاوضات فقد قال « إنه عن المدهش سماع هذا الأمر وهو مستحيل كلية لنا نحن الذين كنا نلعن لمدة ثلاثين سنة أولئك الذين منحوا هذا الإمتياز فى الأصل ويجب أن لا نضع أنفسنا فى وضع نلعن بسببه لمدة خمسين عاما بسبب الموافقة على ذلك . . » .

تقدم أعمال الشركة :

بعد هذا التفاهم الذى حللنا أسبابه ومظاهره ومختلف نواحيه سارت الشركة فى طريق التقدم المطرد واتسع نطاق أعمالها وبخاصة خلال سنوات الحرب الثانية . ونرى من الأفضل أن نورد خلاصة للتقرير المقدم إلى الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٤ إذ أنه يلقى ضوءاً كبيراً على مركز هذه الشركة قبيل انتهاء الحرب ، وهو مركز زاد قوة وتدعيما منذ ذلك التاريخ .

(١) الأرباح :

استهل التقرير ببيان أن حساب الأرباح الكلية يدل على زيادة بالنسبة إلى ما كان عليه سنة ١٩٤٣ . وقد خصص مبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه لاحتياطى الأسهم الممتازة وتقرر توزيع ربح نهائى قدره ١٥ ٪ .

(٢) الإنتاج :

كان إنتاج إيران من الزيت خلال سنوات الحرب كالآتى[1] :

---

(١) فيما يلى أرقام أخرى عن تلك السنوات (راجع تقرير هيئة الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط الذى أشرنا إليه من قبل) .

١٩٣٩	٩ر٧٣٧ر٠٠٠	١٩٤٢	٩ر٥٥٠ر٠٠٠
١٩٤٠	٨ر٧٦٥ر٠٠٠	١٩٤٣	٩ر٨٦١ر٠٠٠
١٩٤١	٦ر٧١١ر٠٠٠	١٩٤٤	١٣ر٤٨٧ر٠٠٠

السنة	الإنتاج (بالأطنان المترية)
١٩٣٩	٨ر٣٠٩ر٧٠٧
١٩٤٠	٨ر١٦٧ر٢٨٦
١٩٤١	٥ر٤٢٢ر١٠٢
١٩٤٢	٨ر٢٨٥ر٠٨٩
١٩٤٣	٨ر٨٧٨ر٦٨٩
١٩٤٤	١١ر٥٢١ر٥٥٥

ثم قال التقرير « أشرت فى العام الماضى إلى سياسة الحلفاء التى أملتها الضرورة الناجمة عن النقص فى عدد ناقلات الزيت مما اقتضى إمداد مراكز الاستهلاك من أقرب مواطن الإنتاج ، وبدا أثر هذه السياسة واضحاً فى إنتاج إيران سنة ١٩٤١ بصفة خاصة ولكن جاء الغزو اليابانى لجزر الهند الهولندية وبورما فى أوائل سنة ١٩٤٢ مما أدى إلى قطع موارد هذه الجهات ، وأصبح الخليج الفارسى أقرب منبع يحصل منه الحلفاء على مطالبهم للقيام بالحملات فى الشرق الأوسط والشرق . وقد كانت للمبيعات عام ١٩٤٤ أعلى منها فى أى سنة سابقة خلال تاريخ الشركة .

ومعظم الزيت الخام من حفط كل ومسجد سليمان ، أما حقل الزيت فى كاش ساران والذى بدأ العمل فى تنمية استغلاله عند ابتداء الأعمال الحربية فقد أمكن وصله منذ ذلك الوقت بمعمل التكرير فى عبادان بواسطة أنبوبة . وقد أجريت أعمال كشف عن البترول فى أغا شارى منذ سنة ١٩٣٩ أثبتت وجود موارد كافية وبدأ الإنتاج فى هذه المنطقة سنة ١٩٤٣ .

(٣) معمل التكرير فى عبادان :

كان إنتاج المعمل خلال السنوات الأولى من الحرب دون طاقته ، ولكن حدثت زيادة كبيرة مطردة منذ سنة ١٩٤٣ بحيث إستلزم الأمر زيادة معمل طاقته ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ طن فى السنة . وتقدمت كذلك عمليات استخراج بنزين الطائرات

من بترول إيران تقدماً واسع النطاق ، بحيث يبلغ الإنتاج الآن ١٫٢٥٠٫٠٠٠ طن في السنة . وقد أدت هذه المطالب الضخمة الملقاة على عاتق الشركة إلى ازدياد عدد مستخدميها من ٦٥٫٠٠٠ .

(٤) معمل التكرير في حيفا :

ثم أشار التقرير بعد ذلك إلى معمل التكرير المقام في ميناء حيفا وكيف أنه عالج ٣٫٢٨٢٫٠٠٠ طن من بترول العراق خلال سنة ١٩٤٤ وقد بلغ إنتاجه ١٢٫٧٧٠٫٠٠٠ طن منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى ذلك التاريخ .

(٥) ثم عرض التقرير لمسألة إحتياطي البترول فقال إن مقاديره كبيرة وافية كما يستدل من الأبحاث التي أجريت على يد الخبراء والمختصين .

(٦) ناقلات الزيت :

كان عدد سفن أسطول الشركة قبل نشوب الحرب ٩٣ من السفن التي تمخر عباب المحيطات وحمولتها ٩٨٠٫٠٠٠ طن ولكن خسرت الشركة ٤٤ سفينة بسبب إعتداءات العدو غير أنها تمكنت بواسطة البناء والشراء من تعويض جانب من النقص بحيث أنه في ختام سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سفن الأسطول ٦٩ سفينة حمولتها ٧٥٨٫٠٠٠ طن . وتعتزم الشركة مواصلة أعمال الإنشاء والتجديد بحيث يتوافر لها تدريجياً عدد كاف من السفن لنقل الجانب الأكبر من منتجاتها .

الإنتاج ومراكزه :

تضم إيران ستة حقول رئيسية تقع عند سفوح جبال زاجروس ، على هيئة قوس يمتد حوالي ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي .

تطور الإنتاج ومقدار الاحتياطى

وتطور الإنتاج الإيرانى عاما بعد آخر تبعا لما كانت تسفر عنه الأبحاث من جديد ، وتمشيا مع التوسع فى تسهيلات النقل والتكرير .

الإنتاج فى سنوات ١٩١٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ومن ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠
(بآلاف الأطنان المترية)[١]

السنة	المقدار	السنة	المقدار
١٩١٤	٣٥٤	١٩٤٣	٩٨٦١
١٩٢٨	٥٧٩١	١٩٤٤	١٣٤٨٧
١٩٣٣	٧٢٠٠	١٩٤٥	١٧١٠٨
١٩٣٨	١٠٣٥٩	١٩٤٦	١٩٤٩٧
١٩٣٩	٩٧٣٧	١٩٤٧	٢٠٥١٩
١٩٤٠	٨٧٦٥	١٩٤٨	٣٥٢٧٠
١٩٤١	٦٧١١	١٩٤٩	٢٧٢٣٧
١٩٤٢	٩٥٥٠	١٩٥٠	٣٢٣٥٩

ومعنى هذا أنه فى بين عام ١٩٣٨ ، ١٩٥٠ زاد إنتاج إيران من النفط بنسبة ٦٠٪ وظلت إيران حتى نهاية عام ١٩٥٠ على رأس بلاد الشرق الأوسط ، أما بالنسبة إلى العالم فهى ثالث دولة منتجة للبترول إذ تأتى بعد الولايات المتحدة وفنزويلا ؛ وإن كان الوضع قد تغير بطبيعة الحال منذ صدور قانون التأميم فى أواسط سنة ١٩٥١ . أما الاحتياطى الثابت فإن الأرقام التى نشرت عنه فى عام ١٩٤٩ تدل على أنه يبلغ ٩٢٧٤٠٠ ألف طن مترى أى ما يعادل ٧٧٫٨٪ من الاحتياطى العالمى فى تلك السنة ، بينما لم يزد الإنتاج حينذاك عن ٩٫٢٪ من احتياطى النفط فى ذلك البلد[٢].

---

(١) Review of Eeonomic Conditions in the Middle East, opt cit. p. 60 .

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ .

معامل التكرير :

وهناك شبكة من الأنابيب لنقل البترول من الحقول إلى عبادان حيث يقوم أعظم معامل التكرير فى العالم ، ويقوم هذا المعمل بتكرير حوالى ٧٥ ٪ من الإنتاج ، أما الباقى فينقل خاماً إلى الخارج .

معامل التكرير فى إيران

إسم الشركة	الموقع	الطاقة اليومية بالبراميل	الحالة
الأنجلو — إيرانية	عبادان	٥٠٠ر٠٠٠	عامل
كرمنشاه للبترول (من شركات الأولى التابعة)	كرمنشاه	٢ر١٠٠	عامل

أنابيب البترول :

أنشأت الشركة أحد عشرة خطا تمتد من حقول النفط حتى عبادان مشهور ؛ ويبلغ هولها ١٠٢٢ ، وطاقتها اليومية ٨٦٤ر٠٠٠ برميل ، وتم إنشاؤها فيما بين عامى ١٩١٦ ، ١٩٤٨ . ولشركة أنابيب الشرق الأوسط المحدودة مشروع لمد خط أنابيب من حقول إيران والكويت إلى الساحل السورى ويكون طوله ٧٧٠ ميلا وقطره (٣٤ — ٣٦) بوصة . ويحمل يومياً ٥٣٥ر٠٠٠ .

جدول حقول البترول الإيرانية

إسم الإقليم والحقل	سنة الكشف	عدد الآبار في ختام عام ١٩٤٨	الإنتاج من الزيت الخام بالبراميل		
			يوميا ختام عام ١٩٤٨	سنة ١٩٤٧	سنة ١٩٤٨
اقليم فارس					
كاش ساران	١٩٣٧/١٩٢٨	٣	٣٩ر٠٠٠	١٣ر١٤٢ر٢٠٠	١٤ر٨١٤ر٠٠٠
إقليم كرمنشاه					
شاه[1]	١٩٢٣	٢	٣ر٥٠٠	١ر٠٤٤ر٣٠٩	١ر١٦٥ر٠٠٠
إقليم خوز ستان					
أغاشارى	١٩٣٨/١٩٣٧	١٥	٢٠٠ر٥٠٠	٤٥ر٧٠١ر٢٠٠	٦٨ر٦٤٤ر٠٠٠
حفط كل	١٩٢٨	٢٣	٢٠٨ر٠٠٠	٦٨ر٨٨٤ر٩٠٠	٧٥ر٧٩٥ر٠٠٠
لالى	١٩٤٦	٣	١٣ر٠٠٠	١٨ر٣٠٠	٢ر٩٦٣ر٠٠٠
مسجد سليمان	١٩٠٨	٢٩	٧٥ر٠٠٠	٢١ر٢٦١ر٣٠٠	٢٥ر٧٥٠ر٠٠٠
نفط صفد	١٩٤٨/١٩٣٤	٢	٣ر٠٠٠	٤ر٩٤٥ر٧٠٠	١ر٢١٤ر٠٠٠

(١) على مقربة من الحدود الايرانية العراقية

الفصل التاسع

الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان

مذكرات أمريكية :

لمست الولايات المتحدة روح التوسع السافر خلال انعقاد مؤتمر الصلح على إثر هزيمة ألمانيا وحلفائها ، ورأت تهافت الشركات الإنجليزية والمصالح المالية الفرنسية على اقتسام بترول الشرق الأدنى بصفة خاصة .

فى مثل هذا الجو أتخذ مجلس الشيوخ الأمريكى قراراً فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ يطلب فيه من رئيس الجمهورية بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء البترول ، من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى وهولنده واليابان أو أية دولة أخرى ، أو البلاد التابعة لها . وكان السبب المباشر فى اتخاذ هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكى يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت (أكتوبر ١٩١٩) وذلك بأمر القائد الإنجليزى وحاكم فلسطين فى الوقت ذاته .

ولكن الحقيقة أن مناورات الدول والشركات فتحت أعين الأمريكيين على مايدبر فى الخفاء وأثارت قلقهم ومخاوفهم ، وخشى هؤلاء أن ينتهى الأمر بإبعادهم عن هذا المجال الملىء بالاحتمالات الوفيرة . وقد ترتب على هذا الشعور أن بعث السفير الأمريكى دافيس بمذكرة قوية حازمة اللهجة إلى اللورد كرزون ، أشار فيها إلى الأثر السيء الذى أحدثه فى نفس الجمهور الأمريكى ما ترامى من أنباء عن إقدام بريطانيا العظمى فى البلاد الواقعة تحت انتدابها على أن تخص مصالح الزيت البريطانية بامتيازات لم تمنح مثلها للشركات الأجنبية ، وأضافت المذكرة أن بريطانيا كانت تعد العدة فى هدوء للانفراد بموارد الزيت فى تلك المناطق .

وأخيراً طالبت الولايات المتحدة بتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح ، وأكدت حقها فى أن تشترك فى أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول . أرسلت المذكرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ ومر وقت دون تسلم رد عليها ، وفى هـذه الأثناء لاحظ السفير نشر إتفاق سان ريمو ، وقـد جاء فى المـادة السابعة منه بشأن إقليم الجزيرة مايأتى :

« تتعهد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥ ٪ من صافى إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة التى قد تحصل بها حكومة جلالة الملك من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك فى حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة . أما فى حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥ ٪ من أسهم مثل هذه الشركة . والثمن الذى سيدفع لمثل هذا الأشتراك لا يزيد عما يدفعه المشتركون الآخرون فى شركة البترول المذكورة . ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الإشراف البريطانى الدائم » . . . وقد كان هذا الاتفاق داعياً إلى إرسال مذكرة جـديدة أكد فيها السفير الأمريكى المبـادىء التى سبق له الإدلاء بها ، ونوه بأن اتفاق سان ريمو يعد خرقا لها لأنه يكسب فرنسا معاملة تفضيلية .

إزاء هذا أرسل اللورد كرزون رساله يؤكد فيها أنه لم تمد أنا بيب ولم تنشىء معامل تكرير مطلقاً ، وأما الخطوط الحديدية التى مدت ، والأرصفة التى بنيت فيها فلأغراض عسكرية بحتة ، وأشار بعد ذلك إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول عبارة عن ٢٫٥ ٪ من الإنتاج العالمى (أو ٤٫٥ ٪ إذا ما أضيف إليه زيت إيران) . ومما له مغزى فى الرد الإنجليزى قوله بأن الهدف هو الحصول على رواسب بترول الجزيرة للدولة العربية المزمع إنشاؤها فى المستقبل وفقاً للتنظيمات التى وضعت فى معاهدة الصلح من تركيا (سيڤر) وحسب نصوص الانتداب . ولا شك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نيات إنجلترا الحقيقية . أما عن موضوع معاملة فرنسا فقد ذكر الرد أن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذى ارتضته الولايات المتحدة دائماً لنص « الدولة الأولى بالرعاية » فى المعاهدات .

وفى مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أكد اللورد كرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى انجلترا النية مطلقاً فى احتكار كل حقول البترول التى تشير إليها نصوص إتفاق سان ريمو ، ثم صرح بأن المطالب البريطانية مشروعة ولها ما يسوغها لأنه فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطانى بالآستانة فى مذكرة رسمية أن وزارة المالية التركية قد قبلت تأجير حقول البترول التركية فى ولايتى الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية مع احتفاظ وزارة المالية بالحق فى تحديد نصيبها فى المشروع وشرط التعاقد فيما بعد . أما عن المصالح التى كانت لألمانيا فى الشركة المذكورة فقد أشارت المذكرة إلى أنها قد انتقلت إلى بريطانيا العظمى .

خطة الولايات المتحدة :

هذه المذكرات الدبلوماسية المتبادلة تلقى ضوءاً كبيراً على خطة الولايات المتحدة وأهدافها . لقد كانت هذه الدولة قبلا قليلة الاهتمام ببترول الجزيرة ولكنها الآن أخذت تدخل فى الصراع بطريقة إيجابية ، والسر فى هذا أن عوامل مختلفة قد جدت . فهى قد تعلمت من الحرب كيف عظم استخدام البترول محل الفحم فى الأساطيل الحربية والتجارية وتوقعت سيادة هذا النوع الجديد من الوقود فى مختلف وسائل النقل وقدر بعض المختصين أن آبار الجزيرة غنية بهذا المعدن ، وتنبأ جماعة من العلماء بقرب نفاذ البترول من الولايات المتحدة فى ظرف مدة وجيزة . ورأى الأمريكيون كيف تسعى انجلترا إلى السيطرة على منابع الشرق الأوسط بتمامها تقريباً . وأخيراً نشطت المصالح البترولية الأمريكية فى منافسة المصالح البريطانية فى مختلف الجهات ، ولا ريب أنها حملت حكومة الولايات المتحدة على هذا المسعى صيانة لمصالحها وخدمة لأغراضها .

لقد اعتزمت الولايات المتحدة النزول إلى ميدان حرب البترول فى الشرق الأوسط ، وقد وردت العبارة الآتية فى المذكرات التى تبادلتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية « لا يمكن تجاهل الحقيقة بأن موارد الجزيرة المشهورة أثارت اهتمام

الرأى العام فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى » وذلك لأنها ذات أهمية فى الحياة الاقتصادية» . لقد كانت هذه العبارة على إيجازها تحذيراً وإنذاراً للدول الأخرى المعنية بشئون بترول الشرق الأوسط ، وبخاصة انجلترا صاحبة النفوذ الغالب فيه .

اتفاق بين المصالح البترولية فى البلدين :

ويبدو أن الحزم الذى أبدته الولايات المتحدة أثار قلق انجلترا ولذا نرى السير جون كادمان Sir John Kadman المستشار الفنى لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية وصاحب السلطان المطلق فى شئون بترول الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب ، يتوجه إلى الولايات المتحدة (١٩٢٠ — ١٩٢٢) بقصد التفاهم . وقد انتهى الأمر بعقد اتفاق — بإيعاز الحكومة البريطانية — سلمت بمقتضاه الشركة المشار إليها نصف ما لها فى أسهم شركة البترول التركية إلى شركة ستاندارد أويل الأمريكية .

هكذا تفاهمت المصالح الإنجليزية والأمريكية ، واستمر ما يعرف باتفاق الخط الأحمر نافذ المفعول بين الطرفين ، ولكنه لم يحل مطلقاً دون المنافسة بينهما . وهنا نجد أن المصالح الإنجليزية كانت تتمتع بالتأييد والرعاية من جانب حكومتها فى بلدان الشرق الأوسط ، غير أن الشركات الأمريكية كانت أعظم نشاطاً وأحسن استعداداً وأقوى من الناحية المالية ، ولهذا أخذت تتغلغل أولا فى مناطق أخرى من هذا الإقليم متبعة الطريق السلمى ، كشبه الجزيرة العربية وتركيا ومصر .

بدء تغلغل الشركات الأمريكية فى الشرق الاوسط :

كانت انجلترا تملك فى أول الأمر حقوقا وامتيازات بصدد استثمار موارد البترول الموجودة فى بعض أنحاء المملكة العربية السعودية . ولكننا نلاحظ أمراً عجبا ألا وهو إقدامها على التنازل عن هذه الحقوق ، وذلك فى أوائل العقد الرابع من

القرن الحالى . وقد تضاربت الآراء فى تعليل هذا العمل . فقيل من جهة إن أصحاب المصالح من الإنجليز لم يصلوا إلى نتائج سريعة حاسمة بحيث خيل إليهم أن هذه الجهات غير صالحة للاستثمار وأنهم يبذلون جهوداً عابثة خير لهم أن يركزوها فى مناطق أخرى . وعلل البعض الأمر بأن الإنجليز لم يقوموا حقيقة بأبحاث ودراسات علمية وافية مما حمل على الاعتقاد سالف الذكر بشأن قعرشبه الجزيرة . وهناك من يزعم بأن هذا التنازل إنما كان جزءاً من تفاهم تم بين أصحاب المصالح الإنجليزية والأمريكية . وعلى كل حال لا بد أن هناك أمراً خفياً لم يكشف عنه بعد ، وأن على المستقبل أن يزيح الغطاء عن هـذا السر الغامض .

وقد حاولت مصالح مالية ألمانية ويابانية أن تحصل على امتيازات بترولية فى هذا المكان ولكنها لم توفق ، وصارت الغلبة للمصالح الأمريكية . فمن جهة نجد أن حكام البحرين والإمارات الصغيرة على ساحل الخليج الفارسى فى حالة حماية بريطانية ، ولا يستطيعون منح أية أمتيازات دون موافقة الحكومة البريطانية ، وما كان من المستطاع والحالة هكذا أن ينجح الألمان واليابانيون . ومن جهة أخرى لم يكن من المنظور أن يوفق الأخيرون أيضا فى المملكة العربية السعودية التى حرصت دائما على أن تكون علاقاتها بالدول الأنجلوسكسونية ، وبخاصة انجلترا ، ودية ، ولا شك أن هذا الاتجاه يتنافر مع منح امتيازات لدول يعد وجودها فى هذه المناطق خطراً على سلامة المواصلات البريطانية وأمن الإمبراطورية . وفضلا عن هذا كان لأمريكا مزايا ظاهرة ألا وهى ادعاؤها على الدوام بأنها دولة بعيدة كل البعد عن الأطماع الاستعمارية . وتبدو أهمية الإدعاء إذا ذكرنا أنه فى الوقت الذى نشطت فيه الشركات الأمريكية للبحث عن البترول فى البحرين وشبه الجزيرة العربية كانت اليابان قد اعتدت على منشوريا وأخذت تستعد لتحقيق مآربها فى بقية أنحاء الصين . ويلاحظ من جهة أخرى أن الشركات الأمريكية الغنية بمواردها المالية قادرة على إنفاق الأموال بسخاء وعن سعة ، كما أنها وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية واسعة النطاق . ولهذا نجد أن ولاة الأمور فى المملكة السعودية وجدوا فى العروض الأمريكية فرصة طيبة للحصول على مقدار كبير من المال ، فضلا عما يتوقعونه من استصلاح آلاف الأفدنة من الصحراء المجدبة وتحويلها إلى أراض زراعية تنتج مختلف المحصولات .

فى سنة ١٩٣٠ نالت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة « شركة بترول البحرين » حق البحث عن البترول واستنباطه فى الجزر الثلاث التى يتكون منها أرخبيل البحرين ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إنتاج الجزر كله ملكا لشركة بترول البحرين . وكذلك وجهت الشركات الأمريكية اهتماماً إلى لبنان حيث قيل بوجود مقادير من الزيت فى بعض جهات هذا القطر .

أما فى تركيا فقد كانت الحكومة الجمهورية تقوم بأبحاث جيولوجية فى مناطق مختلفة من البلاد وطلبت بعض الشركات الأمريكية الترخيص لها بإجراء أعمال التنقيب والاستغلال مقابل أن تضع ثلث الإنتاج تحت تصرف الحكومة التركية .

ولكن توسع إمبراطورية الزيت الأمريكية بلغ أقصاه ونجح نجاحا باهراً فى المملكة العربية السعودية ، فقد توجه إلى الحجاز عدد كبير من الأمريكيين بصفتهم خبراء فى شئون الزراعة ، ولكنهم كانوا فى الحقيقة وكلاء بعثت بهم شركة ستاندارد أويل التى حصلت الشركة على أول امتياز فى سنة ١٩٣٥ فى قسم كبير من إمارة الحسا على ساحل الخليج الفارسى حيث تقوم بالاستغلال شركة California Arabian Standard Oil التى مدت أنبوبة إلى ميناء القطيف حيث أقامت فيه معامل كبيرة للتكرير . وحصلت الحكومة السعودية مقابل هذا على إتاوة ، فضلا عن مقـــدار معين من البنزين . وفى السنة ذاتها حصلت شركة Standard Oil of Arabia على امتيـاز آخر على سـاحل البحر الأحمر فى العسير والحجاز .

ومنذ سنة ١٩٤٠ قامت بعثات جيولوجية كثيرة قوامها العلماء والمهندسون والخبراء الأمريكيون ، وبعضها لحساب الحكومة الأمريكية والبعض الآخر على نفقة الشركات ، بأبحاث ودراسات منتظمة على نطاق واسع فى مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية .

وقد أسفرت هذه الجهود عما يبرر ما تكلفته من جهد ومال ، إذ أمكن الاهتداء إلى حقول بترولية غنية إلى حد بالغ ولكن لم يسبق استغلالها . وهذه

الحقول واقعة فى مساحة واسعة فى شمالى غرب شبه الجزيرة ، وتمتد من شبه جزيرة سيناء حتى المدينة المنورة .

وفى يوليه سنة ١٩٤٢ تنازلت بريطانيا عما لها من حقوق وامتيازات فى الجهات الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ولقد سبق أن ذكرنا أن استغلال البترول تقوم به شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية فى مساحة قدرها ٢٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، غير أنه فى عام ١٩٣٧ نجد شركات أمريكية تحصل على امتيازات فى منطقة واسعة مساحتها ٦١٠٠٠ كيلومتر مربع فى شرقى قناة السويس .

إذا أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار ، وذكرنا إلى جانبها اشتراك المصالح المالية الأمريكية فى بترول العراق ، أمكن أن نقول إن هذه المصالح تسيطر بالفعل على الشطر الأعظم من بترول الشرق الأوسط[1] . ولقد علقت مجلة Oil Forum فى افتتاحية عددها الصادر فى يناير سنة ١٩٥٠ على أهمية شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط فقالت :

« لقد هيأت ـ أى الشركات ـ للولايات المتحدة حصوناً سياسية واستراتيجية تتجه نحو قلب العدوان والتسرب الشيوعيين . ولقد زادت رؤوس أموالها المستثمرة فى الامتيازات والممتلكات من مجرد ٢٧٨ر٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ إلى ما يقرب من ٣ر٥٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٤٩ . وفى خلال العامين الأخيرين فقط أصاخت مجموعات من شركات البترول الأمريكية المستقلة السمع لنداء الدولة ، وذلك باستثمار ما يزيد على ٢٥ مليوناً من الدولارات فى تنمية موارد البترول بالخليج الفارسى » .

---

(١) لعل إيران البلد الوحيد الذى عجزت فيه عن نيل بعض الأسهم ، وذلك لأن للبترول الإيرانى أهمية خاصة فى نظر الحكومة البريطانية التى تملك منابعه بالاشتراك مع الشركة .

الفصل العاشر

تحليل الامتيازات والانتاج

فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

البحرين

يتكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر فى الخليج الفارسى ، وتحده من الغرب شبه جزيرة قطر . بينما يمتد إلى الغرب منه ساحل إمارة الحسا . وتبلغ مساحة هذا الأرخبيل ٢١٣ ميلا مربعاً . والجزيرة الرئيسية فيه وهى البحرين يبلغ طولها حوالى ٣٠ ميلا ، ولا يتجاوز عرضها عشرة أميال . وتقع حقول البترول حول فوهة جبل دخان فى الشمال ، ويقدر عدد سكان هذه المجموعة من الجزر بنحو ١٢٠٫٠٠٠ نسمة .

وفى أول أغسطس سنة ١٩٣٠ حصلت شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة المعروفة باسم شركة بترول البحرين [1] على امتياز فى جزيرة البحرين ، كان قد سبق منحه لمؤسسة بريطانية ، وهى نقابة الشرق العامة Eastern General Syndicate .

وفى سنة ١٩٣٥ استولت جماعة تكساس Texas Oil Corporation على نصف أسهم شركة بترول البحرين . ويحصل شيخ البحرين على إتاوة قدرها ٣٫٥ روبية عن كل طن من البترول المصدر ، وقد بلغت قيمة الإتاوة ٣١٨٫٧٥٠ جنيهاً فى عام ١٩٤٧ .

---

(١) يلاحظ أن هذه الشركة مسجلة فى بندا لأن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا تنص على وجوب أن تكون الامتيازات بريطانية .

وقد بلغ الإنتاج ١٫١٣٨٫٠٠٠ طن مترى سنة ١٩٣٨ ثم هبط خلال سنوات الحرب الأخيرة ، غير أنه بانتهائها عاد إلى الزيادة . وبالرغم من هذا ما زال البحرين فى مؤخرة بلدان الشرق الأوسط من حيث الإنتاج . والبيان التالى يبين تطور الإنتاج :

السنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	السنة	الإنتاج بآلاف الأطنان
١٩٣٨	١١٣٨	١٩٤٥	١٠٠٣
١٩٣٩	١٠٤١	١٩٤٦	١٠٩٩
١٩٤٠	٩٧١	١٩٤٧	١٢٩١
١٩٤١	٩٣٢	١٩٤٨	١٤٩٦
١٩٤٢	٨٥٦	١٩٤٩	١٥٠٨
١٩٤٣	٩٠٢	١٩٥٠	١٥١٢
١٩٤٤	٩٢١		

والاحتياطى عبارة عن ٢٣٫٣٠٠ ألف طن مترى أى ٠٫٢٢ ٪ من الاحتياطى العالمى .

وفى عام ١٩٣٦ تم إنشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته السنوية الآن ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ من الأطنان ، وإن كان أربعة أخماس هذا المقدار ينقل بواسطة أنبوبة (تمتد تحت البحر) من الظهران .

وطبقاً لعقد الامتياز تعهدت الشركة أن تدفع لشيخ البحرين ٣٫٥ روبية عن كل طن من النفط الخام ، وهذا يعادل ١٤ سنتاً عن البرميل الواحد ، وذلك قبل خفض قيمة الروبية فى سنة ١٩٤٩ . وفى السنة التالية وافقت الشركة على أن تزيد ما تدفعه إلى عشر روبيات للطن أى حوالى ٢٩ سنتاً عن البرميل ، على أن يسرى ذلك ابتداء من يناير . إلا أنه فى سنة ١٩٥١ عقد اتفاق آخر زيدت بمقتضاه حصة الحكومة . ويخصص ثلث هذه الإيرادات للشيخ وأسرته ، وجزء من الباقى يحتفظ به على سبيل الاحتياطى ، بينما يستخدم الباقى لتمويل المصروفات العادية فضلا عن المشروعات الإنشائية .

امارة الكويت

تقع إمارة الكويت على مقربة من رأس الخليج الفارسى ، ويحدها العراق من الشمال والغرب ، كما تلتقى إلى جنوبها إمارة الحسا (وهى جزء من المملكة العربية السعودية) والتى تفصلها عن الكويت منطقة محايدة . وتبلغ المساحة الكلية حوالى ٢٠٫٠٠٠ ميل مربع .

وتتولى عملية استغلال النفط « شركة نفط الكويت المحدودة » بمقتضى امتياز حصلت عليه فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٣ لمدة ٧٥ عاماً ؛ وهذه الشركة مناصفة بين شركة النفط الإنجليزية — الإيرانية وشركة مباحث الخليج وهى أمريكية . وبدأت أولى عمليات التنقيب فى منطقة بحره فى شمالى خليج الكويت حيث أمكن حفر بئر على عمق ٧٩٥٠ قدماً ، ولكن سرعان ما تحول عنها الباحثون ، بينما استمر العمل فى حقل برغان الواقع على مسافة ٢٨ ميلا جنوبى بلدة الكويت ، ١٤ ميلا من الساحل . وقامت الشركة أيضا بأبحاث فى منطقة مدانية ولكنها ما لبثت أن ركزت عملها فى الحقل المذكور .

وفى مساحة قدرها ستة أميال مربعة حول برغان اكتشفت تسعة آبار فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٤٥ ، كما كان العمل دائبا فى ثلاث أخرى ، غير أن الحرب أدت إلى التوقف فى النصف الثانى من عام ١٩٤٢ .

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٥ استؤنفت العمليات ، وهنا تبدأ نقطة تحول بالغة الأهمية ، وتوالت الكشوف حتى بلغ عدد الآبار التى استغلت حتى الآن ١٠٣ بئراً لم يفرغ منها سوى ثلاثة ، وأخذ الإنتاج يرتفع بسرعة كبيرة ، كما يتضح من البيان التالى (مقدراً بآلاف الأطنان المترية) :

السنة	الإنتاج
١٩٤٧	٢٢٠٠
١٩٤٨	٦٤٠٠
١٩٤٩	١٢٣٧٨
١٩٥٠	١٧٢٩١
١٩٥١	٢٨٢٢٦

وهكذا زاد الإنتاج خلال خمس سنوات مايقرب من ١٤٠٠٪ ، وتقدر الزيادة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥١ بمقدار ٦٤٪ . وخلال عام ١٩٥٢ وصل الإنتاج إلى أكثر من ٣٧ مليونا من الأطنان . وفيما يلى الإنتاج الشهرى خلال هذه السنة (بآلاف الأطنان المترية[1]) .

يناير	٢٨٨٣	يوليه	٣٤٦٧
فبراير	٢٥٧٧	أغسطس	٣٠٤١
مارس	٣٣٥٢	سبتمبر	٣٠٦٠
أبريل	٣٢٤٢	أكتوبر	٣٢١٦
مايو	٣٣٢٩	نوفمبر	٣٢٨٢
يونيه	٣١٦٠	ديسمبر	٣٠٢٢

وبهذا ارتفع المتوسط الشهرى من ١٫٠٤٤٫٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ٢٫٣٥٤٫١٦٦ (١٩٥١) ، وهو عبارة عن ٣٫١٣٦٫٠٠٠ طن تقريباً لسنة ١٩٥٢ . وهذه الزيادة الملحوظة فى انتاج سنة ١٩٥٢ من أسبابها كشف بئر جديدة يطلق عليها مجوة رقم ١ Magua No . 1 فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وتقع على مسافة سبعة أميال إلى الشمال من برغان .

ونظراً للظروف السائدة فى إيران اليوم نجد أن الكويت تقع فى المرتبة الثانية

---

(١) Petroleum Press Service : عدد مارس سنة ١٩٥٣

بين بلاد الشرق الأوسط ، وانتاجها يعادل فى الوقت نفسه جوالى ٥٪ من الإنتاج العالمى . غير أن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى عظم الاحتياطى الثابت بها والذى يقدر بنحو ١٥٠٠ مليون برميل أى نحو ١٤٫٠٥٪ من الاحتياطى العالمى . وهناك معمل تكرير فى الأحمدية وانتاجه اليومى ٣٠٫٠٠٠ رطل ويقدر أن طاقته ستكفى حاجيات الكويت .

وفى أول ديسمبر من سنة ١٩٥١ وقع اتفاق بين شيخ الكويت والشركات صاحبة الامتياز وينص على أمور عدة أهمها :

١ — زيادة إيراد الكويت من انتاج البترول الخام ، وخضوع الشركات لضريبة دخل يفرضها شيخ الكويت اعتباراً من ١٩٥١/١٢/١ بما يؤدى إلى أن توزع الأرباح مناصفة بين الطرفين .

٢ — مساهمة الشركات فى نفقات التعليم العالى لأبناء البلاد فى المدارس والجامعات بالخارج . وطبقاً لهذا التعديل يبلغ دخل الحكومة ١٤٠ مليون دولاراً أى ٤٩ مليونا من الجنيهات ، وهو رقم يزداد باطراد تبعاً لازدياد الانتاج .

أما عن أثر البترول فى اقتصاديات الكويت فإننا نفضل أن نورد بشأنه هذه العبارات التى نقتطفها من مقال بعث به إلينا تلميذنا الكويتى الأديب يعقوب الحمد :

« قد لايتسع المجال لأن نبحث هذا الموضوع باسهاب ، إلا أن للبترول أثراً عميقا فى الاقتصاد الوطنى الكويتى ، فالدخل المتزايد منه قد سمح للحكومة بأن تشجع البلدية على التوسع فى الأعمال الإنشائية ، وساعد الصحة والمعارف على تنفيذ بعض برامجهما ، وساعد على وجود توظف كامل برغم كثرة تدفق الأجانب على الكويت ، وارتفع كذلك مستوى المعيشة قليلا عن ذى قبل .

ويلاحظ أن العدد الإضافى من العمال الذين ينتجون مايتطلب عمال صناعة البترول من الأغذية والمساكن كبير مما أدى إلى ارتفاع الأجور فى الصناعات المختلفة ، ومن ثم إلى ارتفاع نفقات المعيشة » .

وفى المثال المشار إليه طائفة من الأرقام للدلالة على تقدم أعمال الشركة واتساع نطاقها :

١ — تستخدم الشركة (كان ذلك سنة ١٩٥٠) ١٦٫٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠٠ من أهل الكويت وإيران والعراق وبعض مدن الخليج .

٢ — كانت الشركة تستهلك من المياه العذبة ٢٦٫٠٠٠ جالون يومياً وذلك فى يناير سنة ١٩٤٨ فارتفع المقدار إلى ١٥٦٫٧٥٠ جالونا فى أبريل من السنة ذاتها . وبلغت وارداتها من المعدات والآلات ٦٧٠١ طن فى يناير سنة ١٩٤٧ فزاد المقدار إلى ١٦٫٤٠٣ طن فى أبريل من السنة التالية :

منطقة الحياد (القسم الكويتى) :

تقع منطقة الحياد أو الشقة الحرام Neutral Zone بين الكويت والمملكة العربية السعودية . وفى عام ١٩٤٧ حصلت « شركة الزيت الأمريكية المستقلة » American Independence Oil Company (AMINOIL) على امتياز البحث عن البترول فى مساحة قدرها ٥٥٠٠ ميل مربع بالمنقطة المحايدة لمدة ٦٠ عاماً. وتتكون الشركة من عشرة منتجين أمريكيين ، ويبلغ رأس مالها ١٠٠ مليون دولار كما بدأت أعمال التنقيب فى أواخر سنة ١٩٤٩ .

ولقد دفعت الشركة لإمارة الكويت عند توقيع الامتياز ٧٫٥ مليون دولار ، وإلى حين تصدير البترول تتقاضى الحكومة الكويتية ٦٢٥٫٠٠٠ دولار سنوياً بدل استنباط ، فضلا عن دولارين ونصف دولار عن كل طن معد للاصدار ، ويحق للحكومة الكويتية أن تواصل تسلم بدل الاستنباط إذا مارأت ذلك متفقاً مع صالحها حتى بعد ظهور البترول .

ووافقت الشركة على إنشاء مستشفى كامل المعدات والأطباء للأمراض الصدرية،

وعلى مد الطرق من منطقة البترول إلى مدينة الكويت . وعليها كذلك أن تقيم معملا للتكرير وأن تساهم فى نشر التعليم بالإمارة .

ومما يلفت النظر فى هذا الامتياز الممنوح فى المنطقة المحايدة أنه تتولاه شركة مستقلة بخلاف الحال فى بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

قطر

تبلغ مساحة شبه جزيرة قطر ٥٠٠٠ ميل مربع ، وسواحلها قليلة الغور وملأى بالرمال والشعاب . وهى عبارة عن لسان من الأرض يبرز من السواحل الجنوبية للخليج الفارسى فى اتجاه شمالى ، كما أنها مستوية السطح وخالية من الحياة النباتية .

ولقد بدأت أعمال التنقيب عن البترول بالطرف الشمالى من حقل « دخان » فى عام ١٩٣٨ وتمت فى يناير من سنة ١٩٤٠ حيث بلغ الإنتاج اليومى ٥٠٠٠ برميل وبعد سنة كشفت بئر أخرى على مسيرة عشرة أميال جنوبى الأولى ، كما بدأ التنقيب عن بئر ثالثة . ثم توقفت الأعمال بسبب الخطر الألمانى إلى أن استؤنفت سنة ١٩٤٧ وحفرت تسعة آبار منتجة .

وقد تعطل الإنتاج بطريقة تجارية بسبب الحاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من المعدات وإلى إقامة المبانى للموظفين والعمال ، وإنشاء أماكن التخزين ، ومد أنبوبة طولها ٧٥ ميلا . وفى أواخر سنة ١٩٥٩ بدأ الإنتاج بطريقة تجارية وأرسلت أول شحنة فى ٣١ ديسمبر ، وبلغ إنتاج آبار حقل دخان سنة ١٩٥٠ ٤٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم .

ويقوم باستغلال البترول فى شبه جزيرة قطر شركة بريطانية Petroleum Development Qatar Company Ltd . وقد تأسست عام ١٩٣٦ لتتولى لمدة

٧٥ سنة استغلال الامتياز الذى منحه الشيخ عبد الله بن قاسم[1] لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٣٥ .

ويلاحظ أن توزيع ملكية رأس مال شركة قطر كتوزيعه فى شركة البترول العراقية ، أى أن كلا من الأنجلو — إيرانيان والشركة الفرنسية ورويال دتش شل وشركة تنمية الشرق الأدنى (ستاندارد وسوكونى ڤاكوم) تملك ٢٣٫٨٥٪ ، أما الخمسة فى المائة الباقية فيملكها جلبنكيان .

وبمقتضى قرار تحكيم ثبتت دعوى الشركة فى أن امتيازها يشمل المناطق المجاورة لشبه الجزيرة من ناحية البحر ؛ وبذلك أصبح نشاط شركة سوبيريور Superior Oil Company مقصوراً على الرصيف القارى .

الانتاج والاحتياطى :

السنة	الانتاج (بآلاف الأطنان المترية)
١٩٤٩	٩٦
١٩٥٠	١٫٦٣٢
١٩٥١	٢٫٣٦٤
١٩٥٢	٣٫٢٠٦

ومن هذه الأرقام يبدو مدى الزيادة فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ .

وطبقاً للأرقام الخاصة بسنة ١٩٤٩ قدر احتياطى قطر من النفط بنحو ٦٧٫٦٠٠ ألف طن مترى وهذا يعادل ٠٫٦٤٪ من الاحتياطى العالمى . والإنتاج فى السنة ذاتها بلغ ٠٫٢٪ من الاحتياطى ، ولكن ينبغى أن نذكر أنه يبدأ إلا فى ذلك الحين ، ولكنه على أساس انتاج سنة ١٩٥٢ يبلغ ٤٫٤٪ من الاحتياطى .

---

(١) تولى العرش سنة ١٩١٣

المملكة العربية السعودية :

يعتبر زيت البترول أعظم الموارد الطبيعية فى المملكة العربية السعودية . ومصدراً رئيسياً تحصل منه على إيراداتها . وتقع الحقول الرئيسية حول الظهران فى أمارة الحسا . وهذه الحقول هى دمام وبقيق والقطيف ، وتعد من أغنى حقول العالم النفطية وأوفرها إنتاجاً . وفى سنة ١٩٥١ كشف حقل جديد فى العثمانية ويبشر بانتاج كبير .

شركة الزيت العربية الأمريكية :

وتقوم باستغلال النفط « شركة الزيت العربية الأمريكية » (أرامكو) التى نالت الامتياز بالاشتراك مع شركتى ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس ، ثم جرت مفاوضات بعد ذلك لتصبح الملكية على هذا النحو :

ستاندارد أوف كاليفورنيا	٣٠٪
تكساس	٣٠٪
ستاندارد أوف نيوجرسى	٣٠٪
سوكونى فاكوم	١٠٪

ومعنى هذا أن رؤوس الأموال الأمريكية هى التى تتولى استغلال البترول فى المملكة العربية السعودية . وبدأ تنفيذ الامتياز فى يولية سنة ١٩٣٣ لمدة ٦٦ سنة ، وبدأ الحفر واستمر العمل حتى حفرت البئر الثامنة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث تمكنت الشركة من استنباط البترول بطريقة تجارية . وكانت أول رسالة من النفط السعودى فى مايو سنة ١٩٣٩ ، وقام الملك بزيارته الأولى لمراكز الشركة فى الظهران . وتوالى فتح الآبار حتى صار مجموع الآبار المنتجة ١١٨ بئراً فى نهاية عام ١٩٥١ ، والجدول التالى يبين الحالة فى ذلك التاريخ :

الآبار فى نهاية عام ١٩٥١[1]

الحقل	منتجة	مغلقة	للمراقبة	موقوفة مؤقتا	مهجورة	يجرى حفرها	المجموع
بقيق	٦٢	١	٣	—	—	—	٦٦
عين دار	٢٠	١١	١	—	—	٢	٣٤
الدمام	٣٠	٢	—	—	٩	—	٤١
القطيف	٦	٤	١	١	١	—	١٣
أبوحدرية	—	١	—	١	١	—	٣
الفاضلى	—	١	—	—	—	—	١
حرض	—	٦	—	١	—	—	٧
السفانية	—	٤	—	—	—	١	٥
العمانية	—	٧	—	—	—	٣	١٠
العلاة	—	—	—	—	١	—	١
الجعوف	—	—	—	—	١	—	١
معقلا	—	—	—	—	١	—	١
المجموع	١١٨	٣٧	٥	٣	١٤	٦	١٨٣

ووضعت الشركة مشروعات عدة منها إقامة معمل تكرير فى رأس تنورة ، غير أن الحرب أوقفت العمل وأغلقت معظم الآبار ، ولم تتعد الصادرات ١٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ برميل فى اليوم ، حيث كانت الكمية المستخرجة ترسل إلى معمل تكرير البحرين . وفى سنة ١٩٤٥ زيد المقدار إلى ٣٥٠٠٠ برميل يوميا ، وتم فى أوائل السنة ذاتها مد أنبوبة تحت الأرض إلى البحرين وزاد الصادر إلى ٤٥٠٠٠ برميل فى اليوم . وفى شتاء عام ١٩٤٥/١٩٤٦ تم إنشاء معمل التكرير فى رأس تنورة ، وطاقته اليومية ١٤٠٠٠٠ برميل . والجدول التالى (لسنة ١٩٥١) يلقى ضوءاً على حركة التكرير فى هذا المعمل .

---

(١) تقرير عن سير الأعمال من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية لعام ١٩٥١ .

المنتوجات المكررة فى معمل التكرير برأس تنورة (بالبراميل)[1]

عام ١٩٥١	بنزين	كيروسين	زيت ديزل	زيت وقود	اسفلت	المجموع
يناير	٩٥٦٤٧٣	٣٤٤٨٦٧	١٢٤٨٧٠٨	١٧٣٤٤٧٩	٥٠٨١	٤٢٨٩٦٠٥
فبراير	٩١٣٦٤٩	٣٥٢٨٢٢	٧٨٧٧٣٠	١٩٠٤٨٠٠	١٨٥٢	٣٩٦٠٨٥٤
مارس	١١١١٨٥٤	٣٨٥٥٠٩	١١٦٨٨٧٤	٢٠٦٦٩٠٧	٥٢٠٥	٤٧٣٨٣٤٩
إبريل	٩٩٤٠١٦	٣٦٤٧٦٧	١٠٠٧٣٩٣	٢١٩٢٢١٤	٣٧٤	٤٥٥٨٧٦٤
مايو	١٠١٥٤٩٢	٣١٨٣٧٨	١٠٨٩٦٢٨	١٩٢١٢٣٥	٢٢٥٤٥	٤٣٦٧٢٧٨
يونية	١٠٤٢٩٨٥	٤٢٥٥٤١	١٢٦٣٩٧٤	٢٤٢١١٢٨	٢٣٠٩٤	٥١٧٦٧٧٢
يوليو	١١٠١٩٥٨	٤٢٢٩٢٣	١١٨٢٤٢٧	٢٠٧٣٦٦٩	١٤٨٨٣	٤٧٩٥٨٦٠
أغسطس	٩٦٥١٥٩	٤٦١٨٢٦	١٢٨٠٨٩٦	٢١٥٠٥٠٦	١٧٣٢٢	٤٨٧٥٧٠٩
سبتمبر	١١٤٢٩٨٥	٤٧٤٦٩٧	١٣٣١٢٩٧	٢٢١٦٠٨٤	١٨٦٠٣	٥١٨٣٦٦٦
أكتوبر	١٠٠١٧ ٧	٣٦١٠٢٤	١٠٧٧٣٨٤	١٧١٩٠١١	٢٥٦٠٥	٤١٨٤٧٣١
نوفمبر	٨٤٩١٩٨	٣٩٣٠٨٣	١٢٣١١٧١	٢١١٤٦٢٢	١٩٤٣٨	٤٦٠٧٥١٢
ديسمبر	١٠٥٠٠٤٠	٣٦٩٨٨٣	١٢٥٤١٣٣	١٨٧٦٩٣٢	٢١٨٠٨	٤٥٧٢٧٩٦
المجموع	١٢١٤٥٥١٦	٤٦٧٥٣٢٠	١٣٩٢٣٦١٥	٢٤٣٩١٥٨٤	١٧٥٨١١	٥٦٣١١٨٤٦

(١) المصدر السابق .

تطور الانتاج :

بدأ الإنتاج فى أول أمره بسيطا فلم يزد فى عام ١٩٣٨ عن ٦٨٠٠٠ طن ، وتعطلت العمليات خلال الحرب عن الدرجة الواجبة ولذلك لم يتعد ٢٨٧٢٠٠٠ سنة ١٩٤٥ . إلا أنه أخذ يزيد بعد ذلك بخطى واسعة حتى وصل إلى أكثر من ٢٨ مليونا من الأطنان فى ختام سنة ١٩٥١ . وفى سنة ١٩٥٠ كانت المملكة العربية السعودية تشغل المحل الثانى بعد إيران ، ولكنها فى السنة التالية (بسبب الظروف السائدة فى إيران) أصبحت على رأس دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول . والبيان التالى (مقدراً بآلاف الأطنان المترية) يلقى ضوءاً على هذا التقدم السريع فى الإنتاج :

السنة	الإنتاج (١)	السنة	الإنتاج (٢)
١٩٣٨	٦٧	١٩٤٥	٢٨٧٢
١٩٣٩	٥٣٩	١٩٤٦	٨٢٠٠
١٩٤٠	٧٠٠	١٩٤٧	١٢٣٠٠
١٩٤١	٥٩٠	١٩٤٨	١٩٢٠٠
١٩٤٢	٦٢٠	١٩٤٩	٢٣٤٧١
١٩٤٣	٦٥٠	١٩٥٠	٢٦١٧٩
١٩٤٤	١٠٦٣	١٩٥١	٣٧٦١٨

والجدول التالى يبين الإنتاج سنة ١٩٥١ طبقا للآبار فى الشهور المختلفة .

---

(١) Review of Economic Conditions in the Middle East p. 60

(٢) Petroleum Press Service. November 1952 p. 416.

إنتاج الزيت الخام ـ حسب الحقول ـ بالأطنان

عام ١٩٥١	الدمام	بقيق	عين دار	القطيف	المجموع
يناير	٣٧٨٣٩٩	١٤٥٩٧٩٥	٤١٠٨٦٠	٣٧١٨٥	٢٢٨٦٢٤١
فبراير	٣٣٠٤٩٩	١٥١٧٧٧٦	٤١٨٨٦١	٦٧٤٩٨	٢٣٣٤٦٣٥
مارس	٣٥٨٠٤٨	١٦٢٣٧٨٤	٥٣٩٠٤٧	٨٦٨٨٣	٢٦٠٧٧٦٣
إبريل	٣٥٢٥٥٩	١٨٠٤٣٤٧	٥٠٨٨١١	٨٠١٩٠	٢٧٤٥٩٠٨
مايو	٣٧٠٦٨٧	١٩٩٦٨٨٦	٥٧٢٨١٨	٨١٣٣٦	٣٠٢١٧٢٨
يونية	٣٣٩٤٧٢	٢٠٠٠٨٣٦	٥٧٨٩٨١	٧٩٤٥٧	٢٩٩٨٧٤٨
يولية	٣٥٤٧٢٦	٢٣٢٢٠٥٢	٥٩٥٨٢٦	٧٦١٧٩	٣٣٤٨٩٧٢
أغسطس	٣٤٧٢٩٥	٢٣٩٩٤٨٢	٥٩٥٠٥٢	٧٩٢٩٣	٣٤٢١١٢٤
سبتمبر	٣٣٨٠١٨	٢٣٥٠٥٧٧	٥٧٧٠٧٤	٨٢٤٤٣	٣٣٤٨١١٤
أكتوبر	٣٣٥٦٣٠	٢٤١٩١٠٩	٦٢٣١١٦	٨٤٠٧٣	٣٤٦١٩٢٩
نوفمبر	٣١٥٣٩٧	٢١٤١٧٧٦	١٠٠٩٢٩٣	٧٩١١٥	٣٥٤٥٥٨٣
ديسمبر	٢٩٥١٠٥	٢٠٩٧٥٢٤	١٠١٣٣٣٩	٨١٨٥٥	٣٤٨٧٨٢٥
المجموع بالأطنان	٤١١٥٨٤٠	٢٤١٣٤١٤٨	٧٤٤٣٠٨٢	٩١٥٥٢٣	٣٦٦٠٨٥٨٥

(١) تقرير سير الأعمال من قبل شركة الزيت المصرية لعام ١٩٥١ الأمريكية.

وخلال سنة ١٩٥٢ ارتفع الإنتاج بصورة واضحة فبلغ ٠٠٠ر٤٤٣ر٤١ طن ، والبيان التالى يوضح الحالة خلال الشهور المختلفة (بآلاف الأطنان المترية[1]) :

يناير	٣٦٣٣	يوليه	٣٦٢٠
فبراير	٣٤٤٣	أغسطس	٣٤٧٦
مارس	٣٤٩٦	سبتمبر	٣٣٧٢
ابريل	٣٦١٩	أكتوبر	٣٢٥٦
مايو	٣٥٥٩	نوفمبر	٣١٤٧
يونيه	٣٧٠٣	ديسمبر	٣١١٩

احتياطى البترول .

وطبقاً للأرقام الصادرة عن عام ١٩٤٩ يقدر احتياطى البترول فى المملكة العربية السعودية (بآلاف الأطنان المترية) بنحو ٠٠٠ر٢١٣ر١ أى ما يعادل ٤٨ر١١ ٪ من الاحتياطي العالمى ، وإن كانت النسبة أقل منها فى حالة الكويت . إلا أن الإنتاج فى تلك السنة يعد ضئيلا فعلا إلى الاحتياطى إذ أنه لم يتعد ٩ر١ ٪ منه ، ولكنه أعلى من النسبة الخاصة بالكويت وهى ٨ر٠ ٪ ، وبالشرق الأوسط عامة وهى ٦ر١ ٪ .

أنابيب البترول :

وينقل البترول من مواطن الإنتاج بواسطة مجموعة من الأنابيب كما يوضحها الجدول التالى :

---

(١) Petroleum Press Serviee (عدد مارس ١٩٥٣)

اسم الشركة المالكة	من	إلى	الطول بالأميال	الطاقة (بالبراميل)	سنة الإنشاء
شركة الزيت العربية الأمريكية	بقيق	الظهران	٤٠	١١٠٠٠٠	١٩٤٧
	»	»	٤١	١٠٠٠٠٠	١٩٤٦
	»	رأس تنوره	٦٥	٣٠٠٠٠٠	١٩٤٨
	الظهران	»	٢٣	١٢٣٠٠٠	١٩٤٦
	»	»	٣٩	٦٥٠٠٠	١٩٣٩
	»	البحرين	٣٤	١١٠٠٠٠	١٩٤٥
شركة خطوط الأنابيب العربية	»	صيدا	١١١٠	٣٠٠٠٠٠	١٩٥٠

وفى سنة ١٩٥١ تم مد خط أنابيب ذات قطر ١٢ بوصة من ملتقى الأنابيب فى القطيف إلى رأس تنورة ، كما مد خط أنابيب ذات قطر ٢٠ — ٢٢ بوصة من المعمل الثالث لفرز الغاز عن الزيت فى بقيق (البقة) إلى ملتقى الأنابيب فى القطيف . وسيمد هذا الخط آجلا إلى معمل فرز الغاز عن الزيت رقم ٢ فى أبقيق .

وتم أيضاً فى عام ١٩٥١ مد خط أنابيب قطرها ٤ بوصات لنقل المنتوجات البيضاء من معمل تكرير رأس تنورة عبر خليج تاروت إلى مستودع البترول المركزى فى الظهران وإلى مطار الظهران . ويجرى إنشاء خط طوله ٤٥ ميلا من أنابيب قطرها ٣٠ ـ ٣١ بوصة من بقيق إلى العثمانية ، وذلك لتوسيع الوسائل التى يتطلبها الإنتاج المتزايد من الزيت المستخرج من حقلى عين دار والعثمانية . وبالإضافة إلى ما تقدم مدت أنابيب فرعية متعددة فى مناطق القطيف وعين دار ورأس تنورة .

خط أنابيب التابلاين :

وهذا أعظم وأطول خط فى الشرق الأوسط . ويبدأ جنوبى صيدا (لبنان) عند نقطة انصباب نهر الزهرانى فى البحر المتوسط ، ثم يأخذ الطريق فى الارتفاع حوالى ١٠٠٠ قدم خلال الأميال الأربعة الأولى ، ويرتفع بعد ذلك تدريجاً حتى يبلغ حداً أقصاه ١٩٠٠ قدم فوق سطح البحر عند عبوره الطرف الجنوبى من سلسلة جبال لبنان . وبعد ذلك يهبط الخط إلى ارتفاع ٦٠٠ قدم وينزل فى وادى الليطانى ويمر بأراض عند حدود سوريا ، ويهبط من ارتفاع ١٨٠٠ قدم إلى قاع وادى الحسبانى على ارتفاع ٨٤٠ قدما ، وبعد ذلك يرتفع بشدة لمسافة عشرة أميال إلى ٢١٠٠ قدم ، ويستمر مسافة أخرى طولها ٢٥ ميلا قبل أن يهبط إلى وادى اليرموك . وبعد أن يمر بأطراف جبل الدروز ينتقل إلى المملكة الأردنية ومنها إلى القسم الشمالى من المملكة العربية السعودية فى أراض يغلب عليها طابع الاستواء ، ويواصل السير إلى بقيق .

وقد بلغ ما نقل فيه خلال العام الأول التالى لإنشائه (ديسمبر ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١) ١٠٠ مليون برميل . وتقوم شركة التابلاين بإنشاء مصفاة فى صيدا من أجل البترول السعودى وتقدر النفقات بأربعين مليون دولاراً ويستغرق إتمامه عامين ، والمفهوم أن المقادير التى سيكررها ستسد مطالب سوريا والأردن من البنزين وزيت الغاز ، وقد يمد تركيا ومصر بحاجاتهما فى المستقبل .

وقد تولت إنشاء هذا الخط « شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية » Trans-Arabian Pipe Line Company وهى مؤسسة أمريكية . وكان أول التوجيه بشأن مد هذا الخط من ناحية السلطات الحربية الأمريكية كجزء من مشروع « هيئة احتياطيات البترول » ؛ ثم عظمت الحاجة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يتسنى المساهمة اللازمة لإنعاش أوربا الغربية بصفة خاصة ، وهو أمر يتطلب القصد فى الوقت والنفقات .

وخط التابلاين يوفر هذين العنصرين ، ذلك أن الطريق البحرى طوله ٧٠٠٠ ميل وتستغرق عملية النقل ٢٠ يوما ، فضلا عن أن رسم عبور قناة السويس عبارة عن ١٨ سنتاً للبرميل ومعنى هذا ٤٠٫٠٠٠ دولار عن كل ناقلة حديثة كبيرة . وعلاوة على ذلك فإن هذا الوفر فى المسافة وفر للولايات المتحدة الأمريكية ٦٥ ناقلة كانت تنقل البترول السعودى مع غيرها ، فصار فى الإمكان استخدامها فى مناطق أخرى .

ولقد بدأ العمل فى مد الخط سنة ١٩٤٧ وانتهى بعد أربع سنوات ، وقطره يتراوح بين ٣٠ ، ٣١ بوصة ، وتكلف ٢٣٠ مليون دولاراً .

خلاف حول سعر الذهب :

وطبقاً لعقد الامتياز تعهدت الشركة بدفع أربعة شلنات ذهبا عن كل طن من الزيت الخام . وسرعان ما نشب الخلاف حول سعر الذهب ، فطلبت الشركة أن تكون حصة الحكومة حسب السعر السائد فى الولايات المتحدة أى ٨ دولارات ،

٢٤ سنتا للجنيه الواحد ، بحجة عدم استطاعتها جلب الذهب إلى جده ، ولكن الحكومة السعودية تمسكت بضرورة الدفع حسب سعر الذهب فى جده ، والذى يتراوح بين ١٦ و ٢٠ دولاراً للجنيه ، وذلك لأن الاتفاق عقد فى المملكة السعودية وليس فى الولايات المتحدة . وإزاء إصرار الحكومة السعودية قبلت الشركة (١٩٤٨) أن تدفع جنيهات إنجليزية فى جده ، وإذا تعذر عليها ذلك تدفع عن كل جنيه ١٢ دولاراً ، كما وافقت أيضاً على تسوية حصة الحكومة التى سبق أداؤها على أساس هذا الاتفاق . وبذلك زادت حصة الحكومة عن البرميل الواحد من حوالى ٢٢ سنتا إلى ٣٢ سنتا .

تعديل الامتياز :

وفى سنة ١٩٤٩ راحت الحكومة تضغط على الشركة من أجل رفع مقدار الحصة ، وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى عقد اتفاق إضافى (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١) يقضى أهم نص فيه بالمشاركة فى الربح حتى أصبح نصيب الدولة ٦٥ سنتا عن البرميل الواحد .

مطالب جديدة :

ونشرت بعض الصحف فى أواسط ١٩٥٢ أن الحكومة السعودية تقدمت بمطالب جديدة أهمها أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من السعوديين ، وأن تسلم الشركة خلال خمس سنوات نصف إقليم الامتياز على أن تعيد النصف الآخر بعد خمس سنوات أخرى . وإذا عجزت الشركة عن استغلال الآبار بسبب الحرب تدفع للحكومة مبلغ مائة مليون دولار .

والمطلب الخاص بإعادة منطقة الامتياز يدل على اتجاه نحو التأميم ، ولكن يخيل إلينا أن الغرض منه أن يكون نوعا من الضغط على الشركة عساها تعيد النظر فى الاتفاق ، أملا فى زيادة حصة الحكومة من الأرباح . وهذا دليل على تغير شعور الشعوب العربية إزاء الشركات القائمة باستخراج النفط من بلادها .

القسم السعودى من المنطقة المحايدة :

فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ وقعت الحكومة السعودية اتفاقا مع شركة نفط الباسفيك الغربية Pacific Western Oil Corporation ، يبيح للأخيرة استغلال البترول فى القسم السعودى من المنطقة المحايدة . وكان الامتياز يقوم على مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة ، بحيث أن الحصة المقررة للحكومة السعودية كانت أكثر من ضعف ما تعهدت بدفعه الشركات الأخرى فى إقليم الشرق الأوسط . وهذا الاتفاق كثيراً ما رددته حكومات البلدان الأخرى فى الإقليم ، كما استندت إليه الحكومة السعودية حين طلبت من شركة أرامكو تعديل الامتياز . ونظراً لهذه الأهمية ننشر فى ملحق هذا الفصل أهم المواد التى اشتمل عليها الاتفاق .

اليمن

أغفلت المعاهدة المعقودة عام ١٩٢٤ بين بريطانيا واليمن تعيين الحدود الجنوبية للبلد الأخير ، وأرجأت الفصل فى الأمر إلى مفاوضات تجرى فيما بين الطرفين . وهذا الغموض ليس فى صالح اليمن ، وقد تسبب عن ذلك استمرار النزاع الذى كان يتخذ أحيانا شكلا عسكريا كما حدث من إقدام الطائرات البريطانية على ضرب حصن يمنى أقيم سنة ١٩٣٦ فى هذه المناطق ، وكما حدث أيضاً خلال عام ١٩٤٩ . وقد دارت مفاوضات بين الطرفين لمدة أسابيع وأصدر المؤتمر بلاغا رسمياً بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن المباحثات قد جرت فى جو ودى للغاية وأن الوفدين قد قدما مقترحات للعرض على الحكومتين ، كما تم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية . ويعتقد الكثيرون أن موارد البترول تكمن وراء الخلاف بين البلدين . ففى عام ١٩٤٩ منحت بريطانيا امتياز التنقيب عن البترول فى منطقة شابو لشركة منفرعة عن شركة البترول العراقية والشركة الإنجليزية إيرانية .

وقد زارت المنطقة فى ذلك الوقت بعثة علمية من ثلاثة من الخبراء قاموا بدراسات جيولوجية وقرروا أن البترول الموجود قد يعادل فى مقاديره كل بترول المملكة

العربية السعودية . وهذا التصريح على أكبر قدر من الخطورة ويعتبر تأييداً لما قال به المستر چون فلبي بعد رحلته عبر الربع الخالى سنة ١٩٣١ من أنه رأى البترول بوفرة فى منطقة شابوا .

ولقد ذكر الخبراء أنهم كشفوا بحيرات من الأسفلت طولها ١٥ ميلا وعرضها ١٠ أميال ، وقطرانا منبعثاً من باطن الأرض . وتقع شابوا على مسافة ٣٣٠ ميلا من ميناء مكلا الخاضع للنفوذ البريطانى و ٢٦٠ ميلا من واحة الحوف التابعة لليمن . وإذا ثبتت وفرة البترول هناك فمن المتوقع مد أنابيب لنقله عبر صحراء الربع الخالى ونجد حتى يتسنى نقله بواسطة خط التابلاين إلى ساحل البحر المتوسط[1] .

لبنان

فى عام ١٩٤٧ قامت شركة البترول اللبنانية (إحدى توابع شركة البترول العراقية) بأبحاث چيولوچية وتابعتها خلال العام التالى ، ولكنها لم تصل إلى كشوف جديدة بعد حفر البئر المعروف باسم « تربول رقم ١ (Terbol 1) على مسافة ميلين من طرابلس ، وهى بئر جافة عمقها ١٠٫٥٥٩ قدما .

سوريا

قامت شركة البترول اللبنانية السورية وهى من توابع شركة النفط العراقية بأبحاث چيولوچية فى بعض مناطق من سوريا ، وحفرت آبار عدة على أعماق بعيدة دون أن تكتشف وجود البترول . وقد تنازلت الشركة عن الامتياز فى البلدين .

---

(١) الأهرام عدد ١٨/٤/١٩٥٠ .

إلا أنه فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٩[١] عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة أنابيب البترول للشرق الأوسط بشأن مرور خط «تابلاين» فى الأراضى السورية. ومدة الامتياز سبعون عاما، وللشركة الحق فى إنشاء ماتدعو الحاجة إليه من معامل التكرير على ساحل سوريا. أما الفوائد التى تعود على ذلك البلد فتنحصر فى حصوله على إتاوة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات، فضلا عن فرض رسم قدره ثلاثون شلنا عن كل ألف طن من الزيت الخام بنقله الخط المشار إليه بشرط ألا تقل الرسوم السنوية عن ٢٠٫٠٠٠[٢].

كذلك قامت شركة البترول العراقية بإنشاء خط أنابيب من كركوك إلى بانياس. وتضمنت الشروط بين الطرفين أن تدفع الشركة إلى الحكومة السورية بنسين عن كل طن ينقله الخط، إلى جانب مبلغ سنوى قدره ٢٥٫٠٠٠ ليرة سورية. وكذلك تعهدت الشركة أن تبيع سنوياً للحكومة السورية مقدار ٢٠٠٫٠٠٠ طن من البترول بثمن مخفض ويجرى تكرير هذا المقدار فى المعمل الذى تقيمه الشركة فى حمص.

ولقد وضعت شركة أنابيب الشرق الأوسط مشروعا ضخما يبنى بمقتضاه خطان من أنابيب البترول ويخترقان الأراضى السورية. ويبدأ الخط الأول من الكويت ويمر بالعراق وسوريا حتى يصل إلى نقطة على الساحل السورى. أما الخط الثانى فإنه يمتد من عبادان ويمر بالأراضى العراقية والسورية حتى يلتقى بموازاة الخط الأول عند هذا الميناء الذى يراد إنشاؤه على ساحل سوريا. إلا أن هذا المشروع قد توقف البحث فيه نتيجة للأزمة الإيرانية الناجمة من تأميم الصناعة البترولية.

---

(١) هذا تاريخ تصديق الحكومة السورية لأن الاتفاق سبق أن وقعه الطرفان فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٧.

(٢) عدل الاتفاق على ماسنوضح بعد قليل.

فلسطين

قامت شركة فلسطين بأبحاث فى جهات متفرقة فحفرت بئراً إلى الشمالى الشرقى من غزه وعمقه ٣٤٦ قدما ثم هجرته ، توقفت الأعمال فى منطقة كرنوب جنوبى البحر الميت ، وعلى كل فقد وقفت جميع الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن البترول بسبب اضطراب الموقف فى فلسطين . وإذا كانت الدلائل لا تنم عن وجود الزيت فى هذا البلد ، إلا أن أهمية فلسطين تنحصر فى أن مدينة حيفا وهى جزء من دولة إسرائيل تحتوى على معمل تكرير تملكة شركتا شل والأنجلو إيرانيان . ولقد توقف العمل فيه لأن العراق منع انسياب البترول فى خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى حيفا بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربيـــة .

ولقد بذلت انجلترا وغيرها من الدول ذوات المصالح البترولية الكثير من الضغط على مصر لتسمح بمرور ناقلات الزيت فى قناة السويس دون قيد أو شرط ولكن مصر مازالت مصرة على موقفها حتى تحول دون وصول الزيت إلى إسرائيل . ولعل الاضطراب الذى أصاب عمليتى نقل البترول العراقى وتكريره فى حيفا من العوامل التى تجعل الدولتين الأمريكية والإنجليزية تسعيان إلى تصفية الموقف نهائياً وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .

ولقد سبق لإحدى الصحف الأمريكية المعنية بالبترول أن اقترحت تدويل حيفا وبذلك تزول الدوافع التى تمنع العراق من إرسال بترول والتى تحول دون تصلب مصر بصدد مرور ناقلات الزيت عبر قناة السويس . غير أن الاقتراح لم يلق اهتماما ، ولم تنظر إليه الدول الكبرى بعين الجد ، فضلا عن أن دولة إسرائيل لا يمكن أن توافق على أن يقتطع منها أعظم ميناء فيها .

شرق الاردن

حصلت شركة بترول شرق الأردن (إحدى توابع شركة البترول العراقية) على امتياز عام ١٩٤٧[1] بالبحث عن البترول فى منطقة مساحتها ٢٨٫٠٠٠ من الأميال المربعة ، ولقد قامت خلال سنة ١٩٤٨ بأبحاث چيوفيزيقية وچيولوچية . وقد تنازلت الشركة (١٩٥٢) عن هذا الامتياز .

دول الشرق وأرباح المرور

بالرغم من أن لبنان وسوريا والأردن ليست من البلدان المنتجة للبترول ، إلا أنها تحصل على مغانم مالية بسبب مرور أنابيب البترول السعودى والعراقى عبر أراضيها . فطبقاً للاتفاق الأخير (١٩٥٢) بين الحكومة اللبنانية وشركة التابلاين يرتفع مقدار الأتاوة التى تحصل عليها الأولى من ٢٫٥ إلى ٤٫٥ مليون ليرة لبنانية ، وهذا معناه شلن عن كل طن من البترول ينقل عبر البلاد . وطبقاً للاتفاق المعقود مع شركة النفط العراقية فى مايو سنة ١٩٥٢ تحصل الحكومة اللبنانية على مبلغ إجمالى مماثل ؛ وهذه الأتاوات تعادل عشر إيرادات الحكومة الأخيرة . وينص الاتفاق الأخير على أنه عند التصديق عليه من قبل لبنان تقوم الشركة بتوسيع معملها بنسبة ٢٥٪ مما هو عليه ، وذلك لمواجهة كل مطالب البلاد . وكذلك تقوم شركة كالتكس بانشاء مصفاة فى صيدا كفاءتها السنوية ٦٥٠٫٠٠٠ طن . ونظرا لعدم التصديق على الاتفاقين فإن اللجنة المالية بالبرلمان اللبنانى نصحت برفضهما على أساس عدم كفاية هذه المبالغ .

---

(١) يعطى الامتياز الشركة الحق فى إنشاء خط أنابيب أو أكثر ولا يفرض على الشركة أية ضرائب عقارية أو مرور أو رسوم تصدير ، كما أن لها الحق فى استئجار أراضى الحكومة بإيجار بسيط . وقد ذكرت مجلة « الأردن الجديد » وهى تنتقد شروط الاعفاء أن الشركة استوردت عام ١٩٤٧ وبعده ما قيمته ٣٫٢١٠٫٠٣٦ جنيها . وهذا الامتياز إنما هو امتداد للاتفاقية المعقودة سنة ١٩٣٠ بين الحكومة الأردنية وشركة البترول العراقية .

أما سوريا فقد زادت الإتاوة التى تدفعها لها شركة التابلاين من ٤٥٠ر٠٠٠ إلى ١ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار فى السنة ، كما جرت مفاوضات بشأن اتفاق مع شركة نفط العراق بشأن خط الأنابيب المنتهى عند بانياس ؛ كما تقوم الحكومة السورية بمفاوضات مع الشركة العراقية والبنك الدولى للانشاء والتعمير من أجل إنشاء معمل للتكرير .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الحكومتين تحصلان على مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية تبيعها لها الشركات مقابل العملات المحلية اللازمة لدفع الأجور وغير ذلك من النفقات الداخلية . ويتعين على الشركات أن تدفع للحكومة السورية العملة الأجنبية بالسعر الرسمى[1] وهذه تقوم ببيعها فى السوق الحرة فتحصل على ربح يصل إلى ٥٠٪ .

وتزود مصفاة طرابلس البلدين بالمشتقات البترولية مما يؤدى إلى وفر فى العملات الأجنبية . وكذلك أتاح مد الخطوط وإنشاء المصافى أعمالا لكثير من أهل البلاد ، كما أن صناعة البترول فى الكويت والمملكة السعودية وغيرها فتحت أسواقا للفاكهة والخضر من سوريا ولبنان . ومما يلفت النظر أن الاستهلاك السنوى فيهما قد زاد من ٣٥٠٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ إلى ٥٣٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ .

ومنذ سنة ١٩٤٦ تحصل الحكومة الأردنية سنويا على ٦٠٠٠٠ جنيه من شركة التابلاين ، ولكن طبقاً للاتفاق المعقود بين الطرفين فى يونية من سنة ١٩٥٢ سيرتفع المبلغ إلى ٢١٥٠٠٠ جنيه فى السنة . وكذلك تحصل الأردن على ٦٠٠٠٠ جنيه سنوياً من شركة البترول العراقية مقابل الخطوط الموجودة فى البلاد وأن كانت الآن عاطلة . وتدرس الجهات المسئولة مشروع تحسين وتوسيع ميناء العقبة ، كما يجرى التفكير فى إنشاء معمل تكرير عند « مفرق » الواقعة على مسافة ٥٠ ميلا إلى الشمال من العاصمة ؛ ولكن العقبة الوحيدة فى الطريق هى ضآلة استهلاك البلاد لأنه لايتجاوز الآن ٥٠٠٠٠ طن فى السنة .

---

(١) وهو الآن (أوائل ١٩٥٣) عبارة عن ٦ر١٩ ليرة سورية للجنيه الإنجليزى .

تركيا

قررت الحكومة التركية إقامة معمل تكرير يتكلف حوالى ٢ر٥ مليون جنيه وكفاءته السنوية ٣٠٠٠٠٠ طن ، وذلك على مقربة من حقول راماندا ج وجرزان فى أقصى الجنوب الشرقى من البلاد . وهذه الحقول كشفها ويديرها معهد التعدين والبحث والتنقيب الذى تملكه الحكومة ، وستقوم هذه الهيئة ذاتها بإدارة المصفاة الجديدة . ويلاحظ أن إنتاج هذين الحقلين لا يتجاوز الآن ٣٠٠٠٠ طن من الخام فى السنة نظراً لعدم توافر وسائل التكرير ، فإذا ما تم بناء المعمل فإن هذا الإنتاج سيرتفع إلى ٢٠٠٠٠٠ طن فى العام . وهنا نذكر أن استهلاك البلاد السنوى يبلغ حوالى ٧٠٠٠٠٠ طن .

ملحق رقم (٦)

مقتبسات من اتفاق الحكومة السعودية مع شركة باسفيك وسترن كوربوريشن

المادة الرابعة :

على الشركة أن تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعة ملايين وخمسمائة ألف (٩٥٠٠٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركية ، وقد أودع هذا البلغ لدى فرانتي ترست كومباني بنيويورك ويصبح ملكا غير معلق على شرط وخالصاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة:

(ا) تدفع الشركة ريعاً مقداره خمسة وخمسون (٥٥) سنتا بعملة الولايات المتحده الأميركية عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذى تحصل عليه من المنطقة المحايدة ، ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذى يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ، ولكن لا يشمل الزيت الخام الذى تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أى طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المخول للشركة بموجب هذه الاتفاقية ، حيث أن قصد الطرفين أن الزيت الخام الذى تحتفظ به الشركة هو وحده الذى يخضع لهذا الريع الواحد بالنسبة لأى زيت خام . ولا يستحق ذلك الريع عن الزيت الخام الذى يستهلك فى حدود المعقول فى عمليات الشركة أو ما يتعلق بها ولكنه يستحق عن أى زيت خام يسلم للحكومة بموجب المادة الحادية عشرة الواردة فى هذه الاتفاقية ، والزيت الخام الذى يستحق الريع عنه يقدر بعد استبعاد الماء والرمل والمواد الغريبة الأخرى .

(ب) تدفع الشركة أيضا للحكومة ريعاً مقداره إثنا عشر ونصف (٥ر١٢) فى المائة من المتحصلات الإجمالية التى تحصل عليه الشركة لحسابها الخاص من بيع أى غاز طبيعى أو منتجات أو مستخرجات أى غاز طبيعى يستخرج ويصنع ويباع بمعرفة الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة بعد خصم تكاليف تسليم ونقل هـذا الغاز الطبيعى أو منتجات الغاز الطبيعى من مكان استخراجه إلى جهة الوصول النهائية أو إلى مركز الاستهلاك . ولا تجبر على أن تجمع أو تتخلص أو تكشف أيا من مثل هذ الغاز الطبيعى وإذا ما استغلت أو جمعت أو كشفت أيا من مثل هذا الغاز الطبيعى أومنتجات الغاز فإنها يجب عليها أن تبلغ الحكومة عن هذا ومن المفهوم أنه يقصد بالغاز الطبيعى ومنتجات الغاز الطبيعى الغـاز الناتج من البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومستخرجات البترول فقط .

(ج) يدفع هذان الريعان شهرياً فى أو قبل اليوم الثلاثين بعد نهاية الشهر الذى استحق عنه أحدهما ولكن بشرط أن لا تدفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الريع الذى يستحق بموجب الفقرة (ا) من هذه المادة إلا ومتى وفقط إذا ما جاوز مجموع المستحق من الريع للحكومة طرف الشركة عملا بالفقرة (ا) من هذه المادة عن السنة التى دفعت عنها الشركة الريع المقدم والمدفوع من الشركة طبقـاً للمادة السادسة التالية من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة :

٢ إبتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وبعد هذا سنوياً فى مثل التاريخ المذكور تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية مقدماً تحت حساب الريع الذى تدفعه الشركة عن السنة التالية للدفع كما هو مبين فى المادة الخامسة فقرة (ا) من هذ الاتفاقية وإذا ما قلت جملة المستحق من الريع طبقا للمادة الخامسة فقرة (ا) من هذه الاتفاقية فى سنة ما عن المليون الواحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً ، كان للحكومة على الرغم من ذلك الحق

فى الاستيلاء على المدفوع مقدماً تحت حساب هذا الريع عن تلك السنة ولا يحق للشركة أن تسترد أى جزء منه إلا فى الحالة المنوه عنها فى المادة الثانية والأربعين من هذه الاتفاقية وهى حالة خفض الحكومة للانتاج ؛ فإن قصد الطرفين أن مقدار ما تدفعه الشركة مقدماً عن كل سنة بذاتها أى مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً المذكور هو الحد الأدنى للريع عن كل سنة واحدة بمجرد توقيع هذه الاتفاقية بعملة الولايات المتحدة الأميركية مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً بموجب هذه المادة السادسة ، وقد أودع هذا المبلغ فى شركة فرانتى ترست كومبانى بنيويورك ويصبح ملكاً غير معلق على شرط وخالصاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة السابعة :

خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد كل حلول سنوى لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة :

(ا) مقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلا لخمسة وعشرين (٢٥٪) فى المائة من صافى الأرباح التى حصلت عليها الشركة للسنة المنتهية فى التاريخ السنوى المذكور من بيع المنتجات والمستخرجات بما فيها الغاز ومنتجات الغاز ومستخرجات الغاز التى حصلت عليها الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة والتى لم تكرر بمعرفة الشركة فى أى معمل من معامل التكرير المنشأة بمعرفتها فى تلك المنطقة المحايدة المذكورة .

(ب) ومقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلا لعشرين (٢٠٪) فى المائة من صافى الأرباح التى حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أى معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة فى المنطقة المحايدة المذكورة .

من المفهوم والمتفق عليه أنه ان يكون هناك ازدواج فى نصيب الحكومة فى حصتها فى الأرباح عن الكمية الواحدة عملا بالفقرتين (ا) و(ب) من هذه المادة على التعاقب

ومن المفهوم والمتفق عليه علاوة على هذا أن حصة الحكومة فى تلك الأرباح بنوعيها تكون من قبيل (كاريد انترست) الأرباح المحمولة ، بمعنى أن مقدارها يحدد بعد خصم كل التكاليف المرتبطة بها ولكن لا تتحمل الحكومة مسؤولية فى تلك التكاليف أو أية خسارة أخرى ، ومن المفهوم والمتفق عليه أيضاً أن حصة الحكومة فى تلك الأرباح تكون معفاة من كل الضرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وإنها تحدد بدون خصم تلك الضرائب الواجب على الشركة وحدها دفعها ومن المفهوم والمتفق عليه فوق ذلك أن مقدار الأرباح السنوية وحصة الحكومة فيها تحدد طبقا لما يجرى عليه العرف فى حساب الزيت مما هو مقبول كقاعدة عامة فى مناطق إنتاج الزيت الواقعة وسط القارة فى الولايات المتحدة الأميركية وإنه عند عدم قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة شهادة تؤيد مقدار تلك الأرباح .

المادة التاسعة :

بالإضافة على حقوق الحكومة فى أن تحصل على منتجات عينية طبقا للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية يكون للحكومة الحق فى أن تشترى لاستعمالها الخاص وللاستعمال فى البلاد العربية وليس لإعادة البيع للغير فى الخارج أو التصدير ووفقا لنفس الشروط بما فى ذلك نوع العملة التى يدفع بها الثمن التى تباع بها تلك المنتجات لأى مشتر آخر مع خصم بواقع على خمسة (٥) فى المائة من الثمن — مقداراً لا يتجاوز العشرين (٢٠٪) فى المائة فى القيمة من مجموع البترول ومنتجات البترول ومستخرجاته والغاز الطبيعى ومنتجات ومستخرجات الغاز الطبيعى التى تستخرجها الشركة وتحتفظ لحسابها بها فى المنطقة المحايدة المذكورة ، ويشمل هذا أية منتجات تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذى يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل المنتجات التى تنتجها الشركة أو من أية عملية إنتاج مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أى طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمها أو تحسبها لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المخول للشركة بموجب هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة :

عندما يبلغ إنتاج الزيت الخام المستخرج بمعرفة الشركة أو الذى تحصل عليه لحسابها من المنطقة المحايدة المذكورة ، ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص ، أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل الزيت الخام الذى تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها من طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المخول للشركة بموجب هذه الاتفاقية — خمسة وسبعين الف (٧٥٠٠٠) برميل من براميل الولايات المتحدة يومياً لمدة ٩٠ يوما فإن الشركة تبدأ وتتم بأسرع ما يمكن إجراؤه فى حدود المعقول بناء معمل أو معامل للتكرير حديثة الطراز فى المنطقة المحايدة المذكورة يكون الحد الأدنى لمقدورها العملى على الإنتاج اليومى ١٢٠٠٠ برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام إلا إذا كانت الحكومة بناء على طلب الشركة قد استغنت عن طلب بناء معمل أو معامل التكرير هذه ، ويكون جزء من قوة التكرير المشار إليها صالحاً لإنتاج غازولين الطائرات ، وتنتج الشركة فى معمل أو معامل التكرير هذه ، وتبيع للحكومة للاستعمال فى تعبيد الطرق والشوارع ، وذلك وفقاً لنفس الشروط بما فى ذلك نوع العملة التى يدفع بها الثمن الذى يباع به عادة فيما عدا المقدار الذى تنطبق بشأنه قاعدة خصم الـ ٥ ٪ بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقداراً من الأسفلت حسبما تطالب الحكومة وحسبما يتفق وصالح العرف المتبع عملا فى التكرير بالنظر إلى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذى يكرر والحالات الاقتصادية السائدة ويعين موقع أو مواقع معمل أو معامل التكرير هذه باتفاق متبادل بين طرفى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة :

ابتداء من السنة التالية لحلول الموعد السنوى لتاريخ عقد هذه الاتفاقية بعد البدء فى بناء معمل أو معامل التكرير . تسلم الشركة سنويا بدون مقابل أو

تكاليف ـ للحكومة فى جدة أو الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من مرات التسليم مائة ألف ١٠٠٠٠٠ جالون من الغازولين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف ٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكيروسين أو ـ إذا أرادت الحكومة مقدار ٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغازولين عوضا وبدلا من الكيروسين المذكور . وتبنى الشركة قبل هذا التسليم على نفقتها ولصالح الحكومة وسائل للتخزين ثابتة سعتها مائة وخمسين ألف ١٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة فى كل من المدينتين المذكورتين على أرض تقدمها الحكومة لهذا الغرض.

وللحكومة ـ عندما تعلن رغبتها كتابيا ـ أن تأخذ غازولين للطائرات بدلا من أى أو كل الغازولين أو الكيروسين الذى لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بمعدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من غازولين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات المتحدة من الغازولين والكيروسين الذى يحق لها الحصول عليه وتعد الحكومة على نفقتها وسائل لتخزين أو أوعية لغازولين الطائرات .

وفى حالة ما إذا لم يكتمل معمل أو معامل التكرير هذه فى الوقت الكافى لتزويد الحكومة بالمنتجات المذكورة التى للحكومة حق فيها بموجب هذه المادة تسلم الشركة للحكومة مقداراً من الزيت الخام يكون كافيا عقلا لإنتاج ما يعدل المقدار الذى لم يسلم من الغازولين والكيروسين الذى للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ، ومبلغا من النقود يعدل التكاليف المعقولة لنفقة تسليم وتكرير ونقل وتحويل الزيت الخام الى غازولين أو كيروسين .

الفصل الحادى عشر

اطراد الزحف الأمريكى

الحرب وتنسيق صناعة البترول الامريكية :

فى سبتمبر من عام ١٩٣٩ اندلعت نار الحرب ، وهى حرب تميزت بسيادة العنصر الآلى ، فاشتد الطلب على البترول من قبل الحلفاء وبخاصة بعد دخول اليابان الميدان واستيلائها على منابعه فى جنوبى شرق آسيا . وكان الحلفاء فى حاجة ماسة إلى تأييد الولايات المتحدة الأدبى ثم المادى ، وتتابعت الأحداث سراعا حتى اندرجت هذه الدولة — أو شبه القارة حقيقة — فى زمرة المتحاربين .

ولقد كانت الحرب عاملا حاسما من حيث نتائجها بالنسبة إلى إمبراطورية البترول الأمريكية ، وتهيأ للأخيرة مجال الغلبة والتفوق فى ميادين كثيرة . غير أن الظاهرة التى تسترعى النظر وخاصة خلال السنوات القلائل الأخيرة أن الحكومة الأمريكية ذاتها أخذت تعنى بمسائل البترول خارج حدود بلادها بطريقة رسمية ، وتفصح عن مشروعاتها وسياستها بصدد هذا الإقليم . وتميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية .

تنظيم وتعبئة موارد البترول :

فى ٢٧ مايو من سنة ١٩٤١ أعلن الرئيس روزفلت حالة طوارىء غير محدودة الأجل ، وعهد إلى المستر هارولد ل . إكس بمهمة توحيد مختلف مظاهر الصناعة البترولية لمواجهة هذه الحالة . وفى ٤ يونيه اختار إيكس نائبا له هو رالف دافيز من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفى نهاية يوليه نظمت الوحدات الإدارية

بوشنطن وأصبحت الوحدات الرئيسية تشمل أقساما تختص بشئون الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق والخزن والحصول على البيانات من الخارج والقيام بالأبحاث .

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ عين إكس ٧٨ من قادة الصناعة بالبلاد فى « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى » الذى أصبح فيما بعد يعرف باسم The Petroleum Independent War Council (PIWC) ، ليكون هيئة استشارية تصوغ السياسات وتضع البرامج اللازمة لسد مطالب الشعب الداخلية واحتياجات الحرب . وكذلك أنشئت فى نيويورك « لجنة العمليات الأجنبية » لتقدم المشورة بشأن سياسات البترول الأجنبية . وهكذا توافر للولايات المتحدة تنظيم قومى عام لشئون البترول ، وفى هذا قال إكس :

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات يحركها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت ، فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو والذى يتمكن فى الوقت ذاته من إمداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم وفى الوقت المناسب وفى الأماكن الصالحة ، لهو الجانب الذى سيحرز فى النهاية النصر فى هذا الصراع العالمى » .

وليس من عجب أن يتحدث الرجل عن الصراع العالمى بأنه « حرب بترولية » وأن يؤكد أهمية هذه المادة ، ذلك أن الحقائق نفسها تنطق بذلك ، وبفداحة الاستهلاك من الزيت خلال الحرب .

ولكى نستطيع أن نقدر عاملا له أثره فى هزيمة المانيا نذكر أن هجومها على الروسيا كلفها ٢١ مليوناً من البراميل ، وتطلب هجوم هتلر الجوى على لندن الذى دام ٤٥ يوما نحو ١٢ مليون برميلا ، كما كانت دول المحور تستهلك سنوياً ٢٢٥ مليوناً من البراميل ، مع العلم بأن مواردها من البترول وطاقتها على إنتاجه محدودة .

ويبدو أثر التنسيق سالف الذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ذكرنا أنه ترتبت عليه زيادة فى عدد الآبار بنسب ٢٣ ٪ ، ٣٨ ٪ ، ٥٣ ٪ خلال سنوات

١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ بالقياس إلى سنة ١٩٤١ . وكذلك زاد إنتاج الزيت الخام من ١٤٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤١ إلى ١٧٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤٥ .

هيئة احتياطيات البترول :

وفى ختام سنة ١٩٤٣ أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة تعنى بشئون البترول ويطلق عليها اسم «هيئة احتياطيات البترول» Petroleum Reserves Corporation وهى شركة مساهمة برأس مال قدره مليون من الدولارات. وبرغم هذا المظهر التجارى فهى منشأة ذات طابع سياسى ينم عن المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية ، ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو إكس ، كما كان المجلس يضم شخصيات رسمية مسئولة لها وزنها من أمثال كوردل هل وكولى . وكان الغرض الظاهرى من تكوين هذه المؤسسة كما أعلن حينذاك ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة . ولكن الحقيقة أنها هيئة ترمى إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها أينما تكون ، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات فى شتى الأقاليم ، والاشتراك فى كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التى يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية ، وتأييد الشركات الأمريكية فى جهودها بمختلف الأساليب التى تتفاوت حسب الزمان والمكان .

وبعبارة أخرى نقول إن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يدل بما لا يرقى إليه الشك على أنها عولت بصفة قاطعة أن تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة إن أمكن، ولها من قوتها ومركزها ووفرة مواردها وحاجة العالم إلى رؤوس أموالها ما يكفل احترام إرادتها إن لم يكن النزول على هذه الإرادة .

أسباب التحول فى موقف الولايات المتحدة :

أشرنا من قبل إلى تدخل حكومة الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى ظفرت لشركاتها بالاشتراك فى استغلال البترول العراقى ، كما تحدثنا عن الامتيازات التى حصلت عليها المصالح البترولية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين فى بلدان أخرى بالشرق الأوسط . ولكنا نلاحظ أن اهتمام الحكومة الأمريكية بالأمر قد عظم بصورة واضحة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وهنا نرى لزاما علينا أن نعرض لبعض الدوافع الأساسية التى تكمن وراء هذا التحول الجديد والخطير .

١ — تحدث الكثيرون من الكتاب والساسة الأمريكيين عن اطراد الزيادة فى استهلاك المشتقات البترولية الأمر الذى قد تقصر عنه مواردهم الذاتية . ولكنا إذ نرجع إلى الأرقام نجد أن الولايات المتحدة ما زالت أكبر الدول المنتجة للبترول . ففى سنة ١٩٣٨ كان إنتاجها من الخام يعادل ٦١ ٪ من الإنتاج العالمى؛ فارتفعت النسبة إلى ٦٥ ٪ سنة ١٩٤٥ (١) . وفيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ زاد إنتاجها من ٢٣٤٫٢١٥٫٠٠٠ طن إلى ٣١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ طن ، والرقم الاخير يعادل ٥٠٫٢ ٪ من الإنتاج العالمى ، مما يدل على أنها ما زالت تحتفظ بالمكانة الأولى (٢) .

---

(١) هذه الزيادة لم يتم تحقيقها إلا بتحسين الأساليب الفنية وازدياد عدد الآبار من ٣٨٠٫٠٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٤١٨٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤ أى بنسبة ١٠ فى المائة .

(٢) فيما يلى أرقام الإنتاج (بآلاف الأطنان المترية) :

١٩٤٦	٢٣٤٢١٥
١٩٤٨	٢٧٧١٩٠
١٩٥٠	٢٧١٠٨١
١٩٥١	٣٠٢٠٠٠
١٩٥٢	٣١٠٠٠٠

حقيقة ينتظر أن يعظم الاعتماد من جانب الصناعة والنقل والأغراض المدنية الأخرى على البترول ومشتقاته فى السنوات القادمة ومع ذلك فإن الانتاج المحلى كفيل أن يسد الشطر الأعظم من مطالب المستقبل . وفى هذا تحدث السادة Swearingen Boatwright (من كبار مديرى شركة ستاندارد أويل بإنديانا) أمام معهد البترول الأمريكى أن الطلب فى الولايات المتحدة (المحلى ومعه الصادر) سيصل إلى ١٠ر٤٠٠ر٠٠٠ برميل يومياً فى سنة ١٩٦٧ ويمكن للانتاج المحلى من البترول الخام والغاز الطبيعى أن يواجهه بالإضافة إلى استيراد لا يتعدى ١ر٤٢٠ر٠٠٠ برميل فى اليوم . وهما يلاحظان كذلك أن طاقة البلاد الانتاجية الاحتياطية من الخام والغاز الطبيعى السائل سترتفع من ٩٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا (١٩٥٢) إلى ١ر٩٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا (١٩٦٧) ، أى بأكثر من الضعف .

والخلاصة أن الإنتاج من البترول فى الولايات المتحدة آخذ فى الازدياد باستمرار بفضل تحسين مستوى الأساليب الفنية وحفر آبار جديدة وزيادة استثمار رؤوس الأموال حتى أنه يقدر أن الاستثمارات الجديدة ستبلغ ٧٥ر٠٠٠مليون دولار خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ طبقاً للمصدر المشار إليه .

٢ — ومن الحجج التى أبرزت فى ذلك الحين ماتعلق بقرب نفاد احتياطى البلاد من البترول ، وقد أورد المستر إكس البيانات الآتية عن الاحتياطيات العالمية (١٩٤٥) أمام مؤتمر البترول فى الولايات المتحدة :

المنطقة	الاحتياطى (بملايين الأطنان)
الولايات المتحدة	٢٧٠٠
سواحل البحر الكاريبى	٦٠٢٥
الشرق الأوسط	١٢٠٠
الاتحاد السوفيتى	١١٦٥

ولكنا نعلم أن ما يسمونه الاحتياطى الثابت Proven Reserve ليس ثابتاً فى

الواقع وإنما يتغير من سنة إلى أخرى كما يتضح من البيان التالى الذى أوردته مجلة « ستاتيست » Statist فى مقالها الذى سلفت الإشارة إليه (بملايين البراميل):

بداية السنة	الولايات المتحدة	العالم
١٩٢٥	٥٠٠٠	—
١٩٣٥	١٢١٧٧	٢٣٠٠٠
١٩٤٥	١٩٧٨٥	٦٤٠٠٠
١٩٤٧	٢٠٨٧٤	٦٧٠٣٥
١٩٤٨	٢١٤٨٨	٧١٣١٢
١٩٤٩	٢٣٢٨٠	٧٨٣٢٢

وهذه التغييرات راجعة إلى تقدم طرق الاستنباط وتقدير المناطق التى تضم البترول .

وإلى جانب هذا النوع من الاحتياطى ينبغى أن نأخذ فى الحسبان « الاحتياطيات الممكنة » possible reserves ، وهى خاصة بالمناطق التى يحتمل وجود البترول فيها . وقد قدرت الأحواض الرسوبية بالمناطق الملائمة بنحو ١٥٠ مليونا من الأميال المربعة ، تحتوى على حوالى ٢٠ مليونا من الأراضى ذات الموارد البترولية المحتملة .

وإذا فرضنا أن الميل المكعب يحتوى على ٤٫٠٠٠ طن من الزيت كان مقدار هذا النوع من الاحتياطى المحتمل ٨٠ مليون طناً . وطبقا لتقديرات الجمعية البريطانية سنة ١٩٤٧ يهبط الرقم إلى ٤٠ مليونا ، فلو أخذنا المتوسط لكان احتياطى البترول الحالم كافيا لسد مطالب العالم لمدة مائة عام على أساس الاستهلاك الحالى[1] .

ومن مصادر الزيت فى المستقبل البترول البحرى فكثيراً ما نجد « الرفوف القارية »

---

(١) ص ١٣ .

مجاورة لمناطق وحقول بترولية وافرة الغنى . والآن يستنبطون هذا البترول البحرى فى ڤنزويلا الغربية وخليج المكسيك وعلى مقربة من ساحل كاليفورنيا .

وكذلك يمكن استخلاص البترول من الفحم . وفضلا عن هذا هناك الغاز الطبيعى ويمكن استعماله فى صورته الغازية أو تحويله إلى مواد سائلة . ويقدرون أن احتياطى الولايات المتحدة من الغاز الطبيعى (على أساس تحويله إلى مواد سائلة) يعادل احتياطيات ذلك البلد من الزيت الخام[1] . ومن هنا يتضح أن مسألة الخوف من قرب نفاد البترول لا تستند إلى أساس علمى سليم .

٣ — تحدثنا عن مخاوف الأمريكيين بشأن قرب نفاد البترول فى بلادهم ولكن هذا الخوف إنما مرده فى الحقيقة إلى ما قد يحدث إذا ما نشبت حرب جديدة . وقد أعرب المستر إكس عن هذا الشعور إذ كتب فى « المجلة الأمريكية » يقول :

« يساورنا القلق من ناحية حقيقة لا سبيل إلى إنكارها أو الجدل بشأنها ، وهى أننا فى حالة ما إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، يتعين علينا أن نلجأ إلى استخدام البترول الذى يملكه الغير حتى يصير فى مقدورنا مواصلة القتال لأن الولايات المتحدة لن يتوافر لديها البترول الكافى فى ذلك الوقت . إن فى استطاعتنا أن ننهى الصراع (يقصد الحرب العالمية الثانية) بطريقة كثيرة الكلفة جداً وبواسطة بترولنا الذى ننتجه . ولكن لن نتمكن أن نقوم بحرب عظيمة أخرى بالاعتماد على مواردنا ، خاصة إذا ما تطورت تلك الحرب فصارت ذات طابع عالمى واسع النطاق . لقد اتبعنا سياسة إسراف فى إستهلاك موارد بترولنا على الطرق والسكك الحديدية والسفن البخارية والطائرات والاستعمالات المنزلية وفى مختلف أنواع المشروعات . لقد كان سيرنا سريعا حتى صرنا مسرفين ... فإذا كان علينا أن نحافظ على حضارتنا على أساس البترول فواجب علينا أن نكون على استعداد للسير نحو المناطق التى يتوافر فيها

---

(١) المصدر السابق ص ١٣ .

البترول . « إنى أتكلم من الناحية الموضوعية لا من وجهة النظر الاستعمارية ». وقال : « ينبغى لنا أن نسير إلى حيث يمكننا الحصول على البترول » .

وإذن فواجب الاحتياط ضد أحداث المستقبل يقتضى أن يكون تحت تصرف الولايات المتحدة موارد بترولية كبيرة خارج حدودها مما يبعث على الاطمئنان . ولكن أين يتوافر هذا الأمر ؟ لقد أمدنا المستر إكس بالإجابة إذا قال :

« إن عاصمة البترول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع بالدخول إلى هذه الإمبراطورية . ولكى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن ترسم لنفسها سياسة بصدد مسائل النفط ».

٤ — ولكن الدول الأخرى لا تأخذ مسألة قرب نفاد الاحتياطى مأخذ الجد ، وإنما تنظر إلى الأمر من زاوية أخرى فترى أن الولايات المتحدة ، ذات الإمكانيات الفنية والصناعية والرأسمالية الضخمة ، قد اعتزمت أن تلعب دوراً هاماً ، بل ورئيسيا فى الشرق الأوسط ، وهو إقليم غنى بإمكانياته ، آخذ فى النهوض والتقدم ، وفى حاجة إلى أسباب هذا النهوض ، فهو إذن إقليم تتسع فيه الفرص . وفى هذا قال المستر برتون Burton (عضو مجلس الشيوخ الأمريكى) بعد رحلة طويلة قام خلالها بزيارة بلدان كثيرة فى إفريقية وآسيا :

« إن الشرق الأوسط وإفريقية ميدان ثابت وطيد لسياسة إنشائية حازمة من جانب الولايات المتحدة » .

والظروف بعد الحرب الأخيرة مواتية لهذه الدولة . فإلى جانب مواردها الرأسمالية والصناعية الضخمة ، فإن فرنسا قد خرجت من الإقليم وتزعزع مركز بريطانيا ، وأكثر من هذا فإن موارد بريطانيا الرأسمالية وقوتها الصناعية تضاءلت كثيراً جداً عما كانت عليه من قبل . لقد تغير ميزان القوى ومال إلى جانب الولايات المتحدة .

مشروع أمريكى خطير :

فى ٥ فبراير من سنة ١٩٤٤[١] فوجىء العالم بمشروع خطير أذاع أمره المستر هارولد إكس بصفته رئيس هيئة احتياطيات البترول[٢] .

وفيما يلى أهم عناصر هذا المشروع الأمريكى الجديد :

١ — صرح المستر إكس أنه بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية ، قد خول له أن يسعى إلى عقد اتفاق من حيث المبدأ مع شركة الزيت العربية الأمريكية (التى تعمل فى المملكة العربية) وشركة تنمية الخليج وتملكها شركة زيت الخليج The Gulf Oil Corporation وذلك بشأن مد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى مكان على الساحل الشرقى للبحر المتوسط .

٢ — تتعهد الشركات أن تحتفظ لحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطيات البترول الخام (أو ٢٠٪ من مجموع الاحتياطيات الكلى إذا كان دون خمسة آلاف مليون برميل) . وهذا الجزء المخصص للحكومة الأمريكية تكون لها حرية شرائه كله أو بعضه لاستعمال القوات البحرية فى أى وقت خلال فترة قدرها خمسون عاماً بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق فى إقليم الخليج الفارسى أو سعر البترول الخام المماثل فى الولايات المتحدة (على أن يكون التقدير بالنسبة إلى أى النوعين أقل ثمناً) .

---

(١) فى ٣ فبراير أعلن المستر اكس نفسه أن شركة الزيت العربية الأمريكية ستبدأ فى الحال اجراء اللازم نحو انشاء معمل تكرير تتولى تمويله وتملكه ، وذلك بقصد عمل مشتقات البترول للدول المتحالفة . وهذا يتفق مع الخطط التى كانت شركات البترول الكبرى بالشرق الأوسط تضعها خلال الأشهر السابقة لذلك التصريح ، وهذه الخطط التى كانت ترمى إلى زيادة انتاج البترول فى تلك المناطق .

(٢) تابعة إلى Reconstruction Finance Corporation

٣ — وفضلا عن هذا يكون للحكومة الأمريكية فى وقت الحرب أوالضرورات القومية ، الخيار فى شراء جميع إنتـــاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته بأسعار يتفق عليها فى ذلك الوقت .

٤ — وينص الاتفاق المراد عقده على ألاتبيع الشركات البترول أومشتقاته إلى أية حكومة أخرى أو رعاياها إذا رأت الحـكومة الأمريكية أن هـــذه المبيعات غير حكيمة من وجهة نظر سياسة البلد الخارجية أو مطالب السلامة الإجماعية ، وكذلك يتعين على الشركات قبـل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تبلغ أمرها إلى السلطات الأمريكية وإدارة إحتياطيات البترول .

٥ — قدرت للمشروع نفقات تتراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات (٣٢ — ٤١ مليوناً من الجنيهات) وتتعهد الشركات برد هـذه المبالغ إلى الحـكومة الأمريكية خلال ٢٥ عاماً مع ما يتفق عليه من الفوائد وجانب من صافى الأرباح .

٦ — تمنح التسهيلات لمنتجى الزيت والمشتغلين بنقله (عن طريق الشركات التى يعقد معها الاتفاق) مقابل تعهدهم ببعض التزامات معينة .

٧ — وقيل كذلك بأن يوضع مشروع لإنشاء معمل تـكرير ضخم فى الإسكندرية (إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهايتى الخط) يستطيع أن يخرج يومآ ربع مليون برميل . وكذلك قضت الخطة بتوسيع معمل التـكرير فى حيفا وزيادة طاقتـه الإنتاجية بحيث تصل إلى ٣٥٠٠٠٠ طن فى السنة .

وقد جاء إعلان نبأ هذا المشروع على أثر زيارة للملك عبد العزيز آل سعود قام بها الماجور جنرال روبس رئيس قوات الولايات المتحـــدة فى الشرق الأوسط ومعه بعض الخبراء فى شؤون البترول ، من التابعين إلى مجموعة كالتكس Great Caltex Oil Company وهى الشركة التى سبقت أن حصلت على امتيازات

هامة فى المملكة العربية السعودية . وفى السابع من فبراير أعلن المستر كوردل هل أن المفاوضات بشأن الأنبوبة المزمع مدها ستبدأ سريعاً مع الملك عبد العزيز .

جزع انجلترا :

وقد أحيط الموضوع فى بداية أمره بكثير من الغموض ، وأثار شديد الاهتمام فى الدولة البريطانية مما تردد صداه فى الصحف والبرلمان . ففى ٩ فبراير قدم أحد أعضاء مجلس العموم سؤالا إلى المستر إيدن وزير الخارجية حينذاك عما إذا كانت لديه معلومات يستطيع الإفضاء بها عن المشروع والشروط التى بمقتضاها ستتولى حكومة الولايات المتحدة إتمامه ، وهل معنى هذا أن تنال تلك الدولة السيادة على الأراضى التى سيجتازها الخط ، وهل ستكون لها إمتيازات إقليمية خاصة . فأجاب المستر إيدن بأنه ليست لديه معلومات يدلى بها إذ ما زال المشروع فى مراحله التمهيدية ، وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة ستتصل بالدول التى يعنيها الأمر حينما تتقدم مراحل بحث المشروع .

لم يكن فى إجابة الوزير ما يبعث على الاطمئنان أو يعيد الثقة إلى النفوس وإن كان الشطر الأخير من إجابته برغم أسلوبه الدبلوماسى الرصين ، نوعاً من التحذير لأمريكا وإفصاحاً عن موقف الانجليز . ولذلك صرح المستر ستيتنيوس Stettinius فى ١١ فبراير أن الحكومة الأمريكية ستبدأ فى وقت قريب المباحثات مع انجلترا بشأن بترول الشرق الأدنى ، وأن روسيا لن تمثل فى تلك المرحلة الأولية إذ ليست لها مصالح بترولية بالشرق الأوسط .

وفى جلسة ٢٤ من الشهر ذاته نجد المستر هوربليشا يعبر عما يساور النفوس من قلق ومخاوف قائلا إنه لا يتوقع فى حالة انتهاء الحرب خروج الولايات المتحدة من تلك الأقاليم بقضها وقضيضها .

والواقع أن ضخامة المشروع وظهوره بعد سلسلة متصلة من عمليات الزحف الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مما حمل الكثيرين من الإنجليز وغيرهم على الاعتقاد

بأن حليفتهم الكبرى ترمى إلى زحزحتهم عن مركزهم التقليدى الممتاز ، إن لم يكن إخراجهم نهائيا من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحا فى المستقبل البعيد حتى ولو غطى الأمر بغشاء من التفاهم والاتفاق بين الطرفين غير متوازنى القوى . ولكن لا نظن أن أمريكا تعمد الآن إلى إخراج انجلترا بصفة فعالة من هذه البقعة الحيوية ، وذلك راجع إلى ما يساور الأمريكيين من قلق مبعثه روسيا السوفيتية . ولهذا يخيل إلينا أن أمريكا لن تسفر عن حقيقة نياتها أو تدخل بها فى مرحلة التنفيذ إزاء إنجلترا إلا إذا دعمت مركزها الاقتصادى والأدبى واطمأنت نوعا إلى السياسة الروسية . وفى هذه الحالة تبدأ المرحلة الأخيرة والنهائية من معركة الصراع على النفوذ فى ذلك المعبر الهام بين الغرب والشرق .

ماذا تكسب أمريكا من المشروع المقترح :

لاشك أن العالم محق إذا قابل المشروع عند ظهوره بالدهشة والحذر والقلق لأنه عمل يعود على الولايات المتحدة بمزايا لها أهميتها وشأنها الكبير ، وسنورد أهمها :

١ — فمن الناحية العسكرية تصبح تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران احتياطيات ضخمة مما يزيد فى مناعة هذه القوات بالنسبة إلى غيرها لأن معنى هذا أن تسيطر تلك البلاد (حسب تقدير إكس أمام المؤتمر) على أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم لعقود طويلة .

٢ — وتبدو الأهمية كذلك إذا ذكرنا أن للأمريكيين قاعدة بحرية قوية فى البحرين ، كما أنها كانت معتزمة أن تحتفظ بجانب من أسطولها فى البحر المتوسط . ومن هنا يبدو خطر المشروع بالنسبة إلى الأمم الشرقية ، إذ أين تكون هذه القواعد مع العلم بضرورة وجودها على مقربة من نهايتى خط الأنابيب ؟ وهذا الأمر نفسه يعنى انجلترا بصفة خاصة .

٣ — إن نقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى موانىء البحر المتوسط مباشرة فيه توفير للوقت الذى تقطعه ناقلات البترول . كما أنه ينطوى على اقتصاد

فى النفقات ، وكذلك تنتفى الحاجة إلى دفع رسوم المرور التى تفرضها شركة قنال السويس على السفن التى تجتاز هذا المجرى المائى الهام . وقد قدر الوفر فى النفقات بالنصف تقريباً .

٤ — ومن المحتمل كذلك أن جانباً من بترول العراق وإيران ، والذى يصدر من ميناء البصرة وعبادان ، قد يتحول إلى الطريق الجديد (حيفا ، الإسكندرية) بسبب قلة تكاليف النقل[1] .

٥ — وأكثر من هذا ، فبواسطة هذه الأنابيب ومعامل التكرير تزيد الولايات المتحدة من نفوذها الإقتصادى والسياسى فى هذه الأقاليم .

موقف انجلترا ازاء المشروع :

ولكن هل وقفت الحكومة البريطانية موقف المتفرج العاجز إزاء المشروع الأمريكى ؟ لم تلبث هذه الحكومة أن اتجهت ناحية الملك عبد العزيز آل سعود وهو الذى بيده أن يمنح الترخيص بمد خط الأنابيب . فحصلت فى إبريل سنة ١٩٤٤ على موافقة الملك على تعيين إنجليزى بصفة مستشار فى شؤون البترول ، وكذلك سمح لبنك باركليز بفتح فرع له فى المملكة العربية السعودية . ولجأت انجلترا منذ سنوات إلى الأساليب الأمريكية ، فكانت تقدم إعانات للحكومة السعودية . وقد قص على الأستاذ راشد رستم عام ١٩٤٧ — وهو ممن تعنيهم — المسائل الشرقية أن اجتماعاً ضمه مع إنجليزى مسئول فى بلاد العرب ، فقال الأخير ما معناه : إننا لا نقف موقف العجز ، فنحن ندفع ، ولكن أقل من الأمريكيين وهذا لا يسو نا ، فللعرب أن يأخذوا ما شاءوا من الأموال من الشركات الأمريكية ولكنا لا نريد منهم إلا صداقتهم ، وعليهم أن يقنعوا كذلك بصداقتنا .

مؤتمر وستطون لشؤون البترول :

ويبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت رد الفعل الناجم من المشروع ، ورأت

---

(١) هذا ما كان يتوقعه الناس فى ذلك الحين ، ولكن الأنبوب المراد مده على هذا النحو لم يتم ، كما أن خط نقل البترول السعودى أصبح ينتهى عند صيدا .

ضرورة التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة . ولهذا صرح المستر ستيتنيوس[1] بعزم حكومتى البلدين على القيام بمباحثات أولية بصدد مسائل الزيت ، على أن تسبقها مباحثات فنية ثم زاد على ذلك قوله : إنه لن تتخذ أية قرارات تتعلق بالمناطق المنتجة للبترول إلا بعد استشارة الحكومات التى يعنيها الأمر . وأعرب عن استعداد حكومة الولايات المتحدة لإجراء المباحثات مع أية دولة صديقة

دارت المباحثات الفنية من ١٨ إبريل حتى ٣ مايو حين صدر بلاغ مشترك فى عاصمتى البلدين جاء فيه أن المجموعتين المتباحثتين قد درستا نطاق مصالح بلديهما فى البترول بروح من حسن التفاهم والمودة واستعرضتا المسائل التى تؤثر فى عمليات المجموعات الأمريكية والإنجليزية بالخارج ، وهى من المسائل ذات الصلة بإنتاج البترول وبخاصة فى الشرق الأوسط ، ومشروع مد أنبوبة عبر المملكة السعودية ومشروع شركة بترول العراق بصدد مد أنبوبة إضافية من كركوك إلى حيفا .

بعد ذلك دارت مفاوضات رسميـــة بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية (٢٦ يولية) وانتهت بتوقيع اتفاق فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ وفيما يلى أهم نصوص الاتفاق .

١ — اتفاق الحكومتين على أن يجرى استغلال وتنمية موارد البترول للتجارة الدولية بطريقة منظمة على أساس عالمى ، بحيث أنه — مع مراعاة اعتبارات السلامة العسكرية — توضع الترتيبات اللازمة لكى تحصل الدول المحبة للسلام على مقادير ملائمة من البترول تفى بمطالبها وأغراضها السلمية وذلك بأسعار عادلة وعلى أساس ليس فيه تمييز لطرف دون الآخر .

٢ — اعتراف الدولتين بتساوى الفرص أمام كل منهما ورعاياها من حيث الحصول على حقوق بالكشف عن البترول واستثماره فى المناطق التى لم

---

(١) ٧ مارس وصدر تصريح مماثل بلندن فى نفس الوقت .

يمنح بشأنها امتياز بعد ، وكذلك تحترم كل من الدولتين ورعاياها ما للأخرى ورعاياها من حقوق وامتيازات بشأن البحث عن البترول ، وكذلك يمنع فرض قيود من قبل جانب إزاء الآخر فيما يتعلق باستثمار البترول وإنشاء المعامل لتكريره ، ومد الأنابيب لنقله ، مما يتنافى مع نصوص الاتفاق .

٣ — تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ، ويكون مكوناً من ممثلين لجميع الدول التى توقع الاتفاق .

٤ — نظراً لوجود مشاكل عاجلة بين الدولتين فإنهما يتفقان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأمريكيين) لبحث وتقدير الطلب العالمى على الزيت لمدة طويلة ، والتوصية بأحسن الوسائل لمواجهة هذا الطلب بما يتفق مع المبادىء التى يقوم عليها الاتفاق .

ولقد عدلت الاتفاقية بعد ذلك .

ملحق رقم (٧)

اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإرلندة الشمالية ، اللتان لمواطنيهما حقوق مشتركة اشتراكا متيناً للتنقيب عن مصادر البترول فى البلدان الأخرى ، واستثمارها تعترف بما يلى :

١ — إن ضمان وجود تجهيزات كافية من البترول فى ميدان التجارة الدولية لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيق الأمن والرفاء الاقتصادى لدى جميع الأمم .

٢ — وأن موارد البترول فى العالم ـ فى المستقبل المعلوم ـ كافية لضمان وجود تلك التجهيزات.

٣ — وأن التجهيزات يجب أن يحصل عليها من مختلف مناطق الإنتاج فى العالم على أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدة عوامل ، كوجود الاحتياطى ، والخبرة الهندسية الصحيحة ، والعوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع ، ومصالح البلدان المنتجة والمستهلكة ، وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً ، مواجهة الطلبات المتزايدة على أكمل وجه .

٤ — وأن مثل تلك التجهيزات النفطية يجب أن تهيأ وفقاً لمبادىء ميثاق الأطلسى ولغرض مواجهة حاجات الأمن الجماعى .

٥ — وإن إقرار هذه المبادىء من قبل الكافة وإشاعتها على أحسن وجه يتم عن طريق الاتفاق الدولى الذى تشترك فيه البلدان التى تهتم بتجارة سواء أكانت البلدان منتجة أو مستهلكة له .

المادة الأولى .

لقد اتفقت الحكومتان على أن استثمار مصادر البترول لغرض التجارة الدولية يجب أن يوسع وفق منهج تنظيمى يوضع على أسس عالمية ، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار العوامل المفصلة فى البند الثالث من المقدمة أعلاه ، وفى حدود القوانين النافذة المفعول ، أو عقود الامتيازات .

ولتحقيق هذا الغرض ، وكإجراء تمهيدى لتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الدولى المشار إليه فى المادة الثانية أدناه ، ستقوم الحكومتان بتوجيه جهودهما فيما يتعلق بمصادر البترول التى لمواطنى أى الدولتين حقوق فيها ، حالياً ، أو ما سيحصلون عليه من حقوق مستقبلا .

١ — يجب أن تهيأ تجهيزات نفطية مناسبة فى ميدان التجارة الدولية لاستهلاكها من قبل المواطنين فى جميع البلدان المسالمة ، وبأسعار معتدلة ، دون أى تمييز فيما بينهم ، كل ذلك فى حدود اعتبارات السلامة العسكرية ، ونصوص « التدابير » التى توضع للمحافظة على السلامة والحيلولة دون الاعتداء المسلح .

٢ — وأن يكون استثمار مصادر البترول والمنافع التى تحصل عليها البلدان المنتجة منه متجهاً بشكل يشجع على تقدم تلك البلدان اقتصادياً .

٣ — وأن استثمار تلك الموارد يجب أن يتم بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار تهيأة التجهيزات البترولية المناسبة لحاجات الدولتين المتعاقدتين وكافة البلدان الأخرى المحبة والسلام ، على أن يقيد كل ذلك نصوص ما يتم من « تدابير » تتعلق بالأمن الجماعى المشترك .

٤ — على الحكومتين المتعاقدتين أن تحترما مبدأ تكافؤ الفرص بينها ، فيما يتعلق بالحصول على الحقوق الامتيازية للتنقيب على البترول واستثماره فى المناطق التى ليس بها امتيازات فى الوقت الحاضر .

٥ — تحترم حكومة كل من البلدين المتعاقدين وكذلك مواطنيهما ، كافة عقود

الامتياز القائمة والحقوق الشرعية المكتسبة . وتمتنع عن القيام بأى مجهود منفرد للتدخل بصورة مباشرة أوغير مباشرة بشأن عقود الامتياز والحقوق المكتسبة المشار إليها .

٦ — تتعهد كل من الحكومتين المتعاقدتين بأن لا تعرقل أعمال التنقيب عن مصادر البترول واستثمارها وإنشاء وتشغيل المصافى والمرافق الأخرى وتوزيع البترول عن طريق فرض القيود من قبل الحكومتين أو رعاياهما على تلك الأعمال بما يتعارض وأغراض هذه الاتفاقية ، كل ذلك فى حدود الاعتبارات المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة الأولى.

المادة الثانية :

تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن المبادىء المعلن عنها فى المادة الأولى تطبق تطبيقاً عاما وتستحق التطبيق من قبل كافة البلدان التى تهتم بالتجارة الدولية للبترول فى العالم .

وعليه ، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار تبنى وتحقيق المبادىء التى تضمنتها هذه الاتفاقية ، على نطاق أوسع ، فقد اتفقت الحكومتان بأن تقترحا على حكومات البلدان الأخرى التى تهتم بإنتاج واستهلاك البترول عقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء مجلس البترول الدولى الدائم — ضمن الأمور الأخرى التى تتناولها الاتفاقية — يتكون أعضاؤه من ممثلى كافة البلدان الموقعة على الاتفاقية المشار إليها .

ولتحقيق هذا الهدف ، تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية ، بأن تضعا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولى ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية ، كما أنهما تتعهدان بأن تتشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لغرض اتخاذ ما يقتضى من التدابير لتهيأ المؤتمر المقترح عقده .

المادة الثالثة :

وعلى كل حال فهناك مشاكل متعددة تهتم بها الحكومتان المتعاقدتان اهتماماً مشتركا آتياً فيما يتعلق بموارد البترول التى عليها حقوق امتياز أو التى سيحصل رعايا

الدولتين على مثل تلك الحقوق فيها ، وهذه المشاكل يجب أن تبحث وتحسم على أسس وقتية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

وبعد أن أخذت الحكومتان هذا الهدف بنظر الاعتبار ، اتفقت بموجب هذا على إنشاء «لجنة البترول الدولية» من ثمانية أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين أربعة منهم حالا .

وبناء على المبادىء المذكورة فى المادة الأولى أعلاه ، وتنفيذاً لها ستقوم لجنة البترول الدولية بدراسة المشاكل التى لها صبغة مشتركة بين الحكومتين ورعاياهما ، وسيناط بها الواجبات والمسئوليات الآتية ، لغرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

١ — أن تعد تخمينات لآجال بعيدة بشأن حاجات العالم البترولية ، على أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالح البلدان المستهلكة والحاجات الاستهلاكية المتزايدة .

٢ — أن تقترح كيفية سد الحاجات التخمينية ، على أحسن وجه ، خلال الآجال التى يتناولها التخمين ، عن طريق الإنتاج الموزع توزيعاً عادلا فيما بين البلدان المنتجة المختلفة وفقاً للمعيار المفصل فى الفقرة الثالثة من مقدمة الاتفاقية .

٣ — أن تقدم للحكومتين التوصية بشأن السياسات الواسعة التى تتبعها الشركات المستثمرة للبترول على أن تأخذ تلك التوصيات بنظر الاعتبار تحقيق المناهج المقترحة فى صلب الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ — أن تدرس المشاكل الآنية المشتركة التى قد تنجم فيما يتعلق بانتاج وتصفية ونقل وتوزيع البترول على أسس عالمية ، كلما كان لرعايا أى الدولتين ، مصالح ملموسة ، وأن توصى الحكومتين المتعاقدتين باتخاذ الإجراءات التى تراها مناسبة فى كل ما يتعلق بذلك .

٥ — أن تقدم للحكومتين تقارير دورية بشأن نشاطها .

٦ — أن تضع بين وقت وآخر ، تقارير وتوصيات إضافية للحكومتين ، كلما كان ذلك مناسباً لغرض تنفيذ أغراض هذه الاتفاقية .

وللجنة أن تؤسس أية منظمة ترى أنها ضرورية لغرض القيام بوظائفها (أى وظائف لجنة البترول الدولية) المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، وتتحمل الحكومتان المتعاقدتان نفقات اللجنة المشار إليها بالتساوى .

المادة الرابعة :

ولتنفيذ هذه الاتفاقية تقدم الحكومتان المتعاقدتان تأكيدات متبادلة كما يأتى :

١ — أن تلتزما بالمبادىء المنصوص عليها فى المادة الأولى بفقراتها الست .

٢ — أن تبذلا مساعيهما للحصول على معاونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادىء المنصوص عليها فى المادة الأولى ، وأن تتشاورا كلما كان ذلك مناسباً ، مع الحكومات التى لها علاقة بالنشاط المزمع مزاولته وفقاً للمادة الثالثة أعلاه .

٣ — أن تبذلا مساعيهما بعد المصادقة على توصيات اللجنة ووفقاً للاجراءات الدستورية المتبعة فى كل منهما بأن تنفذا التوصيات المصادق عليها .

٤ — أن تلتزم كل حكومة منهما بأن تتخذ ما يلزم لتكون على علم تام بنشاط رعاياها الحالى أو المستقبل فيما يتعلق باستثمار وتصفية ونقل وتوزيع البترول .

٥ — أن تهيأ كل من الحكومتين للجنة كافة المعلومات الضرورية لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية فيما يتعلق بنشاط رعاياها .

إتفاقية البترول الأميريكية — البريطانية المعدلة

نورد فيما يلى نص اتفاقية البترول المعدلة ، المنعقدة بين حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية :

المقدمة : إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندة الشمالية ، اللتان لرعاياهما حقوق مشتركة اشترا كا متيناً للتنقيب عن مصادر البترول فى البلدان الأخرى واستثمارها تعترفان بما يلى :

١ — إن ضمان وجود تجهيزات كافية من البترول فى ميدان التجارة الدولية لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيتى الأمن والرفاء الاقتصادى لجميع الأمم .

٢ — وأن موارد البترول فى العالم — فى المستقبل للعلوم — كافية لضمان وجود تلك التجهيزات .

٣ — وأن رفاء وأمن الأمم كافة يتطلبان إنما تجارة البترول الدولية بصورة فعالة ومنظمة .

٤ — وأن إنماء تجارة البترول الدولية يمكن أن يتحقق على أحسن وجه عن طرق عقد اتفاقية دولية فيما بين كافة البلدان التى لها مصالح فى تجارة البترول سواء أكانت منتجة أو مستهلكة له .

وعليه فقد قررت الحكومتان المتعاقدتان أن تعقدا الاتفاقية الآتيــة باعتبارها إجراء تمهيديا للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للتفاوض فى عقد اتفاقية بترولية دولية .

المادة الأولى :

إن الحكومتين المتعاقدتين قد اتفقتا على أن تجارة البترول الدوليــة يجب أن تدار وفق خطة منظمة فى كل ما يتعلق بشؤون تلك التجارة وعلى أسس عالية

على أن تؤخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات المدرجة فى المقدمة أعلاه وفى حدود القوانين النافذة وعقود الامتيازات ، ولتحقيق هـذا الهدف فى حدود اعتبارات الأمن العسكرى ونصوص « التدابير » التى توضع للمحافظة على السلام والحيلولة دون الاعتداء المسلح ، تؤكد الحكومتان المتعاقدتان المبادىء العامة التالية فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية :

(ا) أن تكون تجهيزات البترول المناسبة — والتى يراد بها فى هذه الاتفاقية البترول الخام وكافة مشتقاته — فى متناول يد كافة رعايا البلدان على أساس المنافسة الحرة وعدم التمييز بين بعضهم البعض فى ميدان التجارة الدوليـة .

(ب) وإنه لجعل التجهيزات البترولية متوافرة فى ميدان التجارة الدولية بالشكل السالف الذكر ، يجب أن يحافظ على مصالح البلدان المنتجة له لغرض تحقيق التقدم الاقتصادى فى تلك البلدان .

المادة الثانية :

وتحقيقاً لأغراض هـذه الاتفاقية توجه الحكومتان المتعاقدتان جهودهما نحو ما يلى :

(ا) احترام كافة عقود الامتيازات النافذة والحقوق المكتسبة شرعا ولن يجرى أى تدخل مباشر أوغير مباشر فيما يتعلق بعقود الامتياز والحقوق المكتسبة المشار اليها .

(ب) احترام مبدأ الفرص المتساوية فيما يتعلق بالحصول على حقوق التنقيب عن البترول واستثماره « فى المستقبل » .

(ج) وأن التنقيب عن مصادر البترول واستثمارها وإنمائها وإنشاء وتشغيل المصافى والمرافق النفطية الأخرى وتوزيع البترول سوف لا تعرقل بقيود لاتأتلف وأغراض هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة :

أن الحكومتين المتعاقدتين ستقترحان — بعد الأخذ بنظر الاعتبار تبنى وتحقيق المبادئ التى تضمنتها هذه الاتفاقية — على حكومات البلدان الأخرى التى تهتم بانتاج واستهلاك البترول وحالما ترى ذلك عملياً التفاوض لعقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء مجلس البترول الدولى الدائم ضمن الأمور الأخرى التى تتناولها الاتفاقية الدولية المقترحة .

ولتحقيق هذا الهدف تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية بأن تضعا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولى ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية كما أنهما تتعهدان بأن تتشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لغرض اتخاذ مايقتضى من التدابير لتهيأة مايلزم للمؤتمر المقترح عقده .

المادة الرابعة :

١ — هناك مشاكل متعددة ذات أهمية مشتركة بين الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية ، يجب أن تبحث وتحسم على أسس وقتية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

٢ — ونظراً لهذا الغرض فقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على إنشاء لجنة البترول الدولية من ستة أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين ثلاثة منهم حالا ولتمكين اللجنة من الاتصال الوثيق بعمليات الصناعة البترولية ستقوم الحكومتان المتعاقدتان مما يسهل قيام اللجنة بالمشاورات الكاملة مع الرعايا المشتغلين فى صناعة البترول فى كلا الدولتين .

٣ — وبناء على أغراض هذه الاتفاقية وتنفيذاً لها ستقوم اللجنة بدراسة المشاكل المشتركة بين الحكومتين ورعاياهما وستناط بها الواجبات والمسؤوليات التالية لغرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

(ا) أن تدرس مشاكل تجارة البترول الدولية الناشئة عن الارتباكات التى خلفتها الحرب .

(ب) أن تدرس الاتجاهات الماضية والحالية فى تجارة البترول الدولية .

(ج) أن تدرس آثار الطرق الصناعية المتغيرة على تجارة البترول الدولية .

(د) أن تعد تخمينات دورية عن حاجات العالم من البترول وعن التجهيزات المتوفرة لمواجهة تلك الطلبات ، وأن تقدم تقارير بشأن الوسائل التى يجب اتخاذها للتوفيق بين تلك الطلبات والتجهيزات لتحقيق اضطراد تجارة البترول الدولية بصورة فعالة ومنظمة .

(هـ) أن تقدم أية تقارير إضافية تراها مناسبة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ولاحلال التفاهم العام لمشكلات تجارة البترول الدولية .

٤ — للجنة سلطة تنظيم شؤونها ووضع إجراءاتها ولها أن تؤسس المنظمات التى ترى أنها ضرورية للقيام بوظائفها المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية. وتتحمل الحكومتان المتعاقدتان نفقات اللجنة بالتساوى .

المادة الخامسة:

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(ا) أن تسعيا للحصول على معاونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادىء المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، وأن تتشاورا مع حكومات تلك البلدان فيما يتعلق بنشاط اللجنة .

(ب) وأن تقدم كل منهما المعونة لتهيأة المعلومات التى تطلبها اللجنة لغرض القيام بالوظائف المنوطة بها .

المادة السادسة:

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(ا) أن تنشر تقارير اللجنة مالم تقرر إحدى الحكومتين خلاف ذلك بصدد قضية ما من القضايا المعينة .

(ب) أن ليس فى هذه الاتفاقية أى نص يمكن أن يفسر بأنه يلزم أية واحدة من الحكومتين المتعاقدتين بأن تتصرف وفقاً لأى تقرير أو اقتراح من تقارير أو اقتراحات اللجنة أو يفسر بأنه ملزم لرعايا أية واحدة من الحكومتين ، للعمل وفق أى تقرير أو اقتراحات اللجنة ، سواء وافقت الحكومة على التقرير أو الاقتراح أو لم توافق .

المادة السابعة :

(ا) إن الأغراض العامة لهذه الاتفاقية هى بتنمية تجارة البترول الدولية بصورة تنظيمية ، وأن ليس فى هذه الاتفاقية أى نص — فيما عدا المادة الثانية — يمكن أن يفسر بأنه يطبق على عمليات صناعة البترول المحلية فى حدود بلدان كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ب) وأن ليس فى هذه الاتفاقية مايمكن أن يفسر بأنه يعطل أو يعدل أى قانون أو نظام أو الحق فى تشريع أى قانون أو نظام يتعلق باستيراد البترول إلى بلاد كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ج) وأنه . لأغراض هذه المادة ، تعنى كلمة « البلد » .

١ — فيما يتعلق بحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندة الشمالية ، المملكة المتحدة ، والمستعمرات البريطانية والأقاليم فيما وراء البحار والمحميات والدول المحمية وكافة الأقاليم المنتدبة ، التى هى تحت إدارة تلك الحكومة .

٢ — وفيما يتعلق بحكومة الولايات المتحدة الأميركية ، الولايات المتحدة فى القارة وجميع الأقاليم الواقعة تحت اختصاص الولايات المتحدة والتى

نظمت بهـا غرائم مؤرخة بتاريخ هذه الاتفاقية وجرى تبادلها بين الطرفين .

المادة الثانية :

تدخل هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ بتاريخ يتفق عليه الطرفان بعد أن تعلم كل حكومة الأخرى عن استعدادها لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وتبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاثة أشهر بعد تسلم أى من الحكومتين إنذاراً بإنهاء أحكامها أو حتى تلغى أحكامها باتفاقية البترول الدولية المزمع عقدها كما جاء فى المادة الثالثة أعلاه .

الفصل الثانى عشر

المحور و بترول الشرق الأوسط

كانت المانيا وإيطاليا تستعدان للصراع الذى لابد من نشوبه فى يوم من الأيام ، ولهذا السبب عملتا على الإكثار من إنتاج البترول الطبيعى والصناعى فى بلادهما ، وعنيتا أيضاً باستيراد واختزان المقادير الكبيرة منه . غير أن إيطاليا أسرفت فى احتياطها المخزون بسبب الحرب التى شنتها فى سبيل تحقيق أطماعها الاستعمارية فى الحبشة ، ولهذا لما بدأت الحرب فى أوربا كان موقف إيطاليا ضعيفاً ، وبدا عجزها بعد وقت وجيز عن الاستمرار فى حرب طويلة الأمد . وساء موقف المانيا كذلك لأن اتساع نطاق ميدان القتال ألقى عليها أعباء كثيرة . بحيث وصل استهلاكها من البترول للقتال والاستعمالات المدنية الى أكثر من ضعف ما كان عليه قبل الحرب . وفضلا عن هذا فإن الحصار البحرى العنيف الذى فرضه عليها الأسطول البريطانى جعل من أشق الأمور عليها أن تحصل على البترول من البلاد الأمريكية ومن القارات الأخرى . وجاءت الحرب مع روسيا ضغطاً قويا على موارد المانيا المحدودة . وأخيراً اشتركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فاستحال استيراد أى مقدار مهما كان بسيطاً من خارج القارة الأوربية .

دولنا المحور تواجهان الموقف :

اتجهت المانيا إلى تنمية موارد البترول الموجودة فى بعض أجزائها ، وقد عملت الشىء ذاته فى آبار غربى المجر والنمسا ، بحيث يقدر أن الدولة الأخيرة كانت تمدها بمليون طن سنوياً خلال سنوات الحرب .

واستفادت المانيا كذلك من حقول البترول فى غاليسيا البولندية ، وكذلك حصلت على مقادير كبيرة استطاعت الوصول إلى مخازنها فى البلاد الأوربية التى

اجتاحتها كالأراضى الواطئة وفرنسا ، وبرغم ما قام به المغلوبون من بعض أعمال التدمير وإشعال النار فى المخزون من الزيت .

ووجهت إيطاليا همها إلى استثمار آبار ألبانيا وبعض مناطق اليونان ، وذلك بعد احتلال البلد الأخير ، وإن كان الإنتاج فى كليهما قليلا ، ولا يسد جانباً كافياً من حاجة أداة الحرب الإيطالية . غير أن أعظم كسب حققته المانيا كان عن طريق السيطرة على آبار البترول الرومانية ، ذلك أنها ضمنت موارد كبيرة حيث أن إنتاج رومانيا من البترول الخام بلغ ٦ر٢٣٩ر٠٠٠ طن عام ١٩٣٩[1] .

وأخيراً عمدت المانيا النازية إلى اجتياح الروسيا على أمل وضع اليد على آبار البترول فيها ، إلى جانب أسباب أخرى ، ولم يكن الأمر سهلا لأن الآبار الرئيسية موجودة عند بحر قزوين وفى إقليم القوقاز .

أما من جهة استنباط البترول الصناعى فقد تقدمت هذه الصناعة فى المانيا تقدما رائعاً خلال الحرب فكثرت مصانعه إلى حد كبير ، بحيث أصبح الإنتاج منه على ما تعتقد كثير من المصادر ، يقرب من ستة ملايين طن فى العام الواحد بعد أن كان حوالى المليون قبل الحرب .

غير أن الحرب لم تنته فى عام أو عامين كما قدر وآمل زعماء الفاشية وأتباعها ، وإنما دامت زمناً طويلا ، وانتشرت ميادين القتال وتشعبت فى البر والبحر والجو ، وزادت الأعباء الملقاة على عاتق أداة الحرب الألمانية . وإزاء هذه الظروف بدأت النازية تشعر بثقل الحرب وشدة وطأتها وبدا بوضوح كبير الخطر الشديد الناجم من فقرها فى البترول وعجزها عن السيطرة على منابعه الغنية ، أضف إلى ذلك أن الحلفاء وجهوا أقصى همهم إلى الإغارة على مصانع البترول الصناعى التى كانت تمد المانيا بقدر كبير من حاجياتها ، ولقد أصابوا فى إدراك هذا الهدف توفيقاً عظيما وبخاصة بعد انتزاعهم سيادة الجو من أعدائهم ، وبعد الغارات الاكتساحية الشاملة بآلاف الطائرات ليلا ونهاراً ابتداء من عام ١٩٤٤ .

---

(١) كتاب الإحصاء السنوى لعصبة الأمم ١٩٣٩/٤٠ ص١٣١ .

ولما انحازت رومانيا إلى المحور علنا ، واشتركت فى الهجوم على الروسيا تعرضت آبار الزيت فيها ومعامل تكريره وعربات نقله وأماكن خزنه إلى غارات عنيفة متصلة شنتها الطائرات السوفيتية بنجاح كبير . وفضلا عن هذا فإن اشتراك رومانيا جعل جيوشها تعتمد اعتماداً كبيراً فى مواصلة القتال على موارد بلادها وإنتاجها من البترول .

بترول الشرق الاوسط :

كان من الطبيعى والمانيا فى خطر من أن تتوقف عملياتها الحربية فى أية لحظة أو تعجز بالنسبة إلى أعدائها المسيطرين على الأغلبية الساحقة من موارد البترول أن تتطلع إلى الشرق الأوسط ، وبخاصة فى إيران والعراق ، ولزيت إيران أهمية خاصة إذ يشمل نسبة كبيرة من البنزين .

وكانت المانيا تأمل من وراء الحملة على الروسيا ، إلى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى ، أن تبلغ جيوشها فى فترة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوقاز . وأن تدخل الأراضى الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب وبذلك تستولى على الآبار والمنشآت التى تملكها شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية أو على الأقل يصبح فى مكنتها حرمان عدوتها انجلترا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها فى المحيط الهندى ومركزها الحربى فى العراق وماجاوره .

وكانت المانيا تعتمد على الدعاية الواسعة التى قام بها وكلاؤها بجد ونشاط بحيث وصل الأمر بالحلفاء إلى اتهام الشاه رضا بهلوى بممالأة الألمان والميل إليهم ، ونرى أن على التاريخ بأسانيده ووثائقه أن يثبت صحة هذا الاتهام لأننا نعتقد أن التهم التى توجه فى أوقات الحروب تحتاج إلى قدر كبير من التأييد . وفى هذه الحالة بالذات كان لا بد من التماس عذر للتدخل وعزل الإمبراطور .

كانت الخطة الألمانية بديعة على الورق ؛ ولكن القول شىء والتنفيذ شىء آخر ، ذلك أن روسيا الاشتراكية صمدت أمام جحافل الألمان ، ولم تتحطم حسب

المنتظر . لقد وقفت حاجزاً منيعا ضد الفاشية التى حفرت قبرها بيدها عندستالنجراد وعجزت عن السيطرة على بترول القوقاز . وإلى جانب هذا لم يقف الحلفاء ساكتين أو عاجزين ، بل نراهم قد أسرعوا بالعمل ، فزحفت الجيوش الإنجليزية والروسية واحتلت إيران وسيطرت على بترولها .

الطمع في موارد العراق :

ويبدو أن الألمان كانوا يعلقون أكبر الآمال على العراق وموارده الكبيرة من البترول ، وخيل إليهم أن الوصول إليها فى حكم الميسور والمستطاع ، لأن الأمور فى ظاهرها كانت مواتية لهم إلى حدما . فبعد أن سلمت فرنسا إثر انهيار قواتها المحاربة ، ظلت الإدارة الفرنسية فى سوريا ولبنان خاضعة لسلطان حكومة فيشى العاجزة وأخذت البعثات المحورية تتدفق سراً وعلانية على البلدين الشرقيين لدراسة مواقع المطارات وبحث الاحتمالات التى قد تتمخض عنها الأيام . والمعلوم أن بترول العراق ينقل جانب منه إلى طرابلس الواقعة فى المنطقة الخاضعة لسلطان فرنسا .

وزادت آمال الألمان ارتفاعا ، بعد أن استولوا على اليونان وطردوا الإنجليز من جزيرة كريت . وإذ سيطر المحور على البلقان صار هناك طريق مباشر إلى آسيا تسيطر عليه تركيا . وهذه ـ كما خيل لدول المحور ـ من الممكن اجتذابها بالوعد أو الوعيد .

والعراق نفسه كان عرضة للقلاقل السياسية ، وروح العداء للانجليز فيه شديدة وانتهى الأمر بثورة رشيد عالى الكيلانى مما جعل موقف انجلترا فى هذه المنطقة محفوفا بالخطر . ولو قدر لهذه الحركة النجاح لربما وجدت ألمانيا تكأة تستند إليها فى تحقيق أطماعها .

وفضلا عن هذا كانت الجيوش المحورية معسكرة فى شمال القارة الإفريقية على مقربة من مصر ، بل ووصل الأمر فى أوائل صيف سنة ١٩٤٢ أن أصبح هذا البلد الأخير قاب قوسين أو أدنى من السقوط فى أيدى الفاشية .

ولو أن هذا الحادث وقع فمن المؤكد أن الجيوش الألمانية والإيطالية كانت تسرع بمطاردة أعدائها إلى فلسطين وسوريا مما يجعل الوصول إلى بترول العراق ممكناً . وأكثر من هذا فإن الأسطول البريطانى كان يفقد فى هذه الحالة القواعد التى يستند إليها فى شرقى البحر المتوسط . هذه كلها فروض لو قدر لها أن تصبح حقائق مادية لأصبحت موارد الشرق الأوسط من البترول تحت رحمة المانيا .

ولكن هذه الأحلام تبددت فى يقظة الحقيقة . فأولا زحفت الجيوش الإنجليزية مع القوات الفرنسية التابعة لديجول على سوريا ولبنان وتمكنت من انتزاع البلدين من قبضة أتباع حكومة ڤيشى ، وبهذا سد ذلك الطريق أمام الألمان .

وعلاوة على هذا فإن معمل التكرير فى طرابلس أصيب بخسائر فادحة نتيجة إنفجار لم يعرف سببه بعد ، وحتى لو لم يحدث ذلك فما كان هناك نفع من العمل لأن شركة بترول العراق عمدت بعد تسليم فرنسا إلى منع انسياب الزيت فى خط الأنابيب .

أما ثورة رشيد عالى الكيلانى فقد أخفقت ، وهكذا تمكنت بريطانيا من حماية آبار الزيت ومعامل تكريره وأنابيب نقله ، ومن ناحية تركيا فإن هذه الدولة حافظت على حيادها بين الطرفين المتحاربين ، ولم تخضع للضغط النازى ، ورفضت كافة عروضه ، وسرى الاعتقاد بأنها ستقاوم أية محاولة لاجتياز أراضيها على غير رضاء منها . وهكذا سد السبيل أمام الألمان إلى العراق عبر الأراضى التركية . وفيما يتعلق بالحملة المحورية فى شمالى إفريقية فإنها انتهت كذلك بالإخفاق .

هكذا تبددت آمال دول المحور فى الاستيلاء على بترول الشرق الأوسط ، وكانت النتيجة المترتبة على هذا كله أن تضاءلت موارد المانيا من الزيت وتضعضعت أداة الحرب بها ، ووصل الأمر إلى أن طائراتها لم تكن لتجد الوقود اللازم لطيرانها ، لا للهجوم فحسب ، بل وللدفاع أيضاً .

صعوبة الاستفادة من بترول الشرق الأوسط :

ومع هذا ، لنفرض جدلا أن دول المحور تمكنت من أن تصل إلى بلدان الشرق الأوسط ، فهل كان فى مستطاعها فى هذه الحالة أن تستفيد حقاً من حقوله البترولية ؟ نشك فى هذا إلى حد بعيد إذ من المحقق أن الحلفاء ما كانوا يغادرون هذه المناطق ويتركونها سليمة ، بل لابد أنهم كانوا يلجأون إلى تطبيق سياسة « حرق الأرض » التى اتبعوها بدقة فى بورما أمام الجيوش اليابانية ، وحذقها الروس وهم يتقهقرون أمام الزحف الألمانى .

ومن المؤكد أن الألمان كانوا ينتهون إلى البترول فيجدون آلاته قد نزعت ، ومعامل تكريره قد دمرت . وأنابيب نقله قد حطمت أو نقلت من أماكنها ، ولا شك أن البترول لا قيمة له بغير معامل التكرير وأنابيب النقل إلى الموانى التى يمكن منها حمله إلى مختلف ميادين القتال . وفى حالة إيران بصفة خاصة هناك صعوبة مادية قوية وهى عدم وجود أنابيب لنقل البترول إلى الشمال .

وحتى فى حالة إعداد الآلات اللازمة لاستخراج الزيت تنشأ عقبة التكرير . بل وإذا ما أمكن التغلب على الصعوبة الأخيرة ، نشأت أخرى أشد تعقيداً وهى طريقة النقل ، أما براً فلا بد من آلاف العربات الحديدية المعدة لهذا الغرض ، وهو مالم يكن متوافراً لدى المانيا ، وأما بطريق البحر فهو مستحيل قطعاً لأن السيادة فى الخليج الفارسى والمحيط الهندى للبحريات المتحالفة ، وعلى ذلك إذا أمكن لألمانيا تدبير بعض السفن من ناقلات الزيت على أن تخرج بحمولتها بحراً حتى تصل إلى البحر المتوسط ، فإنها كانت تتعرض قطعا لهجوم الأسطول البريطانى عليها ، وتدميرها وإغراقها ، وبخاصة لأن مفتاح البحر الأحمر الجنوبى وهو عدن واقع تحت سيطرة الإنجليز الذين أحكموا هذه السيطرة بعد أن نجحوا فى إخراج الإيطاليين من الحبشة ومستعمراتهم فى شرقى إفريقية .

موقف الحلفاء :

أما الحلفاء فكان مركزهم من هذه الناحية ممتازاً بالنسبة إلى الألمان وحلفائهم . حقيقة عمدت الغواصات والطائرات المحورية إلى مهاجمة السفن المتحالفة من ناقلات البترول وإغراقها ، وكذلك وضعت ألمانيا يدها على آبار رومانيا وحالت بين الإنجليز والاستفادة منها .

وفى الشرق الأقصى تمكن اليابانيون فى وقت قصير من إخراج الإنجليز والهولنديين من جزر الهند الشرقية والملايو وبورما ، وهى جهات ذات موارد بترولية واسعة تستغلها شركات شل وتوابعها وبورما .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحلفاء كانوا متفوقين فى البحر وإنتاج السفن ، وازداد التفوق باطراد مما جعل من الميسور تعويض النقص الناجم من إغراق السفن بفعل العدو . وفضلا عن هذا وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة الى الميدان ، كان الحلفاء يسيطرون على أغنى مناطق البترول وهى القارة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط . وثمت أمر له أهميته وهو أن هذه الجهات الغنية ظلت بعيدة عن متناول العدو وطائراته وبهذا كانت فى مأمن من أن تمتد إليها يد التدمير ، أو التعطيل على أقل تقدير . ويمكن إدراك قيمة هذه الميزة إذ ذكرنا مدى التخريب الواسع النطاق الذى تعرضت له آبار البترول ومصانعه ومستودعاته وناقلاته براً وبحراً فى البلاد التابعة أو الخاضعة للمحور .

وفضلا عن هذا عملت الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها لمواجهة المطالب الحربية فى مختلف الميادين ، وحتى الروسيا التى عانت الأمرين واجتاح العدو أرضها وأنزل بها أكبر الضربات ، استمرت محتفظة ببترول باكو والقوقاز ولذا لم تعجز عن مواصلة القتال .

أهمية الشرق الأوسط فى إحراز النصر :

لقد لعب الشرق الأوسط دوراً بالغ الأهمية فى إحراز النصر الذى حققه الحلفاء . فهؤلاء احتفظوا ببترول إيران والبحرين والكويت والعراق ومصر ، ولم يقف الأمر عند هـذا الحد بل إنهم بذلوا غاية جهدهم فى زيادة طاقة هـذه المناطق على الإنتاج .

وبهذا البترول الوفير أمكن تزويد القوات البرية والبحرية المحاربة فى الشرق الأقصى بعد أن حرمت من موارد ذلك الإقليم من آسيا وهكذا استطاع الأسطول البريطانى أن يحتفظ بمكانته وأن يدافع عن الهند وأن يحمى الطريق فى المحيط الهندى وأن ينقلب هو وأساطيل الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم . ولولا بترول الشرق الأوسط لأصيبت الأعمال الحربية فى البحر المتوسط وشمالى إفريقية بضربة شديدة ولكان أمل المحور فى النصر أكبر .

والواقع أننا لانعدو الحق إذا قررنا أن الحلفاء طافوا على بحر من زيت الشرق الأوسط نحو النصر الذى أحرزوه .

الفصل الثالث عشر

صراع حول بترول شمال ايران

تحدثنا فى فصول سابقة عن الامتياز الذى منح لرأس المال البريطانى بشأن استنباط البترول الإيرانى ، ولكنه لم يشمل أقاليم اذربيجان وجيلان ومازاندران واستراباد وخراسان ، أى الأقاليم الشمالية التى جعلت منها تقاليد الصراع الدولى منطقة نفوذ لروسيا القيصرية .

غير أنه فى عام ١٩١٦ منح امتياز فى هذه المناطق الشمالية لرجل روسى يدعى اكاكى خشتاريا Akakiy Khoshtaria ، وهوامتياز يستند إلى منحة من جانب الشاه مظفر الدين ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٦ . إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون دخول هذا الامتياز فى دور التنفيذ ، وفى عام ١٩٢٠ اشترته شركة الأنجلو إيرانيان لقاء مبلغ قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ، وتكونت من أجله « شركة بترول شمال فارس[1] » .

كان هـذا العمل فوزاً للمصالح البترولية البريطانية ، ولكنه أثار السخط من جوانب متعددة . فالروسيا السوفيتية رأت فيـه وسيلة لتسرب النفوذ البريطانى ولو بطريق غير مباشر إلى منقطة نفوذها التقليدية ، والشركات الأمريكية كانت تطمع فى الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية ، والحكومة الإيرانية خشيت أن يترتب على الأمر وقوع أعظم الموارد الطبيعية بالبلاد فى أيدى أجنبية . ولهذا السبب ، وخوفا من إغضاب الروس ، أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الامتياز والمنحة ولأن الأسرة الحاكمة حين إعطاء المنحة كانت تبدد ثروة البلاد وإذن فأعمالها

---

(١) The North persian Oil Company

غير ملزمة . وأكثر من هذا فمعاهدة سنة ١٩٢١ مع الروسيا نصت على إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لهذه الدولة ورعاياها . واعترضت شركة الأنجلو إيرانيان على اعتبار أن مالك الامتياز عن رعايا جمهورية چورچيا الحرة ، ولكن المسألة زادت تعقيداً حين اجتاحت الجيوش السوفيتية هذه الجمهورية عام ١٩٢١ ، مما أضعف مركز الشركة البريطانية .

وقامت الحكومة الإيرانية من جانبها بإجراء مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل الأمريكية ووافق « المجلس » (البرلمان الإيرانى) على منح الأخيرة امتيازاً لمدة خمسين سنة ، وذلك فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . ونص العقد على أن تحصل الحكومة الإيرانية على ٥٠٪ من الزيت الذى يجرى إنتاجه ، كما أنه لا يجوز التنازل عن الامتياز لأى طرف ثالث ، بل إن انضمام أى رأسمالى إلى الشركة يستدعى موافقة المجلس وإلا عد الامتياز لاغيا .

وهنا احتجت الحكومة البريطانية باسم امتياز شركة الأنجلو إيرانيان ، وردت الحكومة الأمريكية على ذلك مستندة إلى مبدأ « الباب المفتوح » الذى يتيح لمختلف المصالح المالية الأجنبية أن تسعى إلى العمل ومزاولة نشاطها فى البلاد الإيرانية . وأخيراً اتفق الطرفان الأمريكى والبريطانى على اقتسام الامتياز مناصفة ، ويبدو أن السبب الذى حمل الأمريكيين على الرضوخ ما كان للشركة الإنجليزية الكبرى من احتكار نقل البترول فى منطقة امتيازها . إلا أن الحكومة السوفيتية أعلنت معارضتها وعزمها على مقاومة هذا الإجراء مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى قطع المفاوضات .

ولم يمض وقت حتى عادت الحكومة الإيرانية تواصل الموضوع من جديد ، ومع شركة سنكلير الأمريكية هذه المرة Sinclair Consolidated Oil Corporation وأقر المجلس الامتياز فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، معلنا فى الوقت ذاته بطلان أية امتيازات أو حقوق أخرى فى الأقاليم الشمالية من البلاد . وكانت الظروف مواتية للشركة الأمريكية إذ سبق لها أن حصلت على امتياز باستنباط البترول من جزيرة سخالين ، كما أنها أخذت تفاوض الحكومة السوفيتية بشأن السماح بنقل البترول الإيرانى

الذى تنتجه عن طريق خط الأنابيب الروسى الممتد من باكو إلى باطوم ، مقابل أن تشترى الشركة من البترول الروسى كمية تعادل ما تنتجه من البترول الإيرانى أو أكثر منه .

ولكن سرعان ماوقعت أحداث مفاجئة فى إيران ، إذ فى اليوم الذى صادق فيه البرلمان الإيرانى على الامتياز شبت النار فى مبناه ، وأعقب ذلك اغتيال نائب قنصل الولايات المتحدة فى العاصمة . وإزاء هذا التقلبات قطعت الشركة المفاوضات التى كان لا بد من إجرائها لتحديد التفاصيل المتعلقة بالامتياز .

* * *

توقفت المحاولات والجهود المبذولة بشأن بترول القسم الشمالى من إيران ، ولكن فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وافق البرلمان على منح امتياز فى منطقة خراسان لشركة أمريكية(١) ، كما نالت شركة أخرى متصلة بها وهى شركة الأنابيب الإيرانية Iranian Pipe-Line Company امتيازاً بإنشاء أنابيب فى البلاد .

غير أن هذا الامتياز الجديد لم يقدر له النضوج إذ تنازلت عنه الشركة ذاتها ، بسبب اضطراب الأحوال الدولية فى ذلك الحين ، كما أنه لا بد من نقل البترول من شمال البلاد إلى جنوبها مما يكلف نفقات طائلة لا تجعل العملية مجزية .

وبهذا تنتهى قصة السعى إلى نيل حقوق استنباط البترول فى شمال إيران ، وهى قصة توضح لنا الصراع بين المصالح الأجنبية ، وتضارب مصالح الدول الثلاث وهى الروسيا وانجلترا والولايات المتحدة فى هذه البقعة الحساسة من العالم .

ولا يسعنا أن ندع هذا الفصل دون أن نشير إلى امتياز وإن كان أقل شأنا . ففى عام ١٨٧٨ منح الشاه ناصر الدين امتيازاً لأحد رعاياه ، وهو الحاج على أكبر أمين امتيازاً باستنباط البترول فى سمنان الواقعة إلى الشرق من العاصمة ، وتأيد الامتياز فى سنة ١٩٢٤ .

---

(١) Amiranian Oil Company وتملكها The Seaboard Oil Company of Delaware

وسرعان ماادعت شركة الأنجلو إيرانيان أنه داخل فى نطاق امتيازها ، وعارضت الحكومة الإيرانية وأيدها الروس الذين سبق أن اشتروا نصيبا من الامتياز من صاحبه ، وتأسست شركة « إيرانية » Kavir Khurian عام ١٩٢٥ برأس مال قدره ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ريال مقسمة إلى ١٠٠٫٠٠٠ سهم ، تملك الحكومة السوفيتية ٦٥٪ منها .

وفى سنة ١٩٢٦ سمح لرأس المال الفرنسى بالاشتراك ، وتألفت « نقابة ايرانية-فرنسية » للقيام بعمليات البحث عن البترول واستنباطه[١] .

---

(١) راجع بشأن هذا الفصل كتاب :

« Russia and the West in Iran (1928—1948) by George Lenczowski, p. 76 end after ·

الفصل الرابع عشر

الحرب العالمية الثانية

وسياسة الروسيا نحو البترول الايرانى

موجز العلاقات الاقتصادية بين روسيا وايران (١٩٢١ — ١٩٣٩) :

أشرنا إلى الاتفاق الذى عقدته روسيا السوفيتية وإيران سنة ١٩٢١ وبمقتضاه تنازلت الأولى عما كان لها منذ العهد القيصرى من حقوق وامتيازات اقتصادية سواء أكانت للدولة الروسية أم لرعاياها . وهكذا أعادت للقطر الشرقى ما كان له من طرق برية وحديدية ، وامتيازات باستنباط الزيت ، وخطوط تليفونية ، ومنشئات الموانى وغير ذلك كثير ، الأمر الذى جعل إيران تسترد سيادتها الاقتصادية والسياسية تماماً وبطريقة واقعية فى أنحائها الشمالية .

ولكن مقابل هذا تعهدت الدولة الإيرانية ألا تتنازل عن الامتيازات الروسية لأى دولة أجنبية مطلقاً ، ومعنى هذا أن روسيا حرصت تماماً على إبعاد أى نفوذ اقتصادى عن شمالى إيران المتاخم لبلادها ، وهو احتياط يدل على بعد نظر من جانب السياسة الروسية .

غير أن التنازل الروسى المشار إليه استثنى مسألة صناعات الصيد على الساحل الإيرانى من بحر قزوين ، كما اشترط عقد اتفاق جمركى بين الدولتين . ودارت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين دون الوصول إلى نتيجة إيجابية ؛ وهنا لجأت الحكومة الروسية إلى أساليب الضغط الاقتصادى مستعينة بموقعها الجغرافى ومركزها الاقتصادى فقاطعت التجارة الإيرانية الأمر الذى سبب خسائر فادحة للزراع والتجار الإيرانيين لأن ٩٠٪ من صادرات إيران كانت وجهتها الروسيا . ولم تكتف بذلك

بل إنها منعت إرسال البترول من باكو إلى جارتها الصغيرة ، وهذا العمل ضربة أليمة الوقع لأن صعوبة المواصلات إذ ذاك نحو الجنوب جعلت من الصعب الحصول على البترول من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

لم يكن فى استطاعة إيران تحمل وطأة هذه الحرب الاقتصادية فاضطرت إلى الرضوخ واتفق الطرفان سنة ١٩٢٧ على ما فيه ارضاء المطالب الروسية ، ولكن الحادث ترك أثراً سيئاً فى علاقات الدولتين فى المستقبل ولهذا هبطت التجارة بينهما فكانت ٣٥ مليون ريالا سنة ١٩٣٧ و ٢٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ (وهذه الأرقام تشمل الصادرات والواردات) . ومما يلاحظ أن العلاقات مع ألمانيا توثقت وعظم نفوذ الأخيرة فى إيران قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، فاستعان الشاه بالخبراء والفنيين والمهندسين الألمان وأرسل البعوث إلى بلادهم . وقد كان من أثر هذا أن شغلت ألمانيا المرتبة الثانية فى تجارة إيران إذ بلغت قيمتها ٣٤ مليونا سنة ١٩٣٨ .

الحرب العالمية الثانية واحتلال ايران

عظم النفوذ الألمانى فى إيران وبخاصة فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤١ ولما هاجم هتلر الروسيا وتوغل فى أراضيها خشى الحلفاء سيادة النفوذ الألمانى المذكور وزادت مخاوفهم بسبب الحركات فى العراق ، وكان لا بد من إرسال الإمداد إلى الروسيا ، ولهذا أسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال إيران . فأقامت الأولى فى جنوب البلاد وعسكرت الثانية فى القسم الشمالى ، ولكن تعهدت الدولتان بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما من بلادها فى ميعاد غايته ستة أشهر بعد انتهاء الحرب . وفى مؤتمر طهران المنعقد فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ضمنت الولايات المتحدة استقلال إيران وصدر تصريح بذلك من الدول الثلاث وهى انجلترا والولايات المتحدة والروسيا (١) .

---

(١) The Governments of ... are at one with the Government of Iran in their for the maiutenance of the independence. sovereignty and territortal integrity of Iran .

سباق على الامتيازات :

أشرنا فى الفصل السابق إلى المحاولات الرامية إلى استغلال البترول فى المناطق التى لم يشملها امتياز دارسى وكيف أنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى عودة الصراع وبصورة عنيفة هذه المرة .

ففى أواخر عام ١٩٤٣ بعثت شركة شل البريطانية بممثل لها لإجراء المفاوضات بشأن امتياز بالنسبة للمنطقة الجنوبية .

وفى ربيع العام التالى وصل ممثلان آخران لشركتى سوكونى فاكوم وسنكلير الأمريكيتين . وسرعان مابرز إلى الميدان عنصرلم يكن متوقعاً ففى النصف الثانى من سبتمبر وصل العاصمة الإيرانية المسيوسرجى كافتاتادزى Sergei I. Kavtatadze نائب قوميسير الشئون الخارجية فى الاتحاد السوفيتى على رأس بعثة كبيرة من الخبراء الدبلوماسيين والفنيين ، ولم يلبث أن علم أن حضوره كان بشأن البحث فى استغلال البترول فى منطقة سمنان . ولكن إن هى إلا أيام قلائل حتى شاع أن الدبلوماسى السوفيتى جاء يسعى إلى نيل امتياز باستنباط البترول فى المناطق الشمالية الخمس . وتباينت تفسيرات هذا العمل ، فزعم البعض أن الروسيا إنما اتخذت من الطلب وسيلة لحمل إيران على رفض المطالب الأمريكية ، وقال آخرون إنها كانت راغبة حقاً فى نيل حقوق بترولية .

ومهما يكن من أمر ، ففى ١٦ أكتوبرسنة ١٩٤٤ أعلنت الحكومة الإيرانية أنها قد رفضت جميع المطالب التى تلقتها بشأن منح الامتيازات ، فما كان من المندوب الروسى إلا أن دعا إلى مؤتمر صحفى حمل فيه على القرار سالف الذكر ووصفه بأنه عمل عدائى خال من حسن النية والإخلاص إزاء بلاده . وفى ٣٠ أكتوبر أذاع رئيس الوزارة الإيرانية حديثاً أبدى فيه أسفه لموقف المندوب الروسى ثم برر الإجراء الذى اتخذته بلاده بالأسباب الآتية :

١ — طالما كانت الجيوش الأجنبية موجودة فى الأراضى الإيرانية فإن الرأى العام لابد وأن يعتقد أن الامتيازات الخاصة باستخراج البترول قد منحت تحت تأثير ضغط خارجى .

٢ — عدم وضوح الموقف الاقتصادى فى العالم .

٣ — ترك مؤتمر وشنطن لشئون البترول المشكلة فى موضع الشك ولم يتوصل إلى حل نهائى حاسم .

٤ — إن كافة ممثلى إيران بالخارج أرسلوا إلى حكومتهم يحثونها على تأجيل منح أية امتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

وفى أول نوفمبر أبلغ المستر ليلاند موريس سفير الولايات المتحدة فى طهران أن حكومته ترى أن قرار إيران فى نطاق حقوقها ، وأذاع راديو لندن أن الحكومة البريطانية ليس لديها أى اعتراض عليه .

هـذا العمل من جانب الحكومة الإيرانية أثار الروسيا التى اعتقدت أنها مؤامرة مدبرة . وعندنا أن الحكومة الإيرانية لم يكن لتتخذ مثل هذا القرار إلا بعد التفاهم مع الإنجليز الذين أرادوا سد الطريق فى وجه حصول الروسيا على امتيازات للبترول فى شمالى إيران . ومعنى هذا أن حرب البترول أصبحت سافرة وإن كانت حكومة إيران هى الأداة التى استخدمت فى هذا الصدد .

والواقع أنه لو لم يكن هذا القرار موجهاً ضد دولة بالذات لما وافقت عليه انجلترا والولايات المتحدة ، وأكبر الظن أنهما كانتا تحولان دون صدوره حتى يتسنى لشركاتهما الدخول فى الميدان ؛ ولكنهما يعلمان أن أية محاولة من هذا القبيل غير ممكنة لأن إيران متعهدة ألا تتنازل عن امتيازات روسيا القيصرية لدول أخرى .

سخطت إذن روسيا وتحركت العناصر اليسارية فى إيران . وفى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وافق البرلمان الإيرانى على قانون ينص على ألا يقوم رئيس وزارة أو وزير بإجراء مفاوضات رسمية بصدد امتيازات الزيت مع ممثلين رسميين أو غير رسميين لأى دولة

أو مع ممثلى شركات البترول . وجعلت عقوبة هذا العمل أو توقيع أى اتفاق الحبس من ثلاث إلى ثمان سنوات ، والنفى المؤبد من البلاد .

وقد زاد هذا العمل من غضب الروسيا حتى أن صحيفة « الحرب والطبقة العاملة » التى تصدر فى موسكو علقت عليه قائلة إن القانون صدر بقصد قيام احتكار لامتيازات الزيت بإيران ، ومعنى هذا أن الإجراء اتخذ لمصالح شركة الزيت الإنجليزية ، ثم ختمت مقالها مهددة الطبقات الحاكمة فى إيران من جراء السياسة التى رأت انتهاجها .

عظم نفوذ حزب توده فى إيران ، وفى ابريل سنة ١٩٤٥ استقالت الوزارة ، وبعد أيام قلائل بدأ مؤتمر سان فرنسسكو أعماله . واشتدت أعمال الحزب بروزاً ، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ أقام الحزب حكومة ذات استقلال ذاتى فى مقاطعة أذربيجان .

وهنا رفعت الحكومة الإيرانية الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتى ، ثم أحالت المسألة إلى مجلس الأمن فى يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الأخير أصدر قراراً فى ٣٠ يناير يقضى بموافقته على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وطلب إليهما موافاته بما تسفر عنه المفاوضات من نتائج ، كما أنه احتفظ بالحق فى طلب البيانات عن سير المفاوضات فى أى وقت .

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن سافر رئيس الوزراء الإيرانى إلى موسكو ، ولكن لم تؤد الزيارة إلى نتيجة . وفى ٢ مارس انتهى أجل المعاهدة الثلاثية وجلت القوات البريطانية والأمريكية عن البلاد . وفى ١٩ مارس رفعت حكومة إيران إلى مجلس الأمن أمر خلافها مع الاتحاد السوفيتى على أنه خلاف يعرض السلام الدولى للخطر ، كما أنه خلافا لمعاهدة سنة ١٩٤٣ يحتفظ الاتحاد السوفيتى بقوات فى إيران بعد الثانى من مارس ، وهذا العمل من جانبه معناه تدخل فى الشئون الداخلية لإيران .

وكثرت الإشاعات عن ضغط توقعه الروسيا على إيران ، وقيل إن مفاوضات

دارت بين حكومة قوام السلطنة والسلطات الروسية ، وربما انتهت بعقد معاهدة سياسية واقتصادية خطيرة الشأن بين البلدين . وقد ذكر مراسل جريدة الديلى تلغراف فى طهران أن المعاهدة ستشتمل على المسائل التالية :

(١) تتعهد الروسيا بسحب قواتها ومعداتها الحربية قبل السادس من شهر مايو.

(٢) تمنح إيران للروسيا تسهيلات تجارية لتمكين الأخيرة من إصدار بضائعها من موانى إيران الواقعة على الخليج الفارسى إلى بلاد العرب والهند والشرق الأقصى وشرقى إفريقية .

(٣) تمنح إيران الروسيا فى المعاملات التجارية مركز « أولى الدول بالمراعاة ».

(٤) إذا أرادت الحكومه الإيرانية أن تستعين بخبراء من الأجانب فإنها تقترضهم من روسيا ، مع مراعاة أن يكونوا من الجمهوريات السوفيتية التى يكثر فيها المسلمون قرب حدود إيران .

(٥) يعقد الطرفان معاهدة تجارية واقتصادية شاملة بحيث يستغنى كل منهما بموارد الآخر عن المصادر الأجنبية ما دام ذلك فى المستطاع ومادامت المواصلات بين الدولتين أقصر منها بين إيران وأى دولة أجنبية ، ويستثنى من كلمة الدول الأجنبية أفغانستان والدول العربية المجاورة لإيران مثل العراق .

(٦) عقد محالفة دفاعية بين البلدين .

(٧) تتفاوض الدولتان لعقد معاهدة لاستغلال الزيت الإيرانى الذى لا تستغله الشركات الإنجليزية والأمريكية ، وللتنقيب عن الزيت فى مناطق جديدة .

(٨) لا تعقد إيران مع أية دولة أجنبية ثالثة أى اتفاق أو معاهدة أو محالفة سياسية أو حربية إلا إذا كانت تبلغ روسيا ذلك أولا ، حتى إذا كان هناك ما يتعارض مع المصالح الروسية وقفت المفاوضات .

(٩) تعقد روسيا لإيران قرضاً مالياً كبيراً لتستخدمه الأخيرة فى رفع مستوى الطبقات وتحسين نظم الإصلاح الزراعى والصناعى .

ولو أن مثل هذه المعاهدة تمت لكان معناها فعلا أن تصبح إيران مقاطعة تابعة أو داخلة فى نطاق الاتحاد السوفيتى شأنها كأى قسم آخر منه ، مع مراعاة المحافظة على المظاهر الشكلية لتغطية الموقف من الناحية الدولية والدبلوماسية .

ويخيل إلينا أن هذه البيانات فيها قدر من المبالغة من جانب مراسل الديلى تلغراف وهى الصحيفة المحافظة ، وإن كنا لا نستبعد المسائل الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية .

الاتفاق بين ايران وروسيا (١) :

فى وسط هذا الجو الملىء بالتكهنات والشائعات وعوامل القلق النفسى ، طلعت الصحف الصادرة فى ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بنص البلاغ الرسمى الذى أعلنه السيد قوام السلطنة رئيس الوزارة الإيرانية ، وهذا نصه :

« إن المفاوضات التى بدأت فى موسكو بين رئيس الوزارة الإيرانية والسلطات السوفيتية استؤنفت فى طهران بعد عودة رئيس الوزارة ووصول السفير السوفيتى ، وقد انتهت هذه المفاوضات فى ٤ أبريل الحالى بعقد اتفاق تام بشأن جميع المسائل وهى :

(١) تجلو قوات الجيش الأحمر عن جميع أراضى ايران فى غضون شهر ونصف ابتداء من ٢٤ مارس الماضى .

(٢) الموافقة على تأسيس شركة ايرانية سوفيتية مشتركة للزيت تعرض شروطها على الدورة الخامسة عشرة للبرلمان الإيرانى للتصديق عليها فى بحر سبعة أشهر ابتداء من ٢٤ مارس الماضى .

---

(١) فى الواقع كان الاتفاق مجرد تفاهم شفوى بين الطرفين فى ٤ أبريل ١٩٤٦ ، أعقبه تبادل خطابات بشأنه بين رئيس وزراء إيران والسفير الروسى I.X.Sadckikov
(The Middle East: A Political and Economic Survey p.211)

(٣) أما فيما يختص بأذربيجان فهى باعتبارها مسألة ايرانية داخلية فستوضع بشأنها ترتيبات سلمية بين الحكومة وشعب أذربيجان تتضمن تنفيذ بعض اصلاحات تتسق والقوانين القائمة وتتمشى مع روح الود نحو شعب أذربيجان .

وهكذا تنفس العالم القلق الصعداء وانفرجت أزمة عنيفة ، وزال التوتر الشديد بين الحلفاء السابقين ، ولو ظاهرياً ، وفى هذه المسألة ذاتها . وقد أعرب متحدث بلسان الحكومة الإيرانية عن أمله فى « أن يسفر الاتفاق عن قيام عهد جديد للعلاقات الإيرانية الروسية » ، وقال : انى أعتقد أن هذا الحادث على جانب عظيم من الأهمية ، وأن جميع حلفائنا سيرحبون به باعتباره خدمة جليلة تقدم للسلام العالمى » . وفى ٩ مايو أعلن رئيس وزراء ايران أنه قد تم جلاء القوات الروسية عن البلاد . وفى ٩ يونيه بدأت المفاوضات بين أذربيجان والحكومة الإيرانية .

الشركة الروسية الايرانية لاستثمار بترول ايران :

ويستفاد مما أذاعه راديو موسكو وأوردته صحيفة الأخبار التى تصدر فى بغداد أن رئيس الحكومة الإيرانية بعث إلى المستر ساچيكوف السفير الروسى بطهران برسالة تتضمن الشروط الرئيسية التى بموجبها سيوافق الشاه على تأسيس الشركة الإيرانية الروسية للبحث عن البترول واستغلاله فى شمالى ايران . وتوضح الرسالة أن جميع مقاطعة أذربيجان ستكون قابلة لعمليات الشركة ، عدا جزء منها واقع على الحدود الإيرانية الروسية التركية حتى ميلاندواب . وتتعهد الحكومة الإيرانية ألا تمنح أية دولة أجنبية امتيازات فى غرب أذربيجان .

وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٠٠ كيلومتر مربع وتحدها شمالا الروسيا ، وشرقا بحر قزوين وجنوباً أذربيجان وغرباً بحيرة أورميا ؛ وفى الخمس والعشرين سنة الأولى من أعمال الشركة يكون ٤٩ ٪ من رأس مالها للفريق الإيرانى و ٥١ ٪

للجانب الروسى ، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تقسم الأسهم بالتساوى بين الدولتين ، وتقسم الأرباح بنسبة عدد الأسهم التى يملكها كل منهما .

والشروط الأخرى التى تضمنتها رسالة حكومة ايران تنص على أن رأس المال الذى ستستغله يتمثل فى آبار البترول الموجودة حالياً ، أما الحكومة الروسية فيتمثل رأس مالها فى النفقات والمعدات وأجور الإخصائيين والعمال الذين ستحتاج اليهم الشركة لاستثمار الزيت . والمدة المرخص بها للشركة هى خمسون عاماً ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون للحكومة الإيرانية الحق فى أن تشترى الأسهم التى من نصيب الدولة الروسية أو أن تمد أعمال الشركة .

وبموازنة هذه الشروط بمثيلتها فى حالة الامتياز الممنوح لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأسهم لإيران ، ومعنى هذا حصول هذه الدولة على نصف الأرباح الناجمة عن عملية استخراج البترول ، ولا يزيد نصيبها فى تأسيس الشركة عن تقديم الآبار .

وفضلا عن هذا فإن قيام شركة على هذا الوضع له أهمية أدبية تفوق موقف الدولة الإيرانية فى حالة الامتياز الممنوح لرأس المال الإنجليزى لأن المفروض فى حالة الاشتراك مع الروس أن يكون لإيران من أعضاء مجلس الإدارة عدد يقرب من نصف المجموع الكلى ، وهى ميزة تحرم منها الحكومات الشرقية مع شركات الاحتكار الأجنبية .

تعليل اهتمام روسيا بالبترول الايرانى:

نرى بما لا يحتمل اللبس والنقاش أن الخلاف الذى نشب بين إيران والروسيا كان يدور حول آبار البترول فهو إذن جزء من هذه الحرب البترولية فى إيران . وهذه الحقيقة أدركها المراقبون السياسيون والاقتصاديون فى كل مكان ، برغم المحاولات الدبلوماسية التى بذلت فى أول الأمر لإخفائها ، وإن أقوال الساسة الإيرانيين لا تستطيع مع ما يحوطها من رواء أن تخفى أن الروس كانوا يسعون

فعلا إلى الاشتراك فى الإشراف على بترول ايران ونيل جانب منه ، خاصة وأن نصيب الحكومة الإيرانية من الإنتاج سيستغل قدر منه فى إشباع حاجياتهم ثم تبيع الباقى منه إلى الدولة الروسية . فكيف نعلل هذا الاهتمام الكبير من جانب روسيا السوفيتية ؟ حقيقة إنها حاربت أية محاولة من جانب الشركات الأجنبية للعمل فى آبار البترول الواقعة فى شمال إيران ، ولكنها لم تستخدم ضغطاً لنيل امتيازات لها كما فعلت فيما بعد .

تقدم إنتاج البترول بالروسيا بعد الحرب الأولى وتزايد خلال الحرب الأخيرة الى درجة كبيرة بحيث لم تكن الروسيا فى حاجة الى الاستيراد فى هذه الناحية . ومن جهة أخرى تحتوى الحقول الروسية على احتياطى كبير قدره المستر اكس بحوالى ١٦ر٥ ٪ من الاحتياطى العالمى . غير أن التقديرات الروسية تفوق هذا التقدير الى درجة كبيرة ، ففى سنة ١٩٢٥ قال العالم الروسى رمزين ان احتياطى بلاده يعادل ٣٨ر٤ ٪ من الاحتياطى العالمى ، بينما يجعل الأستاذ ستريزيف Strizhev النسبة ٤٥ ٪ . وفى سنة ١٩٣٩ قدرت « دائرة المعارف السوفيتية الكبرى » هذا الاحتياطى بحوالى ٦ر٤ بليون من الأطنان من المجموع العالمى البالغ ٥ر٩ بليون ، ومعنى هذا « أن الاتحاد السوفيتى يملك ٦٨ر٢ ٪ من احتياطى البترول بالعالم ، فهو اذن يشغل المحل الأول من هذه الناحية » .

وأجمع علماء طبقات الأرض والاقتصاد من الروس على أن بلادهم تسيطر على أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم [1] . وقد يبدو على هذه التقديرات طابع المغالاة ، وقد يكون تقدير المستر إكس أقرب الى الحقيقة نوعا ، ومع هذا لا مراء أن الروسيا فى مركز طيب ، وأن بها من الاحتياطى ما يكفيها لسنوات كثيرة فى المستقبل ، فهى اذن مطمئنة من هذه الناحية ، فضلا عما تملكه من مناجم غنية بالفحم وما أمامها من احتمالات التوسع فى توليد القوة الكهربية .

---

(١) David J . Dallin : The Big Three (1945) p.162

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحرب الأخيرة التى شنتها النازية على الروسيا أصابت هذه البلاد بخسائر فادحة ، فخرب كثير من المناجم ، ودمر عدد كبير من آبار البترول ومحطات توليد الكهرباء ، ولا بد من بذل مجهود كبير ومضى وقت طويل حتى يتسنى إصلاح ما أفسدته الحرب وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق .

وأقدمت روسيا بعد الحرب على تنفيذ سياسة واسعة النطاق من الإصلاح والإنشاء فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، وهذا يتطلب أعظم المقادير من الفحم والبترول ، ولهذا السبب ترى نفسها فى حاجة إلى ضمان مورد من البترول تستغله لتحقيق هذه الأهداف من الموارد الواقعة خارج حدودها بدون الحاجة إلى شرائه ودفع ثمنه .

وفضلا عن هذا فإن شراء حاجتها يجعلها تحت رحمة كل من أمريكا وانجلترا اللتين قد تتخذان من هذه الحاجة وسيلة لضغط أو مساومة . وأخيراً ترى الروسيا أن الحكمة تقضى عليها بالاقتصاد فى استهلاك احتياطها من البترول مهما كان كبيراً . والطريق المؤدية إلى هذا ، مع ضمان الحصول على المقادير اللازمة للأغراض الاقتصادية والعسكرية ، تكون باستثمار موارد بترول جديدة فى بلاد تساهم فيها بنصيب وافر أو تسيطر عليها كلها أو على جانب منها . وبغض النظر عن أية اعتبارات أخرى فلا ريب أن الروسيا إنما تحذو حذو سياسة الولايات المتحدة التى أفصح عنها المستر إكس على ما نقلناه من أقواله فى موضع آخر من هذا الكتاب .

ولكن للموضوع ناحية سياسية لها خطرها وأهميتها ، وهى ناحية متعددة الجوانب والمظاهر . فمن جهة نعلم أن روسيا كانت حريصة دائماً على أن تحول دون تسرب أى نفوذ خارجى إلى المناطق الشمالية من إيران وهذه سياسة تقليدية ، سواء كان النفوذ سياسيا ممثلا فى احتلال ، أو اقتصاديا على هيئة امتيازات أو احتكارات لاستغلال موارد الثروة فى هذه الأنحاء . فمثلا امتياز دارسى استثنى مقاطعات خمساً ، واتفاق سنة ١٩٠٧ وتفاهم سنة ١٩١٥ مع انجلترا أبعدا الأخيرة عن الشمال تماماً ، وجاء التنازل السوفيتى سنة ١٩٢١ مصحوباً باشتراط عدم منح إيران تلك الامتيازات المتنازل عنها لأية دولة أجنبية .

ولما استقر رأى الحلفاء خلال الحرب الثانية على احتلال إيران كان القسم الشمالى من هذه البلاد منطقة الاحتلال الروسى ، والحركة اليسارية أشد ما تكون قوة فى أذربيجان وهى منطقة البترول وذات الأهمية العسكرية من وجهة نظر الدفاع الروسية وهذا بغض النظر عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت المقاطعة تربة خصبة للثورات والاضطرابات . غير أن الأحداث توالت من سنة ١٩٤٠ فأزعجت السياسة الروسية . فمن جهة عملت الدولتان الأنجلو سكسونيتان على تنمية إنتاج البترول فى مناطق الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وتغلغلت المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية حتى وضعت يدها بالفعل على بترولها من إنتاج حالى واحتياطى ، وأعلنت أمريكا مشروعها الخاص بمد خط أنابيب من الخليج الفارسى حتى ساحل البحر المتوسط .

وأخذت انجلترا تحاول التفاهم مع هـذه الدولة على مايشبه إنشاء احتكار ثنائى لموارد بترول الشرق الأوسط ودارت بينهما مفاوضات فى هذا الصدد . إذن أصبحت الحرب حول بترول الشرق الأوسط حربا سافرة وذات طابع رسمى ، ومن هنا وجدت الروسيا أن الواجب يقضى عليها بالاشتراك فى المعركة قبل أن تنتهى إلى غير صالحها .

ثم جاءت القرارات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية بشأن منح امتيازات البترول فى بلادها فاعتقدت روسيا أن الأمر مؤامرة مدبرة لإقصائها عن الإقليم بأسره وسد الطريق عليها ، كما خيل إليها أن هذه الأعمال كلها خدعة بحيث إذا انتهت الحرب وجلت جيوشها عن الأراضى الإيرانية أسرع ذلك القطر الشرقى فمنح امتيازات جديدة للشركات الأمريكية بناء على تفاهم سرى مع بعض الهيئات أو السلطات الإيرانية .

لهذه الأسباب مجتمعة صممت أن تبادر فتقطع الطريق على غيرها ، بأن تساهم فى استثمار منابع الزيت فى القسم الشمالى من البلاد وأن تقصر هذا الحق عليها وحدها وبهذا تفوت الفرصة على انجلترا والولايات المتحدة .

والخلاصة أن الظروف كلها تؤيد وجود حرب بترولية فى الشرق الأوسط بين

أطراف ثلاثة وهم الحلفاء الثلاثة فى النضال ضد المحور ، وبعبارة أخرى كان هدف روسيا أن تدق إسفينا لنفسها بين مناطق البترول الخاضعة لبريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وثمت أمر آخر ، فالمعلوم أنه على أثر تحطيم الإمبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبح النفوذ الأعلى فى بلدان الشرق العربى لانجلترا بوجه خاص، فهى ترتبط بمعاهدات صداقة دائمة مع مصر والعراق ، وهى تجعل من شرق الأردن نقطة ارتكاز فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم . فلما شبت نار الحرب الثانية تحطمت إيطاليا ولم تعد خطراً فى البحرين المتوسط أو الأحمر . وانتهزت انجلترا نمو الروح القومية العربية فعاونتها حتى نجحت فى إقصاء فرنسا عن الليڤانت .

حقيقة جاءت المصالح الأمريكية وأخذت تدعم مركزها الاقتصادى فى الشرق الأوسط ولكنها ظلت فى بداية المرحلة . وعلى كل حال اختل توازن القوى فى هذا الإقليم البالغ الأهمية .

وبطبيعة الحال لم يفت الساسة الروس ملاحظة مختلف التطورات والأحداث ، وانتظروا حتى الوقت المناسب ! فلما هاجمتهم النازية وانضموا إلى الحلفاء ، عرفوا كيف يستغلون الظروف الجديدة الناشئة ، واستطاعوا أن يزيدوا نفوذهم فى الشرق الأوسط ، ومن أمثلة ذلك أن اعترفت مصر بحكومة الاتحاد السوفيتى فى أغسطس سنة ١٩٤٣ وتبادلت الدولتان التمثيل السياسى . وفى صيف سنة ١٩٤٤ استؤنفت العلاقات الروسية مع سوريا ولبنان ، ونعلم أن الاتحاد السوفيتى يشتمل على عدة جمهوريات يعيش فيها عنصر إسلامى قوى ، وهى چورچيا وإزبك وتركمان والقرغيز وغيرها . وقد تقرر فى الإصلاح الدستورى الذى حدث فى روسيا فى فبراير سنة ١٩٤٤ منح جمهوريات الاتحاد حق إنشاء علاقات خارجية دبلوماسية وتكوين جيوش مستقلة خاصة بها . وعلى هذا الأساس تستطيع الجمهوريات ذات العنصر الإسلامى أن تدخل فى تفاهم من أهل البلاد الإسلامية وتعقد المعاهدات معهم . وبعبارة أخرى تريد روسيا أن تتخذ من هذه الجمهوريات معبراً للتفاهم مع العالم العربى ، وهى تعتقد أن هناك أحزابا ديموقراطية فى الشرق العربى مناوئة للاستعمار ، حريصة على

مصالح بلادها ، ولا تأبى أن تتفاهم مع أية دولة أجنبية التفاهم الذى يصون كرامة الشرق ويحقق مصالحه .

هذه المواقف من جانب الروسيا تدل على أن السياسة الروسية تدرك خطر اختلال التوازن . ولهذا يرى الكثيرون من المراقبين السياسيين أن حصول السوفيت على امتيازات فى إيران ، فضلا عما له من أهمية من حيث مناوأة تجارة البترول الإنجليزية الأمريكية الموطدة الأركان فى بلدان الشرق الأوسط ، فانه قد يؤدى من جهة أخرى إلى التأثير فى توازن القوى الدولية فى المستقبل . قد يرى البعض أن الضغط الذى وقع على إيران كان سببه الأول والرئيسى حصول الروس على امتيازات استنباط البترول ، ولكن مهما كانت أهمية هذه المسألة يبدو أن مسألة البترول لم تكن سوى مظهر من مظاهر الصراع لنيل النفوذ فى إيران .

هذه على ما نرى أهم البواعث التى تعلل بها اهتمام الروسيا بالحصول على السيطرة على البترول فى شمالى إيران ، وهى منابع يعتقد البعض أنها ستغل فى المستقبل انتاجاً أعظم مما يستخرجونه من منطقة الامتياز الإنجليزية (السابقة) فى البلاد .

نقض اتفاق الزيت :

نصت إحدى مواد الاتفاق على وجوب عرضه على البرلمان الإيرانى الجديد ، وعلى أية حال لا يجوز تأخير التصديق عن سبعة أشهر تبدأ من ٢٤ مارس ١٩٤٦ . ولقد انتهت مدة « المجلس » فى مارس وبدأت الانتخابات النيابية فى ديسمبر ثم اجتمع المجلس فى ١٧ يولية سنة ١٩٤٧ .

لم يتعجل قوام السلطنة تقديم الاتفاق الى المجلس فما كان من الحكومة السوفيتية إلا أن أرسلت مذكرة فى ٢٧ أغسطس تتهم فيها الحكومة الإيرانية بمخالفة النص والعودة إلى سياسة العداء والتمييز إزاء الاتحاد السوفيتى . وفى ١٥ سبتمبر بعثت الحكومة السوفيتية بمذكرة أخرى تشكو فيها من سياسة التسويف التى تسير عليها إيران . وأخيراً تقدم قوام السلطنة بالاتفاق إلى المجلس الذى قرر فى ٢٢ أكتوبر

أن الاتفاق باطل ولاغ ، لأنه لا يسمح بمنح امتيازات الزيت إلى الحكومات الأجنبية أو بقبولها شركاء فى استغلاله ، إلا أن ايران ستقوم — بالاعتماد على مواردها — بتنفيذ برنامج سنوات خمس بقصد الكشف عن البترول . ولما تسلمت الحكومة السوفيتية المذكرة الإيرانية التى تتضمن القرار سالف الذكر ؛ اتهمت الحكومة الإيرانية بخرق تعهداتها وباتخاذ أعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين الدولتين .

وفى ١٠ ديسمبر اقترع البرلمان الإيرانى على عدم الثقة بحكومة قوام السلطنة ، فاستقال الرجل وتألفت وزارة أخرى برياسة محمد حكيمى (٢٢ ديسمبر) ، وفى اليوم الثانى أعلنت حكومة الولايات المتحدة صورة الاتفاق الذى سبق أن عقدته مع الحكومة الايرانية فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى الاتفاق ببقاء بعثة عسكرية أمريكية فى ايران لتعاون وزارة الحرب الإيرانية على تنمية كفاية الجيش ، وينتهى الاتفاق فى ٢٠ مارس ١٩٤٩ . ومما يلفت النظر مانصت عليه احدى مواده من أنه لا يجوز بأن تعهد مسائل الجيش الإيرانى الى خبراء عسكريين ينتمون الى دول أخرى بدون موافقة الولايات المتحدة .

الفصل الخامس عشر

خلاف بين بريطانيا

وشركات البترول الأمريكية

خفض الجنيه الاسترليني :

فى ١٩ سبتمبر من عام ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي . وقد ترتب على الحادث أن سرى خوف فى أوساط البترول الأمريكية من أن يحل البترول البريطانى محل البترول الأمريكي فى الأسواق العالمية ، وفى سوق الولايات المتحدة ذاتها .

غير أن البعض رأى أن هـــذه الميزة الجديدة المترتبة على خفض قيمة الجنيه الاسترليني ميزة مؤقتة وذلك لأسباب عدة منها أن شركات البترول البريطانية تحصل على معظم حاجاتها من الآلات والمعدات من الولايات المتحدة ، وهذا أمر من شأنه أن يرفع من « نفقاتها الدولارية » ، وفضلا على هذا فانجلترا تعد البترول من أهم مصادرها للحصول على العمـلة الأجنبية . وعلاوة على ذلك فهى مضطرة إلى دفع الحصص فى الشرق الأوسط بالذهب ، كما طالبت الحكومة الإيرانية بزيادة حصتها .

ولهذه الأسباب وغيرها توقع البعض من المراقبين أن تعمد انجلترا إلى رفع أسعار البترول فى المناطق الاسترلينية ، بل إن الشركات البريطانية ذاتها فكرت فى الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت إليها عدم البت فى الموضوع حتى تنتهى (أى الحكومة) من دراسة المسألة بحذافيرها ومن مختلف نواحيها .

قرار بريطانى خطير :

فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ أعلنت « وزارة الوقود والقوى » البريطانية مشروعها الخاص بخفض نسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ مما تنفق من الدولارات على البترول ، والسبب فى ذلك راجع إلى أن معظم ما لدى الدولة من الدولارات يذهب ثمناً لمشترياتها من البترول وما يتصل بذلك . وفيما يلى نص القرار الرسمى الصادر :

« نظراً لما تعانيه منطقة الاسترلينى من عجز فى مواردها الدولارية ، تشعر حكومة جلالة الملك بأنها مضطرة إلى اتخاذ السياسة التى تتطلب من مستوردى البترول أن يستهلكوا الفائض السالف الإشارة إليه قبل أن يحصلوا على مقادير بترولية من مصادر الدولار . وبهذه الوسيلة نتوقع أن تحقق وفراً قدره ٥٪ — ١٠٪ من صافى ما تنفقه من دولارات على البترول خلال عام ١٩٥٠ .

« وعلى كل فإن حكومة جلالة الملك على استعداد للنظر فى أية مقترحات تقدم ويراد بها التقليل من أثر أية صعوبة عملية مباشرة تتعرض لها شركات الولايات المتحدة للبترول » .

وعلى أثر صدور ذلك القرار تلقت الشركات الأمريكية إخطاراً رسمياً بخفض مماثل من جانب استراليا وسيلان والهند وكينيا .

وتتلخص وجهة النظر البريطانية فى أن البترول هو المادة الوحيدة التى تكلف منطقة الاسترلينى مبالغ طائلة من الدولارات ، فطبقاً لتقديرات الوزارة البريطانية عن سنة ١٩٥٠ تبلغ النفقات الدولارية ٦٢٥ مليوناً بالشكل الآتى :

(ا) ٣٥٠ مليون دولاراً ثمن ١٣ مليون طناً تستورد من شركات البترول الأمريكية .

(ب) ٢٧٥ مليوناً وهى النفقات الدولارية الخالصة لعمليات شركات البترول الاسترلينية ، ذلك أن سوق هذه الأخيرة المقدر بنحو ٨٠ مليوناً من

الأطنان فى السنة وإنتاجها يقعان خارج نطاق الكومنولث ، ويكلفان مقادير بالغة من الدولارات كرسوم امتياز وأجور وأدوات .

وقد يبدو على هذه الحجة أنها جزء من السياسة البريطانية الرامية إلى سد ثغرة الدولارات التى تعانيها المنطقة الاسترلينية بسبب الحرب الأخيرة وما بعدها ، كما أنها تتمشى مع القيود التى فرضتها الحكومة البريطانية على الاستيراد من منطقة الدولار وذلك على أثر القرار الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والخاص بخفض قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة إلى الدولار .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المالية البحتة تكون الحكومة البريطانية منطقية مع نفسها حين تعتزم خفض مشترياتها من البترول بالعملة الصعبة بتلك النسبة التى تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ .

غير أن هناك سبباً آخر نفسر به ذلك العمل من جانب الحكومة البريطانية ، وأوردته وثيقة رسمية تقع فى عشر صفحات ، وهو أنه بسبب القيود المفروضة على الاستهلاك فإن إنتاج الشركات البريطانية من البترول يزيد عن حاجة أسواقها العادية خلال عام ١٩٥٠ . وإذن يكون القرار وسيلة يراد بها تمكين الشركات البريطانية من توزيع إنتاجها فى المنطقة الاسترلينية حتى لا يتبقى لديها فائض كبير يعرضها للخسارة وهذا الإنتاج سيتزايد فيما بعد عام ١٩٥٠ . وإذن تكون السياسة البريطانية التى حددها قرار ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ مظهراً آخر من مظاهر الصراع بين الصالح البريطانية والأمريكية المشتغلة بشئون البترول . ومما يدل على ما يتوقعونه من ازدياد إنتاج الشركات البترولية فى الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة البيانات الواردة فى الجدول التالى (مقدرة بملايين الأطنان) :

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٣
(١) الشركات البريطانية الهولندية	٣١٠٤	٦١٠١	٦٦٠٥
(٢) الشركات الأمريكية	٢٣٠٦	٥٠٠٣	٥٦٠٩
(٣) الشركات الفرنسية	٠٠٠٩	٤٠٣	٦٠٣
الجملة	٩٥٠٩	١١٥٠٧	١٢٩٠٧

ومعنى هذا توقع زيادة قدرها ٣٥ مليون طنا عام ١٩٥٣ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ وذلك فى حالة الشركات التى يسيطر عليها رأس المال البريطانى .

وأكثر من هذا فإن الإنتاج العالمى للبترول الخام للشركات الاسترلينية سيزداد من ٦٦ مليون طناً فى عام ١٩٤٨ إلى ١٠٦ مليون طن عام ١٩٥٢ ، كما ستزداد طاقتها من ٦٣ مليون طناً إلى ٩٤٫٨ مليوناً ، وذلك بسبب المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق معامل التكرير ، وهى مشروعات تبلغ تكاليفها ١٢٠ مليونا من الجنيهات .

وتعلق المجلة الإنجليزية New Statesman and the Nation على هذه الزيادات المنتظرة بقولها إن القصد من ذلك أن تصبح انجلترا والكتلة الاسترلينية فى وضع مستقل عن إنتاج المنطقة الدولارية .

وكأنما أرادت المجلة المذكورة أن ترد على ثورة الغضب التى أحدثها القرار فى نفوس الأمريكيين فقالت إن مصدرى البترول الأمريكيين يدركون تماماً أنه لولا المساعدات التى ينطوى عليها مشروع مارشال لما استطاعوا أن يبيعوا شيئا بالدولار فى أوربا الغربية . كما أن هذا المشروع ذاته هو الذى حال بين انجلترا وبين اتخاذ تدابير حازمة منذ بداية الأمر ، وهى تدابير كانت تؤدى إلى انقاص وارداتها البترولية بالعملة الصعبة ، وإلى توجيه تجارة شركات البترول البريطانية وجهة جديدة داخل انجلترا وفيما وراء البحار .

ويستطرد كاتب المقال فيقول «وكان فى النية السماح للامريكان فى أن يوردوا المزيد من النفط الى المناطق الاسترلينية اذا مازادوا كميات صرفياتهم الاسترلينية على العدد والأدوات والمخازن والمصلحات ، ويكون الأمريكان بنقل صرفياتهم من مناطق الدولار الى غير مناطق الدولار قد وفروا الدولارات اللازمة لتعزيز تجارة المنطقة الاسترلينية وتوسيعها وهو أمر جد مهم وقيم ولكن يظهر أنه كان بالنسبة الى الأمريكان مربكا ومعقداً لأنهم لم يفكروا بسوى الأرباح والحصص » ولأن لغتهم مع الأسف كانت « لغة المقاول الذى لا تهمه سوى أرباحه وأسعاره » .

وكأنما أرادت الدوائر البريطانية أن تخفف الوقع فأشارت المذكرة الرسمية سالفة الذكر الى أنه يمكن النظر بعين الاعتبار الى الشركات الأمريكية بحيث تعمل فى منطقة الاسترليني بنفس الشروط التى تخضع لها الشركات البريطانية ، وهذه الشروط هى :

١ — اجراء خفض محسوس فى التكاليف الدولارية بالنسبة الى المملكة المتحدة .

٢ — إجراء العمليات أساسيا فى منطقة الإسترليني ويجب أن تتولاها شركات تقيم فيها وتخضع لنظمها الضرائبية .

وأعلنت المذكرة كذلك أنه ليست هناك نية ترمى إلى توسيع أو حماية سوق للشركات البريطانية داخل المنطقة الإسترلينية .

وجهة نظر المصالح الامريكية :

ولقد تولت مجلة أويل فورم Oil Forum (عدد يناير ١٩٥٠) الرد على القرار البريطانى ومسوغاته ، مبدية فى الوقت ذاته وجهة النظر الأمريكية ، فقالت ان الإحصائيات تنكر أقوال الوزارة البريطانية .

١ — خلال المباحثات التى دارت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ (بين انجلترا والولايات المتحدة وكندا) اتضح أن منطقة الاسترليني كانت تنفق ٤٠٠ مليون دولار أكثر من نصفه للمملكة المتحدة .

٢ — خلال السنة المالية (١٩٤٨/٤٩) قدرت مطالب بريطانيا بالدولارات من البترول طبقا لمشروع مارشال بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار قدمت منه هيئة الإنعاش الأوربى (ECA) ١٦٧ مليوناً .

٣ — يقول رجال صناعة البترول الأمريكية ان نصيبهم من السوق كان حديثا ٣٠٪ من احتياجات منطقة الاسترليني .

٤ — منعت الحكومة البريطانية نقل الإسترليني من الدائنين الأجانب الى شركات الزيت الأمريكية .

وعلى ذلك « إذا كان على الشركات التى يسيطر عليها الأمريكيون أن تتشبث بامتيازاتها التى كلفتها كثيراً ، فلزام عليها أن تواصل عمليات الإنتاج بدون نقص محسوس . وفى حالة واحدة ، وهى الكويت ، نجد أن زيادة الإنتاج إلى المقدار المقترح وهو ٦٠٠ر٠٠٠ برميل يومياً لتمكين الإنجليز المالكين نصفه من زيادة مواردهم ، معناها أن يتبقى لدى شركة زيت الخليج ٣٠٠ر٠٠٠ برميل . والملك عبد العزيز قلق بسبب هذا الخفض فى الإنتاج بالبلاد العربية ، وقد يصر على العودة إلى المستوى السابق وهو ٥٢٥ر٠٠٠ . ويبلغ إنتاج البحرين ٣٠٠ر٠٠٠ برميل ، كما يبلغ نصيب الشركات الأمريكية من البترول العراقى ٤٠ر٠٠٠ برميل ، علاوة على ٥٠٠٠ برميل هى نصيبها من الإنتاج المصرى ، وربما ١٠ر٠٠٠ برميل أخرى يومياً ينتظر الحصول عليها من الحقل الذى تم افتتاحه حديثاً فى قطر .

وعلى هذا فمن المحتمل أن يلقى الشرق الأوسط بمفرده إلى السوق العالمية بنحو ٩٢٠ر٠٠٠ برميل يومياً بحاجة إلى تصريفها » .

ويقول أرباب المصلحة من الأمريكان إنه فى أوائل سنة ١٩٥٠ كانت هناك أربعة أسواق عالمية :

(١) انجلترا مع الكومنولث والمستعمرات والكتلة الإسترلينية ، وطبقاً لقرار الحكومة لا يسمح للشركات الأمريكية أن تبيع بترولها مقابل الإسترلينى .

(٢) وقعت مصر والسويد ويوغوسلافيا واليابان والأرجنتين والبرازيل اتفاقات ثنائية مع بريطانيا وبمقتضاها يتمتع البترول البريطانى بسوق تفضيلية .

(٣) فى بلاد العملة السهلة التى لها أرصدة نجد بريطانيا تبيعها البترول مقابل هذه الأرصدة وليس للشركات الأمريكية أن تبيع مقابل الاسترلينى .

(٤) لم يبق أمام الشركات الأمريكية إلا منطقة الاسترلينى التى تعادل ٦٩ ٪ من السوق العالمية للبترول .

وفى عدد فبراير سنة ١٩٥٠ علقت المجلة ذاتها على سياسة بريطانيا بقولها : « تستطيع الحكومة البريطانية أن تعين أماكن بيع الزيت الذى تنتجه الشركات

البريطانية والشروط التى يباع بها ؛ وبفضل رقابتها على النقد تستطيع أن تقرر أى المنتجات يجتاز حدودها أو يدخل الأسواق التى لها فيها رقابة فعالة .

ولقد عقدت اتفاقيات مع شعوب أخرى لإمداد الأخيرة بالبترول الاسترلينى ، مع إبعاد البترول الوارد من المصادر الأخرى ، كما أنها فرضت الحظر على جميع الواردات من زيت الوقود عدا ما تنتجه منه الشركات البريطانية ، وخفضت وارداتها من الجازولين بمقدار الثلث » .

هذا هو الخلاف الذى نشب بين المصالح البترولية ، عرضنا فيه لوجهة نظر كل من الفريقين ، وليس لنا من تعليق عليه إلا أنه مظهر آخر من مظاهر النضال بين شركات البترول والحكومات التى تقف من ورائها (١) .

---

(١) أعلن رئيس مجلس إدارة مجموع كالتكس نبأ اتفاق مع الحكومة البريطانية فى ١٨ يولية سنة ١٩٥٠ وأهم نصوص الاتفاق :

١ — تقوم شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة وهى إحدى فروع المجموعة) بأن توزع فى المنطقة الاسترلينية بترول كالتكس الذى يكرر فى البحرين والذى مصدره الزيت الخام الذى تنتجه شركتا أرامكو والبحرين .

٢ — خفض متبادل فى النفقات الدولارية فيما يتعلق ببترول مجموعة كالتكس الذى تتولى بيعه شركة كالتكس (المملكة المتحدة).

٣ — ومما سهل الاتفاق أن شركة أرامكو قبلت أن تؤدى لها شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة) جانباً طيباً من المدفوعات بالاسترلينى ، وتستطيع أرامكو استخدام مثل هذا الاسترلينى فى عملياتها الجارية .

الفصل السادس عشر

إيران وتاميم البترول

فى عام ١٩٤٤ سن « المجلس » قانوناً يمنع منح أى امتياز للنفط ، كما تضمن علاوة على ذلك أنه « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التى حدث فيها الإضرار بحقوق إيران فى مواردها التى تحت الأرض وغيرها وخصوصاً فيما تعلق بمسألة الزيت فى الجزء الجنوبى من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة ، والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجة » .

ومنذ ذلك الحين ، وكان الرأى العام قد تنبه إلى الغبن الذى فرضه اتفاق ١٩٣٣ على البلاد ، قامت المظاهرات فى كل مكان تطالب باستعادة حقوق إيران . وعمدت الحكومة القائمة بالأمر حينذاك إلى مقاومة هذه الدعوة ، وعظم الصراع وبلغت التطورات ذروتها حين وقع الاعتداء على حياة الشاه فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وهو الحادث الذى استغل لإعلان الأحكام العرفية وإلغاء الصحف التى كانت تناقش مسألة النفط وتدعو إلى تأميم هذه الصناعة الوطنية الكبرى .

الاتفاق الاضافى :

ودارت مفاوضات لمدة ثمانية أشهر بين ممثلى كل من الشركة والحكومة الإيرانية ، وانتهت فى تكتم تام إلى الإتفاق الإضافى المعروف باسم اتفاق جاز جولشيان ، وتقرر عرضه على « المجلس » على وجه السرعة وكان ذلك قبل نهاية الدورة البرلمانية بأسبوع واحد ليصادق عليه مع أن الوقت لم يكن كافياً بحيث يتيح له أن يبحثه بحثا وافياً دقيقاً .

وأهم مزايا هذا الاتفاق الإضافى تنحصر فى الأمور التالية :

١ — رفع رسوم الامتياز من ٤ إلى ٦ شلنات وهى زيادة قدرها ٥٠٪ .

٢ — رفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن الواحد ، أى زيد من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ .

٣ — موافقة الشركة على دفع حصة إيران البالغة ٢٠٪ كاملة على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية خلافا لما جرت عليه حتى ذلك التاريخ .

٤ — موافقة الشركة فيما يختص بالماضى على أن تدفع مرة واحدة حصة إيران من الاحتياطى الذى فى حيازتها .

٦ — لا تقل حصة إيران من الأرباح والاحتياطى عن ٤ ملايين جنيه استرلينى فى السنة .

٦ — توافق الشركة على أن يعتبر الإتفاق سارى المفعول فيما يتعلق برفع مبلغ رسم الامتياز ومعدل الضرائب ابتداء من عام ١٩٤٨ .

٧ — توافق الشركة على تخفيض قدره ٢٥٪ كأساس لسعر الزيت بإيران بدلا من خفض ١٠٪ على أقل سعر فى خليج المكسيك والخليج الرومانى .

ولقد تحدث ممثل إنجلترا فى مجلس الأمن فقال أن الإتفاق المشار إليه كان سيرفع الإيراد الذى تحصل عليه الحكومة الايرانية خلال السنوات (١٩٤٨ — ١٩٥٠) من ٣٧٫٦٧ مليون جنيها إلى ٨٦٫٦٦ مليونا .

ولكن الرأى العام الإيرانى عارض فى الاتفاق لاعتبارات عدة منها[1] :

١ — كان الإتفاق الإضافى سيؤكد فى مقدمته وفى البندين الأول والعاشر منه إتفاق سنة ١٩٣٣ .

٢ — فى تحديد المبلغ الذى يجب على الشركة دفعة كضريبة ورسم امتياز

---

(١) راجع فى هذا النشرة التى أصدرتها السفارة الإيرانية بالقاهرة بعنوان « النقط الأساسية لامتياز دارسى وما ترتب عليه من نتائج » ص ١٥ — ١٧ .

عن سنة ١٩٤٨ والرجعى المفعول للسنوات السابقة يمكنوت تفسير إجتهادى وفقاً لرأى الشركة بشرط الدفع بالذهب الذى كان موضع نزاع فى حين أن التفسير الإيرانى كان هو الصحيح وفقاً لآراء كبراء رجال القانون والمال مثل المسيوڤان زيلند .

٣ — ما كان دخل إيران ليزيد من رسوم الامتياز والضريبة بتفسير الدفع بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو ٥٠٪ تقريبا ، بل كان سينقص بنسبة تتراوح بين ٥٪ ، ١٠٪

٤ — فى حالة ظروف خارجة عن إرادة الشركة قد يوقف معها إنتاج الزيت وتكون الشركة عاجزة عن تصدير البترول الإيرانى يكون الحد الأدنى المضمون وقدره ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه بنسبة مدة هذا الايقاف للتصدير . وفى حالة استمرار هـذا الايقاف لمدة عام بأكمله لن يدفع أى مبلغ بصفة حد أدنى فى حين أن إيران بموجب اتفاق سنة ١٩٣٣ كانت ستظل تحصل على حد أدنى قدره ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه مهما كانت الظروف .

٥ — والاتفاق الاضـافى برغم مظهره البراق وما جاء فيه عن تخفيض أكبر من السعر الأساسى لمنتجات النفط قد احتاط ليكون الحد الأدنى للسعر فيما بعد محدوداً على أساس سعر الزيت فى منطقة خليج المكسيك فقط بدلا من الأسعار السائدة فى خليج المكسيك والخليج الرومانى . وترتفع الأسعار إرتفاعاً مستمراً فى خليج المكسيك نتيجة لنقل نقطة إرتكاز صادرات الزيت من خليج المكسيك إلى الخليج الفارسى وانخفاض تصدير الزيت من الولايات المتحدة وعليه كانت أسعار منتجات الزيت بإيران سترتفع .

٦ — وبالرغم من أنه كان لايران وفقا لاتفاق ١٩٣٣ حصة قدرها ٢٠٪ من كل المبالغ الاحتياطية للشركة فإن الاتفاق الاضافى قصر حقوقها

على الاحتياطى العام وكان سيحرمها من حقوقها فى جميع المبالغ الاحتياطية الأخرى حرمانا نهائيا .

٧ — وكان يجب بلا شك أن يدفع المبلغ الذى كان على الشركة لإيران على ذمة المبالغ الاحتياطية من المبالغ الاحتياطية الموجودة السابقة . وقد صار واضحاً من ميزانية عام ١٩٤٨ أن مبلغ ١١ مليون جنيه استرلينى المستحق حتى ختام سنة ١٩٤٨ على المبالغ الاحتياطية قد دفع من المبالغ الاحتياطية السرية التى خصمت من إيراد سنة ١٩٤٨ ، وهذه العملية كبدت البلاد خسارة قدرها ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه من حصتها .

٨ — وكانت كل مطالب إيران من الشركات المساعدة والحليفة ستصفى عند دفع جزء من حصة الحكومة فى الاحتياطى العام .

ولهذه الإعتبارات وغيرها رفض المجلس التصديق على الاتفاق الإضافى . ولم يقف سخط الرأى العام عند حد بل تجلى فى اغتيال رئيس الوزراء رازمارا الذى كان مؤيداً للتفاهم ومعارضا فى التأميم (١٠ مارس) . وأخيراً أخذت تعظم الدعوة إلى التأميم ، وفى أول مايو سنة ١٩٥١ صدر قانون التأميم .

الدوافع الكامنة وراء التأميم :

وجدير بنا أن نعرض لبعض الدوافع الكامنة وراء هذه الخطوة من جانب إيران[1]:

أولا : الانحراف عن اتفاق ١٩٣٣

ويتجلى ذلك فى الكثير من المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتفسيرات التعسفية لعدد من نصوص ذلك الاتفاق .

---

(١) من المطبوعات والوثائق المختلفة التى نشرتها الحكومة الإيرانية .

١ — حاولت الشركة أن تدمج المياه الساحلية الإيرانية فى المساحة التى يشملها الامتياز مع أن الأخير مقصور على الأراضى التى فى إيران .

٢ — ضمنت الضرائب ورسوم الامتياز بالذهب على أساس سعره فى السوق الحرة تبعاً لروح الاتفاق ، ولكن الشركة كانت تبنى حساباتها على السعر الرسمى للذهب الذى يصل إلى ٥٠٪ أقل من السعر الحقيقى .

٣ — تملك إيران فى الحقيقة حصة تعادل ٢٠٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحدة ، ولكن بما أن هذه الشركات تدفع للشركة الأصلية (الرئيسية) جزءاً فقط من أرباحها فإن إيران ستحصل بالتالى على جزء فقط من نصيبها البالغ ٢٠٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة . فمثلا شركة ناقلات البترول البريطانية التى دفعت الشركة الرئيسية كل رأس مالها حصلت على ربح قدره ١٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ ودفعت فقط ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه أى ٦٪ من رأس مالها الاسمى للشركة الرئيسية وباعتبار ضريبة الدخل التى تدفع للحكومة البريطانية وصل نصيب إيران إلى الحد الأقصى وهو ٢٠٫٠٠٠ جنيه أى ١٪ من نصيبها القانونى الذى كان يجب أن يكون مليونى جنيه كنصيب من ربح قدره عشرة ملايين .

٤ — فسرت الشركة نصيب إيران (٢٠٪) من الاحتياطى على أنه مقصور على الاحتياطى العام بينما لإيران الحق فى ٢٠٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة دخل الحكومة البريطانية وقبل نقل أى مبلغ منه لأى حساب احتياطى .

٥ — منعت الشركة بتفسيرها الخاطىء التعسفى للاتفاق أى إشراف من جانب الحكومة الايرانية على الحسابات أو الاطلاع عليها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى شركاتها المساعدة والمتحدة ، مع أن لممثل إيران الحق المطلق فى الحصول على كل التفاصيل مما يتمتع به حاملو الأسهم . وزيادة على ذلك

فإن لإيران حصة توازى ٢٠٪ من كافة الأرباح . وكذلك منعت الشركة مراقبة كمية الزيت المصدرة (وكما ذكرت مجلة أمريكية صدرت الشركة ٥٦ مليون طناً سنة ١٩٥٠ لا ٣٢ مليونا كما أعلنت الشركة) .

٦ — بدلا من السير على سياسة خفض عدد الموظفين والخبراء الأجانب ليحل بدلا منهم إيرانيون ، زادت الشركة عدد الأولين من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان بإيران فنيون أكفاء من أهل البلاد ولكن الشركة حالت دون الإستفادة منهم . وتقول المصادر الإيرانية الرسمية إنه (عند التأميم) كان أكثر من ٨٠٪ من العمال الذين فى خدمة الشركة ينقصهم المسكن الملائم ويقيمون فى جحور هى أشبه بكهوف العصر الحجرى .

٧ — زادت الشركة رأس مالها من الأسهم العادية مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال الأصلى من ٩ مليون جنيه إلى ٢١ مليوناً . وقد جعل فشل الشركة فى إصدار أسهم البند الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران ويبيح لها المشاركة فى شراء أسهم الشركة العادية .

ثانيا : الخسائر المالية :

والواقع أن الحصة التى كانت تحصل عليها إيران لتعد ضئيلة إلى حد بعيد إذا قيست بالأرباح الطائلة التى كانت من نصيب الشركة البريطانية . ففى الرسالة التى بعث بها وزير خارجية إيران بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (والتى لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه استرلينى ، كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٢٨ مليون جنيه ، بينما لم تتعد الضرائب

المدفوعة إلى الحكومة الإيرانية فى نفس السنة ١،٤٠٠،٠٠٠ جنيه أى أقل من ٢٪ من أرباح الشركة ، هذا مع العلم أن ضريبة الدخل المدفوعة لحكومة إيران سنة ١٩٣٣ بلغت ٤٪ من كل المبالغ التى حصلت عليها الشركة . ولو أن اتفاق دارسى كان سارياً لحصلت إيران سنة ١٩٤٨ (على أساس أسعار ضريبة الدخل فى تلك السنة) على ٣١ مليونا من الجنيهات .

وقد قال بعض المسئولين الإيرانيين ممن تحدثنا إليهم فى الأمر إن بلادهم لم تنعم بالمزايا الواجبة من وراء هذة الثروة الطبيعية ، وطلبوا أن نتصور مدى الغبن الذى تتعرض له مصر لو فرض أنها منحت امتياز زراعة وانتاج وتسويق محصولها من القطن إلى شركة أجنبية ، وأشاروا أن من الطبيعى أن يسخط الرأى العام فى إيران على ذلك الوضع الذى حرم البلاد من أموال تكفى لتنفيذ المشروعات الاصلاحية التى ترفع مستوى حياة الشعب . وإذن فوراء سياسة التأميم تكمن فكرة استغلال الثروة البترولية لمصالح البلاد والحصول على أقصى ربح منها حتى يتسنى استغلال تلك الأموال الطائلة للخير العام .

ولقد عبر عن هذا المعنى وغيره الدكتور محمد مصدق فى رسالة بعث بها إلى المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية فقال إن الدافع الثانى للتأميم هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية ، ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقا للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها حتى طبقا لامتياز دارسى واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع ، فخلال تلك المدة كانت الضرائب التى دفعت للحكومة البريطانية تزيد مرات عن الدخل الذى حصل عليه أصحاب النفط الأصليون وهم الشعب الإيرانى ؛ وعلى ذلك فالغرض من التأميم أن يحصل الشعب على الحد الأقصى من الأرباح .

ثالثا : التحرر السياسى :

لم تكن شركة النفط الإنجليزية ـ الإيرانية مجرد مؤسسة عادية « تباشر أعمالا تجارية فحسب ، وإنما كانت فى الحقيقة عبارة عن قوة سياسية لها أثرها

وخطرها واستطاعت أن تلعب أدواراً لها خطورتها فى حياة إيران . فكانت تدفع الإتاوات لرجال القبائل كسبيل لاستخدامهم فى الوقت المناسب ، وتثير القلاقل والاضطرابات إذا كان ذلك فى صالحها ، وتجتذب إلى جانبها الكثيرين من رجال السياسة وأعضاء البرلمان وكبار الموظفين لتكفل التمتع بالمزايا ولتتجنب صدور التشريعات التى تتعارض مع أهدافها . ولقد أوضح الدكتور محمد مصدق كل ذلك فى رسالته إلى المستر تشرشل التى سبق أن أشرنا إليها فقال إن الدافع الأول للتأميم إنما هو « اجتثاث النفوذ الأجنبى والعملاء الأجانب فى البلاد وبذلك تتولى مصائرها بنفسها وتضمن استقلالها السياسى متعاونة مع الشعوب المحبة للحرية فى المحافظة على السلام العالمى . خلال نصف القرن الذى سيطرت فيه الشركة لم يكن ممكنا للحكومات الإيرانية أن تتخذ قراراً بمحض حريتها فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية » .

هذه هى العوامل الرئيسية الكامنة وراء سياسة إيران من حيث تأميم الصناعة البترولية ، والواقع أنها كلها لتمثل ذلك الإتجاه القومى الذى أخذ يزداد قوة فى العالم عامة والشرق الأوسط خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى يستهدف التحرر الاقتصادى والسياسى . إن إيران إذ اعتزمت تأميم الصناعة البترولية إنما توخت من وراء ذلك كله أن تسترد سيادتها الاقتصادية بأن تكون هى صاحبة الأمر فى استغلال ثرواتها الطبيعية ، كما إنها بالقضاء على الإمتياز الطويل الأمد الذى كان ممنوحاً للجانب البريطانى قد اعتزمت أن تزيل عاملا أجنبياً يتدخل بكافة السبل فى الحد من إرادتها ويلعب دوراً له خطورته فى عدم الاستقرار الداخلى . وعلى ذلك فإذا أردنا أن نفهم سياسة التأميم على وجهها الحقيق كان لزاماً علينا أن ننظر إليها على أنها تعبير عن الإنبعاث القومى .

أمام محكمة العدل الدولية

فى ٢٦ مايو ١٩٥١ قدمت المملكة المتحدة طلبا إلى محكمة العدل الدولية ضد إيران . وبعد أن استعرضت شروط اتفاق ٢٩ إبريل عام ١٩٣٣ والنزاع الذى

نشأ نتيجة قانون التأميم الصادر فى أول مايو ١٩٥١ ، قالت إن المحكمة مختصة بالنظر فى النزاع طبقا لتصريح حكومة إيران والمودع لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ والذى بمقتضاه تقبل الاختصاص الإجبارى لمحكمة العدل الدولية ؛ وطلبت المملكة المتحدة من المحكمة أن تقرر أن إيران ملزمة برفع نزاعها مع الشركة إلى التحكيم طبقا للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣[1] ، وإنها تقبل وتنفذ أى حكم يصدر عنها نتيجة لمثل هذا التحكيم .

وتطلب المملكة المتحدة من المحكمة أن تعلن :

١ — أن تنفيذ قانون التأميم بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد أو تغيير شروط اتفاق ١٩٣٣ يكون مخالفاً للمادتين ٢١ و٢٦[2] من الإتفاق وهذا يكون مخالفاً للقانون الدولى وتكون إيران مسئولة دولياً عن ذلك .

٢ — إن المادة ٢٢ من الاتفاق تظل ملزمة قانوناً لإيران التى اذ حرمت الشركة من الحق القانونى المنصوص عليه فى الاتفاق ، قد أنكرت العدالة خلافا للقانون الدولى .

٣ — إنه لا يمكن قانونا الغاء الإتفاق أو تغييره من جانب إيران الا بالإتفاق مع الشركة طبقا للمادة ٢٦ من الإتفاق .

وطلبت من المحكمة أن تقرر أن على ايران تقديم الترضية الكاملة عن كافة

---

(١) فيما يلى نص المادة : « أى خلافات بين الطرفين مهما كانت طبيعتها وبخاصة الخلافات التى تنشأ عن تفسير هذا الاتفاق والحقوق والإلتزامات الواردة فيه ، وكذلك أى خلافات فى الرأى قد تنشأ بصدد مسائل يكون من الضرورى ، طبقاً لنصوص هذا الاتفاق ، أن تجرى تسويتها باتفاق الطرفين ، يجب تسويتها بطريق التحكيم » .

(٢) وهذه هى الفقرة الهامة من المادة ٢١ « لايجوز للحكومة الغاء هذا الإمتياز أو تغيير الشروط الواردة فيه عن طريق تشريع عام أو خاص فى المستقبل أو بواسطة إجراءات إدارية أو أية أعمال وتصرفات أخرى من جانب السلطات التنفيذية » .

وتنص المادة ٢٦ على أن الامتياز ممنوح للشركة لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وأنه لايجوز انتهاؤه إلا إذا تنازلت عنه الشركة ، أو ما إذا قررت محكمة التحكيم الغاؤه نتيجة لعدم قيام الشركة بتنفيذ الاتفاق .

التصرفات التى اتخذت إزاء الشركة والتى هى مخالفة للقانون الدولى أو اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعين طريقة الترضية والتعويض . واحتفظت المملكة المتحدة بحقها فى أن تطلب من المحكمة أن تقرر ، طبقا للمادة ٤١ من لائحة الأخيرة ، تدابير مؤقتة لحماية حقوقها (أى بريطانيا) حتى يتسنى لأى رعاياها ، أى شركة النفط ، أن يتمتع بحقوقه المخولة له بمقتضى نصوص اتفاق ١٩٣٣ .

وفى ٢٢ يونية ١٩٥١ طلبت المملكة المتحدة من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك :

١ — السماح للشركة ، بدون أى عائق ، أن تواصل أداء العمليات التى كانت تقوم بها قبل صدور قانون التأميم .

٢ — عدم مصادرة أملاكها أو أموالها التى تكتسبها .

٣ — تضمن الحكومة الإيرانية عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ قرار المحكمة إذا صدر لصالح المملكة المتحدة .

٤ — تتعهد الحكومة الإيرانية والبريطانية بعدم اتخاذ أية اجراءات تؤدى الى زيادة حدة النزاع القائم . كما تتعهد الحكومة الإيرانية بصفة خاصة بالامتناع عن الدعاية التى تلهب شعور الشعب الإيرانى ضد الشركة والمملكة المتحدة .

وفى اليوم التالى طلب رئيس المملكة من حكومة ايران تجنب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أى حكم قد تصدره المحكمة . وفى ٢٩ من الشهر نفسه بعث وزير خارجية ايران برسالة الى الرئيس يطلب فيها أن تقرر المحكمة عدم اختصاصها بالنظر فى الموضوع وذلك طبقا للاعتبارات الآتية :

١ — بفرض الاعتراف بشرعية اتفاق عام ١٩٣٣ فهو اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية . فهذه الشركة — كما هو الشأن بالنسبة الى جميع الشركات الخاصة من أجنبية أو محلية — تخضع للقوانين المحلية للبلد الذى تعمل فيه . اما أن الحكومة البريطانية أكبر شريك فى الشركة فإن

هذا لايغير من مركز الأخيرة من حيث أنها هى التى وقعت على الاتفاق .

٢ — إن التصريح الصادر من حكومة ايران سنة ١٩٣٢ بشأن قبول اختصاص محكمة العدل الدولية يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية (١).

٣ — طبقا للفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما . وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق » .

٤ — ليس للمحكمة ولاية فى هذه المسألة لأنه طبقا للفقرة الأولى من المادة السادسة والثلاثين من « النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية » فان ولايتها تشمل جميع القضايا التى يعرضها عليها المتقاضون ، كما يشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة فى ميثاق الأمم المتحدة أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

---

(١) وقعت الحكومة (الفارسية) هذا التصريح فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وأودع التصديق فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، ويسرى لمدة ست سنوات وما بعد ذلك إلا إذا قدم إخطار بشأن إنهاء العمل به .

وتسرى شروطه بغير اتفاق خاص إزاء أية دولة أخرى تقبل الالتزام نفسه «فى أية منازعات تنشأ بعد التصديق على التصريح الحالى فيما يتعلق بالمواقف أو الحقائق التى تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تطبيق المعاهدات أو الاتفاقات التى تقبلها فارس واللاحقة للتصديق على هذا التصريح » مع استثناء :

١ — المنازعات المتعلقة بالوضع الإقليمى لفارس ، بما فى ذلك تلك المنازعات الخاصة بحقوق سيادتها على جزرها وموانيها .

٢ — المنازعات التى اتفق أو قد يتفق الأطراف المعنيون على الالتجاء إلى سبيل آخر لتسويتها سلمياً .

٣ — المنازعات التى تدخل ، طبقاً للقانون الدولى ، فى اختصاص فارس .

٤ — فى حالة رفع أى نزاع إلى مجلس عصبة الأمم فإن فارس تحتفظ بالحق فى أن تطلب من المحكمة وقف إجراءات السير فى الدعوى .

٥ – لا يوجد نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ، ولكن الحكومة الأخيرة تحاول أن تقحم نفسها فى مسألة « تدخل طبقا لبديهيات القانون الدولى ومبادئه الأولية فى نطاق حق السيادة الذى للشعب الإيرانى وإذن فهى مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها .

٦ — على فرض وجود خلاف بشأن تأميم النفط الإيرانى فإنه بين الحكومة الإيرانية والشركة التى لا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أى فرد من الرعايا البريطانيين واذن ليس للمحكمة أن تنظر فى الأمر لأنه طبقا لنظامها الأساسى « للدول وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة » (م ٣٤ ف ١) .

٧ — إن موضوع النزاع لا يمكن عرضه على أية محكمة لأنه لا توجد هناك مسألة إلغاء أو مخالفة لاتفاق ١٩٣٣ ، وغاية الأمر أن حكومة وشعب ايران يستخدمان حقاً طبيعياً لهما وهو حق السيادة الذى لا ينازع فيه أحد ، ومن هنا قررا تأميم صناعة النفط فى جميع أنحاء البلاد دون أى تمييز أو تفرقة . ولقد استخدمت الحكومة البريطانية مراراً هذا الحق بتأميم صناعاتها الكبرى ولم يكن لأصحابها حق فى الشكوى .

وهكذا تمسكت ايران بقواعد القانون الدولى المتعارف عليها والتى تعد أى امتياز من هذا القبيل مع شركة خاصة أمراً لا دخل لمحكمة العدل الدولية فيه ، كما أن المنح أو التأميم من حقوق السيادة .

أمر بالتدابير المؤقتة :

وفى ٣٠ يونيه عقدت جلسة فى لاهاى استمعت المحكمة خلالها لممثل المملكة المتحدة وحده ، إذ لم تبعث إيران بمندوب عنها ؛ وفى ٥ يوليه ١٩٥١ أصدرت أمراً بشأن التدابير المؤقتة (أثناء نظر الموضوع) :

(١) يمتنع كل من الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذى قد تتخذه المحكمة بعد ذلك .

(٢) يمتنع الطرفان عن كل ما يؤدى إلى زيادة حدة النزاع أو اتساع نطاقه .

(٣) الامتناع عما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ :

ولقد اعترض القاضيان عبد الحميد بدوى ووينيارسكى Winiarski على هذا القرار لأنه لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة ـ ولو بصورة مؤقتة ـ أنها مختصة ببحث النزاع .

اعتراض إيران :

وبعد أربعة أيام من صدور القرار بعث وزير خارجية إيران برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ذكر فيها ـ إلى جانب أشياء أخرى ـ أن المسألة لاتدخل فى اختصاص المحكمة لأنها متصلة باختصاص إيران الداخلى بصدد امتياز فرض على البلاد فى ظل ظروف خاصة ، كما أنه ـ مع التسليم بشرعيته ـ لا يعدو أن يكون امتيازاً ممنوحا من قبل الحكومة الإيرانية لشخص قانونى خاص . ولم تكن المحكمة مختصة لأن إيران لم توافق على رفع الأمر إليها ، ولم يخول الميثاق للمحكمة ولاية فى هذه القضية ، كما أنه ليست هناك معاهدات أو اتفاقات دولية تسبغ هذه الولاية على المحكمة ، فضلا عن أن المسألة خارج نطاق التصريح الذى أصدرته إيران سنة ١٩٣٢ وكل هذا قد لفتت الحكومة الإيرانية نظر المحكمة إليه . وأشارت الرسالة إلى أن المحكمة قد هدمت ثقة إيران فى العدالة الدولية . وإزاء هذه الاعتبارات جميعاً قررت إيران سحب تصريحها الخاص بقبولها الولاية الجبرية للمحكمة .

فى مجلس الأمن :

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت المملكة المتحدة الى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب الى قرار المحكمة ، وطلبت اليه النظر فى الموقف الناجم من ذلك . وفى جلسة أول أكتوبر عارض ممثلا الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا فى ادراج الشكوى

بجدول الأعمال ، على اعتبار أن المسألة خارج اختصاص المجلس ؛ ولكن هذه الهيئة قررت الإدراج بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا) . واستمرت المناقشات حتى ١٩ أكتوبر ، وخلالها تكلم ممثلا الدولتين .

حجة بريطانيا :

تكلم ممثل المملكة المتحدة واستعرض تاريخ الامتياز منذ عام ١٩٠٢ ، وقال انه فى عام ١٩٤٩ عدلت بعض الشروط المالية لصالح ايران بمقتضى اتفاق وقعه وزير المالية ولكن « المجلس » لم يصادق عليه . وطبقاً للاتفاق المذكور كان إيراد إيران خلال الفترة (١٩٤٨ — ١٩٥٠) يرتفع من ٣٨٫٦٧ مليون جنيه الى ٧٦٫٦٦ مليوناً . غير أن حركة تدعو الى التأميم أخذت تنشط فى البلاد ، وفى الوقت نفسه أعربت الشركة عن استعدادها للدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق جديد على أساس المشاركة فى الأرباح . وفى ١٠ مارس قتل رئيس الوزارة ، وسار البرلمان الإيرانى قدما فى التيار الذى انتهى بصدور قانون التأميم ، مما حمل بريطانيا على رفع الأمر الى محكمة العدل الدولية .

وبعد أن أشار الى المباحثات التى دارت عن طريق المستر هاريمان انتقل الى الناحية القانونية قائلا إن التقدم الى مجلس الأمن يستند الى المادتين ٣٤ ، ٣٥ من الميثاق[1] ، ذلك أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر روح الإثارة فى إيران ، ولا

---

(١) تقول المادة ٣٤ إن « لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعاً لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى » .

أما المادة ٣٥ فهذا نصها :

١ — لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه فى المادة الرابعة والثلاثين .

٢ — لكل دولة ليست عضواً فى « الأمم المتحدة » أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق .

٣ — تجرى أحكام المادتين ١١ ، ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العمومية المسائل التى تنبه اليها وفقاً لهذه المادة .

التهديد للسلام العالمى. ثم أضاف الى ذلك أن المحكمة أخطرت المجلس بالتدابير المؤقتة التى اتخذتها (طبقا للمادة ٤١ ف ٢ من نظامها الأساسى بما يفيد اختصاص المجلس.

وفى جلسة ١٥ أكتوبر تقدم بمشروع قرار معدل ينتهى بأن يطلب المجلس استئناف المفاوضات فى أسرع وقت ممكن ، وتجنب أى عمل قد يزيد من حدة الموقف أو يسىء إلى حقوق ودعاوى ومواقف الطرفين .

رد ايران :

وتكلم ممثل إيران ، وبعد أن أورد الأرقام عن ضآلة نصيب بلاده ، انتقل إلى قانون التأميم وأوضح كيف نص على التعويض وعلى تخصيص ٢٥ ٪ من أرباح الشركة الجديدة لهذا الغرض ، وأن لعملاء الشركة الملغاة السابقين أن يواصلوا شراء حاجتهم بالأسعار العالمية ، كما تكون لهم الأولوية فى شراء أى مقادير إضافية. وكذلك فإن الحكومة الإيرانية أبدت استعدادها لتوقيع عقد طويل الأمد بشأن بيع النفط للمملكة المتحدة واستخدام الفنيين البريطانيين . ثم انتقد اتجاء الحكومة البريطانية إلى المحكمة الدولية وكذلك قرار ٥ يوليه الذى أصدرته الأخيرة وهى غير ذات اختصاص . وإذ تحدث عن تهديد السلام أبان أن إيران لا يمكن أن تكون مصدره بسبب ضآلة مواردها وافتقارها إلى إمكانيات الحرب ، أما إذا كان هناك تهديد من هذا القبيل فإنما مبعثه مظهر القوة من جانب المملكة المتحدة . ثم هاجم سياسة الشركة فى خفض الإنتاج ، ووضع ميزانيات وهمية ، وحرمان إيران من نصيبها العادل فى الأرباح ، والإكثار المطرد من عدد الفنيين الأجانب ، وعدم تقديم البيانات التى كانت تطلبها الحكومة البريطانية ؛ وتحدث بعد ذلك عن المفاوضات التالية وجهود المستر هاريمان وأورد العروض التى قدمها الطرف البريطانى وأوضح مبلغ تعارضها مع أهداف البلاد ، كما لخص المقترحات التى تقدمت بها الحكومة البريطانية . وختم ممثل إيران خطابه بقوله إن مشروع القرار البريطانى غير مقبول نظراً لأن المجلس غير مختص بالنظر فى الموضوع .

وأخيراً قرر المجلس فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ تأجيل المناقشة .

محكمة العدل تصدر قرارها :

عادت محكمة العدل الدولية الى النظر فى النزاع ، وفى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ أصدرت القرار التالى بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة :

« ترى المحكمة أنه ليس لها اختصاص فى القضية الحالية » .

وكانت حجة الحكومة البريطانية أن اتفاق ٢٩ أبريل عام ١٩٣٣ له صفة مزدوجة فهو من جهة عقد امتياز بين حكومة إيران والشركة ، كما أنه من جهة أخرى اتفاق بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية . ولكن المحكمة رفضت هذا التفسير لأن الحكومة البريطانية لم تكن طرفا فى العقد ، وطبقاً للأخير ليس للحكومة الإيرانية أن تطالب الحكومة البريطانية بأى حقوق ، كما أنها غير مطالبة بأى التزامات قبل الحكومة البريطانية ، وهى الالتزامات التى يتعين عليها الوفاء بها إزاء الشركة .

والوثيقة التى تحمل توقيع كل من حكومة إيران والشركة لها غرض واحد ، وهو تنظيم العلاقات بين هذين الطرفين ، وليس بين الحكومتين . ولا عبرة بالوساطة التى سبق أن قام بها مجلس عصبة الأمم عن طريق المفوض ، والحكومة البريطانية حين رفعت الأمر إلى مجلس العصبة إنما كانت تمارس حقها فى الحماية الدبلوماسية لأحد رعاياها (وهو الشركة) من ضرر تعتقد أنه تعرض له .

ولقد كان القرار الذى أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاصها نصراً لا لوجهة نظر إيران القانونية فحسب ، وإنما للسياسة الإيرانية القومية كما تجلت فى تأميم صناعة النفط ، وقوبل بالارتياح البالغ فى كافة بلاد الشرق الأوسط المنتجة للبترول لأنه مصدر تشجيع على أى اتجاه مماثل .

قطع العلاقات الدبلوماسية :

دارت مفاوضات عدة بين الجانبين الايرانى والبريطانى من أجل الوصول إلى تسوية واشتركت فى بعضها الولايات المتحدة ولكنها — حتى الآن — لم تؤد إلى أية نتيجة إيجابية . وراحت حكومة إيران تتهم البريطانيين المقيمين فى البلاد بالقيام بأعمال تعرض سلامتها وأمنها للخطر ، وازداد التوتر حدة وأخيراً انتهى الأمر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

بعض نتائج التـــــأميم

لسنا نعدو الحقيقة إذ نقرر أن الإجراء الذى اتخذته الحكومة الإيرانية بشأن تأميم البترول فى بلادها يعد من أخطر الأحداث التى حدثت فى الفترة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية .

فى انجلترا :

إن هذا العمل كان ضربة عنيفة لبريطانيا لأنه حرمها من مورد بترولى ضخم حيث ظلت إيران ، حتى صدور قانون التأميم ، تشغل المقام الأول بين البلاد المنتجة فى الشرق الأوسط ، كما حرمها من أرباح ضخمة كانت تحصل عليها . غير أن الناحية السياسية لا تقل أهمية ، ذلك أن سمعة بريطانيا فى الإقليم قد هبطت إلى حد بعيد ، وأن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل فى الحالات المماثلة فى الماضى ، عدت دليلا على تضاؤل نفوذها أو منزلتها فى مضمار السياسة الدولية .

فى الشرق الاوسط :

ولا ريب أن توقف الإنتاج الإيرانى على أثر صدور قانون التأميم كان قميناً أن يكون ذا أثر سىء بالنسبة إلى الدول الغربية ، ولكن هذه الأخيرة — عن طريق الشركات التابعة لها — استطاعت أن تتغلب على الأزمة الناشئة وذلك ببذل مزيد من النشاط فى عمليات التنقيب والاستخراج فى المناطق الأخرى ، الأمر الذى ترتب عليه حدوث زيادة واضحة فى الإنتاج البترولى بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، كما تدل على ذلك الأرقام التى سبق لنا إيرادها .

إلا أن البلاد الأخرى المنتجة فى الإقليم قد استفادت من الحادث الإيرانى ، ذلك أن الشركات البترولية سارعت إلى تعديل الامتيازات فارتفعت بصورة ظاهرة الحصص التى تحصل عليها حكومات تلك البلدان ، على ما أوضحناه .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الأصوات ترتفع من وقت لآخر مطالبة بتعديلات جديدة . وأكثر من هذا فإن هناك الكثيرين ـ وبخاصة فى العراق ـ ممن يطالبون بتأميم الصناعة البترولية ، أسوة بما فعلت إيران .

فى ايران :

١ — كان أول أثر مباشر للتأميم وتوقف أعمال الشركة البريطانية السابقة أن حرمت إيران من الأموال التى هى من نصيبها ، والتى كانت سترتفع كثيراً لو تم اتفاق مماثل لما حدث فى البلاد الأخرى كالكويت والعراق والمملكة العربية السعودية . وهبط الإنتاج بشكل واضح ، ولم تتمكن إيران من تصريفه على ضآلته لعدم امتلاكها للناقلات من جهة ، كما أن البلاد الأخرى الكبيرة من حيث حاجاتها إلى البترول لم تتقدم إلى ميدان الشراء ، إما مراعاة لانجلترا أو خوفا من المصادرة لسفنها فى عرض البحار .

ومهما يكن من أمر فإن حرمان إيران من الأرباح الضخمة التى يجب أن تدرها صناعة البترول أحدث آثاراً خطيرة فى اقتصادياتها ، كما توقف المشروع الذى سبق إعداده للتعمير والإصلاح فى مختلف نواحى حياة البلاد .

وقد يتساءل الكثيرون لماذا لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى لانتهاز هذه الفرصة . أما الولايات المتحدة فإن شركاتها يعنيها أن تحل محل الإنجليز وكثيراً ما ترددت الروايات أو الأنباء عن محاولات من جانب هذه الشركات أو اتفاقات تريد عقدها مع الحكومة الإيرانية ، غير أن الواقع أن السياسة الأمريكية ليس من صالحها أن يحدث شىء من هذا القبيل لأنه يؤدى إلى إغضاب انجلترا وبالتالى إلى تصدع فى جبهة المعسكر الغربى . وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة ذاتها صاحبة إنتاج كبير ، كما أنها تقوم باستغلال البترول فى أعظم المناطق إنتاجا بالعالم .

فاذا انتقلنا إلى الاتحاد السوفيتى نجد أنه ليس بحاجة ماسة إلى البترول الإيرانى اكتفاء بموارده المتنوعة من الوقود ، فضلا عن صعوبة نقل هذا البترول الذى يستخرج من الجزء الجنوبى من إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالا صوب الحدود الروسية . وليس من اليسير على الروسيا أن تنقله بحراً لعدم توافر الناقلات ، وطول المسافة والحاجة إلى دفع رسوم المرور فى قناة السويس . وقد سبق أن صرح رئيس شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة السوفيتية .

٢ — وحتى لو فرض واستأنفت إيران إنتاجها فإن الاهتمام من جانب الدول الأخرى المستهلكة سينصب على استيراد البترول الخام ، لأن الكثير من البلدان فى أوربا عمدت بعد إغلاق معامل عبادان إلى تنمية صناعة التكرير عندها . وكذلك ينبغى ألا ننسى أن الشركات البريطانية تقوم الآن بإنشاء معمل تكرير فى عدن ، كفاءته السنوية خمسة ملايين من الأطنان .

٣ — والذى يتابع تاريخ إيران الداخلى منذ أواسط عام ١٩٥١ يرى هذا البلد يتعرض من حين لآخر للمنازعات والقلاقل ، فالدكتور محمد مصدق قد طالب بمنحه سلطات استثنائية أراد استخدامها لغايتين إحداهما مكافحة أولئك الذين يطالبون بالتفاهم مع الإنجليز ، والأخرى الحد من سلطان القصر والعمل على تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية كتقليم أظافر الإقطاع والرجعية . وقد أدى تشبث الرجل بهذه السياسة إلى صدام بينه وبين آية الله كاشانى ، الزعيم الدينى ورئيس مجلس النواب ، وكذلك بينه وبين الشـــاه حتى أن الأخير كان على وشك أن يغادر البلاد لولا وقوف كاشانى وأنصاره إلى جانبه . وفى الوقت الذى تكتب فيه هذه السطور[1] ترد الأنباء من إيران محدثة عن اشتداد الصراع بين حكومة مصدق والقصر بسبب إصرار الأولى على أن يلتزم الشـــاه حدوده

---

(١) ١٥ ابريل سنة ١٩٥٣ .

الدستورية ، بحيث راحت الصحف تشير إلى احتمال نشوب الثورة في البلاد .

المعسكر الغربي :

وكان من نتيجة النزاع مع بريطانيا من جهة وعدم تأييد الولايات المتحدة لوجهة النظر الإيرانية من جهة أخرى ، أن ساءت العلاقات بوجه عام بين إيران ودول المعسكر الغربي حتى أصبح الأخير يوجس خيفة من المستقبل . ولا ريب أن بقاء الحال على هذا النحو معناه وجود نقطة بالغة الضعف في سياسة الغرب الدفاعية .

ملحق رقم (٩)

من مصدق إلى السفير البريطانى

وقبل أن نختم هذا الفصل نقدم الوثيقة التالية التى تجمل وجهة النظر الإيرانية والتى هى عبارة عن خطاب بعث به الدكتور محمد مصدق إلى السفير البريطانى فى طهران ، قبل أن يغادر الأخير الأراضى الإيرانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية .

طهران فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢
عزيزى المستر ميدلتون

الآن ، وأنتم وزملاؤكم على أهبة العودة إلى وطنكم ولم تعد إقامتكم فى إيران سوى مسألة أيام ، أود أن أبعث عن طريقكم برسالة إلى مواطنيكم ، أملا فى أنهم سيطلعون على الحقائق على ماهى عليه وسيعرفون كيف حاول الإيرانيون دائماً ، خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، استخدام ما يملكون من وسائل لمنع ظهور أى ثغرة فيما بين الشعبين من علاقات ودية طويلة الأمد . وبهذا الأمل أعرض بإيجاز حقائق التطورات فى إيران خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، والتى أخفيت عن الشعب البريطانى بسبب الجهود التى تبذلها الشركة السابقة . ولقد حاولت حكومتى أيضاً أن تجد حلا عادلا للنزاع بشأن النفط ، عن طريق المفاوضات الودية لتزيل ما خلقه جشع شركة لا هدف لها سوى الربح ، من سحب الشك والتشاؤم التى خيمت على أفق العلاقات بين الدولتين ، وحتى تخلق جواً من الثقة والإخلاص المتبادلين وتفتح فصلا جديداً فى العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة المتحدة .

إن الوقت الثمين الذى كان يجب إنفاقه فى إدخال الإصلاحات الداخلية ، قد ضاع سدى بسبب استمرار المفاوضات العقيمة مع البعثات المختلفة وتبادل المذكرات خلال التسعة عشر شهراً الأخيرة . غير أنه ترتب على ذلك أنه إذ وصلت ـ مع أسفنا الشديد ـ العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين إلى المرحلة الحالية ، أصبح من السهل على حكومة إيران وشعبها أن يوضحا للعالم أنه منذ بداية الأمر كانا راغبين بأوفر قدر من حسن النية فى تسوية النزاع بشأن النفط ، ولم يدخرا وسعاً فى إدراك هذه

الغاية ، بينما على النقيض من ذلك عمدت الشركة الطامعة التي تدرك أن آمالها ورغباتها غير القانونية موضع الحماية الكاملة من جانب الحكومة البريطانية ، إلى التهديد ورفعت النزاع إلى المحاكم الدولية وهي غير ذات اختصاص . وكذلك ، تمشياً مع سياسة التسويف بقصد الإفادة من عنصر الزمن لإحداث انهيار يصيب الشعب الإيراني ، نلقاها تسببت عمداً في إخفاق مختلف البعثات النفطية ، وعملت بطريق الدعاية التي مولتها من وراء نهب موارد الإيرانيين المساكين على نشر الشائعات حتى في أقصى أرجاء المعمورة ، زاعمة أن حكومة وشعب إيران ليسا على استعداد للوصول إلى تسوية بشأن موضوع النفط . وواصلت الشركة السابقة سياستها هذه غير المرغوب فيها ، وتطرفت حكومة المملكة المتحدة في بسط حمايتها على الدعاوى الوهمية وغير المشروعة من جانب الشركة السابقة ، إلى حد إدراج مبدأ العلاقات الودية في زوايا النسيان ، والالتجاء إلى الدسائس والمؤثرات الداخلية المقرونة بالضغط المالي والقيود الاقتصادية غير المعقولة ، مما لم يدع مجالا للشك في أن حكومة المملكة المتحدة تتجاهل وتهدر مبادىء العلاقات الودية التي يجب أن تسود بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة وذلك بإزال العقاب الاقتصادي بالمخلوق الذي أوجدته . حدث ذلك بينما تحملت الحكومة الإيرانية بشجاعة وصبر هذا العدوان على حقوقها على مر الشهور دون أي رد فعل من جانبها .

ولا حاجة أن نبين لغير ذوي الدراية بقصة هذه المغامرة أن الحكومة البريطانية أقامت نظاما دكتاتوريا في إيران بقصد حماية مصالحها غير المشروعة . أما الخطوة الثانية لها فتتمثل في فرض اتفاق جديد عام ١٩٣٣ على الشعب الإيراني بفضل نظام الحكم الذي خلقته ، مستندة إلى امتياز دارسي الأصلي الذي لم يصدق عليه البرلمان الإيراني إطلاقا . وبالرغم مما فيه من نقائص اقتصادية تهدر مصالحنا فإنه عرض سلامتنا السياسية واستقلالنا للخطر إذ أتاح للشركة السابقة ، بدون وجه حق ، أن تتدخل في شئوننا الإجتماعية والسياسية .

وخلال الخمسين عاما التي مارست فيها الشركة السابقة أعمالها نجد أنها ، وهي تستغل مواردنا النفطية التي درت عليها مئات الملايين من الجنيهات ، لم تتصرف يوما

واحداً بوصفها مشروعاً تجاريا بعيداً عن السياسة ، بل بالعكس كان لها يد فى خلق ذلك الجو من الفساد الذى شهدناه فى إيران خلال الخمسين عاماً الأخيرة .

وإذ نأخذ فى الاعتبار التطورات العالمية الحديثة بشأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، لم يعد فى وسع أهل إيران احتمال سلوك الشركة السابقة ، وتطلبت مصالح الشعب الحقيقية إجراء تغيير سريع فى الموقف ، مما تجلى فى تأميم صناعة النفط بالبلاد وبعبارة أخرى عمل الإيرانيون على الاستفادة من هذا الحق الطبيعى لكل شعب حر مستقل ، أسوة ببلاد أخرى كثيرة وبخاصة المملكة المتحدة ، استغلته لتأميم صناعاتها .

وبالرغم من أن الحكومة الايرانية كانت تتصرف فى حدود حقوقها الثابتة إذ أممت صناعة النفط ، عمدت المملكة المتحدة منذ البداية إلى إجراءات داخل إيران وخارجها ، لحماية ما للشركة السابقة من مصالح غيرقانونية ، وهذا مايتعارض مع روح الصداقة بين الحكومتين . وعلى أثر تلك الحرب العنيفة غير المشروعة التى شنت على مشاعرنا وأمانينا القومية ، لم تجد الحكومة البريطانية فى النهاية مناصاً من الاعتراف بحق الشعب الايرانى الذى لاسبيل إلى إنكاره فى تأميم صناعته النفطية ، وتوقع الايرانيون أن تلتزم الحكومة البريطانية هذا الاعتراف بمبدأ التأميم وأن تعمل وفقاً له . وكذلك بذلت الحكومة الإيرانية جهدها لتضع للمصالح البريطانية موضع الاعتبار ، وذلك بالقدر الذى لا يتعارض مع نصوص قانون التأميم ، كما لم تدخر وسعا فى إظهار حسن نواياها . ومن أمثلة ذلك استعدادنا للسماح للشركة السابقة بتصدير أى مقدار من النفط على أن يعد الثمن لحساب دعاوى التعويض عند تسويتها ، ولكن لم تبد رغبة فى قبول الاقتراح . وراحت الحكومة الايرانية تعرض استمرار موظفى الشركة الفنيين فى أداء أعمالهم وطبقا لعقودهم الحالية ، فكان مصير هذا الاقتراح الرفض أيضا . وإذ أبى الموظفون الفنيون البريطانيون العمل بشركة النفط الايرانية الأهلية لم يسع الحكومة الايرانية أن تنقدهم مرتباتهم ، وصار فصلهم أمراً أملته الظروف علينا .

وحولت الحكومة البريطانية النزاع مع الشركة السابقة الى نزاع بين دولتين ، ورفعت

قضية مكانها الطبيعى المحاكم الإيرانية إلى مجلس الأمن ، فلما خاب أملها اتجهت إلى محكمة العدل الدولية دون نتيجة إيجابية حتى أن العضو البريطانى فى المحكمة ، سير أرنولد دنكان مكنير ، انحاز إلى جانب إيران ، وإنى لأرى لزاما على بهذه المناسبة أن أشكر له عدالته وبعده عن التحيز .

ولما لم تقتنع الشركة السابقة بقرار محكمة العدل الدولية عادت تطلب منها أن تعين حكما ، ولكن جاء الرد بالسلب . وكنا نتوقع بعد هذه الأعمال الكثيرة المنافية لروح الصداقة ، أن تغير الحكومة البريطانية سياستها إزاء إيران ، ولكنها ـ مع أسفنا الشديد ـ واصلت انتهاج السبيل ذاته .

ولكى يتسنى تسوية الخلافات أبدت الحكومة الإيرانية استعدادها لتعويض الشركة السابقة طبقاً لقوانين التأميم المعمول بها فى بريطانيا العظمى أو فى أى بلد آخر تختاره . وكدليل على حسن نيتها ، وعلى قبيل الاستثناء ، امتنعت عن رفع القضية إلى المحاكم الإيرانية وهى الوحيدة المختصة بالنظر ووافقت على رفع موضوع التعويض إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن الاقتراح رفض . وأخيراً عرضت أن تدفع ٢٠ مليوناً من الجنيهات (ذهبا مضمونا وقابلا للتحويل إلى دولارات) من مبلغ ٤٩٫٥ مليونا تستحقه إيران قبل الشركة طبقاً لميزانيتها المنشورة الأخيرة ، حتى يمكن أن نخفف نوعاً حالة التوتر الاقتصادى التى تسود إيران الآن ، فكان مصير هذا الاقتراح كذلك الرفض .

وهذا المبلغ الذى يراد دفعه فوراً جزء من نصيب حكومة ايران فى رصيد الاحتياطى العام الموجود لدى الشركة السابقة طبقاً لميزانية ١٩٥١ والاتفاق المفروض على البلاد سنة ١٩٣٣. فحسب ميزانية سنة ١٩٥١ يبلغ هذا الرصيد ١١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، منها ٨١٠٠٠٠٠٠ ضمن الإحتياطى العام ، والباقى وقدره ٢٩٥٠٠٠٠٠٠ جنيه أدخل ضمن مبلغ الـ ٤٩٫٥٠٠٫٠٠٠ . وعلى ذلك فمن المبلغ الإجمالى وقدره ١١١٥٠٠٠٠٠ تكون حصة الحكومة الايرانية وهى ٢٠ ٪ على أساس اتفاق ١٩٣٣ ، عبارة عن ٢٢١٠٠٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ مستحق فوراً للشركة السابقة لحساب التعويض ، وقد رجونا أن يخصص منه لهذا الغرض ٢٠ مليونا .

وفى هذه الأثناء ، وعلى ما سبق لنا ذكره ، نجد أن الحكومة البريطانية ، إلى جانب الصعاب الأخرى التى أثارتها ، لم تتورع عن تأييد المصالح غير الشرعية للشركة السابقة واستخدمت الضغط المالى والاقتصادى على شعب إيران وذلك بالحيلولة دون بيع الزيت الايرانى فى الأسواق العالمية ، بل وبرفض الافراج عن الاسترلينى الذى تملكه إيران فى المصارف الانجليزية .

وأخيراً كشفت حكومتكم الغطاء عن نواياها فى المذكرة التى بعث بها سعادة المستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ رداً على المقترحات التى تقدمت الحكومة الايرانية وقد وضح أن وزير الخارجية الانجليزية يطلب التعويض عن الأرباح التى كانت ستجنيها الشركة السابقة لو أنها ظلت تواصل عملياتها فى نهب ثروة البلاد .

إن الصناعات تؤمم بقصد إزالة الاستغلال الخاص وتحويل الأرباح الناجمة من التأميم كلها إلى الخزانة العامة . وحسب آخر مذكرة لها تعتزم الحكومة البريطانية أن تبعث اتفاق ١٩٣٣ إلى الحياة فى صورة جديدة ، ذلك أنها بدلا من قصر دعاوى التعويض على ممتلكات الشركة السابقة ومنشئاتها فى إيران ، تطلب التعويض الذى يشمل كافة الأرباح غير المشروعة المفروض أنها تنجم من ذلك الاتفاق .

ولم تدع هذه المذكرة الأخيرة شكا فى عقول المراقبين المحايدين فى أن الحكومة البريطانية إلى جانب الإجراءات غير الودية التى اتخذتها لا تريد أن تدخل أقل تعديل على سياستها ، وإنما تبغى مواصلة سياستها غير الودية التى تتعارض مع أمانى الشعبين .

هذه الخطوات أرغمت حكومة إيران على قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الحكومة البريطانية ، وأن تدع استئنافها إلى الوقت الذى قد تعنى فيه الحكومة البريطانية باعادة النظر فى سياستها ، على ضوء التطورات العالمية ويقظة شعب إيران ، ومع المراعاة الواجبة لمبادىء العدالة والنزاهة .

وتعلن الحكومة الإيرانية فى وضوح وصراحة أن العلاقات المخلصة والودية بين شعبى إيران وبريطانيا العظمى ستظل قائمة على أسس ثابتة . ولهذا السبب ففى الوقت الذى يستعد فيه آخر أعضاء البعثة الدبلوماسية للامبراطورية البريطانية لمغادرة العاصمة الإيرانية ، لن تقم أية صعاب فى وجه الرعايا البريطانيين ، سواء أكانوا من التجار أم من المسافرين . وإنها لعلى يقين أنه فى اليوم الذى يطلع فيه شعب بريطانيا العظمى المحب للحق على دفاتر وسجلات شركة الزيت السابقة وتتاح له الفرصة ليرى ما كانت تقدم عليه من التدخل وعدم العدالة والدسائس والمناورات السياسية وأعمال النهب ، فإنه سيعجب بلاريب من صبر شعبنا وقدرته على الاحتمال . ولكن هذا الستار القاتم الكثيف (من الدعاية الظالمة) الذى تسدله الشركة السابقة فى بريطانيا العظمى وغيرها يحول دون انتشار الحق ، وأثبت هذا مرة أخرى أن قوة المال ما زالت تسخر من الحق والعدالة فى القرن العشرين . ولكن شعبنا سيواصل كفاح الرجال حتى تصل أغلبية شعب بريطانيا العظمى إلى نفس الحكم البعيد عن التحيز ، الذى ارتآه سير آرنولد دنكان مكنير ، وسيسمع ويقرأ سطوراً مما قرأ وسمع .

خاتمـــــة

أهـــداف وواجبات

حين أخرجنا الطبعة الأولى من كتابنا هـذا عام ١٩٤٧ ، صدرناها بقولنا « والغاية التى نرمى إليها من هذا الكتاب أن نقدم للقارىء العربى صورة واضحة لذلك العراك الشديد الذى مازال ناشبا حول بترول بلاده منذ مستهل القرن العشرين » ، ورجونا « أن يجد القارىء العربى فيما نقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ، وأن يكون كتابنا المتواضع هـذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية فى موضوع « أدب حرب البترول » .

وإذ انتقلنا إلى خاتمة البحث طالبنا الكثير من الأشياء نذكر منها :

أولا : العمل على أن يزداد الكفاح القومى قوة وعنفا من أجل القضاء على الاستعمار الأجنبى ، أيا كانت الصورة التى يبدو بها .

ثانياً : مقاومة العناصر الرجعية فى الداخل لأنها الدعامات التى يرتكز إليها التسلط الأجنبى ، لتماثل الغايات والمصالح .

ثالثاً : السعى إلى إلغاء عقود الامتيازات الاحتكارية ، فإن تعذر ذلك فتعديلها لصالح البلاد المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط .

رابعاً : فرض الرسوم على أنابيب البترول الممتدة عبر أراضى البلدان غير المنتجة .

والواقع أننا كنا نهدف من وراء هـذه الدراسات إلى القيام بدعوة هى — فى رأينا وعند الأحرار — من صميم الحركة القومية النامية والمتطلعة . وكان الكثيرون ينظرون إلى ماننادى به نظرة تنطوى على الكثير من التشاؤم ، بل وعدم التصديق من حيث إمكانية التحقيق . ولكنا كنا — ومازلنا — واثقين

من النتائج التى نأمل الوصول إليها ، ذلك أننا نعتقد دائما أن الفكرة الصالحة ، كالبذرة الطيبة ، لا بد أن تنمو وتؤتى ثمارها ولو بعد حين .

وخلال السنوات القلائل التى أعقبت صدور الطبعة الأولى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية فقد عظم اهتمام الناس بمسائل البترول ، وانتقلت الظاهرة إلى الصحافة والمجالس النيابية والهيئات الرسمية ، بل والجماهير ، وبهذا يمكن القول إن هذه الفترة القصيرة ، بالقياس إلى أعمار الشعوب ، شهدت نمو ماندعوه « الوعى البترولى » وهو ما كان فى المقدمة من الغايات الكامنة وراء هذه الدراسة . أصبح « البترول » حديثاً يجرى على الألسنة وفى المجالس ، ومامن محاضرة ألقيتها مثلا عن الاقتصاد القومى فى مصر أو البلاد العربية ، ألا وتوقع الحاضرون منى أن أخوض مسائل البترول . وإنى لأذكر كيف دعيت إلى مدرسة السنية للبنات لأحضر مناقشة تدور حول هذا الموضوع الذى بدا شاغلا للأذهان به بالرغم من أن مصر ليست من دول الشرق الأوسط الرئيسية من حيث انتاج هذا الذهب الأسود .

وعظمت مقاومة الإستعمار . ففى العراق تحطمت المحاولة لتنفيذ مشروع معاهدة بورتسموث ، وفى أكتوبر من عام ١٩٥١ أقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيق السودان لعام ١٨٩٩ ، كما رفضت ، جملة وتفصيلا ، المقترحات الرباعية الخاصة بإنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط .

ويعلن قادة مصر اليوم ، فى خطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم ، أن هدفهم الذى لن يتحولوا عنه إنما هو الجلاء الشامل غير المشروط أو المقيد . وحتى الآن لم تجرؤ حكومة عربية على قبول أية صورة للتنظيم الدفاعى المقترح ، لأن الذى يعنى الشعوب أولا وقبل كل شىء أن تحقق أمانيها القومية .

وكانت مصر مسرحا لأخطر حادث شهده العالم العربى فى السنوات الأخيرة ، فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ حدث الانقلاب الكبير الذى أطاح بالملك السابق عن عرشه وأقصاه عن البلاد ، وحطم الإقطاع الزراعى الذى ظل قيداً عنيفاً على تقدم

الإنتاج والتطور السياسى والاجتماعى ، وكذلك عمل — وما زال يعمل — على تنقية الحياة العامة ممن أفسدوها .

أما فى عالم البترول فقدقررت إيران قرب انتصاف عام ١٩٥١ تأميم صناعة البترول فى البلاد ، كما عدلت الحصص المقررة للبلاد العربية المنتجة بصورة واضحة مما أدى إلى ارتفاع حصيلتها ، وكذلك ارتفعت الإتاوات التى تدفعها شركات البترول إلى حكومات لبنان وسوريا والأردن لقاء مرور الأنابيب عبر أراضيها .

ونحن إذ نلقى هذه النظرة إلى الوراء ونستعرض هاتيك الأحداث نشعر بقدر ، ولو يسير ، من الرضاء الدانى والاطمئنان كذلك إلى المستقبل ، ذلك أن دعوتنا حققت جانبا من النجاح الذى كنا نرجوه . ولكن ، هل انتهت مهمة شعوب الشرق الأوسط عند هـذا الحد ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد ، إذ مازال الاستعمار قائماً .

لقد قلنا ، وما زلنا نكرر وسنظل نواصل القول إن الاستعمار هو الفقر والجهل والمرض بل وهوالموت ، وإن فى الخلاص منه الغنى والعلم والصحة والحياة ، إن الاستعمار يجر فى أذياله العار والانحطاط الأدبى ، بينما التحرر يبعث فى النفوس الشعور بالشرف والعزة والكرامة . فعلى شعوب الشرق الأوسط أن تتبين طريقها بوضوح وجلاء وأن تسلك السبيل القويم . لسنا من ذوى التعصب الأعمى ، ولكنا ننادى بالاستقلال الصحيح . أما التعاون الاقتصادى مع الدول المختلفة فينبغى ألا يخرج عن نطاق التعاون بمعناه الحقيقى ، وأن يكون بين شعوب تقف موقف المساواة إزاء بعضها البعض . نريد التعاون الحر الطليق الكريم بمحض إرادتنا ولصالح اقتصادياتنا ، ونأبى المشاركة أو المحالفة أو الصداقة التى تجعل بلادنا ذيلا للاخرين .

أما فى الداخل فيجب أن تتجه كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نحو خدمة الرجل العادى ، وبعبارة أخرى كما صرح اللواء أركان حرب محمد نجيب وإخوانه فى أكثر من مناسبة يتعين أن يكون المبدأ هو أن الحكم للمحكومين لا الحكام .

وأهم من هذا ينبغى بكل ما نملك من قوة ، ألا نسمح للخيانة أن تتسرب إلى صفوفنا ، والخيانة هنا تتمثل فى الرجعية التى تسعى دائماً — من أجل الدفاع عن مصالحها الذاتية — إلى أن تؤخر التطور ، ولنذكر هذه العبارة التى قالها الضابط المصرى جمال عبد الناصر[1] « أيها المواطنون .. لقد كان أول أهداف الضباط الأحرار هو القضاء على الإستعمار الأجنبى وأعوانه من الخونة المصريين فإن الذى ثبت أقدام الإستعمار فى بلادنا هو الخونة المصريون[2] » .

والواقع أن علينا أن نكون على أشد الحذر من الرجعية مهما اختلف لون الثوب الذى ترتديه ، وأيا كان الميدان الذى تمارس نشاطها فيه . لقد أدركت أخيراً أن الحركات الشعبية آخذة فى النمو والازدهار ، وأيقنت أن الجماهير تطالب بالتحرر الفعلى لا الوهمى ، وتكشف لها الخطر الذى ينذر بزوال سلطانها القائم على غير أساس . وهذا الشعور يدفعها دائماً إلى التحالف مع الاستعمار ، وإنها لعلى قدر وافر من الدهاء فهى تتظاهر بالرغبة فى الحرية ومع ذلك قبلت المعاهدات ذات الصبغة الدائمة التى جعلت بلادها ذيلا للاستعمار . ولكن الرجعية لا يمكن أن تقف فى وجه يقظة الشعوب ، وإن ثورة مصر على يد جيشها لتضرب لنا أروع الأمثلة فى تاريخ هذا البلد وكفاحه ضد عناصر الجمود والرجعية والخيانة . إن على الشعوب الشرقية التى تخوض معركة التحرير والاستقلال أن تحطم الرجعية لأنها بذلك تدك قواعد الاستعمار .

وإذ نعود إلى موضوع البترول وأرباحه وشركاته فإننا الآن نطالب بأمور أخرى نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : إن المبالغ الضخمة التى تحصل عليها الحكومات المنتجة يجب أن توجه كلها صوب الإصلاح وتنفيذ مشروعات التعمير والإنشاء ، والعراق هنا قد سار قدما فى هذا الطريق على ما أوضحنا فى غير هذا المكان . ولكنا نود أن نعالج الأمر من ناحية أخرى على ضوء ما نفهمه من التعاون العربى لخير الشرق العربى بوصفه مجموعة متماسكة . إننا نطالب بإنشاء « بنك عربى للانشاء والتعمير » يتكون رأسماله على النحو التالى :

(١) نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .
(٢) الصحف المصرية (١٠ — ٤ — ١٩٥٣)

(ا) ماتساهم به الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية من أنصبة طبقا لطاقتها ومواردها المالية ، ونعتقد أن مصر إلى جانب البلاد العربية ذات الإنتاج البترولى الوفير تستطيع أن تلعب دوراً له أهميته القصوى فى هذا المضمار .

(ب) تشترك الشركات البترولية التى تمارس أعمالها فى البلاد العربية بجانب من أموالها وأرباحها الضخمة ، وينطبق الأمر ذاته على شركة قناة السويس . والفوائد التى تعود على إقليم الشرق العربى من المشروع كفيلة بأن تحملنا على التفكير الجدى من أجل إخراجه إلى حيز التنفيذ السريع : —

١ — يضع موارد مالية لا بأس بها تحت تصرف البلاد التى تفتقر إلى هذا العنصر لتمكينها من متابعة عمليات الإنشاء الخاصة بها . بدلا من التوقف أو الاضطرار إلى طرق أبواب المصادر المالية الأجنبية .

٢ — تمكين بعض البلاد المنتجة للبترول والتى تحصل على مبالغ كبيرة لقاء استغلاله ، من استثمار الأموال بطريقة مجزية لها ونافعة لغيرها .

٣ — الاستفادة من الأرباح الضخمة التى تتدفق على الشركات الكبرى العاملة فى الإقليم .

٥ — تأكيد معنى التعاون بين العالم العربى ، ويكون ذلك العمل خطوة مؤدية إلى نواح أخرى تزيد الوحدة بين البلاد العربية قوة وتوثقاً .

٦ — تأكيد الاستقلال الاقتصادى وهو أساس للسياسى . بالنسبة إلى العالم العربى . هذا ما دعونا إليه أكثر من مرة فى كتاباتنا[1] ومحاضراتنا ، وما تحدثنا بشأنه إلى الكثيرين من المسئولين فى البلادالعربية ، وها نحن

---

(١) كان آخر ما كتبناه بهذا الصدد مقالا لنا نشرته جريدة «المصرى» فى عددها الصادر يوم ٢ إبريل ١٩٥٣ .

أولاء نوجه الدعوة من جديد وإنا لعلى ثقة أنها ستجد طريقها إلى ميدان التحقيق ، عاجلا أو آجلا .

ثانياً : لسنا ننكر أن العراق والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية قد حصلت بمقتضى الاتفاقات الأخيرة على زيادات طيبة فى الإتاوات التى تؤديها شركات البترول وهو ما كنا ، مع غيرنا ، ننادى به ولكنا نرى أنه يحسن بالحكومات العربية المنتجة للبترول أن تسير فى اتجاه آخر ، وهو أن تكون شريكة فى هذه الشركات ، كما ينبغى أن تطرح بعض أسهم الأخيرة ، وبنسبة طيبة ، فى الأسواق أمام الوطنيين . إننا نعلم أن الكثيرين من أبناء العراق قد طالبوا بهذا الأمر ، وإنا لنأمل أن يكون ذلك جزءاً من السياسة البترولية التى تسير عليها البلدان المنتجة فى الشرق العربى .

ثالثاً : من الضرورى أن تصر الحكومات الشرقية على أن يكون لها عدد كاف من الممثلين فى مجالس إدارة الشركات التى تعمل فى أراضيها ، وهنا أمر غاية فى الأهمية والخطورة ننبه إليه ونحذر منه . نحذر الشعوب من أن تخدع بالأسماء الرنانة التى يقع عليها اختيار الشركات ، وليس لأصحابها صوت مسموع فى الادارة ، وينحصر عملهم الوحيد فى تسلم المكافآت وربما تسهيل الصلات ... إن هذه الأسماء عبارة عن « لافتات » تبدو لا معة وإن تكن غير ذلك إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة تلك التى نلقاها فى البلاد الشرقية . تقرأ أسماء أعضاء مجالس الشركات أيا كانت فاذا بأغلبها يتكرر ، وتتساءل : هل لهذه جميعها أهمية علمية فى المسائل الفنية أو المالية أو الاقتصادية ؟ فيقال لك ... لا ! وتسمع فجأة أن موظفاً كبيراً قد استقال من عمله وعين عضواً فى مجالس إدارة بعض الشركات ، وتسأل مرة أخرى : هل هناك عمل جدى يؤديه بحيث يعود بالخير على الشركة ، فيقال كذلك ... لا .. وتقرأ مرة ثالثة أن بعض رجال الهيئات النيابية قد هبط عليهم الوحى فجأة فأصبحوا حجة فى الاقتصاد والإدارة والمال بحيث وقع عليهم الاختيار ، وهنا يعرض السؤال الخالد : هل لكفاية حقيقية ، فيكون الجواب بالنفى . ولا يتبقى أمامك

سوى العجب المقرون بالشك . إننا لا نعارض فى أن يتولى شخص أيا كانت صفته ومنزلته عملا فى الشركات الكبرى أو غيرها ، ولكنا نطالب أن تكون الكفاءة أو العمل المنتج المعيار فى الاختيار .

رابعاً : ولزام أن نطالب الشركات ببيانات صحيحة عن عدد مستخدميها وموظفيها من الأجانب والوطنيين ، وعن نسبة كل فريق إلى مجموع المرتبات . إننا لا نعارض مطلقا فى الاستفادة بالعلم والخبرة أيا كان مصدرهما . ولكن بشرط ألا نجد الوطنيين اللذين لا يتوافر فيهم هذا العنصران . ولكن الأمر الذى نعترض عليه ونستنكره أن تقصر الوظائف العالية ، من فنية وإدارية ، على غير أبناء البلاد ؛ وإذا جاز هذا فى بعضها ، فانه لا ينطبق قطعا بصورة مطلقة على جميعها . وحتى اذا قصرت ظروف بعض البلدان عن توفير العدد الكافى من الفنيين والإداريين الأكفاء من أبنائها ، فإن من واجب الشركات أن تعمل على سد النقص وانا لنعلم أن عقود الامتيازات البترولية تنص على شىء من هذا القبيل . وكذلك يجب أن تتجه عنايتنا نحو تحقيق التسوية فى الأجور والمرتبات إذا ما تساوت الأعمال والكفايات . أليس من الظلم الصارخ أن يتناول مصرى مثلا فى مصرف كبير عشرة جنيهات وهو ذو مؤهلات عالية بينما يحصل أجنبى دونه علماً وكفاية على ضعف هذا المرتب ؟ إننا فى الواقع إنما ندعو إلى مبادىء المساواة والإخاء .

هذا قليل من كثير نشير إليه على سبيل المثال ، ونعود فنقول إن الوعى البترولى ، وهو أحد مظاهر التطور القومى ، قد حقق الكثير من الانتصارات والمكاسب ، فالحالة اليوم ونحن نقدم هذه الطبعة الرابعة لأفضل مما كانت عليه يوم أخرجنا الأولى منذ خمس سنوات فقط ، وهذا ما يبعث فى النفس الرضاء ويحمل على التفاؤل والاطمئنان الى المستقبل .

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البراوى

مؤلفات

ص	
٥٠	التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (الطبعة الرابعة)
٥٠	مشروعات السنوات الخمس
٤٠	نحو عالم جديد (نقد)
٤٠	النظام الاشتراكى : عرض وتحليل ونقد (نقد)
٤٠	الطريق إلى السلام : بحث فى تنظيم العلاقات الدولية (نقد)
٤٠	حالة مصر الاقتصادية فى عصر الفاطميين
٢٥	النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية
١٠	ماو ماو ، أو ثورة الوطنيين فى كينيا
٤٠	حرب البترول فى الشرق الأوسط
١٨	حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (الطبعة الثانية)
١٠	مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)
١٠	آراء حرة (دراسات فى تنظيم المجتمع)
٤٠	مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس
٨	الكتلة الإسلامية
٨	مشكلاتنا الاجتماعية (نقد)
٦	اليمن والانقلاب الأخير (نقد)
٥	مشروع سوريا الكبرى
٥	Egypt, Britain And The Sudan (بالانجليزية)
٣٥	The Military Coup in Egypt (٧ شلنات)

كتب مترجمة

٧٠	رأس المال تأليف كارل ماركس (نقد)
٢٥	الاقتصاد السياسى تأليف ليونتيف (نقد)
٢٥	التفسير الاشتراكى للتاريخ : مختارات من ماركس وانجلز (نقد)
٢٠	الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف لينين (نقد)
٤٥	الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف بونيه

بإشراف . . .

١٦	دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط
١٤	مشكلات الشرق الأوسط (نقد)
١٥	مشكلات العالم العربى (نقد)

COLUMBIA UNIVERSITY
0026812746

956
B23

BOUND
AUG 3 1957